التكشيف الاقتصادي للتراث البيع أحكامه وأنواعه (ر) موضوع رقم (٥٥)

إعداد الدكتور / أحمد جابر بدران

بإشراف أ. د/ علي جمعة محمد

فهرس محتويات ملف (45) البيع أحكامه وأنواعه (8) موضوع (45)

المدونة وللرى . و: البيع احكامه وانواعه

١١١- بيع السمن والعسل كيلا أو وزنًا في الظروف ثم توزن الظروف بعد ذلك وتطرح من الوزن حج السمن والعسل كيلا أو وزنًا في الظروف المناه عند المناه المناه

١١٢- بيع الوديعة جـ٤ ص ٢٢٤. ١/٥٦ نــ

١١٣- بيع المرابحة جدة ص ٢٢٦-٢٤٣. ١٠ /٥٠ - ٧٠ .

١١٤ ما يحسب في المرابحة مما لا يحسب جع ص ٢٢٢، ١٠ / ٥٥، ٥٠.

١١٥- ترقيم السلع وبيعها مرابحة جد ص ٢٢٧ . ١٠ / ٥٩ .

١١٦ - فيمن ابتاع سلعة، فاصابها عنده عيب: ثم باعها مرايحة جدي ص ٢٢٨، ٢٢٨. ١٠١٠ ٥٠،

١١٧ - فيمن ابتاع سلعة فاستغلها ثم باعها مرابحة جع ص ٢٢٨ ر ٢٠٠ س

١١٨- فيمن اشترى شاة ثم ولدت عنده ثم باعها مرابحة جد ص ٢٢٨. ٢٠/١٠.

١١٩ - فيمن ابتاع سلعة فرخصت ثم باعها مرابحة جنة ص ٢٢/١٠ .

۱۲۰ فیمن اشتری سلعة، ثم ظهر منها علی عیب فرضیها، ثم باعها مرابحة جد ص ۲۲۹.

١٢١- فيمن ابتاع سلعة بدين إلى أجل، أيجوز أن يبيعها مرابحة نقداً جرع ص ٢٢٠، ٢٣٠. ١/ ٢١، ٢٢ ير

١٢٧ - فيمن ابتاع سلعة بنقد ثم اخر بالثمن فاراد بيعها مرابحة جه ص ١٣٠٠ . ١٠٢١

١٢٣- فيمن ابتاع سلعة بنقد فتجوّز عنه في النقد ثم باعها مرابحة جـ٤ ص ١٠٣٠. ١٢٢٠.

١٢٤ - فيمن ابتاع سلعة بعيب ؟؟ فيها غير ذلك الثمن، ثمباعها مرابحة جدَّ ص ٢٣٠ - ٢٢٠

.72:77/

١٢٥- فيمن ابتاع سلعة ثم وُهِب له الثمن، أو وهَبَ سلعته ثم ورثها ثم باعها مرابحة جدع ص

١٢٦- فيمن ابتاع نصف سلعة، ثم ورث النصف الآخر، ثم باعها مرابحة حدة ص ٢٣٣. ١ / ١٠٠

١٢٧- فيمن ابتاع سلعة صفقة واحدة أثم بآغ بعضها مراحبة جه ص ٢٣٤. ١ / ٢٥، ٦٦.

١٢٨ - فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مرابحة جـ ٤ ص ٢٣٤. ١ / ٦٦.

۱۲۹ - فيمن ابتاع سلعة، هو وآخر، ثم باع نصيبه مرابحة جدة ص ٢٣٤. ١ . ٢٦٠ . محمد محمد ابتاع سلعة مما يكال أو يوزن ثم باعها مرابحة جدة ص ١٣٤. ١ . ٢٦٠ .

۱۳۱ - فيمن ابتاع سلعة، ثم باعها مرابحة، ثم اشتراها ثانية باقل من الثمن أو أكثر، ثم آراد بيعها مرابحة جدة ص ۲۳۵ . ۱۷/۱ .

١٣٢ - السلعة بين الرجلين يبيعانها مرابحة جيء ص ٢٣٥ . ١ /٦٧ .

1 5 TW

١٣٣- فيمن ابتاع سلعة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد بيعها مرابحة جدة ص ١٣٠٥ . ١٧/١.

١٣٤- فيسمن باع سلعة مرابحة ثم وضع عنه من الشمن أولا أو اشترط جع ص ٢٣٦، ٢٣٧.

١٣٥- فيمن باع سلعة مرابحة فزاد في ثمنها أو نقص جه ص ٢٣٧-٢٣١. ١/٢٩-٧١٠

١٣٦- في الرجل يشتري السلعة من عبده ثم يريد أن يبيعها مرابحة جنا صر ٢٣٩. ١ / ٧١.

١٣٧ - في الرجل يبيع السلعة بعرض أو طعام فيبيعها مرابحة جنَّ ص ٢٤٠ . ٧٢/١٠.

- ۱۳۸ فيمن ابتاع جارية فوطئها ثم باعها مرابحة جـ٤ ص ٢٤٠، ٢٤١، ٧٢/١٠، ٧٣.

١٣٩- الرجل يبتاع الجارية ثم يتزوجها فيبيعها مرابحة جـ٤ ص ٧٤/١٠.٧٣/.

١٤٠ - الوكالة في البيع جـ٤ ص ٢٣٤ - ٢٥٧، ٣٥٣، ٣٥٦، ١٠ / ١٥٧.

۱٤۱ - الرجل يأمر الرجل أن يشترى له سلعة، ثم يموت الآن فيبتاعها المأمور وقد علم بموته أو لم يعلم وقد كان دفع إليه الثمن أو لم يدفع جدّ ٢٤٢٠ ، ٢١٤١ ، ٧١ / ٧٧، ٧٧

۱٤٢ - الوكيل يبيع أو يشتري بما لا يتغابن به الناس جنة ص ٢٤٤ - ٢٤٨ ، ١٠ ، ٢٤٨ - ٨٠ - ٨٠

٣٤ ا-في الدعوى في بيع الوكيل السلعة وقد باعها بطعام أو عرض أو اشترى بما لا يشتري جـ؛ ص ٢٤ - ٢٠ ، ١٠ - ٨٠ - ٨٠ .

101

101

- ٤٤ في إقالة الوكيل وتأجيره بغير أمر الموكل أو إقالة الآمر دون الوكيل من سلم أو غيره جـ٤ ص
- ١٤٥ في الوكيل يوكل الرجل يبتاع له سلعة أو طعامًا والشمن من عند الوكيل جـ؛ ص
- ۱۶٦ في الرجل يوكل رجالاً يبتاع له سلعة أو جارية بدين له عليه جع ص ٢٥٢،، ٢٥٧،
 - ١٤٧ بيع العرايا جـ٤ ص ٢٥٨ ٢٦٩ . ١٠ / ٩٠ ١٠١
 - ١٤٨ بيع المزابنة حـ٤ ص ٢٥٩، ١٠/ ٩١.
 - ٩٤ ١- الفرق بين بيع العرايا وبيع المزابنة جـ٤ ص ٢٥٩، ١٠/ ٩١.
 - . ١٥ موقف الرسول ﷺ من بيع العرايا جـ٤ ص ٢٥٩، ٢٦٠، ١٠، ٩٢، ٩٢.
 - أَنْ ١- بيع عرايا النخل ليس فيه الثمر جه ص ٢٦٠، ٩٢/١٠.
 - ١٥٢ بيع العرية من غير الذي أعارها جـ٤ ص ٢٦٠ ، ١٠ ، ٩٢ .
 - ٥٣ في العربة ببيعها صاحبها من رجل ثم يشتريها الذي أعراها جنة ص ٢٦١ ، ٩٣/ .
 - ٤ ٥ ١-ك في العربة تباع من غير صنفها من التمر أو بالبر أو بالرطب جـ، ص ٢٦٢ ، ١٠ (٩٤ .
 - ٥٥ في المعرى يشتري بعض عريته جـ٤ ص ٢٦٢، ٢٦٣، ١٠ / ٩٤، ٩٠.
 - ١٥٦ في الرجل يعرى أكثر من خمسة أوسق ثم يريد شراؤها جنَّ ص ٢٦٣، ١٠ .٩٥ .
 - ١٥٧- الرجل يعري من حوائط له ثم يريد شراءها جـ٤ ص ٢٦٤، ١٠.٩٦٠.
 - ١٥٨ ـ في الرجال يعرون رجلا واحدًا جـ٤ ص ٢٦٤، ٩٦/١٠.
 - ١٥٩ ـ في الرجل يعرى أناسا شتى جـ٤ ص ٢٦٤، ١٠.٩٦/ .
 - ١٦٠ في عرية الفاكهة الرطبة والبقول جـ؛ ص ٢٦٥، ٩٧/١٠.
 - ١٦١ في المعرى يموت قبل أن يقبض المعرى عربته جـ٤ ص ٢٦٦، ٢٦٧، ٩٨. ٩٩.
 - ١٦٢ ـ في اشتراء العرية بخرصها قبل أن يحل بيعها جمَّع ص ٢٦٨، ١٠ /١٠٠ .
 - ١٦٣ اشتراء العرية بخرصها ببرني أو بتمرة من حائط آخر جـ؟ ص ٢٦٩ ، ١٠١/١٠.
 - ١٦٤ التجارة في أرض العدو جـ ٤ ص ٢٧٠، ١٠ /١٠٠.
 - ١٦٥ في بيع الكراع والسلاح والعروض لاهل الحرب جيع ص ٢٧٠، ١٠٢/١٠.

- ١٦٦ في الشراء من أهل الحرب وأهل الذمة بدنانير ودراهم منقوشة جنة ص ٢٧٠ ، ٢٠ . ١٠٪
 - ١٦٧ في شراء المسلم الخمر جع ص ٢٧١ ، ١٠ /١٠٠٠
- ١٦٨- في شـراء اولاد أهل الصلح، وأهل الحـرب إذا نزلوا بأمـان جـ٤ ص ٢٧٤، ٢٧٠،
 - ٩٩ أ- في التفرقة بين الام وولدها في البيع جدة ص ٢٧٨-٢٨١، ١٠ ١١-١١٣.
 - ١٧٠ في بيع الشاة والماشية المصراة جع ص ٢٨٦-٢٨٩، ١٠ /١١٨-١٢١٠
 - ١٧١- في بيع ماء الأنهار والأمطار والآبار جـ٤ ص ٢٨٩-٢٩١، ١٠ /١٢١-١٢٣.
 - ١٧٢ ــ الموقف من احتكار اللسع جـ٤ ص ٢٩١، ٢٠ / ١٢٣٠.
 - ١٧٣ البيع بسعر فلان وفلان ج٤ ص ٢٩٢، ١٠ ١٠٠٠

and a

....

- ١٧٤ فيمن اشترى جملة طعام أو شترى داراً أو ثُوباً كل ذراع بكذا وكذا (حسب وحدة الكيل أو القياس أو النعو) جد ص ٢٩٢٠ ، ١٢٤/١٠.
- ١٧٥ بيع الشاة واستثناء الرأس منها والكبد أو الأرجل أو جزء منها عند ذبحها جه صريح المراد ٢٩٥ ١٢٧ ١٢٧ .
 - ١٧٦- الرجل يبيع من لحم شاته أرطالاً قبل أن يذبحها جع ص ٢٩٥، ١٠ ١٢٧/٠.
 - ٧٧٠- شراء اللبن في ضروع الماشية جـ٤ ص ٢٩٦، ٢٩٧، ١٠٨/١٠، ١٢٩.
- ۱۷۸- الرجل يشترى ؟؟ على أن عليه عصرها، والقسم على أن عليه طحنه جد ص ٢٩٨، ١٣٠/١.
 - ١٧٩ التدليس في البيع جـ٤ ص ٣٠٠ ٣٤٩ ، ١٠ / ١٣٢ ١٨١ .
- ١٨٠ في العبيد يشتري ويدلس فيه بعيب ويحدث فيه عيب آخر جه ص ٣٠٠، ٣٠١، ١٣٠، ١٨٠٠
- ١٨١- في الرجل يشتري العبدين فيموت أحدهما ويجد بالآخر عببًا جهُ ص ٣٠١-٣٠٤،
- ١٨٢- في البيع، يشتري العبد أو الجارية فتحوت عنده ويظهر منها على عبب جع ص ١٨٢- ١٨٦.
- ۱۸۳ في الرجل يبتاع الجارية وبها العيب لم يعلم به حتى يبيعها ثم ترد عليه جـ ٤ ص ٣٠٧، ١٣٩/١.

- ١٨٤- في الرجل ببتاع الامة فتلف أولاقاً ثم يجد بها عيبًا جعٌ ص ٣٠٨ ، ١٤٠/١٠.
- -۱۸۵ في الرجلين يبتاعان السلعة ثم يبيعها أحدهما من صاحبه ثم يظهر على عيب جه ص
- ۱۸٦ في الرجل يبتاع الجارية على أنها من جنس (بربرية مثلا) فيجدها من جنس آخر (خراسانية مثلاً) جدع ص ٢٠٠٩، ١٤٠/١٠.
 - ١٨٧ في الرجل ببتاع العبد فيجد به عيبًا جدة ص ٢٠٩-١٤١٤ . ١٤٦٨.
- ١٨٨ في الرجل يبتاع العبد بيعًا فاسداً ثم يعتقه قبل أن يقضه جع ص ٣١٤-٣١٧،
- ۱۸۹ فتى الرجل يبتاع العبد فيجد به عيبًا فيريد رده وبائعه غائب جد ص ٣١٧، ٣١٨،
- . ١٩٠ في الرجل يبتاع الجارية بيعًا فاسدًا فتموت عند المشترى بعيب جري ص ٣١٨، ٣١٩، ١٩٠٠
- ١٩١ في الرجل يبتاع الجارية وبها العيب ولم يعلم به ثم تموت من ذلك العيب جد ص ٣٦٠، ١٥٢/١.
- ١٩٢ في الرجل يبتاع الجارية من الرجل فتلد أولادًا ثم تموت فيظهر المشترى على عيب كان في الجارية جد ص ٢٠٣، ٣٢١ . ١٥٣ . ١٥٣ .
- ١٩٣ في الرجل يبيع عبده من نفسه بسلعة يأخذها منه جع ص ٣٢٣، ٣٣٣ ، ١٠٤/١٠
 - ١٩٤ فيمن اشترى دارًا أو حيوانًا فاصاب بها عيبًا جـ٤ ص ٣٢٣، ٣٢٤، ١٠ /١٥٥، ١٥٦.
- ۱۹۰ فی الرجل یشتری العبد ثم یبیعه ثم یذّعی بعد ما باعه آن به عیبًا جـ٤ ص ٣٢٥-٣٢٥،
- ١٩٦- في الرجلين يبتاعان العبد فيجدان به عيبًا فيريد احدهما أن يرد ويأبي الآخر إلا أن يتمسك جـ٤ ص ٣٢٦ ، ١٠٨/١٠.
 - ١٩٧٠ في الرجل يشتري العبد فيجدهما أولا زنا جهُ ص ٣٢٩-٣٣١ ، ١٦١٠-١٦٣٠ .
- ١٩٨ في الرجل يبتاع السلعة وبها العيب ونم يعلم به ولا يُعلم به حتى يذهب العيب ثم يريد ردّها جـ ٤ جـ٤ ص ٣٦١، ١٦٣/١٠.

- ١٩٩- في الرجل يبيع السلعة بماتة دينار فياخذ بالمائة سلعة أخرى فيجد بها عيبًا جرء ص ٣٣٢، ١٩٢٨٠.
- . ٢٠ في الرجل يبتاع السلع الكثيرة فيجد ببعضها عيبًا جعُ ص ٣٣٢، ٣٣٣، ١٦٤/١٠،
- ٠١ ٢٠ في الرجل يبتاع النخيل فياكل ثمرتها ثم يجد بها عيبًا جمَّة ص ٣٣٣، ٣٣٤، ١٦٥/١٠، ١٦٦.
- ٢٠٢- في الرَّجِلُ يَسِيعِ السلعبة ويدلس فيسها العيب وقسد علمه جنَّ ص ٣٣٤-٣٣٩، ١١/٦٠-١٧١.
 - ٢٠٣ في الرجل يبيع السلعة وبها عيب ولم يعلم به جـ٤ ص ٣٣٩، ١٠ / ١٧١ .
- ٢٠٤- في الرجل يبيع الخشب والبيض والرانح والقشاء وفيها عيب جنَّه ص ٣٣٩، ٣٤٠، ٢٠٥٠) ١٧١/١٠
- ٥٠٠ في الإماء والعبيد والحيوان، يجدالمشترى بهم العيد دلسه البائع أو لم يدلسه جدة ص
 ١٧٢/ ١٠ ، ٢٤٠ .
- ٢٠٦- في الرجل يبتاع الجارية فيقرها عنده فتشب ثم يجد بها عيبًا جرة ص ٣٤٠، ٣٤١، ٢٠٥٠
- ٢٠٧ في الرجل يبتاع الجارية ثم يبيعها من بالعها أو غيره ثم يعلم بعد ذلك بعيب كان دلسه به
 البائم جـ٤ ص ٣٤١ ، ١٧٣/١ .
 - ٢٠٨- في الرجل يبتاع الحفّين أو المصراعين فيجد بأحدهما عيبًا ج٤ ص ٣٤٢، ١٠ ١٧٤/.
- ٩٠٩- في الرجل يبتاع النخل أو الحيوان فيغتلهما ثم يصيب بهما العيب جـ٤ ص ٣٤٢-٣٤٤، ١٠/١٠٧٠
- ٣١٠- في الرجل يبع السلعة ثم ياتي بها إلى مشتريها بعد ذلك فيبرأ إليه من عيوبها جهُ ص ٣٤٦- ١٠٢٨/ ١٠٢٤٠.
 - ٢١١ بيع البراءة جرع ص ٣٤٩ ٢٥٢ ، ١٠ / ١٨١ ١٨٤ .
 - ٢١٢ بيع مال المفلس جـ٤ ص ٢٥٦، ٣٥٣، ١٨٤/١٠ ١٨٥.
 - ٢١٣ ـ دعوى المتبايعين جـ٤ ص ٣٩٣ ـ ٣٩٥، ٣٥٠ ٣٧.
 - ٢١٤ في الحكم بين أهل الذمة في تظالمهم في البيع والشراء جع ص ٤٠٠، ١١ / ٤٢.
 - ٥١٠ الموقف من اجتمع البيع والإجارة معًا جـ٤ ص ٤٠٢ –٤٠١ ، ١١ /٤٤ −٧٤ .



المصاريف الباهظة واصاعة الاوقات النفيسة وقد سجلناها رسميا بالحاكم الختلطة فكل من يتجارى على الطبع من هذه النسخه يدفي عن الاصول التي طبع مها ويكاف بابرازها في محل الاقتضاء والله محمد ساسي الغربي

حرفي طبعت عطيعة السعادة بجوار محافظة مصر سنة ١٣٢٣ محريه كا

و نت ﴾ أرأبت لو أني قات لرجل يافلان قد ألحذت غنمك هذه كل شــاة بمشرة | دراهم فقال ذلك لك أثرى البيع قد أزمني في قول مالك (قال) أمم حيرٍ في بيع السمن والعسل كيلا أو وزنا في الظروف ڲ≫⊸

۔ﷺ ثم توزن الظرول بعد ذلك ﴾⊸۔

﴿ وَلَتْ ﴾ أَرأَيت ان اشتريت سمنا أو زينا أو عسلا في ظروف كل رطل بكذا ﴿ وَكَذَا عَلَى أَنْ تُوزَنَ الظَرُوفَ بِالمُسَالِ أَوْ بِالسَمَنِ أَوْ بِالرِّيتَ ثُمَّ تُوزَنَ الظروف بمسد ذلك فبخرج وزن الظروف (قال) قال مالك لا بأس بذلك (قال) وسألت مالكا عن الرجل بشتري السمن أو الربت أو العسل في الظروف كيلا فيريدون أن يزنوا لم ذاك السمن بطروفه أو العسل أو الربت ثم يطرحون وزن الظروف من ذلك. (قال) ل قُلْ مالك ان كان وزن القسط كيلا ممروفًا لا يختلف قد عرفوا وزن ذلك القسط كم هومن رطل اذا وزنوه فلا بأس به أن يُزنوا فينرفواكم من قسط فيه كيلا بالوزن ثم

بطرحون وزن الظروف مماكان فيها وذلك الالبيع آنما بقع على مالمد وزن الظروف : ذذا كان الوزن والكيل لا بختلف فلا بأس به ﴿ قلت ﴾ أرأبت ان وزنوا السمن وَرَكُوا الظَرُوفَ عند البائع (* مُمَانِهم رجعوا اليه فقال المشترى ليست هذه الظروف (١) _ قال أبو اسحانيّ فانكان في اعادة الدمن تكلف محتاج الى اجارة فينبغي أن يكون المنتري هو الذي يعيد كيه أو وزنه لان البائع اذا كانت عنده الظروف يقول القول قولى وأنا قد

وزننك السمن فليس على اعاده نابية فاختبره أنسا ليحقق آما الظروف قان وجدت أنهامي الظروف ولاجرة على المشتري وانوجدت الأمرعلى خلاف قال البائع واله أبدل الظروف كانت الاجارة عليه انتهي، ومزياع شيئًا بمتاج الى الكيل أو أوزن فذاك على البائع لقوله نعالى فأوف لنا أ الكيلاً أن يكون هناك عادة فيحملوا على عانهم واختلف في المكيل آذا امثلاً فأهريق قبل تَرْبِغه فِي الله المشترى وقد ذكرنا ذلك فها مضى وقد اختلف في هذا لوكان المشترى هو الذي كبل فقيل اذا امنار المكيل كان منعوفيل بل من البائع حتى يصه في الماء نفسه وروى عبـــى فيـــن

مُنتريراوية ماء فناشق أو قلالا فتنكسرقبل أن تصل الحاذاتي من البائع وهو مما يشترى على البلاغ

إذا حل الاجل أخذ منه الدراهم أوالدنا نير بالبلد الذي تبايعاً فيه أو غير ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان كان سمى الاجل وسمى البلد الذي يقبض فيــــه الدراهم أو الدنانير فلنـــه وقد حل الاجل في غـير ذلك البلد الذي شرط فيه الوفاء (قال) قال مالك اذا حل الاجل فحيثما لقيمه أخذ منه وانكان سمى بلدآ فلقيه في غير ذلك البلد اقتضى منه ولا ينظره حتى يرجع الى ذلك البلد لانه لو شاء أن لا يرجع الى ذلك البلد أبدًا فيجبس هذا بحقه أبدآ فهذا لا يستقيم ﴿ نَلْتَ ﴾ فان كان انما بآء، سلمة بعرض من العروض جوهمِ آأو لواؤاً أوْيَاباأو طعاما أو متاعا أورنيقا أو غير ذلك مِن العروض وشِرط أن يوفيه ذلك في بلد من البلدان الى أجل من الآجال (قال أبن القاسم) أماالمروض والثياب والطعام والرقيق والحيوان كله فسممت مالكا يقول فيه يوفيه بالبلد الذي شرطاً فيه أذا حل الاجل (قال) ولم أسمع منه في اللؤلؤ والجوهر وما أشبهه شيأ ولكني أرى أنه لايدفع اليه ذلك الاقى البلد الذي شرطا فيه الدفع لان هذه سلع وليس هذا مثل الذهب والورق لان الذهب والورق عين في جميع البلدان ﴿ قَالَتُ ﴾ فان حل الأجل فقال الذي عايه هذه الاشياءلا أخرج الى ذلك البلد (قال) قال مالك ليس له أن يوفيه الا في ذلك الموضع أو بوكل وكيلا أو بخرج هو فيوفي صاحبه لا مد له من ذلك

حدٍ ما جاء فيمن أوقف سلمة وقال لم أرد البيع ڰ⊸

﴿ قَالَ ﴾ أَوا بِنَ الرجل يقول للرجل بعني سلمتك هذه بشرة دنانير فيقول رب السلمة قد بعتكما فيقول الذي قال بعني سلمتك بمشرة لا أرضي (قال)سألت مالكا عن الرجل يقف بالسلمة في السوق فيأتيه الرجل فيقول بكم سلمتك هـذه فيقول عالمة دينار فيقول قد أخذتها فيقول الرجـل لا أبيمك وقدكان أوقفها للبيع أترى أن هذا يلزمه (قال) قال مالك يحلف بالله الذي لا اله الا هو ما ساومه على الابجاب في البيع ولا على الامكان وما ــاومه الا على كذا وكذا لأمر يذكره غــير الايجاب فاذا حلف على ذلككان القول قوله وان لم محاف لرمه البيع فسنلتك تشبه هذه عندي ـ ﴿ فِي بِيعِ العبد له مال عبن وعرض وناض وآجارٍ بمالِهِ بذهب الىأجل ﷺ -﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأَتِ أَعْبِدُ يَشْتَرِيهِ الرَّجِلِّ وَلَهُ المَالُ وَمَالُهُ دَنَّانِيرَ ودراهم ودبن وعروض ورقيق أيجوز للمشترى

أن يشتريه بدراهمالي أجل ويستثني ماله في ع نول ماك (قال) نعم ذلك جائز في نول مالك بن أنس

ہے ﷺ نم كتاب الفرر من المدونة الكبرى ﷺ ﴿ وَالْحَادِ لَلَّهِ وَحَدُهُ وَصَلَّى اللَّهِ عَلَى سَيْدُنَا مُحْمَدُ الَّذِيُّ الْآنِيُّ وَعَلَى آلَهُ وَصحبه وَسَلَّم ﴾

﴿ وَلِمْهِ كُتَابِ بِيعِ المُراجَةِ ﴾

على البائع إيساله الى دار المشتري فأما الضان فيالعرف فلا أرى الا أن يقدر الإيسال فيه كالكيل

وكالمدد فيا بعد انتهى من كتاب أبي اسحاق انتهي من هامش الاصل

التي كان فيها السمن وقال البائع هي الظروف التي كان فيها السمن (قال ابن الناسم) | ان تصادقا على السمن ولم ينت اذا اختلفا في الظروف وزن السمن فان كان السمن قدفات واختلفا فىالظروف فالفول قول من كانت عنده الظروف مع بمينه لانه مأمون

لان المشترى ان كان قبض السمن وذهب به وترك الظروف عند البائع حتى بوازيه فقد اتمنه علمها فالفول قوله مع عينه وانكان البائع قد أسلم الي المشتري الظروف عا فيها يزنها وصدقه على وزنها أو دفع الظروف اليه بمد ماوزنها فادعى أنه قد أبدلهافهو

مدع والقول فهاقول المشتري مع عينه لانه قدائمته ﴿ قَالَ ﴾ أرأ يتانواني اشتريت جارية من رجل بمانة دينار فأصبت مها عياً خبت أودها فأنكر البائم العيب فقال رجل أما

آخذها منكمالخمسين على أن يكون على كل واحدمنكما من الوضيعة خمسة وعشرون دينارا فرضيا بذلك أتلزمذلك البائع الاول أم لا (قال) ذلك جائز لازم لهما عندى ولم أسمعه من مالك ألا ترى لوأن رجلا استرى عبداً من رجل على أن يعينه فلان بألف

درهم فقال له فلان أنا أعينك فاشترى العبد ان ذلك لازم لفلان حجير فىالرجل بيبع الودينة تكون عنده بغيراذن صاحبها ثم يموت صاحبها كليت ﴿ فيرتم افيريد أن ينقض البيع ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأَيت لوكان مناع في بدى وديمة فبمنه من غيراًن يأمرني بذلك صاحبة ﴿ فغ يقبض المبتاع المتاع منى حتى مات رب المتاع الذي أودعني وكنت أنا وارثه فلما ورث قات لا أجيز البيع لانى بعت مالم يكن في ملكي وكان ذلك معروفاكما قلت

(قال) أرى البيع غير جائز ولك أن سَفضه في عرف الناس قال أبو اسحق كان الأشبه أن يضمنه المشتري لانه جزاف يضمن العقد وآنما

(٨ _ المدونة _ عاشر)

﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأَيتِ العبد يشتريهِ الرجل وله المال وماله دنانير

ودراهم ودين وعروض ورقيق أيجوز للمشترى

أن يشتريه بدراه إلى أجل ويستثني ماله في

فول مالك (قال) نعم ذلك جائز

في قول مالك بن أنس

﴿ وَلِيهِ كَتَابَ بِيعِ الْمُرَائِحَةُ ﴾

(A _ المدونة _ عاشر)

التي كان فيها السمن وقال البائع هي الظروف التي كان فيها السمن (قال ابن القاسم)

ان تصادة على السمن ولم يفت اذا اختلفا في الظروف وزن السمن فانكان السمن

قدفات واختلفا فيالظروف فالفول قول من كانتعنده الظروف معيمته لانه مأمون

لان المشترى ان كان قبض السمن وذهب به وترك الظروف عند البائع حتى يوازيه

وقد اثنته عيما فالقول قوله مع يمينه وان كان البائع قد أسلم الي المشترى الظروف عَمَا

فيها يزنها وصدته على وزنها أو دفع الظروف اليه بمد ماوزنها فادعى أنه قد أبدلها فهو

مدع والقول فيها قول المشترى مع يمينه لا مدقد اثمنه ﴿ قات ﴾ أرأيت لو أني اشتريت جارية

﴿ فيرثما فيريد أن ينقض البيع ﴾

﴿ وَلَتَ ﴾ أُواْبِتَ لُو كَانَ مَنَاعَ فِي يَدِي وَدِيْمَةُ فَبِمَتُهُ مِنْ غَيْرَأَنْ يَأْمَرِنِي بِذَلِكُ صَاحِبُهُ فلم يقبض المبتاع المتاع منى حتى مات رب المتاع الذي أودعني وكنت أنا وارثه فلا م ورشه قلت لا أجبر البيع لاني بعت مالم يكن في ملكي وكان ذلك معروفاكما فلت |

في عرف الناس قال أبو اسحق كان الأشبه أن يضمنه المشتري لآنه جزاف يضمن بالمقد واتما على البائم إرساله الى دار المستري فأما الضان فيالعرف فلا أرى الا أن عدر الارسال فيه كلكبل

و كالعدد فيا بعد انتهى من كتاب أبي اسحاق انتهى من هامش الاصل

درهم فقال له فلان أنا أعينك فاشترى العبد ان ذلك لازم لفلان

(قال) أرى البيع غير جأز ولك أن نقضه

حِيْرِنَى بِنِ المهد له مال عِبْن وعرض وَمَاضَ وَآجِلٍ عَالِهِ مِنْدَهُ ۖ الْيَأْجِلَ ۗ ۗ ﴿ وَالْحَمْدُ لِنَّهُ وَحَدُهُ وَصَلَّىٰ اللَّهُ عَلَى سَيْدُنَا مُحْمَدُ الَّذِيُّ الْآنِيُّ وَعَلَى آلَهُ وَصَحِبُهُ وَسَلَّم ﴾ من رجل بمائة دينار فأصبت بها عيباً جُنت أردها فأنكر البائع العيب فقال رجل أنا آخذها منكما بخمسين على أن يكون على كل واحدمنكما من الوخيمة خمسة وعشرون دينارا فرضيا بذلك أتلز مذلك البائع الاول أم لا (قال) ذلك جائز لازم لهما عندى ومم الله أسمعه من مالك ألا ترى لوأن رجلا التنتري عبداً من رجل على أن يمينه فلان بألف معير في الرجل بيع الوديعة تكون عده بغيراذن صاحبها ثم يموت صاحبها كان

﴿ الحمد لله رب العالمين ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبيِّ الامنُّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

۔ ﴿ كتاب بيع المرابحة ﴾

- ﴿ ما يحسب في المرائحة نما لا يحسب ﴾

﴿ قَالَ ابْ الفَاسِمِ ﴾ قال مالك في السبر يشسترى في بلد فيحمل الى بلد آخر (قال) أرىأن لايحمل عليه أجرالسهاسرة ولاالنفقة ولا أجر الشد ولا أجر الطي ولاكراه بيت فأما كرا، الحولة فانه يحسب في أصـل الثمن ولا يحسب لكرا، الحمولة ريح الا

أن يُعلم البائع من يساومه بذلك كله فان ربحوه بمد العلم بذلك فلا بأس بذلك وتُحمل ا القصارة على الثمن والخياطة والصبغ ويحمل عليها الريح كما يحمل على الثمن فان باع البائع ا

ولم بين شيئاً مما ذكرت لك أنه لا يحسب له فيه ربح وفات المتاع فان الكراء محسب في الثمن ولي بحسفٍ عليه ربح وان لم يفت المتاع فالبيع بينهما مفسوخ الا أن يتراضاً

على شي مما مجوز بينهما ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت الحيوان أذا اشــتريتها أو الرقيق فأفقتُ عليهم ثم بعتهم مرائحة أأحسب ففقتهم أم لا (قال) نم تحسب فققهم في رأس المال

ولا أرى له ربحا ﴿ زات ما أفق التاجر على نفسه في شراء السلم هل محسب نفقته في رأس مال تلك السلع في قول مالك (قال) لا يحسب ذلك في رأس مال السلم

وهو قول مالك (قال ابن القاسم) وان باع العامل مناعا مرابحة من مال القراض فلا محمل عليه من نفقة نفسه ذاهبا وراجعا شيئاً

حرفي المرابحة ﴾

﴿ فَتَ ﴾ لأن القاسم المراخمة للمشرة أحمد عشر وللعشرين الناعشر وماسمي بن هذا وللعشرة خسة عشر وللعشرة تسمة عشر وللدرهم درهم وأكثر من ذلك | أُو أَفَلَ جَائِزُ فِي قِــُولُ مِالِكَ قَالَ لَيْمِ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَبْتِ مِن اشْــَتْرَى ســلمة بعشرة

فياعها بوضيمة للمشرة أحــد عشر أيجوز هــذا البيع في قول مالك قال فعم ﴿ قلت ﴾ | وكيف يحسب الوضيعة ها هنا (قال) يقسم العشرة على أحد عشر جزأ فما أصاب حزأ من أحمد عشر جزأ من النشرة طرح ذلك من النشرة دراهم عن المتاع

بأسًا بنِع عشرة آتى عشراً و بيع عشرة أحد عشر ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن إ

عمر عن ربيعة أنه كان لا يرى بأسا بالبيع للعشرة اثنا عشر وللمشرة أحمد عشر فز ابن أ | وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان يقول في بيع عشرة أحمد عشر

لا يرى به بأسا يقول ان الدراهم التي سميا عليهـا عشرة أحــد عشر يقول اتما هي | اسم بعرفان بها العدة فاذا أثبت العدة فان أحبا أن يكتباها دنانير كتباها وان أحبا أن بكتباها دراهم كنباها أبهما كتباها فهو الذي كان العقد عليه أتنا أخذ ثيابا بدراهم أو

إيابا بدنانير وكان ما سميا معرفة بينهما

- ﷺ فيهن رقم سلمة ثم باعها مرابحة كان

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأيت لو ورثت مناعا فرقته فبعنه مرابحة على رقمه أبجوز ذلك في قول مالك (قال) لا لان مالكا قال لى في الذي يشترى المناع ثم يرقم عليه فيبيعه مرابحة على ما رقم أن ذلك لا يجوز فالذي ورث المتاع أشــد من هذا عندي لانه من وجه

الخديعة والغش - الله فيمن اناع سلمة فأصابهاءنده عبب ثم باعبا مرابحة كد

﴿ قَالَ ﴾ أُواْبِ أَنْ اشترت جارية فذهب ضرسها فأردت أن أبيمها مرابحة (قال)

حيرٌ فيمن ابتاع سلمة لحالت أسوافها ثم باعها مرابحة ﴿ ﴿ وَفَتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت سلعة خالت الاسواق وأردت بِعهامرابحة أيجوزلي ذلك لاحتى مين ﴿ قات ﴾ وكذلك ان أصابها عيب بعد ما اشترى لم يبع حتى بين ۗ قال نم (قال) وقال مالك ولا بيما على غير مرابحة حتى يين ما أصابها عنده أُمْ لا (قال) قال مالك لا أبع ما اشتريت مرابحة اذا حالت الاسواق الا أن أبيب ﴿ وَلَتَ ﴾ أَوْأَيْتَ انْ حَالَتَ الْاسُواقَ بَرْيَادَةً أَنْجُوزَلَى أَنْ أَبِيعُهُ مِرَائِحَةً وَلَا أَبَيْنَ فَيَ - ﴿ فَيْمَنَ ابْنَاعَ سَلْمَةٌ فَاسْتَفْلُهَا ثُمَّ بِأَعْهَا مِنْ الْحِقَّةُ ﴾ ل ول مالك (قال) أنما قال لنامالك اذاحالت الا-واق لم يبعه مرامحة حتى بيين ولم يذكر لنا و قلت ﴾ أرأيت لو أنبي اشتريت حوالط فاعتللها أعواما أك شتريت دواب ر زادة ولا نفصان وأعجب الى أن لا ببيع حتى يبين وان كانت الا . واق فد زادت لأن ا فأكريتهازمانا أواشتريت رتيقا فأجرتهم زمانا أواشتريت دورآ فأكريتها فأردت أل الطرى عندالنجار ليسكاندي تقادمعهده عندهم همفي الطرى أرغب وعليه أحرص أبيع ما ذكرت لك مرابحة ولا أين ماوصل لك من الغلة (قال) اذا لم تحل الاسواق زاكان جديداً في أبديهم هو أحب البهم من سلمة قد مكثت في أبديهم فالطرية في أمديهم أنفق ﴿ قَالَ مِهِ وَقَالَ مَالِكَ اذَا يَقَادُم مَكَثُ السَّلَّمَةُ فَالْ أَرِي أَنْ سِيمًا مرائحة حتى يبين في أي زمان اشتراها فأرى ساسالت عنه مثل هذا النحو هوفات كه أرأيت ان انتغريت جادية أو حيوانا لحالت الاسواق أوثيابا أو عروضاً لحالت الاسواق ا بجوزل أن أبع مرابحة ولا أبين (قال) قال مالك لا مجوز أن يبيع مرابحة اذاحالت الاسواق حتى يبين حیکی فیمن اشتری سامهٔ نم ظهر مها علی عیب فرضها نم باعها مرابحهٔ کیده ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأيت ان اشتريت جارية فظهرت على عيب مها بعد ما اشتريتها فرضيتها أبسلح لى أن أبيعها مرابحة ولا أيين وأقول قامت على بكذا وكذا في قول مالك (قال) لا يصلح له أن بيمها مرابحة حتى بيين أنه اشتراها بكـذا وكذا بفير عب

فلا بأس أن بيع مرائحة ولا يلتفت في هذا الى النلة بالضمان الا أن يتطاول ذلك فلا بعجبني ذلك الا أن تخبره في أي زمان اشتراها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيا ذكرت الا والاسواق تختك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لوأنبي اشتريت ابلا أوغها فاحتلبتها أو جززتها فأردت أن أبيمها مرابحة في قول مالك (قال) أما اللبن ان كان شيأ قربا قبل أن تحول أسوانها فلا بأس بأن يبيمها مرابحة ولا يين فان تقادم ذلك فالاسواق تغير في الحيوان لابها لا نثبت على حال وأما الصوف فهو لا مجز حتى تنغير أسوافها ان كان اشتراها وليس عليها صوفوان كان اشتراها وعليها صوف فجزه فهذا نفصان من الغلم فلا يصلح له في الوجهين جيما أن يبيع مرابحة حتى سين ۔ ﷺ فيمن اشتري سلعة فولدت عنده ثم باعها مرابحة ۗ۞ -﴿ وَلَكَ ﴾ أُرأَيت ان اشتريت نما فنوالدت عندي فأردت أن أبيع ما ذكرت الله مرابحة ولا أين أيصلح لى ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا أرى أن يصلح له أن إييمها مرابحة ولا يبين لان تحويل الاسواق عند مالك فوت فهذ أشــد من ذلك ﴿ وَلَلَّ ﴾ فان ضماليها أولادها فباعها مرابحة ولم بين أيجوز ذلك أم لا (قال) لا لان انحويل الاسواق فوت فهذا أشد منه وهذا قد حالت أسواقه لاشك فيه ﴿ قات ﴾ أرأيت ال اشتريت جارية فولدت عندي أ أبيعها مرائحة ولا أبين في قول مالك (قال)

لا بيبها مرابحة وبحبس أولادها الا أن يبين فان بين فلا بأس بذلك

أثم اطلع على هذا العيب فرضى الجارية بذلك لانه لو شاء أن يردها ردها حيرٌ فيمن اتاع سلمة بدن الى أجل أنجوز له أن بيمها مرابحة نقداً ﴾ ﴿ وَلَتْ كِهِ أُوا أَيْتِ مِن اللَّهِ مِن اللَّهُ أَجِلُ أَنجُوزُلُهُ أَنْ بِيمِ مِرابحة فَقدا كَالًا قال مالك لا يصلح له أن يبيم مرابحة الاأن بيين ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك وان باعما مرابحة ولم بين رأيت البيع مردوداً وان فات رأيت له قيمة سأمنه يوم قبضها المبتاع تقسداً

يهة بنانة دينار فأعطيت بالمانة الدينارعروضاً أنجوزل أن أبيع مرابحة في تول مالك (فال) نعم اذا بينت هرفلت ﴾ وكيف سين (قال) سين أنه اشتراها عائة دينار وأنه قد ﴿ قَالَ مَحْنُونَ ﴾ ولا يضرب له الربح على القيمة ﴿ قَالَ ﴾ فَانَ كَانَتِ القيمة أَ كَثَرُ مُا أقد فبالمن العروض كذا وكذ فبقول فأبيعكما مترابحة علىالدنانير التي اشتريتها بها إعها به (قال) فليس له الاذلك ويعجل له ولا يؤخر وانمــا قال مالك له قيمة سلمته ﴿ وَمَنَ ﴾ قَانَ بَاعِ عَلَى الْعِرُوسَ النِّي لِقَنْدُ فِي ثُنَّهَا مِرَائِحَةَ ٱلْجِنُوزُ ذَلِكُ في قول مالك وهكذا يكون ﴿فَلَتُ ﴾ أوأيت ان قال المشترى أنا أقبل السلمة الى ذلك الاجل ولا (ذَال) لم أسمع من مالك في الذي يشتري السلمة بالعروض فيبيعها مرابحة شيئا والذي أدرها (قال) لا خير فيه ولا أحب ذلك أرى أنه لا بأس به أن يتبيع فذا اشترى بالمروض مرابحة الهابين العروض ماهى وصفتها - م فيمن ابتاع سامة بنقد ثم أخر بالنمن ثم باعها مرابحة كد ٠-ا فيقول أبيمك هذا برمح كذا وكذاورأس ماله ثوب صفته كذا وكذا فهذاجا نزويكون أ ﴿ قال ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة بمشرة دراهم نقداً ثم أخرني البائع بالدراهم سنة فأردت أن أبيع مرابحة كف أبيع في نول مالك (قال) لا تبع حتى تين (' لان مالكم لانحل (قال ابنالقامم)واننا جازذلك لان مالكا أجاز لمناشقرى سلمة بطمامأن بيمها قال لاسع اذا نقدت غير ما وجبت به الصفقة حتى بين فكذلك الاجل الذي أجلك ا يطام د رسف ذلك (وقال أشب) لا مجوز لانه يبيع ماليس عنده فلا مجوز ذلك الاثرى أن اليائع باع سلمته بطعام أوبعرض وليس الطعام ولاالعرض عند المشترى ا بالدراهم لاتبع حتى تبين الاجل حى﴿ فيمن ابتاع سلمة بنقد فنُحُوزُ عنه في النقد ثم باعها مرابحة ۗ۞ -فمارالبائه كالداشتري من الشتري بسلمته ماليس عندالمشتري فصاركا نه باع ماليس عنده ولا يجوز أن يشتري من رجل طماما ولا عرضاً ليس عنده الا الى أجل على ا ﴿ لِلَّهِ ﴾ أرأيت ان اشتريت سلعة بمشرة دراهم فنقدت فيها عشرة دراهم فأصاب رجه التسليف ألا ترى أن إن المسبب قال الإيصلح الأمرى أن بديم طعاما ايس عنده البائع فيها درها زاهًا فتجوَّرُه عني كيف أسِع مرابحة في نول مالك (قال) يين مانقدت أنم يباعه بعد أن يوجب بيمه لصاحبه من الغد أومن بعد الغد أوالذي يليه وقدعرف إنى تمنها ومانجوز عنك ثم مدم مراجحة معر السوق ومين له ربحه الا أن يبيع طعاما ليس عنده مضمونا مستأخراً الى حين حير فيمن ابتاع سلمة بعين فنقد فيها غير ذلك الثمن ثم باعها مرابحة كالله رَشَع فِيه الاسواق أو تتضع لا يدرى ماعليه في ذلك وماذا له أو ببيعه طعاما ينقله ﴿ وَلَتَ ﴾ أُواْبِتَ لَوْ أَنِّي بِمِتَ سَلِمَةً بِأَلْفَ دَرِهِم فَأَخَذَتَ بِالْأَلْفِ مَانَّةً دِينَارِ هَلَ مِحْوَرَةً ذلك في قول مالك (قال) لهم ذلك جائز ﴿ وَلَتَ ﴾ فان أواد أن بيمها مرابحة أمجوز له من بلد الى بلد لايعام فيه بسعر الطعام ﴿ ابن وهب ﴾ وان جابربن عبدالله وأباسلمة ان عد الرحمن وطاوسا وعطاء كرهواذلك وقال عطاء لايصلح ذلك الافي النسيثة | في قول مالك أم لا (قال) ذلك جا نز له أن يبيع مرابحة اذا بين له بما اشتراها به وبما المستأخرة التي لا يدري كيف تكون الاسواق أتريج أملا ترجج ﴿قاتَ﴾ أوأيت أنَّ السَّاخرة التي لا يدري كيف تكون الاسواق نقد ﴿ قُلْتَ ﴾ فاذا بين مااشتراها به فقال أخذتها بألف درهم ونقدت فيها مائة ديناو اشتربت سلمة بمائة دينار ونقدت في المائة الدينار ألف درهم فبسها مرابحة ولم أبين أبحوز لى أن أبيمها مرابحة على المائة الدينار أو على الالف درهم على أى ذلك شئت للمشترى ما شتريت والسلمة وما يقدت في تمها (قال) قال مالك ال كانت السلمة قائمة (قال) نعماذا رضي به ﴿ قلت ﴾ وهذا أول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ قَانَ كَنت اشتريت ردت الا أن يرضى المسترى عا قال البائم (قال) مالك وان كانت قد فانت ضرب (١) قال ابن الموازِ قال اصبغ فان لم بين فالمستاع ردهافان فانت فالنبعة كالذي لمبيين بتأخير النمن اه من هامش الأصل

للمشترى الربح على مانقد البائع في ثمن السامة الا أن يكون الذي باعه به هو خيراً

للمشتري فذلك له ﴿ قلت ﴾ ولم يكن يرى مالك الربح على ماوجبت عليه الصفقة في

هذا (قال) لا ولكن برى الربح على مانقد فيها المشترى الذيباع مرابحة أذا أحبُّ

- كَيْرْنَيْوِنْ بَرْعُ سَامَةَ تُمُوهِ إِنَّا لَنْهَا أُو وَهَبِّ سَلَمَتُهُ ثُمُّ وَرَثْهَا ثُمُّ باعْهَامِ الْحَقَّ كَيْرَةٍ -﴿ وَتَ ﴾ أَرَأَيْتُ مِن اشْتَرِيتُ سَامَةُ عَالَمَ دِينَارُهُم اللَّهِ وَهُبِتُ لِي المَالَةَ دِينَارَ أَنجُوزُ لِي أن أسِم إمراعة على المائة (قال) ليم الكان قد قبض المائة وافترقائم وهبت أوبعد إ ذلك ﴿ قَالَ ﴾ رُواْتِ أَنْ الشَّمْرِينَ جَارِيةً بِمَانَةً دِينَارِ فَوِهِبَهَمَا لَرَجَلُ ثُمُ وَرَثْهَا مِن الموهوبة له أبجور لى أن أبيع مراجحة في قول مالك (قال) لم أسبع من مالك فيه شبئأولا يبع مرابحة حنظٍ فيمن ابتاع نصف سلمة نم ورث النصف الآخر ثم باعها مرابحة ڰ⊸ ﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيتِ ان ورثت نصف سلمة ثم اشتريت لصفها الباتي فأردت أن أبيع نسنة إ مراجعة (قال) لا أرى إك أن تدع نصفها مرابحة الا أن بين ﴿ قلت ﴾ لم (قال) إ لانه اذا باع نصفها وقع البيع على ما ورث وعلى ما اشترى فلا بجوز أن يبيع ما ورث مرابحة حتى بيين فاذا بين فاتنا بقع البيع على ما ابتاع فسذلك جائز ﴿ قَلْتَ ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا حيكم فيمن التاع سامة صفقة واحدة ثم باع بمضها مرابحة ككي⊸ ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ اشْــَدِيْتِ حَنْطَةُ أُو شَعْدِاً أُو شَــِيثًا ثَمَا يَكَالَ أُو مِوزَنَ صَفَقَةً واحدة فأردت أن أبيع نصفه مرابحة على نصف الثمن أبجوز ذلك لى (قال) ذلك جائز اذاكان الثي الذي يعمر امحة غير مختلف وكان الذي يحبس منه والذي يبع سواء وكان صنفا واحداً ﴿ قِلْتَ ﴾ وهذا قول مالك قال فعم ﴿ قلتَ ﴾ أرأيت الناشريت أيا الله صفتها واحدة أو أسلمت في ثياب صفتها واحدة (قال) أما ما أشتريت بعينه ولم تسلم فيه

ذلك المشترى ﴿ قات ﴾ فأيّ من فوات هذه السامة هينا في قول مالك (قال) بَبَاعِ وتذهب من يده أو يزيد في بدَّتها أو ينقص ﴿ قلت ﴾ وان تغيرت الاسواق (قال) 🖥 هُو فُوتَ أَيْضًا ﴿ قَلْتَ ﴾ فإن اشتريت سلمة عائة دينار ونقــدت فيها مائة أردب حنطة ثم بمنت مرابحة على المائة دينار ولم أبين ﴿ قَالَ ﴾ ان كانت السلمة قائمة لم نفتُ ۗ فالمبتاع بالخيار أن شاء أفرها في يديه نما قال البائع وإن شاء ردها وان كانت قد فاتت ضرب له الربح على مانقد البائع أن كان باعها على العشرة أحد عشر ضرب له الرجم على قدرذلك على المائة أردب عشرة أرادب الإ أن تكونهذه الإرادب أكثر من ا المائه الدينار وعشرة دنانير فسلا كمون للبائع أكثر منها لانه ندرضي بيمها بذلك واختاره على غيره ألا ترىأن المبتاع هو الطالب للبائم وقدكان قبـل فوت السلمة له الرضا بانقام على ما اشتراها به ف كذلك له الخيار بعد الفوت على الرضا بما اشتراها به وأعطاه الرمح على ما كان نقــد البائم من المائة أردب مثــل الذي أشتري بالدنانير ونف دراهم أو اشتري بدراهم ونقد دنانير ثم باع علىما اشتري ولم بيين وكل من اشترى سلمة بمين فنقد فيها شيئاً من الكيل والوزن والعروض والطعام أو اشتري بشئ من الكيل والوزن من العروض والطعام ونقدالمبن أو اشترى بشئ من الوزن والكيل من العروض ونقد من العروض شيئاً ثما يكال ويوزن غـير الذي به وقعت وبلى ما وصفت لك من المسئلة التي اشترى بمائة دينار ونقد مائة أردب قمح وباع على [الدنانير منفذ هذا الباب على هذا ونحوه وقد أخبرتك قبل هــذا وجه بيع ما ليس عندك في مشل بعض هــذا ومن قاله والتوفيق بيد الله سبحانه وتعالى

واله لايصلح أن تدع بعضه مرابحة عا يصيبه منالمن وذلك لو أنك اشتريت تويين

صفنة واحدة بعشرين درهما فكإن الثوبان جنسا واحدآ وصفة واحسدة لم يجز لك

أذ تبع أحدهما مرابحة بعشرة دراهم لان النمن أنما نقسم عليهما بحصة قيمة كل ثوب

منهما وأماما من أسلم في تويين صفتهما واعدة جازله أن يبيع أحدها مزامحة بنصف

مهيع فيمن ابتاع سلمة ثم بإعبا مرابحة ثم اشتراها ثانية بأقل ﷺ منظر فيمن ابتاع سلمة ثم بإعبا مرابحة ﴾ هز من النمن أو أكثر ثم أواد بيمها مرابحة ﴾

﴿ تَلْتَ ﴾ أُوالِتَ أَنْ شَتَرِتَ سَلَةً بِمَشْرَةً دُواهُمْ فِيمَهَا نَخْمُسَةً عَشْرَ دُوهُما مُوانِحَةً ثم اشتريتها بديد ذلك بمشرة أو بعشرين ثم أُردت أن أبيمها مرابحية (قال) ذلك

ا جاز ولا ينظر الى البيم الاول لان هذا .ث حادث ولا بأس أن بييم مرابحة حجيج في السلمة بين الرجلين بيمانها مرابحة ك≪⊸

فرقات ﴾ أوأيت ان اشتريت نسف عبد عائمة درهم واشترى غيرى نصفه الآخر

تأتين فبعنا العبد مرابحة بريح مأنة درهم (قال) أرى للذى رأس مأله مأنة درهم ما مأنة درهم ما مأنة درهم والذى رأس ماله ما نما درهم أثم يقسم الربح بينهما على قدر رؤس أموا لها ويكون لصاحب المائة "مائة الربح ويكون لصاحب المائة الم

و المائه مائه الربح فيصير العاجب المائين ثنثا الثمن ولصاحب المائه ثلث الثمن المؤلفة مائة المائه ثلث الثمن المؤلفة والدن المائية الله عن المؤلفة والدن المؤلفة والمؤلفة المؤلفة المؤلف

مشال ما وصفت لك من سع المرابحة ﴿ قات ﴾ أوأيت ان باعا العبـ د بوضيعة للمشرة أحد عشر من وأس المال (قال) أرى على صاحب المائة الثات وعلى صاحب المائتين ألله المائة درهم من وأش المال (قال) أرى الوضيعة مائة درهم من وأش المال (قال) أرى الوضيعة من وأس المال فالوضيعة من وأس المال فالوضيعة المن وأس المال فالوضيعة المن وأس المال فالوضيعة المن وأس المال المنافقة المنافق

تسم على رؤس أموالها وقد اختلف فيها قول الشعبي معلى رؤس أموالها وقد اختلف فيها قول الشعبي معلم مرابحة كانتها مرابعة كانتها كانتها مرابعة كانتها كانت

﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيِتِ انَ اشْتَرِيتَ جَارِيةَ بِمَشْرِ بِنَ دِينَاواً ثُمْ بِمَتِهَا بِثَلَاثِينَ دِينَاواً فَاسْتَقَالَنَى صاحبي فأفلته أو استقلته فأقالني أيجوز لى أن أبيعها مرابحة على الثلاثين ديساراً (قال) لا يجوز لك أن تهيمها مرابحة الا على العشر بن لانه لم يتم البيع بينهما حين استقاله المن الذي أسلم فيهما اذا كان أخسة الصفة التي أسلم فيها ولم يتجاوز رب السلم عن البائع في أخذ النوبين في شئ من الصفة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد النوبين من بد المشترى بدد ما قبضه رجع على البائع بمثله وادكان اشترى ثوبين بأعيابها صفقة واحدة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن يرجع بمثله

مجر فيمن الماع سلمه واحدد م باع المصر مراحة المجود هذا في قول المراحة المجود هذا في قول المراحة المجود هذا في قول المراحة المجوز هذا في قول المراك ذلك جائز عند مالك ولا بأس به ولو كانت جاءة رفيق فباع نصفهم أو تشهر

بنصف المن أو بثاثه لم يكن بذلك بأس ولو باع رأسامن الرقيق مرابحة بما يقع عليه من الحصة المن لم يكن في ذلك خبير وان كانت عروضا تكال أو توزن فلا بأس بليع نصفها أو ثلثها مرابحة بنصف الممن أو بثاثه ﴿ قال سحنون ﴾ ولا بأس بليع تسميه من كله أو وزنه مرابحة مشل أن يقول أبيمك من هذه المائة رطل حناء عشرة

من المه او وربه مراجه مسل ال يقول اليمك من سده الله بالرص مسلم المديار أرطال بما يقع عليها من الثمن والثمن ما ية دينار ولان الثمن يقع لكل رطل بدينار ولانه يقسم انتمن عليه على القيم لان الوزن أعدل فيه من القيمة

حير فيمن ابتاع سلمة هو وآخر ثم باع مصابته مرابحة ۞ -

وللت كه أوأبت ان اشتريت عدلا من بر بالف درهم أنا وصاحب لى ثم افتستان فا فأردت أن أبيع نصبي مرابحة على خسما له أمجوز لى ذلك (قال) أدى أن لين فاذا بينت جاز ذلك والا لم مجز

صر فيمن ابتاع سامة نما يكال أو يوزن ثم باعها مرابحة كالحصر وقلت ﴾ وقلت ﴾ أوأيت ان اشتريت سامة من السلم بشئ مما يكال أو يوزن فأردت أن أيها مرابحة لا شرة أحد عشر أمجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) اذا بينت

ا ينعها مرابحة للمشرة احـــد عشر البجوز دلك في قول مالك الم لا " (قال) أدا للبسيا صنف ذلك الشئ الذى اشتريت به هذه السلمة فلا بأس أن تبيع مرابحة عند مالك وقد وصفنا لك مثل هذا قبل هذا

(والا محط عن الشريك قلبل ولا كرثير (قال) والما يجط عن الشريك أذا حط البائم عن ل ماحبه ما يشبه أن يكون أنما أراد به وضيعة من الثمن فاذا جاء من ذلك مالا يشميه أن يكون وضيعة من الثمن يحط عنه النصف وما أشبهه فإنما هذا هبة أوصدقةوابس هذا وضيعة من رأس المال فلا نحط عنه قليلا ولا كشيرا هوقال ابن القاسم). فأرى ا للهيع مرابحة والنولية أيضا مثل ذاك ولم أسمعه من مالك -هر﴿ فيمن باع الله مرابحة فزاد في نمها أو تقص ﴾ ﴿ وَلَتَ ﴾ أُواْيِتِ إِنْ الشِّترِيتِ -لمَّهُ مَرَائِحَةً فَأَتَلَهُمَا أُو لِمَ أَتَلَهُما ثُمُ اطلعت على البالع أبه زادعلى وكذبني (قال) قال مائك ان كان لم يتلفها المشترى كان بالخيار ان شاء أخذها بجميع الثمن وان شاء تركم وليس زيادته وظلمه بالذي يحمل عايه أن بؤخذ أ ا بنا له يبع به (قال مالك)وان فانت السامة قومت فان كانت تيمتها قل من رأس المال ومن الربح عليـه لم ينقص من ذلك وان كانت قيمتها أكثر تمـا التاعماً به المبتاع أ رربحه لم يزد على ذلك لانه قد رضى بذلك أولا ﴿ وَاتَ بِهِ أَرَأَيْتِ انْ دَخَلَ هَـٰذُهُ ۗ السلمة التي باعها مرابحة وكذبني عيب كانت جارية فأصابها عند المشترى عور أوصعم [أو عيب يتقصها أو حالت الاسواق أيكون للمشترى أن يرده الذا اطلع على كذب البائع وزيادته في رَأْس المال (قال) جمله مالك يشبه البيع الفاسد فأرى اذا حالت الاسواق أو دخلها عيب ينقصها لم كين للمشيةري أن يردها وتلزمه بالقيمة على ا ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة عالة درهم فبمنها بربح خمسين أ ففات للمشترى أخسلتها نخمسين ومائة وأبيمكها مرابحة نخمسين ومائة فردت على أ ل سلمتي خمسين درهم كذبت فيها فأخسذها مني على أن رأس مالى خمسون ومأثة ك وربحني خمسين ثم تلفت السلمة ثم اطلع على الخمسين التي زدتها على الثمن الذي ابتحت له السلمة (قال) يقسم الخسون الربح على الخسين ومائة فيصيّر حصة المائة من الحسين الربح ثاثى الحمسين فينظر ماجميع ذلك فيوجد مائة وثلاثة وثلاثين وثلثا | فينظر الى قيمتها يوم قبضها المبتاع فان كانت قيمتها أقل من مائة وثلاثة وثلاثيب |

-ه ﴿ فيمن باع سلمة مرابحة ثم وضع عنه من الثمن أو لا أو اشترط ﴾ و-﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سامة بنأة درهم فبعنها مرابحة خط عني بالدي من تمنها عشرين درهما أيرجع على الذي بعته السلمة مرابحة (قال) نزلت بالمدينة فسئل عنها مالك ونحن عنده فقال ان حط بائع السلعة مرابحة عن مشتر بهامنه مرابحة ما حط عنه ازمت المشتري على ما أحب أوكره وان أبي أن محط عن مشتربها منه مرابحة ما حطوا عنه كان مشتري السلمة مرابحة بالخيار ان شاء أخسذها بجميم الثمن الذي اشتراها به وان شاه ردها ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة بمأنة درهم فأشركت قيها رجلا فجملت له نصفها خصف انتمن ثم ان البائم حط عنى فأبيت أن أحط ذلك عن شريكي (قال) سنل مالك عنها فقال يحط عن شريكه نصف ما حط عنه على ما أحب أوكره وفرق ما بين هذا وبين البيع مرابحة لأن البيع مرابحة على المكايد. وهذا انمـا هو شريكه ﴿ قلت ﴾ فلو أني اشتريت ســامة فأوليهما رجلا ثم حط عني ا ا بالعها من تمنها شيئاً من بعد ما ولينها رجلا (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً الأأني أرى أن المولى بالخيار ان أحب أن يضع عمن ولى الذي وضع عنــه لزم البيع المولى وان أبي أن يضُمُّ عنَّهُ كان الذي ولي بالخيار ان أحب أن يأخذُها مجميع ما أخذُها ﴾ فذلك له وان أبي أن يردها بمزلة ما ذكرت لك في بيع المرابحة لان المولى بقول أنما وضع لى حين لم أربح ورمحني ولم يرد أن يضع لك ولم أستوضع لك ولكني حين لم الله أربح شيئًا سألته الوضيعة لنفسى عنزلة الذي ماع مرابحة فاستقل الربح فرجع الى بالله فقال لم أربح الا ديناراً فسأله أن يضم عنه من الثمن لفلة مار بحفيضم عنه وفأري المولى وهذا سواة وهذا قول مالك في بيع المرابحة ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن باع رجل سلمة مرابحة أو أشرك فيها رجلا أو ولآها ثم حط البائع عن هذا الذي أشرك أو هذا الذي ولى أو هذا الذي ماع مرابحة الثمن هذا كله ما نول مالكَ فيه (قال) قال مالك في الذي يشتري السلمة فيشرك فيها رجلا فيحط البائع عن الرجل الثمن كله أيحط للمشترك ما حط البائم عن الذي أشركه (قال مالك) اذا حط الثمن كله

لخير المشتري فان شاه ثبت على يعه وان شاه ردها الا أن يرضى البائغ أن يضرب ل الربيج على النسمين رأس ماله فلا يكون للمشترى أن يأبي ذلك (قال) وان فاتت عند المشترى بنماء أو نقصان خيراً إبثم لما يطلب قبله من الزيادة التي كـذب فيهافان أ ا بداء ضرب له الربح على التسعين رأس ملله وان شاء أعطى قيمة الملعته الا أنْ يرضى ا المفترى أن يثبت على شرائه الاول فان أبي المشترى ذلك وقام على طلب البائع أعطى أ مله التسمين فلا يكون للمشترى أن ينقص البائع من ضرب الربح على وأس ماله على النسعين لاينقص البائع من تسمة وتسمين لامه فدكان راديبًا على أخذها برأس المال على السدق والرجعاية أو تكون القيمة أكثر من الثمن الذي باعها بةاليائع ورضىوهو الله دينارورنجه عشرة فلا يكون للبائع على المشترى أكثر تمالاع به ورضى وانماجاء الشدى يطاب الفضل قبله (وقال مالك) في رجل باع جارية من رجل للمشرة أحد عشر وقال قامت على عالمة فأخذها المشترى مائة وعشر ذ فجاء العلم بأنها أنما قامت بمشرين ومائة فضاب ذلك البائع قبل المشترى قال أن الجارية ان لم تفت لحير المشترى فان شاء رد الجارية بمينها وانشاء ضرب له الربح على رأس ماله على عشرين ومائة وازذات عند الشيري بناء أو نقصان خير المشترى أيضاً فإن شاء أعطى البائع قيمتها ومسايعا الاأن ل تكوزالقيمة أقل من الثمن الذي اشتراها به المشترى ورضى وهو عشرة ومائة فلا يكون له أن يقص البائع من المن الذي اشتراها به ورضي وأنما على البائع يطاب الفضل قبله أو تكون القيمة أكثرمن ضرب الربح على رأس مال البائع على عشرين ومائة فلا يكون له على المشعري أكثر من ضرب الرج على العشرين ومائة

صحیر فى الرجل يشترى السلمة من عبده ثم يريد أن بينها مرابحة كخرف والتي المارة المتراها منى أبجوز والتي أو أن الشراها منى أبجوز لى أن أبيع مرابحة ولا أبين (قال) قال مالك فى العبد المأذون له فى التجارة ماداينه به سيده فانه دين للسيد يحاص به الفرماء الا أن يكون فى ذلك محاباة فا كان من

وثايت قيــل للمبتاع هي لك لازمة بنائة وثــلائة وثلاثين وثلث لانك قد رضيت أز ومانة فصارت حصة المائة من الخمسين ثنى الخمسين فقد رضيت بان تأخذها عَاثَةً وثلاثة وثلاثة والإثينوثلث فلا يوضع عنك من ثمن السلمة بالصدق وبربحه قليل ولاكيتر ان كانت ميمها أقل من هذا لالك قد رضيت أن تأخذ عالة والكانت قيمها أكر من هذا لرمك ماينك وبين المائين لان البيم كان أشبه شي بالفاسد فان زادت قيمتها على ماثنين فلنا للبائع ليس لك أكثر من ذلك لانك قـــــد رصبت حين بعث ا المانين لالك بدت مانة وخمسين زعمت أنها رأس مالك وخسين ربح ربحك الذي أربحك المشترى فليس لك وان زادت قيمة سامتك على أكتر من ذلك لانك قد إ صبت بدلك ﴿ قات ﴾ أوأيت ان كان هــذا الذي اشتريت مرابحة طعاما أو شيئاً مما يكال أو يوزن فاطلمت على كذب البائع وزيادته في رأس المـــال بمــد ما أتلفتُ السلمة ما يكون على في قول مالك (قال) عليك مثل وزن ذلك الثي ومثل مكلية وصفته الا أن يرضي أخذها بكذب البائم او يرضى البائم ان أبيت أخذها بما زاد وكنب ان يسلمها لك محقيقة النمن الذي اشترى وبما وقع عليه من الربح لأنك قد كنت رضيت أخذها تحقيقة الندن والربح عليه لان كل ما يقدر على رد مثله والنا كان فائتا فهو كسلمة بيمت بكذب ثم اطلع المشترى على كذبه ولم تفت ان المشترى بالخيار ان أحب ان يأخذها بكذب البائم وزيادة والا ردها الا أن يشاء البائع إن

أردت أن أبيمها مرابحة (قال) لا أرى ذلك حتى تبين ذلك ﴿قَالَ سَحَنُونَ ﴾ وقَدُّ روى على بن زياد عرف مالك أن مالكا قال فيمن باع جارية مرابحة للمشرة أُحَدُّ عشر وقال قامت على بمائة دينار فأخذ من المشتري مائة دينار وعشرة دنانير فجا، الله بأنها قامت على البائع بتسمين فطاب ذلك المشتري قبل البائع ان الجارية أن لم فَتَ

يسلمها له بحقيقة الثمن وربعه فيلزم ذلك المشتري ﴿ قَالَ ﴾ أرأيت أن المستريب

لمة مرابحة فاطلمت على البائع أنه زاد في رأس المال وكذبي فرضيت بالسَّامة مُثَّمُ

عاباة لم يجز ذلك فاذا كان بِما صحيحاً فقد جدله مالك بمنزلة الاجنبيين فلا بأس أزّ ببيع مرابحة كما ببيع مااشترى من أجنبي اذاً صَح ذلك الا ترَّى أن العبد اذا يجيّ أسلم عاله وانما يواً علك عينهوان عنق سعه ماله الا أن يستثني ماله

مع في الرجل بيع السلمة بعرض أو طعام فييمها مرابحة كه معالم المعالم ا

﴿ قلت ﴾ أرأيت من اشتري سلمة بعرض من العروض أبيع تلك السلمة مرابحة في قول مالك (قال) قال مالك لا بيمها مرابحة الا أن بين ﴿ قلت ﴾ فان بين أنجوزً (قال) نيم ويكون على المشترى مثل تلك السلمة في صفتها ويكون عليه ماسميا في

الربح هرنات كه وكذلك انكان رأس مال تلك السلمة طعاما فباعهامرابحة (قال) لَمَّ والطعام أبين عند مالك ان ذلك جائز اذاكان بين الطعام الذى به اشترى تلك السلمة وقد بينا هذا قبل هذا والاختلاف فيه

- ﴿ فيه ن ابتاع جاربة فوطئها ثم باعها مرابحة ﴾

﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فوطنتها وكانت بكراً فانتضفتها أو ثيافارديت أن أسما مرائحة ولا أبن ذلك (قال) لم أسمع من مالك في الافتضاص شيئاً الأأفا

أن أيمها مرابحة ولا أين ذلك (قال) لم أسمع من مالك في الافتضاص شبئاً الآآما سألنا مالكاعن الرجل بشتري النوب فيلبسه والدابة فيسافر عليها والجارية فيطؤها أفييمه مرابحة (قال) أما النوب والدابة فلاحتى بيين وأما الجارية فلا بأس أن يتما مرابحة ﴿ قلت ﴾ وان كانت بكراً فافتضها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الأأن

مالكا قال أن اشتراها بكراً فانتضها ثم وجد بها عيباً ردها وما نقص الاقتصاف منها فلا أرى أن بيمها حتى بسين أن كانت من الجواري اللابي يقصهن ذلك وأن كانت من الجوارى اللابي لا ينقصهن الاقتصاض وليسهو فيهاعيها فلا أرى بأسا أن بيمها مرابحة ولا يين (قال) وقد سمعت بعض من يقول أن وخش الرقيق

بان بيمها مرابحة ولا يين (قال) وقد سمعت بعض من يقول ان وحش الربيلي الذا افتضت كان أرفع لتمنها فان كان ذلك كذلك ليس لمذربها قيمة عند التجار فلإ

رى أسر أن بيمها سرابحة ولا بيين وان كان الافتضاض ينفصها فلايديمها حتى بيين وفي الرندات من جوارى الوط، هو نفصان فلا بيمها حتى بيين وقال غيره كل مافعل به من ابس أو ركوب فلم يكن فعله يفسير شيئاً عن خاله وكان أمراً خفيفا فلا بأس أن يبيع مرابحة ولا بيين

حير في الرجل بناع لجارية ثم يزوجها فيبيمها مرابحة كالحمد مؤنت ﴾ أرأيت إن اشتريت جارية فزوجتها أأبيمهامرابحة ولا أبين (قال) لم أسمع

و فات كه ارايت آن الشتريت جزبه فروجهم الهيم مراج و على المرايت و الميم الميم من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن تبيع حتى تبين لان الذويج لها عيب ولا تبيم الميشا . غير مراجة حتى تبين أن لها زوجا فرفات كه فان فعل فعلم ذلك فقام المشترى يطاب غير مراجة حتى تبين أن لها زوجا فرفات بناه أو نقصان أو اختلاف أسواق المين قال كان المناع عن شاء قباها بما شتراها به أولا وان شا، دها وايس

للبائع أن بقول أنا أحط عنـك العيب وما يصيبه ولبس حوالة الاسواق والريادة والنقص اليسير في سع العيب فونا ألا ترى أنه يشتري بيعا صحيحا ثم بجـد عيبا وقد حدث عنده ما وصفت لك من الحوالة والنقص اليسير أن له الرد فاذا كان في البيع

ف ادلم يكن فوتها عند المشترى بالذي يمنمه من الرد بالعب وقد وصفنا البيع الفاسد اذا أصاب المشترى عيبا وقد فاتت في يديه كيف يكون الرد وعلى ما يرد وان كانت قد فات بعتى أو مديير أوكتا به خير البائع فان أحب أن يعطى حط عن المشترى ما يقع

على العيب من الثمن وما ينوبه من الربح والا أعطى قيمة سلمته معيبة الا أن تكون ا قيمة سلمته معيبة أقل تما يصير عليها من الثمن ورمجه بعد إلغاء قيمة العيب منها وما

يسير عليه من الربح فلا يكون البائع على المشترى غير ذلك لان البائع يطلب الفضل فيه وقد ألفينا عن المشترى فيمة العيب وضرب الربح عليه أو تكون الفيمة أكثر ما ينوب الثمن وربحه بعدالنا، فيمة العيب منه وما يصير غليه من الربح فلا يكون

للبائع على المشترى غمير ذلك لانه قدكان رضي بذلك غذ هـ ذا الباب على هـ ذا ان شاء الله تمالي

﴿ يَمْ كَتَابُ المرابحة بحمد الله وعونه وصلى الله عني سيدنا محمد ﴾ ﴿ النبيِّ الاميِّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب الوكالات ﴾

﴿ الحَمْدُ لَنَّهُ رَبِ الْعَالَمِنَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيْدًا مُمَّادُ اللَّهِي ﴾ ﴿ الأَمِّ وعَلَى آله وصحبه وسلم تسليما ﴾

_ ﴿ كَالِ الوكالات ﴾ ﴿ حيي في الرجل يأمر الرجل أن يشتري له سلمة نم بموت الآمر فيبتاعها ڮي∞

﴿ المَّامُ وَرَوْقَدُ عَلَمْ بَمُونَهُ أُولَمْ يَعْلَمُ وَقَدَكَانَ دَفَعَ اللَّهِ الثَّمْنُ أُولَمْ بَدْفَعَ ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ لابن الفاريم أرأيت لو أن رجلا أمر رجلا أن يشترى له سلمة من السلم ولم يدفع اليه الثمن أو دفع اليه تمهما فمات الآمر ثم اشتراها وهو لا يعلم بموت الآمر أو اشتراها ثم مات الآمر (قال) ذلك لازم للورثة تجهم فان اشتراها وهويملم بموت لآمر لم يلتم ذلك الورثة وبكوز ضامنا لاثمن لأن مالكا سئل عن الرجــل يوكل ا الرجل بحهز له المتاع بييع له ويشترى فييع ويشترى وقد مات صاحب المتاع (قال) أماما باع أو اشتري قبل أن يعلم بموت الآمر فذلك جائز على الورثة وأما ما اشترى

وباع بمد أن يعلم فلا يجوزذلك فسئلتك مثل هذا لأن وكالته قد انفسخت ﴿قلت﴾ أرأيت ان وكلت رجلا يسلم لى في طعام الى أجل ودفعت اليه الدراهم ففعل فأتى البائع الى المأمور بدراهم فقال هذه زيوف أبدلها لى فصدقه المأمور ثم أتى الى الآمر ليبد في اله (قال ان القياسم) أوى ان كان المسأمور يعرفها بعينها ردها البائع عليمه وازمت الآمر فان أنكرها الآمر لم ينفعه ذلك لأن المأمور أمين له (قال) فان لم يعرفها المأمور وقبلها لم يلزم الآمرلان المأمور لم يعرفها يعينها ولزمت المأمور وحلف

النَّالَ الْحَالَةُ الْمُعْلِقُ الْحَالَةُ الْمُعْلِقُ الْحَالَةُ الْمُعْلِقُ الْحَالَةُ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقُ الْمُعْلِقِ الْمُعِلِقِ الْمُعْلِقِ الْمِعِلَيْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعِلَّقِ الْمُعْلِقِ الْمُعِلَّقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعِلَّ الْمُعْلِقِ الْمِعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِي الْمُعْلِقِ الْمُعِلِقِ الْمُعِلَّ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعْلِقِ الْمُعِلَّ الْمُعِلْ

﴿ الحَدُّ لَنُهُ رَبِ المَالَمِينَ ﴾ ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبيّ الامنّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

۔﴿ كتاب بيع المرابحة ﴾

- عير ما محسب في المرابحة ثما لا محسب إلى

وقال من الفاسم كم قال مالك في السبر يشسترى في بلد فيحمل الى بلد آخر (قال) أرى أن لا محمل عليه أجر السهاسرة ولا النفقة ولا أجر الشد ولا أجر الطئ ولا كراه الحولة رنح الا بيت فأما كراه الحمولة ولا محسب في أصل النمن ولا محسب لكراه الحمولة رنج الا أن يُعلم البائع من يساومه بذلك كله فان ربحوه بعد العلم بذلك فلا بأس بذلك وتُعمل القصارة على النمن فان باع البائع القصارة على النمن فان باع البائع ومحمل عليها الربح كما محمل على النمن فان باع البائع ولم بين شيئاً مماذكرت لك أنه لا محسب له فيه ربح وفات المتاع فان الكراة محسب

في النمن ولا بحث عليه ربح وان لم يفت المتاع فالبيع بينهما مفسوخ الأ أن يتراضا الله على شيء ما يجوز بينهما ﴿ فَلْتَ ﴾ أوأيت الحيوان اذا اشتريتها أو الرقيق فأفقت الماسات على شيء من المحة أأحس فقت أو لا إذا الله الماسات على سية والماسات الله الماسات الماسا

عليهم ثم بعتهم مرابحة أأحسب نفقتهم أم لا (قال) نم تحسب نفقتهم في رأس المال ولا أرى له ربحا ﴿ نات ﴾ أرأيت ما أنفق التاجر على نفسه في شراء السلم هل تحسب نفقته في رأس مال تلك السلم في قول مالك (قال) لا يحسب ذلك في رأس مال السلم

وهو قول مالك (قال ابن القاسم) وأن باع العامل مناعاً مرابحة من مال القراض فلا يحمل عليه من نفقة نششه ذاهبا وراجعا شيئاً

حةٍ﴿ فِي النَّرَاجِةُ ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ لان القاسم المرابحة للمشرة أحد عشر وللمشرين أننا عشر وما سحى من هذا والمشرة خمة عشر والمشرة تسمة عشر واللدهم درهم وأكثر من ذلك أو أق جأز في قبول مالك قال نعم ﴿ قات ﴾ أزأيت من اشترى سامة بعشرة وناعب بدنيعة للمشرة أحمد عشر أيجوز هماذا البيع في قول مالك قال نعم ﴿ قات ﴾ وكذ نحب الوضيعة هاهنا (قال) يقسم العشرة على أحد عشر جزأ في المساع جزأ من العشرة دراهم عن المبتاع

و بن وهب و عن الخليل بن مرة عن يحيى بنأ بي كثير أن إن مسمود كان لا يرى المراق و من عند الجبار بن المراق و عند الجبار بن المراق التي عشرة أخد عشر هر ابن المراق المنظمة الله عند والمشرة أحد عشر هر ابن المراق عند والمشرة أحد عشر المراق عند عبد الجبار بن عمر عن رسمة أنه كان يقول في يع عشرة أحد عشر المحد المحدد المحدد

لا يرى به بأسا يقول ان الدراهم التي سميا عليهـا عشرة أحـد عشر يقول انما هي اسم يدرفان بها المدد فاذا أثبت العدة فان أحبا أن يكتباها دنانير كتباها وان أحبا أن كتباها دراهم كتباها أسماكتباها فهو الذي كان العقد عليه انما أخذ ثبابا بدراهم أو

راً با بدنانیر وکان ما سمیاً معرفة بینهما -عیر فیمن رقم سلمه ثم باعها مرابحه گین

ع ما رقم ان ذلك لا مجوز فالذي ورث المناع أشــد من هذا عندي لانه من وجه المديمة والذش

- ﴿ فِيمِن النَّاعِ سِلْمَةً فأصامِ اعتده عيد ثم باعبا مرائحة ﴾ و

مر و ما الله المرابعة (قال) ﴿ قَالَ اللهُ عَالَمُ اللهُ عَالَهُ مَا أَوْ اللَّهُ عَالَمُ اللَّهُ اللَّهُ اللّ ﴿ قَالَ ﴾ أَوا بِينَ اللَّهُ مِن جَارِيةِ فَذَهِبِ ضَرِسَهَا فَأُودَتَ أَنْ أَسِمُ المِهِ أَوْلَالُ _ ﴿ فِي الرائمة ﴾ و- ا

﴿ فَلَتَ ﴾ لا بن القاسم المرابحة المشرة أحد عشر والعشر بن اثنا عشر وما سعى

المَّنْ الْمُحْلِّلُةِ الْمُحْلِّلُةِ الْمُحْلِّلُةِ الْمُحْلِقِينَ الْمُحْلِقِينَ الْمُحْلِقِينَ الْمُحْلِقِين المُحْلِقِينِ المُحْلِقِينِ المُحْلِقِينِ المُحْلِقِينِ المُحْلِقِينِ المُحْلِقِينِ المُحْلِقِينِ المُحْلِقِين

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد الذي الام وعلى آله وصحبه وسلم ﴾ ---﴿ كتاب بيع المرابحة ﴾

-هيزمانحب في المرابحة مما لابحب إلا⊸

﴿ قَالَ ابْنَ الفَاسَمَ ﴾ قال مالك في السر يتسترى فى بلد فيحمل الى بلد آخر (قال) أرىأنلا يحمل عليه أجرالسهاسرة ولا النفقة ولا أجر الشد ولا أجر الطيّ ولا كرافي

يت فأماكيا، الحولة فانه يحسب في أصل النمن ولا يحسب لكراء الحمولة رمح الا أن يُعلم البائع من يساومه بذلك كنه فان ربحوه بمد العر بذلك فلا بأس بذلك وتحمل القصارة على النمن والخياطة والصبغ ومحمل عليها الربح كما يحمل على النمن فان باع البائع

ولم بين شيئاً مما ذكرت لك أنه لا بحسب له فيه ربح وفات المناع فان الكراء بحسب الله فيه ربح وفات المناع فان الكراء محسب الله الله والم المنت المناع فالبيع بيسهما مفسوخ الأ أن يتراضياً المناطقة المناطقة

على شئ مما مجوز بينهما ﴿ قات ﴾ أرأيت الحيوان اذا "شتريها أو الرقيق فأنفقت عليهم ثم بعتهم مرابحة أأحسب نفقتهم أم لا (قال) نم تحسب نفقتهم في رأس المال ولا أرى له رمحا ﴿ ننت ﴾ أرأيت ما أنفق التاجر على نفسه في شراء السلم هل تحسب

ي السلم في وأس مال تلك السلم في قول مالك (قال) لابحسب ذلك في وأس مال السلم وهو قول مالك(قال إن القاسم) وإن باع العامل مناعا مرابحة من مال الفراض فلا

وهو وول مالك (ق. بن الفسم) و ل يوع العا محمل عليه من لفقة أفسه لم عمر، ورجما شيط

من هذا وللمشرة خسة عشر وللمشرة تسمة عشر وللدرهم درهم وأكثر من ذلك أو أقل جائز في قدول مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ أرأيت من اشترى سلمة بعشرة في اعلى المشرة أحد عشر أيجوز هذا البيم في قول مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ وكيف بحسب الوضيعة هاهنا (قال) بقسم المشرة على أحد عشر جزأ في الساع جزأ من المشرة دراهم عن المتاع

اجزأ من أحمد عشر جزأ من العشرة طرح ذلك من العشرة دراهم عن المبتاع الجزأ من أحمد عشر جزأ من العشرة دراهم عن المبتاع إن وهب كه عن الخليل بن مرة عن محيى بنأبي كثير أن ابن مسعود كان لا برى بأساً بديم عشرة أحد عشر ﴿ ابن وهب كه عن عبد الجبار بن عمر عن رسعة أنه كان لا برى بأسا بالبيع للعشرة اننا عشر وللعشرة أحمد عشر ﴿ ابن عمر عن رسعة أنه كان لا برى بأسا بالبيع للعشرة اننا عشر وللعشرة أحمد عشر ﴿ ابن

وهب ﴾ عن عبد الجار بن عمر عن رسعة أنه كان يقول فى سع عشرة أحــد عشر لا يرى به بأسا يقول ان الدراهم التى حيا عليهـا عشرة أحــد عشر يقول انماهي اسم يعرفان مها العدد فاذا أنبت العدة فان أحيا أن يكتباها دنانير كتباها وان أحيا أن يكتباها دراهم كتباها أسما كتباها فهو الذي كان العقد عليه انما أخذ ثيابا بدراهم أو

على ما رقم أن ذلك لا مجوز فالذي ورث المتاع أشد من هذا عندي لانه من وجه الخديمة والنش

- ه فيدن ابتاع سلمة فأصابها عنده عب ثم باعبا مرابحة يده به المرابعة المده و الله و ا

A Sign of

﴿ الحد لله رب العالمين ﴾

﴿ وَصِلَّى اللَّهُ عَلَى سَيْدًنَا مُحْمَدُ الَّذِيِّ الْآنِيُّ اللَّهِيُّ وَعَلَى آلَهُ وَصَحِبُهُ وَسَلَّمُ ﴾ م﴿ كتاب بيع المرائحة ﴾

معير ما يحسب في المرابحة تما لانحسب كا ﴿ قَالَ ابْنَ النَّاسِمَ ﴾ قال مالك في الــبنر يشـــتـرى فى بلد فيحمل الى بلد آخر (قال) ال أوى أن لا يحمل عليه أجرالساسرة ولا النفقة ولا أجر الشه ولا أجر العلي ولا كرافي

بيت فأما كراء الحولة فالد يحسب في أصل النمن ولا يحسب لكراء الحمولة ريم الأ أن يُعنم البائع من يساوم، بذلك كله فان ربحوه بعد العلم بذلك فلا بأس بذلك وتُحمل القصارة على الثمن والخياطة والصبغ وبحمل عليها الرمح كما يحمل على الثمن فأن باع البائع ا ولم بيين شيئًا مماذ كرت لك أنه لا يحسب له فيه رمح وفات المتاع فان الكراء تحسب

في النمن ولا بحسب عليه رمح وان لم يفت المتاع فالبيع بينهما مفسوخ الأ أن يتراضيا عليه ثم بعتهم مرابحة أحسب نفقتهم أم لا (قال) لم تحسب نفقتهم في وأس المالي ا

ولا أرى له ربحا فونت؛ أرأيت ما أنفق التاجر على نفسه في شراء السَّلَم هل تحسب نفقته في رأس مال تهاء السام في نول مالك (قال) لا يحسب ذلك في رأس مال السام وهو قول مالك (قال إن القاسم) وان باع العامل متاعا مرابحة من مال الفراض فلا

انحمل عليه من لفقة أغسه ذاهبا وراجعا شبئاً

- ﴿ في الرائحة ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ لابن القاسم المرابحة العشرة أحد عشر والعشرين الناعشر وماسمي من هذا وللمشرة خمسة عشر وللمشرة تسمة عشر وللدرهم درهم وأكثر من ذلك

أو أقل جائز في قــول مالنَّ قال نم ﴿ قلت ﴾ أوأيت من اشــترى ســامة بعشرة |

فاعها بوضيعة للعشرة أحداً عشر أيجوز هذا البيم في قول مالك قال نع ﴿ قلت ﴾ وكيف محسب الوضيعة ها هنا (قال) بقسم العشرة على أحد عشر جزأ فما أصاب

إجزأ من أحمد عشر جزأ من العشرة طرح ذلك من العشرة دراهم عن المبتاع ﴿ إِن وهب ﴾ عن الخليل بن مِرة عن يحيى بن أبي كثير أن ابن مسود كان لا يرى

بأساً بدم عشرة أنى عشراً و سيعشرة أحد عشر ﴿ ابن وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة أنه كان لا يرى بأسا بالبيع للمشرة أننا عشر والعشرة أحمد عشر ﴿ ابْنَ وهب ﴾ عن عبد الجبار بن عمر عن ربيمة أنه كان يقول في بيع عشرة أحمد عشر

لا يرى به بأسا يقول ان الدراهم التي سميا عليها عشرة أحد عشر يقول انما هي اسم بعرفان مها العدة فاذا أثبت العدة فان أحبا أن يكتباها دنانير كتباها وان أحبا أن كتباها دراهم كتباها أسما كتباها فهو الذي كان العقد عليه انما أخذ ثيابا بدراهم أو إثيابا بدنائير وكان ما سميا معرفة بينهما

→ ﴿ فيهن وقم سلمة ثم باعها مرابحة ﴾ -﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأيت لو ورثت متاعا فرقمته فبعنه مرابحة على رقمه أبجوز ذلك في قول مالك (قال) لا لأن مالكا قال لى في الذي يشتري المناع ثم يرقم عليه فيبيعه مرابحة

على ما رقم أن ذلك لا مجوز فالذي ورث المناع أشد من هذا عندي لأنه من وجه

- الله فيمن الناع سلمة فأصابها عنده عيب ثم باعها مرابحة لإ

﴿ قَلْتَ ﴾ أَواْبِ إِنَّ اشْتَرِيتَ جَارِيةً فَذَهِبِ ضَرِسَهَا فَأُردَتَ أَنَّ أَبِيمًا مِرَائِحَةً (قَالَ)

لاحتى نين ﴿ قات ﴾ وكذك ان أصابها عيب بعد ما اشترى لم يع حتى بين قال نم (قال) وقال مالك ولا ببيم على غير مرابحة حتى بين ما أصابها عنده

- مر فيدن التاع سلعة فاستغلها ثم باعها مرابحة كا

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأْتِ لُو أَنِّي اشْـتَرِت حوائط فاغتلامها أعواما أوكُشتريت دواب ﴿ فأكريهاذمانا أواشتريت رقيقا فأجرتهم زمانا أواشتريت دورآ فأكريهما فأردت أن أبيع ما ذكرت الشمرائحة ولا أبين ماوصل لك من الغلة (قال) اذا لم تحل الاسواق فلاً بأس أن بيبع مرابحة ولا يتفت في هذا الى النلة بالضمان الا أن يتطاول ذلك فلا يعجبني ذلك الا أن تخبره في أي زمان اشتراها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيا ذكرت الا والاسواق تختلف ﴿ قلت ﴾ أرأيت لوأ بني اشتريت ابلا أونحما فاحتلبتها أو جززتها فأردت أن أبيم إمرابحة في قول مالك (قال) أما اللبن ان كان شيأ قرنيا قبل إن تحول أسواقها فلا بأس بأن بييمها مرابحة ولا يين فان تقادم ذلك فالاسواق تنير في الحيوان لانها لا نثبت على حال وأما الصوف فهو لا يجز حتى تنير أسوافها ان كان اشتراها وليس عليها صوف وان كان ائتراها وعليها صوف فجزه فهذا نفصان

من الغنم فلا بصاح له في الوجهين جيما أن يبيع مرابحة حتى بين ـه ﴿ فِيمِنِ اشْتَرِي سَلَّمَةً فُولَدَتِ عَنْدُهُ ثُمَّ بَاعْهَا مُرَائِحَةً ﴾ 🖚 - 🌣

وللت ﴾ أرأيت ان اشتريت عما فتوالدت عندي فأردت أن أبيم ما ذكرت اك مرابحة ولا أيين أيصلح لي ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا أرى أن يصلح له أن يبها مرابحة ولا بيين لان تحويل الاسواق عند مالك فوت فهذ أنســد من ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ فان ضماليها أولادها فباعها مرابحة ولم بين أيجوز ذلك أم لا (قال) لالأن تحويل الاسواق فوت فهذا أشدمنه وهذا قد حالت أسواقه لاشك فَيه ﴿ قَلْتَ ﴾ [أرأيت ان اشتريت جارية فولدت عندي أ أبيمها مرابحة ولا أبين في قول مالك (قال)

لابيعها مرابحة وبحبس أولادها الاأن يبين فان بين فلا بأس بذلك

مِيْ فِينَ إِنْ عِلْمُهُ فَالْتُ أَسُواقُهَا ثُمُ بِأَمَّا وَالِحُهُ ﴾.

وَقِتَ ﴾ أُوأيت الناشةريت سلعة لحالت الاسواق وأردت يعمام انحة أيجوزلي ذلك أم لا (قال) قال مالك لا تبع ما اشتريت مرائحة اذا حالت الاسواق الأأن ليب ﴿ وَلَنْ ﴾ أُواْيِتَ انْ حَالَتَ الاسواق فِريادة أَيْجُوزَلَى أَنْ أَبِيعَهُ مِرَائِحَةً وَلَا أَبِينَ فَي قول ملك (قال) ثما قال لنامالك اذاحالت الا-واق لم يبعه مرابحة حتى بيين ولم يذكر لنا أ بزيادة ولا نفصان وأنجب الى أن لا يبع حتى بيين وان كانت الا ـ و اق قد زادت لأ ن ا الداري عندالنجار ليسكالذي فادمعهده عندهم همفي الطري أرغب وعلية أحرس

وَ كَانَ جَدِيدًا ۚ فِي أَيْدِيهِم هُو أَحِبِ النِّهِم مِنْ سَلِّمَةً قَدْ مَكَثْتُ فِي أَيْدِيهِم فالطُّريَّة في مديم أنفق ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك إذا تقادم مكث السلمة فلا أرى أن سيمها مرابحة ا حن ببين في أي زمان اشتراها فأرى ما بـألتءنه مثل هذا النحوفوقات ﴾ أوأيت | ان غنريت جارية أو حيوانا لحالت الاسواق أوثيابا أو عروضاً لحالت الاسواق أجوزلي أن أبيع مرابحة ولا أيني (قال) قال مالك لا يجوز أن يبيع مرابحة اذاحالت |

الاسواق حتى يبين

- يَكُمْ فِيمِن اشْتَرَى سَلْمَةُ تُمَوْمِ مِمَا عَلَى عَيْبِ فَرَضِهِمْ ثُمَّ بَاعِبًا مَرَائِحَةً كلاتِ ﴿ فَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتِ أَنْ الشَّتَرِيِّتِ جَارِيةٍ فَظْهِرْتٍ عَلَى عَيْبٍ بِهَا بِعِدٍ مَا اشْتَرْبِهَا فَرَضَيْتُهَا أبصلح لى أن أبيعها مرابحة ولا أيين وأقول قامت على بكذا وكذا في قول مالك

(قال) لا يصلح له أن يبيعها مرابحة حتى بين أنه اشتراها بكـذا وكـذا بغير عب أنم اطام على هذا العيب فرضي الجاربة بذلك لانه لو شاء أن يردها ردها حَيْرٌ فِمِن اتَّاعِ سَلَّمَةً بَدَنِ الْمَأْجِلِ أَنْجُوزُ لَهُ أَنْ شِمْهِا مُرَائِحَةً شَدَاً ﴾ ﴿

﴿ وَلَكَ ﴾ أَرا يَتِ مِن اشترى سلمة بدين الى أجل أبجوزله أن بيمها مرابحة نقدا (قال) قال مالك لا يصاح له أن يبيم مرامحة الا أن بيين ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك وان باعها مرابحة ولم يبن رأيت البيع مردوداً وان فانت رأيت له قيمة سلمته يوم قبضها المبتاع تقسداً أ

حيكي فيمن ابتاع سلمة فحالت أسوانها ثم باعها مراجحة ككة و− هِ إِنْ إِنَّ إِنَّ الْمُقْدِينَ سَلِّمَةً فَالْتَ الْأَسُواقِ وَأُرُدِنَ يِمِهُ مِرَائِحَةً أَيْجُوزَلَى ذَلَكَ ﴿ فَلْتُهُ ۚ أُواْبِتَ انْ حَالَتَ الْاسُواقَ بْزِيادَةُ أَيْجُوزُلَى أَنْ أَبِيعُهُ مِرَائِحَةً وَلَا أَبِينَ فَيَ نول مالك (قال) أنه قال لنامالك اذاحالت الاسواق لم يبعه مرابحة حتى يبين ولم يذكر لنا بزيادة ولا نقصان وأتجب الى أن لا بيبع حتى يبين وان كانت الام واق قد زادت لأن ا الطرى عندالنجار ايس كالذي تنادم عهده عندهم هم في الطرى أرغب وعليه أحرص واكان جديداً في أبديهم هو أحب اليهم من سلمة قد مكثت في أبديهم فالطرية أ في أمديهم أنفق ﴿ وَالْ هِ وَالْ مَالِكَ اذَا تَقَادُم مَكُثُ السَّلَمَةُ فَلَا أَرِي أَنْ يَدِيمُ ا حتى يين في أي زمان اشتراها أرى ما سألت عنه مثل هذا النحو هوتات ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية أو حيوانا لحالت الاسواق أوثيابا أو عروضاً لحالت الاسواق ا أبحوزلي أن أبيع مرابحة ولا أين (قال) قال مالك لا يجوز أن بيع مرابحة اذاحالت الاسواق حتى يبين حير فيمن اشتري سلمة تم صر مها على عيب فرضها تم باعبا مرائحة كية ٠٠ ﴿ فَلْتَ ﴾ أَرَابِتَ أَنَّ اشْتَرِيتَ جَارِيةً فَظْهِرتَ عَلَى عَيْبِ بِهَا بِعَدُ مَا اشْتَرَبُّهَا فُرضيتُها

و فلت ﴾ أوأيت أن اشتريت جارية فظهرت على عيب بها بعد ما اشتريها فرضيتها أيساح لى أن أبيها مرابحة ولا أيين وأقول قامت على بكذا وكذا وي قول مالك (قال) لا يصاح له أن بيبها مرابحة حتى بين أنه اشتراها بكذا وكذا بنير عيب ثم اطلع على هذا العيب فرضى الجارية بذلك لانه لو شاء أن يردها ردها حير فيهن ابتاع سلمة بدين الى أجل أيجوز له أن بيبها مرابحة نقداً كات

﴿ فلت ﴾ أرأيت من اشترى سلمة بدين الى أجل أيجوزله أن بيبها مرابحة نقدا (قال) قال مالك لا يصلح له أن بيبها مرابحة الاأن بيبن ﴿ قال ﴾ وقال مالك وان اعها مرابحة ولم بيبن رأيت البيع مردوداً وان فانت رأيت له قيمة سلمته يوم قيضها المبتاع تقداً لاحتى بين ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان أصابها عيب بعد ما اشترى لم يبع حتى ببين قال نم (قال) وقال مالك ولا بيبها على غير مرابحة حتى بين ما أصابها عنده

- هجر فيمن ابتاع سلمة فاستغلها ثم باعها مرابحة كلا وقلت كه أرأيت لو أنني اشتريت حواقط فاغتللها أعو ۞ أو اشتريت دواب فأ كرتها إدارة من الناة (قال) اذا لم محل الاسواق أبيع ما ذكرت لك مرابحة ولا أين ماوصل لك من الغلة (قال) اذا لم محل الاسواق فلا بأس أن بيبع مرابحة ولا بينفت في هذا الى الغلة (قال) اذا لم محل الاسواق فلا بعجبى ذلك الاأن يخبره في أى زمان اشتراها (قال) ولا يحاد يطول ذلك فيها حزز بها فأردت أن أبيمها مرابحة في قول مالك (قال) أما اللبن ان كان شأ قربا قبل أن تحيير في الحيوان لا بأن بيبها مرابحة ولا بين فان تقادم ذلك فالاسواق تنعير في الحيوان لا بها لا رقب على حال وأما الصوف فهو لا يجز حتى تنير أسواقها أن كان اشتراها وليس عليها صوف فجزه فهذا نقصان أمن الغيم فلا المحاد له في الوجهين جيما أن يبيم مم المحة حتى بين

مرابحة ولا أيين أيصاح لى ذلك فى قول مالك أم لا (قال) لا أدى أن يصلح له أن بيسها مرابحة ولا يبين لان تحويل الاسواق عند مالك فوت فهذ أشد من ذلك فان ضم اليها أولادها فباعها مرابحة ولم يبين أيجوز ذلك أم لا (قال) لا لان تحويل الاسواق فوت فهذا أشد منه وهذا قد حالت أسواقه لاشك فَيه ﴿ قات ﴾ أرأيت أن اشتريت جارية فولذت عندى أ أيها مرابحة ولا أبين فى قول مالك (قال) لا بينها مرابحة وبحبس أولادها الا أن يبين فان بين فلا بأس بذلك

ــــ فيمن اشتري سلمة فولدت عنده ثم باعها مرابحة ۗڰ۞

﴿ فَلَتَ ﴾ أوأت أن أشترت عَمَا فَتُوالدت عندي فأردت أن أبيع ما ذكرت لك

لا حتى تبين ﴿ قلت ﴾ وكذلك إن أصابها عيب بعـــد ما اشترى لم يبع حتى يبين

حير فيمن ابتاع سلمة لحات أسوافها ثم باعها مرابحة كيد→

وَفَاتَ ﴾ أَرأَيت الذاشقريت سلعة خالت الاسواق وأردت بعهام رابحة أيجوزلي ذلك أم لا (قال) قال مالك لا تبع ما اشتريت مرابحة أذا حالت الاسواق الأأن أبيت ﴿ وَلَتْ ﴾ أَوْأَيْتِ انْ حَالَتَ الْاسُواقَ بْزِيادَةَ أَيْجُوزَلَى أَنْ أَبِيعَهُ مِرَائِحَةً وَلا أَبِينَ في نول مالك (قال) أنما قال لنامالك!ذ حالت الا-واق\ بيعه مرابحةحتى بيين ولم يذكر لنا زيادة ولا نفسان وأعجب الى أن لا ببيع حتى يبين وان كانت الا مواق قد زادت لأن الدارئ عندالنجار ليسكالذي تقادم عهده عندهم هم في الطريّ أرغب وعليه أحرص اذاكان جديداً في أيديهم هو أحب اليهم من سلعة قد مكثت في أيديهم فالطرية في الدبرم أنذي عرقالكه وقال مالك اذا تقادم مكث السلمة فلا أرى أن بييمها موابحة حتى بيين في أي زمان اشتراه فأرى ما سألت عنه مثل هذا النحو فؤقلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية أو حيوانا لحالت الاسواق أوليابا أو عروضاً لمحالت الاسواق أيجوزلى أن أبيع مرابحة ولا أبين (قال) قال مالك لا يجوز أن يبيع مرابحة اذاحالت الإسواق حتى يبين

حير فيمن اشترى سامة تم ظهر مها على عيب فرضها ثم باعها مرابحة كه

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيتَ أَنَّ اشْتَرِبَ جَارِيةً فَظَهِرَتَ عَلَى عَبِ بِهَا بِعِدِ مَا اشْتَرْبُهَا فَرضيتها أبصلح لىأن أبيمها مرابحة ولا أيين وأقول قامت على بكذا وكذا في قول مالك (قال) لا يصلح له أن بيعها مرابحة حتى يبين أنه اشتراها بكـذا وكـذا بنير عيب نم اطلع على هذا العيب فرضى الجارية بذلك لانه لو شاء أن يردها ردها

حِيْرٌ فِيهِنِ ابْنَاعِ سَلْمَةً بَدِينِ الْمَأْجِلِ أَنْجُورُ لَهُ أَنْ بِيمِا مُرَائِحَةً فَقَداً ﴾ ﴿ فَاتَ كِهِ أُواْيِتُ مِن اشترى سَامَة بِدِينِ إلى أَجِلِ أَنجُوزِلُهِ أَنْ بِيمِهَا مِر انحَة تَقدا (قال)

قال مالك لايصلح له أن بيمها مرامحة الاأن بيين ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك وانباعها مرابحة ولم يبين رأيت البيع مردوداً وان فاتت رأيت له قيمة سلمته يوم قبضها المبتاع نقسها

قال نم (قال) وقال مالك ولا يبيمها على غير مرابحة حتى بيين ما أصابها عنده حى فيدن ابتاع سلمة فاستغلها ثم باعها مرابحة كا ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتُ لُو أَنِّي اشْـتَرَبُّتْ حُوالُطُ فَاغْتَلْهُما أَعْكِما أَوْ اشْتَرِيتْ دُوانَ الْحَجْ فأكريهازمانا أواشتريت رقيقا فأجرتهم زمانا أواشتريت دورآ فأكريها فأردت أل أبيع ما ذكرت لك مرابحة ولا أبين ماوصل لك من الغلة (قال) اذا لم تحل الاسواق

فلا بأس أن يبيع مرابحة ولا يلتفت في هذا الى الغلة بالضان الا أن يتطاول ذلك فلا يعجني ذلك الا أن يخبره في أي زمان اشتراها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فما ذكرت الا والاسواق تختك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لوا نني اشتريت ابلا أوغها فاحتلبتها أو

جززتها فأردت أن أيمهامرايحة في قول مالك (قال) أما الابن ان كان شيأ قربًا قبل أن تحول أسواقها فلا بأس بأن بييمها مرابحة ولا بيين فان تقادم ذلك فالاسواق تنفير في الحيوان لأبها لا ثبت على حال وأما الصوف فهو لا مجز حتى تنفير أسواقبًا

ان كان اشتراها وليس علم اصوف وإن كان اشتراها وعلها صوف فجزه فهذا نقصان من الغنم فلا يصلح له في الوجهين جميعاً أن بييع مرابحة حتى سين

مر اشتري سلعة فولدت عنده ثم باعها مرابحة كده ﴿ قِلْتُ ﴾ أَرأيت أن أشتريت غنما فتوالدت عندي فأردت أن أبير ما ذكرت لك مرابحة ولا أبين أيصاح لى ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا أرى أن يصلح له أن

يبيمها مرابحة ولايبين لان تحويل الاسواق عند مالك فوت فهذأ أشد من ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ فَانْ ضَمَالِيهَا أُولَادُهَا فِبَاعِها مرابحة ولم بين أُنجُوزُ ذلك أم لا (قال) لا لان تحويل الاسواق فوت فهذا أشدمنه وهذا قد حالت أسوافه لاشك فيه ﴿ قَاتَ ﴾ أرأيت أنَّ اشتريت جارية فولدت عندي أَ أييم امرائحة ولا أين في قول مالك (قال)

لابيمها مرابحة ويحبس أولادها الاأن يبين فان بين فلا بأس مذلك

(11) مجيرٌ فيمن ابتاع سلمة فحالت أسواقها ثم إعها مراحة كد وَيْتَ ﴾ أرأيت الناشقريت سلمة لحالت الاسواق وأردت بِعهامرائحة أبجوزلي ذلك أ. لا (قال) قال مالك لا تبع ما الفتريَّت مرابحة اذا حالت الاسواق الا أن تبيت ﴿ وَلَتْ ﴾ أَوْأَبِ انْ حالت الاسواق بزيادة أنجوزلي أنْ أبيعه مرابحة ولا أبين في ول ماك (قال) نما قال لنامالك فرحالت الاحواق لم يعه مرابحة حتى بيين ولم يذكر لنا لم إيرادة ولا نفصان وأعجب الى أن لا بلبع حتى يبين وان كانت الا. واتى قد زادت لأن ا الطرى عندالنجار ايسكالني قادمعهده عندهم همفي الطري أرغبوعليه أحرس اذا كان جديداً في أبديهم هو أحب اليهم من سلمة قد مكثت في أبديهم فالطرية في أيديهم أنفتي ﴿ قَالَ ﴾ وقال الله اذا تقادم مكث السلمة فلا أرى أن يبيمها مرابحة أ حتى بيين في أي زمان اشتر ها فأرى ما سألت عنه مثل هذا النجو فإنات ﴾ أوأيت ان اشتريت جارية أو حيوانا خالت الاسواق أوثيابا أو عروضاً لحالت الاسواق | أبجوزلي أن أبيع مرابحة ولا أبين (قال) قال مالك لا يجوز أن ببيع مرابحة اذاحالت الإسواق حتى ببين

حيكي فيمن اشترى سلمة تم ظهر مها على عيب فرضها ثم باعبا مرابحة ڮ٥٠ ﴿ فَلَتَ ﴾ أوأيت أن اشتربت جارية فظهرت على عيب بها بعد ما اشتربتها فرضيتها أبسلح لىأن أبيم مرابحة ولا أيين وأقول قامت على بكذا وكذا في قول مالك (قال) لا يصاح له أن يبيمها مرابحة حتى يبين أنه اشتراها بكـذا وكـذا وكـذا أنم إطاع على هذا العيب فرضي الجاربة بذلك لانه لو شاء أن يردها ردها

حَيْرٌ فِينِ ابْنَاعِ سَلْمَةً بِدِنِ الْمُأْجِلِ أَنجُوزُلُهُ أَنْ بِيمُ الْمُرَاكِمَةُ فَلْمُا ﴾ ﴿ ﴿ فَلْتَ كِهِ أُوا أَيْتُ مِنْ اشْتَرِي سَلَّمَةُ مِدِينَ إِلَّي أَجِلُ أَنِّجُوزُلُهُ أَنْ مِيمًا مرابحة فقدا (قال) قال مالك لا يصلح له أن يبيمها مرامحة الا أن بيين ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك وان باعم مرابحة ا ولم يبين وأيت البيع مردوداً وان فاتت وأيت له قيمة سلعته يوم قبضها المبتاع نقــداً ا

V حتى تين ﴿ قلت ﴾ وكذلك أن أصابها عيب بعد ما اشترى الم يبع حتى سين قال نم (قال) وقال مالك ولا بيما على غير مرابحة حتى يين ما أصابها عنده - ﴿ فَيْمِن اِنَّاعِ سَلْمَةً فَاسْتَفَلَّهَا ثُمَّ بِأَعِهَا مِنْ اِنْحَةً ﴾ ﴿ قَلْتُ ﴾ أَوْأَيْتُ لُو أَنِّي اشْــَتْرِيتَ حُوالُطُ فَاعْتَلْهُمَا أَعُوامَاكُمُ اشْتَرِيتَ دُوابُ فأكريتها زماما أواشتريت رقيقا فأجرتهم زماما أواشتريت دورآ فأكريتها فأردت أن أبع ما ذكرت لك مرابحة ولا أيين ماوصل لك من الغلة (قال) اذا لم تحل الاسواق فلا بأس أن بيم مرابحة ولا يلتفت في هذا الى الغلة بالضان الا أن يتطاول ذلك فلا يعجبني ذلك الا أن تخبره في أي زمان اشتراها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيا ذكرت الاوالاسواق تختلف ﴿ فلت ﴾ أرأيت لوأنني اشتريت ابلاً أونحا فاحتلبتها أو جززتها فأردت أن أبيمهامرابحة في تول مالك (قال) أما اللبن ان كان شيأ نرباً قبل أِن تحول أسوانها فلا بأس بأن يبيها مرابحة ولا بين فان قادم ذلك فالاسواق تنير في الحيُّوان لابها لا نثبت على حال وأما الصوف فهو لا يجز حتى تنير أسوانها ان كان اشتراها وليس علم اصوف وان كان اشتراها وعلمها صوف فجره فهذا نقصان من النم فلا يصلح له في الوجهين جميعاً أن يبيع مرابحة حتى بيين -م ﴿ فيمن اشترى سلعة فولدت عنده ثم باعها مرايحة ﴿ ٥٠

مرابحة ولا أيين أيصاح لي ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا أرى أن يصلح له أن يبيمها مرابحة ولا بيين لان تحويل الاسواق عند مالك فوت فهذ أشــد من ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ قان ضماليها أولادها فباعها مرابحة ولم بين أبجوز ذلك أم لا (قال) لا لان ا يحويل الاسواق فوت فهذا أشدمنه وهذا قد حالت أسواقه لاشك فيه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فولدت عندي أَ أَدِيمُها مرايحة ولا أبين في قول مالك (قال) الإبيم مرابحة وبحبس أولادها الاأن يين فان بين فلا بأس بذلك

﴿ وَلَكَ ﴾ أَرأَيت ان اشترت عَمَا فتوالدت عندي فأردت أن أبيع ما ذكرت اك

حِيْرٌ فيمن ابتاع سلمة فحالت أسواقها ثم باعها مرابحة ﴾يحد-

وقلت ﴾ أرأيت الناشقريت سلعة لحالت الاسواق وأردت يعهام ابحة أيجوزلي ذلك أم لا (قال) قال مالك لا يم ما شتريت مرابحة اذا حالت الاسواق الأأن ليب ﴿ وَلَٰتُ ﴾ أُوأْبِ ان حالت الاسواق بزيادة أبجوزلي أن أبيعه مرابحة ولا أبين في ا ول مالك (قال)اتنا قال لناءالك ذاحالت الا-راق لم يمه مرابحة حتى سين ولم يذكر لنا : زيادة ولا نفصان وأعجب الى أن لا بنبع حتى بيين وان كانت الا ـ واتي قد زادت لا ن ا الطرى عندالنجار ليسكالذي تقادم عهده عندهم همفي الطرى أرغب وعليه أحرص وَ كَانَ جِدِيدًا ۚ فِي أَيْدِيهِم هُو أَحِبِ النَّهِمِ مِنْ سَلِّمَةً قَدْ مَكَثْتُ فِي أَيْدِيهِم فَالطُّرِية في ألمبهم أنفق ﴿ قَالَ مِنْكُ اذَا تَقَادُهُ مَكُثُ السَّلَّمَةُ فَلَا أَرِي أَنْ بِيمِهَا مُرَاكِمَةً حتى بيين في أي زمان اشتر ها فأرى ما مركب عنه مثل هذا النحو هرفات ﴾ أوأيت ان المتهربت جادية أو حيوانا لحالت الاسواق أوثيابا أو عروضاً لحالت الاسواق

أُنجوزل أن أبيع مرابحة ولا أبين (قال) قال مالك لا مجوز أن بيبع مرابحة اذاحالت الاسواق حتى يبين

- پی فیمن اشتری سامه نم ظهر مها علی عیب فرضها نم باعبا مرابحه کید-﴿ فلت ﴾ أوأيت أن اشتريت جارية فظهرت على عيب بها بعد ما اشتريتها فرضيتها أبسلح لى أن أبيعها مرابحـة ولا أبين وأنول قامت على بكـذا وكـذا في نول مالك (قال) لا يصلح له أن يبيعها مرابحة حتى يين أنه اشتراها بكمذا وكذا بغير عب

أنم اطام على هذا العيب فرضى الجاربة بذلك لانه لو شاه أن بردها ردها حَيْرٌ فيمن ابتاع سلمة بدن الىأجل أنجوزله أن بيمها مرابحة نقداً ﴾ ح

﴿ زَلْتَ ﴾ أرأيت من اشترى سلمة بدين الى أجل أبجوزله أن بيمها مرابحة نفداً (قال) قال مالك لا يصاح له أن يبيم مرامحة الاأن بيين ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك وان باعها مرابحة ولم بين رأيت البيع مردوداً وان فاتت رأيت له قيامة سُلعته يوم قبضها المبتاع نقــداً ال

لاحتى تبن ﴿ قات ﴾ وكذلك أن أصابها عيب بعد ما اشترى لم يبع حتى بين قال نم (قال) وقال مالك ولا بيمها على غير مرابحة حتى بيين ما أصابها عنده م ﴿ فَيِهِ نَ إِنَّاعِ سَلْمَةٌ فَاسْتَعْلَهَا ثُمَّ بِأَعِمَا مِ إِنَّحَةً ﴾

﴿ فَلْتَ ﴾ أُوأْبِ لُو أَنِّي اشْتَرِيتَ حُوالُطُ فَاعْتَلْهُما كُواما أُو اشْتَرِيتَ دُوانَ ﴿ فأكريتهازمانا أواشتربت رنيقا فأجرتهم زمانا أواشتريت دورآ فأكريتها فأردت أن أبيع ما ذكرت لك مرابحة ولا أبين ماوصل لك من الغلة (قال) اذا لم تحل الأسواق فلا بأس أن بيع مرَّابحة ولا يلتفت في هذا الى الناة بألضمان الا أن يتطاول ذلك فلا يعجبني ذلك الا أن تخبره في أي زمان اشتراها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيا ذكرت الا والاسواق تختلف ﴿قلت﴾ أرأيت لوأنني اشتريت ابلا أونحما فاحتلبهما أو جززتها فأردت أن أبيمهامرابحة في قول مالك (قال) أما اللبن ان كان شيأ قريبا قبل أن تحول أسواقها فلا بأس بأن بييمها مرابحة ولا يين فان تقادم ذلك فالاسواق ا تنير في الحيوان لاتها لا نثبت على حال وأما الصوف فهو لا يجز حتى تنير أسوافها ان كان اشتراها وليس عليها صوف وان كان اشتراها وعليها صوف فجزه فهذا نقصان من الغنم فلا يصلح له في الوجهين جيما أن يبيع مرابحة حتى بين

۔ ﴿ فيمن اشتري سلمة فولدت عنده ثم باعها مرابحة ﴿ وَهِ ﴿ وَالَّهِ ﴾ أَرأَيتُ إِنَّ اشتريت عَمَّا فَوَالدَّت عندي فأردت أَنَّ أَبِيمِ مَا ذَكُرت اللَّهُ مرابحة ولا أيين أيصاح لي ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا أرى أن يصلح له أن يبيمها مرابحة ولا يين لان تحويل الاسواق عند مالك فوت فهذا أشــد من ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ قان ضم اليها أولادها فباعها مرابحة ولم سين أيجوز ذلك أم لا (قال) لا لان تحويل الاسواق فوت فهذا أشدمنه وهذا قد حالت أسواقه لاشك فيه ﴿ قلت ﴾ أَوْابِتِ انْ اشْتَرِيتِ حَاوِية فولدت عندي أَ أييمها مرابحة ولا أبين في قول مالك (قال) لابيمها مرابحة ويحبس أولادها الاأن يبين فان بين فلا بأس مذلك وقت أرأيت ناشتريت سلمة غالت أسواقها ثم ياعها مرابحة كلاه وقت أرأيت ناشتريت سلمة غالت الاسواق واردت بيعها مرابحة المجوزلى ذلك أو لا رقل قال ملك لا تبع ما شقريت مرابحة اذا حالت الاسواق الا أن نبيت وقلت أو أوأيت ان حالت الاسواق برادة أيجوزلى أن أبيعه مرابحة ولا أبين في قول مالك (قال) أما قال للمالك ذحالت الاسواق لم يعه مرابحة حتى بين ولم يذكر لنا وزيادة ولا نقصان وأعجب الى أن لا بليع حتى بيين وان كانت الاسواق قد زادت لأن الطبي عند النجار ليس كالذي تقادم عهده هدفي الطرى أرغب وعليه أحرص اذا كان جديداً في أيديهم هو أحب اليهم من سلمة قد مكث في أيديهم فالطرية في أبديهم فالطرية في أبديهم فالطرية في أبديهم فالطرية أو المناف المناف المناف المناف المناف المناف أن يبيمها مرابحة عن النه ين أن يا والمناف أن يا السلمة فلا أوى أن يبيمها مرابحة وين في أي زمان اشتراها ذا لقاده مكث السلمة فلا أوى أن يبيمها مرابحة الناف ين أنه وعروضاً خالت الاسواق أو أيابا أو عروضاً خالت الاسواق أن المناف لا يجوز أن يبيع مرابحة اذاحالت المنوز في أن يبيع مرابحة اذاحالت

حجير فيمن اشترى سلمة أيم ظهر مها على عب فرضها ثم باعها مرابحة كان موضها أن اشتريت جارية فظهرت على عب بها بعد ما اشتريتها فرضيتها أيسلح لى أن أبيعها مرابحة ولا أين وأقول قامت على بكذا وكذا في قول مالك

الاسواق حتى يبين

(قال) لا يصلح له أن بيمها مرابحة حتى يين أنه اشتراها بكذا وكذا بغير عب ثم اطلع على هذا العيب فرضى الجارية بذلك لانه لو شاء أن يردها ردها حير فيمن ابتاع سلمة بدين الىأجل أبجوز له أن بيمها مرابحة نقداً كا

حيور فيدن المنطق المستقدين الى أجل أمجوزله أن بيمها مرابحة نقداً (قال) في المائد المائد والمائد المائد الله المائد الله المائد الله المائد الله المائد الله المائد المائد

لاحتى بين ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان أصابها عب بعد ما اشترى لم بيع حتى بين وقال نم (قال) وقال مالك ولا بيعها على غير مرابحة حتى بين ما أصابها عنده و نما أرأيت لو أنني اشتريت حوالط فاعتلمها أعوا أو اشتريت دواب فأكر تهازمانا أواشتريت دوراً فأكرتها فأردت أن أبيع ما ذكرت الك مرابحة ولا أيين ماوصل لك من الذلة (قال) اذا لم يحل الاسواق فلا بعجني ذلك الا أن يجبره في أى زمان اشتراها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيا فلا بعجني ذلك الأ أن يجبره في أى زمان اشتراها (قال) ولا يكاد يطول ذلك فيا حززتها فأردت أن أبيعها مرابحة في قول مالك (قال) أما اللبن ان كان شيأ قربا قبل أن تحول أسواقها فلا بغيها أو يعها مرابحة في قول مالك (قال) أما اللبن ان كان شيأ قربا قبل أن تحول أسواقها فلا بأن بيعها مرابحة ولا يين فان تقادم ذلك فالاسواق تنير أن يعها صوف فهو لا يجز حتى تنير أسواقها أن كان اشتراها وليس عليها صوف فؤو لا يجز حتى تنير أسواقها من الذي النكان اشتراها وليس عليها صوف فؤد فو الا يجز حتى تنير أسواقها من الذي في الوجهين جيعا أن يبيع مرابحة حتى بين

حير فيمن اشتري سلمة فولدت عنده ثم باعها مرابحة كان المستري سلمة فولدت عندي فأردت أن أبيع ما ذكرت لك مرابحة ولا أبين أيصاح لى ذلك في قول مالك أم لا (قال) لا أرى أن يصلح له أن يبيها مرابحة ولا بين لان تحويل الاسواق عند مالك فوت فهذ أشد من ذلك فولت فان ضم البها أولادها فباعها مرابحة ولم بين أبحوز ذلك أم لا (قال) لالان تحويل الاسواق فوت فهذا أشد منه وهذا قد حالت أسواقه لاشك فيه ﴿ قال بها أرأيت أن اشتريت جارية فولدت عندى أ أيمها مرابحة ولا أبين في قول مالك (قال) لا بين عال بأميما مرابحة ومجبس أولادها الا أن يبين فان بين فلا بأس بذلك

وقال سحنون ولا يضرب له الربح على القيمة هوفلت مح فان كانت القيمة أكثر تما باعها به (قال) فليس له الا ذلك ويدجل له ولا يؤخر وانحما قال مالك له قيمة سلمته وهكذا يكون هوفلت كله أرأيت ان قال المشترى أنا أقبل السلمة الى ذلك الاجل ولا أدرها (قال) لا خير فيه ولا أحب ذلك مح فيمن ابتاع سلمة بنقد ثم أخر بالثمن ثم باعها مرابحة كد الله المداردة المداردة المداردة الله المداردة الله المداردة الله المداردة المداردة الله المداردة الله المداردة المداردة الله المداردة الله المداردة المداردة

حي فيمن ابتاع سامة بقد ثم أخر بالثمن ثم باعها مرابحة كده وقات كه أورأيت ان اشتريت سلمة بعشرة دراهم نقداً ثم أخرى البائع بالدراهم سنة فأردت أن أبيع مرابحة كيف أبيع في قول مآلك (قال) لا تبع حتى تبين و لأنمالك قال لا تبع اذا نقدت غير ما وجبت به الصفقة حتى تبين فكذلك الاجل الذي أجلك بالدراهم لا تبع حتى تبين الاجل المقالمة المقالمة

وقلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة بمشرة دراهم فنقدت فيها عشرة دراهم فأصاب البائع فيها درهما زافنا فتجوزه عنى كيف أبيع مرابحة في تمها وماتجوز عنك ثم مبع مرابحة عنى ذنك ثم مبع مرابحة المحتفظ فيما غير ذلك الثمن ثم باعما مرابحة كان من مناطقة بمن فنقد فيها غير ذلك الثمن ثم باعما مرابحة كان مناطقة دينا والمناطقة والمناطقة المناطقة دينا والمناطقة دينا والمناطقة دينا والمناطقة دينا والمناطقة دينا والمناطقة دينا والمناطقة والمناطقة المناطقة دينا والمناطقة ديناطقة دينا والمناطقة ديناطقة دينا والمناطقة دينا والمناطقة دينا والمناطقة ديناطقة ديناطقة

حير فيمن ابتاع سامة بمين فنقد فيها غير ذلك الثمن ثم باعها مرابحة كور و فيمن أرأيت لو أنني بمت سلمة بألف درهم فأخذت بالالف ما فد دنار هل بجور و في دناك في تول مالك (قال) لعم ذلك جائز هو للت ﴾ قال أراد أن بيم مرابحة اذا بين له بما اشتراها به وبما في قول مالك أم لا (قال) ذلك جائز له أن بيم مرابحة اذا بين له بما اشتراها به وبما

نقد (قات) فاذا بين مااشتراها به فقال أخذتها بألف درهم ونقدت فيها مائة دينار أي أي والله في المائة دينار أي أي أن أيرما مرابحة على المائة الدينار أو على الالف درهم على أي ذلك شنت (قال) نعماذا رضى به (قلت) وهذا قول مالك قال نعم (قلت) فان كنت اشتريت (١) حال ابن المواز قال اصبغ قان لم بيين فللمبتاع ردهافان فات فالنيمة كالدي لم بيين بتأخير المن إد من هامش الأصل

الله عائة دينار فأعطيت بالمائة المستارع وضاً المجموري أن أبيع مرابحة في قول مالك (قال) نعم اذا بينت فرقت وكيف بين (قال) بين أنه شتراها عائة دينار وأنه قد انقد فيها من العروض كذا وكما فيقول فأبيمكها مرابحة على الدانيز التي اشتريتها بها فرقت وقول مالك فرقت وقال بالمعروض لتي تقد في أنها مرابحة أبجوز ذلك في قول مالك (قال) الم أسمع من مالك في الذي يشتري السلمة بالعروض في عمها مرابحة شيئا والذي المدروض في عمها مرابحة شيئا والذي المدروض في المدروض مرابحة أنها بن العروض ماهي وصفها المدروض المدروض مرابحة أنها بن العروض ماهي وصفها المدروض المدروض مرابعة أنها بن العروض ماهي وصفها المدروض المدروض مرابحة أنها بن العروض ماهي وصفها المدروض المدروض المدروض مرابعة المدروض المدر

فرقت كان باع على العروض التي تعلقه في تمها مراجعه الجور وبها في والدى المراجعة شبئا والذى ألم أسمع من مالك في الذى يشترى السلمة بالعروض فيبعها مراجحة شبئا والذى أرى أنه لا بأس به أن يبيع أذا الشمرى بالعروض مراجحة أذا بين العروض ماهى وصفتها في ذيول أبيه ك هذا برمح كذا وكذا فهذا جائز ويكون له الثياب التي وصفت وما سمى من الربح ولا يبيع على فيمتها فأن باع على فيمتها فهو حرام لا يحلى (قال بن القاسم) وأعا جاز ذلك لان مالكا أجاز لمن اشترى سلمة بطمام أن يبيعها بطعام أذا وسف ذلك (وقال أشبب) لا يجوز لانه يبع ماليس عنده فلا يجوز ذلك المناز بي أن البائه باع سلمته بطعام أو بعرض وليس الطهم ولا العرض عند المشترى فصاركا أنه باع ماليس فدار البائم كانه المشترى وسلمته ماليس عند المشترى فصاركا أنه باع ماليس في في المناس عند المشترى في المناس عند المشترى في الماس عند المشترى في الماس عند المشترى في الماس عند المشترى في الماس عند المسترى في الماس عند المشترى في الماس عند المسترى في المسترى المسترى في المسترى المسترى في المستركة المسترك

عنده ولا بجوز أن يشتري من رجل طعاما ولا عرضاً ليس عنده الا الى أجل على

المستأخرة التى لا يدرى كيف تكون الاسواق أتربح أملا تربح هو قات كه أرأيت أن المستأخرة التى لا يدرى كيف تكون الاسواق أتربح أملا تربح هو قات كه أرأيت أن الشميت سلمة بمائة دينار و فقدت في المائة الدينار ألف درهم فيقمها مرابحة ولم أبين المشترى ما شتريت به السلمة وما بقدت في نمها (قال) قال مالك وان كانت قد فاتت ضرب ردت الا أن يرضى المشترى بما قال البائم (قال) مالك وان كانت قد فاتت ضرب

﴿ قَالَ سَحَدُونَ ﴾ ولا يضرب له الربح على القيمة ﴿ قَالَتَ ﴾ قَانَ كَانَتَ القيمة أَكْثَرُ مُا باعها به (قال) قليس له الاذلك ويعجل له ولا يؤخر واتمنا قال مالك له قيمة سلمته وهكذا يكون ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال المشترى أنا أقبل السلمة الى ذلك الاجل ولا أدرها (قال) لا خير فيه ولا أحب ذلك

صر فيمن ابتاع سامة بنقد ثم أخر بالنمن ثم باعها مرابحة كلاه وقلت كه أرأيت ان اشتريت سلمة بعشرة دراهم نقداً ثم أخرني البائع بالدراهم سنة فأردت أن أبيع مرابحة كف أبيع في قول ماأك (قال) لا تبع حتى تين (" لأنمالكا قال لا تبع اذا نقدت غير ما وجبت به الصفقة حتى بين فكذلك الاجل الذي أجلك

بالدراهم لا بع حتى تبين الاجل

- عير فيمن اتاع سلمة مند فتحوز عنه في النقد ثم باعها مرابحة و المحاف ال

البائع فيها درها زافًا فتجوزه عني كيف أبيع مرابحة في تول مالك (قال) بين مانقدت في نمها ومانجوز عنك ثم تمع مرابحة

حير فيمن ابتاع سامة بمين فقد فيها غير ذلك الثمن ثم باعها مرابحة كده ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أنبي بمت سامة بألف درهم فأخذت بالالف مأية دينار هل مجوّرًا ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ فإن أراد أن بييمها مرابحة أيجوز أله

في قول مالك أم لا (قال) ذلك جا نر له أن بييع مرابحة اذا بين له بما اشتراها به وتنا نقد (وقلت) فاذا بين مااشتراها به فقال أخذتها بألف درهم ونقدت فيها مائة ديناز أيجوز لى أن أبيمها مرابحة على المائة الدينار أو على الالف درهم على أي ذلك شئت (قال) نعماذا رضى به ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان كنت اشتريت

(١) قال ابن المواز قال اصبغ قان لم بيين فللمبتاع ردهافان فانت فالقيمة كالذي لمييين بتأخير للمن اه مهر هادش إلاً صل

الله تنافة دينار فأعطيت بلنافة المسارع ووضاً أنجوزلى أن أبيع مرابحة في قول مالك (فال) نعم اذا بينت ﴿قلت ﴾ وكيف بين (قال) بين أنه اشتراها عائمة دينار وأنه قله الله من العروض كذا وكذا فيقول فأبيمكها من الحمة على الدانير التي اشتريتها بها إذ قلت ﴾ فان باع على العروض التي نقد في تمها من الحمة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في الذي يشترى السلمة بالعروض فيديمها من الحمة شبئا والذي أزى أنه لا بأس به أن ببيماذا اشترى بالعروض من الحمة اذا بين العروض منهي وصفتها في قول أبيمك هذا بريح كذا وكذا وكذا ورأس ماله وبصفته كذا وكذا فهذا عائز ويكون

له النياب التى وصفت وما سمى من الريح ولا يبيع على قيمتها فان باع على قيمتها فهو حرام الايحار قال ابن القاسم) وانما جاز ذلك لان مالكا أجاز لمن اشترى سلمة بطمام أن بيمها بضام اذاوسف ذلك (وقال أشب) لا يجوز لانه بابع ماليس عند وفلا يجوز ذلك لا ترى أن البائع باع سامته بضام أو بعرض وليس الضام ولا العرض عند المشترى

فسارالبائع كالداشترى من المشترى بسلعته ماليس عندالمشترى فصار كأنه باع ماليس عنده ولا يجوز أن يشترى من رجل طعاما ولا عرضاً ليس عنده الا الى أجل على وجه التسليف ألا ترى أن إن المسيب قال لا يصلح لا مرى أن ينبع طعاما ليس عنده ثم يبتاعه بعد أن يوجب بعه لصاحبه من الغد أومن بعد الغد أوالذي يليه وقدعرف سعر السوق و بين له ربحه الا أن يبع طعاما ليس عنده مضمونا مستأخراً الى حين

رنفع فيه الاسواق أو تتضع لا يدرى ماعليه فى ذلك وماذا له أو بيبه طعاما يتقله من بلد الى بلد لايعلم فيه بسعر الطعام ﴿ ابن وهب ﴾ وان جاربن عبدالله وأباسلمة ابن عبد الرحمن وطاوسا وعطاء كرهواذلك وقال عطاء لا يصلح ذلك الافي النسيثة المستأخرة التى لا يدرى كيف تكون الاسواق أثرنج أملا ترمج ﴿ قات ﴾ أرأيت ان

اشتريت سلمة عائة دينار ونقدت في المائة الدينار ألف درهم فيمها مرابحة ولم أيين المشترى مااشتريت به السلمة وما نقدت في تمهما (قال) قال مالك ان كانت السلمة قائمة ردت الا أن يرضي المشترى بما قال البائع (قال) مالك وان كانت قد فانت ضرب ﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ ولا يضرب له الربح على القيمة ﴿ قَلْتُ ﴾ فَانَ كَانِ القيمة أَكْثَرُ مُا

إعها به (قال) فليس له الاذلك وينجل له ولا يؤخر وأعنا قال مالك له قيمة سلمته

يم اد وقت دام رودن والمستقد المستقدي المستقدي أن البائع باع سلمته بطعام أو بعرض وليس الطعام ولاالعرض عند المشترى في ارالبائع كانه اشترى من المستقد ماليس عند المستوى في المستوى من وجل طعاما ولا عرضاً ليس عنده الأالى أجل على عنده ولا يجوز أن يشترى من وجل طعاما ولا عرضاً ليس عنده الأالى أجل على

وجه التسليف ألا ترى أن إن المسيب قال لا يصلح لا مرى أن بيم طواما ليس عنده م تم يتاعه بعد أن يوجب بيعه لصاحبه من الغد أومن بعد الغد أوالذى يليه وقدعرف سعر السوق وبين له ربحه الا أن يليع طعاما ليس عنده مضمونا مستأخراً الى حين ترفع فيه الاسواق أو تتضع لا يدرى ماعليه في ذلك وماذا له أو يبيعه طعاما يتقله من بلد الى بلد لايعلم فيه يسعر الطعام ﴿ إن وهب ﴾ وان جابرين عبدالله وأباسلمة

من بلد الى بلد لايعام فيه بسمر الطعام ﴿ إِن وهِ ﴾ وان جابر بن عبدالله واباسله ان عبد الرحمن وطاوسا وعطاء كرهواذلك وقال عطاء لا يصلح ذلك الافي النسينة المستاخرة التي لا يدري كيف تكون الاسواق أترنج أملا تربح ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت سلعة عائة دينار ونقدت في المائة الدينار ألف درهم فيعها مرابحة ولم أيين المشترى ما شتريت به السامة وما نقدت في عنها (قال) قال مالك ان كانت السامة قائمة ردت الا أن ترضى المشترى عاقال البائع (قال) مالك وان كانت قد قاتت ضرب

وهكذا يكون ﴿ نات ﴾ أرأيت ان قال المشترى أنا أقبل السلمة الى ذلك الاجل ولا أدرها (قال) لا خير فيه ولا أحب ذلك — ﷺ فيمن ابتاع سلمة بنقد ثم أخر بالنمن ثم باعها مرابحة ﴾ تحاسم ﴿ فات ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة بمشرة دراهم نقداً ثم أخرني البائع بالدراهم سنة

فأردت أن أبيع مرابحة كيف أبيع في قول مالك (قال) لا تبع حتى سين (الأنمالك) قال لا تبع حتى سين (الأنمالك) قال لا تبع حتى سين الاجل الدواهم لا تبع حتى سين الاجل الدواهم لا تبع حتى سين الاجل محير فيدن ابتاع سلمة بنقد فنحوز عنه في النقد ثم باعبا مرابحة كان المتربت سلمة بشرة دراهم فنقدت فيها عشرة دراهم فأصاب الدائم فيها درهم زائفا فتحوز وعنى كيف أبيع مرابحة في قول مالك (قال) بين ما تقدت

و. تمها وماتجوز عنك ثم تبع مرابحة

نقد ﴿ وَلَلَتَ ﴾ فاذا بين مااشتراها به فقال أُخذَبُها بألف درهم ونقدت فيها مائة ديناً أَ أَنجوز لى أن أبيمها مرابحة على المائة الدينار أو على الالف درهم على أى ذلك شنت (قال) نع اذا رضى به ﴿ فلت ﴾ وهذا نول مالك قال نع ﴿ فلت ﴾ فان كنت اشتريت (1) قال ابن المواز قال اسبغ قان لم بيين فالمبتاع رده افان فاتت فالتبنة كاذى لم يين بتأخير

(77) لماء بنانة دينار وأعطيت بلذاته لمينارعروضاً أنجوزل أن أبيع مرابحة في تول مالك (فال) لهم اذا بيّنت مؤلفت ﴾ وكيف بيين (قال) بيين أنه اشتراها بنأنة دينار وأنه قد نقد فيها من العروض كذا وكذا فيقول فأبيعكها مَرابحة على الدنافير التي اشتريتها مِها ﴿ فَلَتَ ﴾ فَانَ بَاعِ عَلَى العروضِ التي نَشَـد في تمنها مرابحة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك في الذي يشتري السلمة بالعروض فيبيعها مرابحة شيئا والذي أوى أنه لا بأس به أن بليع اذ "شترى بالعروض مرابحة اذا بين العروض مأهى وصفتها ينول أبيمك هذابريح كذا وكذاورأس مالهثوب صفته كذا وكذا فهذاجا زويكون إ له الثياب التي وصفت وما سعى من الريح ولا بيبع على قيمها فال على قيمها فهو حرام لا يحل (قال ابن القامم)وانما جازذاك لان مالكا أجاز لمن اشترى سامة بطعام أن يبيعها ا يسالم اذارصف ذلك (وقال أشهب) لا يجوز لانه ينبع ماليس عنده فلا يجوز ذلك

ألا ترى أن البائع باع سلعته بطعام أوبعرض وليس الطعام ولاالعرض عند المشترى فسارالبائع كانه اشترى من المشتري بسلمته ماليس عندالمشترى فصاركا أوباع ماليس عنده ولا بجوز أن يشتري من رجل طماما ولا عرضاً ليس عنده الا الى أجل على وجه التسليف ألا ترى أن إن المسبب قال لا يصلح لا مرى أن بييم طعاما ليس عنده

سعر السوق ويين له ربحه الا أن يبيع طعاما ليس عنده مضمونا مستأخراً الى حين رَنْعَ فِيهِ الاسواق أُو تَتْضَعُ لا يدري ماعليه في ذلك وماذا له أو يبيعه طعاما ينقله من بلد الى بلد لايعلم فيه بسعر الطعام ﴿ ابن وهب ﴾ وان جابربن عبدالله وأباسلمة ان عبد الرحمن وطاوسا وعطاء كرهواذلك وقال عطاء لا يصلح ذلك الافى النسيثة المستأخرة التي لا يدري كيف تكون الاسواق أتربح أملا تربح ﴿ وَالْتَ ﴾ أرأيت أن اشتريت سلمة بمائة دينار ونقدت في المائة الدينار ألف درهم فبعنها مرابحة ولم أبين للمشترى ما شتريت بدالسلمة وما نقدت في تمهما (قال) قال مالك أن كانت السلمة قائمة ردت الأأن برضي المشترى ما قال البائع (قال) مالك وان كانت قد فانت ضرب

تم بتاعه بمد أن يوجب بيعه لصاحبه من الغد أومن بمد الغد أوالذي يليه وقدعرف

﴿ وَالْ سَعَنُونَ ﴾ ولا يضرب له الربح على القيمة ﴿ وَلَكَ ﴾ قان كانت القيمة أكثر مما باعها به (قال) فليس له الاذلك ويعجل له ولا يؤخر وأنما قال مالك له قيمة سلمته وهكذا يكون ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قال المشترى أنا أقبل السلمة الى ذلك الاجل ولا أدرها (قال) لا خير فيه ولا أحب ذلك مع فيمن ابتاع سامة بنقد ثم أخر بالثمن ثم باعها مرابحة كيد و وفلت كه أرأيت ان اشتريت سلمة بمشرة دراهم نقداً ثم أخرني البائع بالدراهم سنة فأردت أن أبيم مرابحة كيف أبيم في قول مآلك (قال) لا تبع حتى تين (١) لأن مالك قال لاتبع اذا نقدت غير ما وجبَّت به الصفقة حتى بين فكُذلك الاجل الذي أجالُتُ الدراهم لاتبع حتى تبين الاجل حى فيمن ابتاع سلمة بنقد فتُجُوز عنه في النقد ثم باعها مرابحة ڰ۞ ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشتريت سلمة بمشرة دراهم فنقدت فيها عشرة دراهم فأصاب البائم فيها درهما زانفا فتجوزه عني كيف أبيع مرابحة في قول مالك (قال) بين مانقدت إنى تمنها ومآتجو زعك ثم تبع مرامحة

ذلك في قول مالك (قال) نعم ذلك جائز ﴿قلت﴾ فان أراد أن بِلَّيْمها مرابحة أيجوزُلُهُ في قول مالك أم لا (قال) ذلكجا نز له أن يبيع مرابحة اذا بين له بما اشتراها به وبما نقد فوقلت﴾ فاذا بين مااشتراها به فقال أخذتها بألف درهم ونقدت فيها مائة دينار أبجوز لى أن أبيمها مرابحة على المائة الدينار أو على الالف درهم على أى ذلك شنت (قال) نیم اذا رضی به ﴿ قلت ﴾ وهذا نول مالك قال نیم ﴿ قلت ﴾ فان كنت اشتریت

﴿ (١) قال ابن المواز قال اصبغ فان لم بيين فللمبتاع ردهافان فاتت فالقيمة كالذي لم بيين بتأخير النمن اه من هامش الأصل

حى فيمن ابتاع سلمة بمين فنقد فيها غير ذلك الثمن ثم باعها مرابحة كانت

﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأيت لو أنني بعت سلعة بألف دره م فأخذت بالالف مالة وسنار هل محوز

للمشترى الربح على مالقد البائع في ثمن السامة الا أن يكون الذي باعه به هو خميراً أ

للمشتري فذلك له ﴿ فات ﴾ وم يكن يرى مالك الرنح على ماوجبت عليه الصفقة في هذا (قال) لا والكن برى الرمح على مانقد فيها المشترى الذي باع مرابحة اذا أحب

ذلك المشترى ﴿ قات ﴾ فأيّ شي فوات هذه السلمة همنا في قول مالك (قال) تباء الله وتذهب من يده أو يزيد في بَدِّتها أو ينقض ﴿ قات ﴾ وان تغيرت الاسواق (قال) هُ هُو فُوتَ أَيْضاً ﴿ قَلْتَ ﴾ قان اشتريت سلمة عائة دينار ونقسدت فيها مائة أردب

﴿ وَتَ ﴾ أَرْأَيْتُ نَا شَمْرِيتَ سَلَّمَةً مِنَادُهُمَ أَنَّهُ وَهِبِتَ لِى النَّالَةَ دِينَارُ أَيجُوزُلَى أ أن أسِعها مراجعة على المائة (قال) فيم الكان قد قبض المائة وافترقا ثم وهبت له بعد ا ذلك ﴿ قَالَ ﴾ أَيْنِ إِنْ الشَّمَرِيُّ جَارِيةً عَالَمَةً دِينَارٍ فُوهِبَهَمَا لَرِجَلُ ثُمُّ وَرَثُهَا مِن الموهوبة له أبجوز ي أن أبيع مر بحية في نول مالك (قال) } أسمع من مالك فيه حكير فيمن ابتاع نصف سلمة ثم ورث النصف الآخر ثم باعها مرابحة ك≫⊸ ﴿ فَاتَ ﴾ أُرأيت ان ورثت نصف سامة ثم اشتريت نصفها الباقي فأردت أن أبيع المنظم المحة (قال) لا أرى لك أن تبيع اصفها مراجحة الا أن يين ﴿ قال ﴾ لم (قال) لانه اذا باع نصفها وقع البيع على ما ورث وعلىما اشترى فلا بجوز أن بيبع ما ورث مرابحة حتى بيين فاذا بين قانما يقع البيع على ما ابتاع فسذلك جائز ﴿ قَلْتَ لِهِ الْحَفْظَةُ عن مالك (قال) لا

حَيْرٌ فيمن ابتاع سامة صفقة واحدة ثم باع بعضها مرابحة كات ﴿ فَلَتَ ﴾ أُرأيت ان اشْتُريت حِنْطَة أُو شَعِيراً أُو شَيِئاً مَا يَكَالُ أُو مِوزَنَ صَفَّقَةً واحدة فأردت أن أبيع نصفه مرابحة على نصف التمن أيجوز ذلك لي (قال) ذلك جائز اذاكان الذي الذي يعمر المحة غير مختلف وكان الذي يحبس منه والذي بيم سواءوكان منفا واحداً ﴿ وَلَلَّهُ وَهَذَا قُولُ مَالِكُ قَالَ لَهُمْ ﴿ وَلَكَ ﴾ أُرأَيت الناشريت أيا صفتها [واحدة أو أسلمت في ثياب صفتها واحدة (قال) أما ما أشتريت بعينه ولم تسلم فيه |

فاله لايصلح أن تبع بعضه مرابحة عا يصيبه من الممن وذلك لو أنك اشتريت ثويين

صنفة واحدة بشرين درها فكمان الثوبان جنسا واحدا وصفة واحدة لم يجزلك

أن نبيع أحدهما مرامحة بعشرة دراهم لان الممن انما نقسم عليهما محصة قيمة كل ثوب

منهما وأماما من أسلم في ثويين صفتهما واحدة جازله أن ببيع أحدها مراجحة منصف

حنطة ثم يدت مرابحة على الله دينارولم أبين ﴿ قَالَ ﴾ ان كانت السلمة قائمة لم تفت ﴿ فَالْمُبْتَاعِ بِالْخِيارِ انْ شَاءُ أَفْرِهَا فَي يَدِيهِ بَا قَالَ الْبَائِمُ وَانْ شَاءُ رَدُهَا وَانْ كَانْتَ قَدْ فَاتَتَ منررب له الرمح على مانقد البائع ان كان باءيا على العشرة أحد عشر ضرب له الرنح أ على تدرذلك على المائة أردب عشرة أرادب الا أن تكون هذه الارادب أكثر من إ إلمائه الدينار وعشرة دنانير فسلا يكون للبائع أكثر منها لانه قد رضي بيمها بذلك واختاره على غيره ألا ترى أن المبتاع هو الطالب للبائع وقدكان قبــل فوت السلمة له 📗 الرصَّا بنقام على ما اشتراها به فـكذلك له الحيار بمــدَّ الفوت على الرضا بما اشتراها أ به وأعطاه الربح على ما كان نقسد البائم من المائه أردب مشيل الذي اشتري بالدنانير وقد دراهم أو اشترى بدراهم ونقد دنانير ثم باع علىما اشترى ولم يين وكل من اشــــرى سلمة بمين فنقد فيها شيئاً من الكيل والوززوالمروض والطعام أو اشتري بشي من الكيل والوزن من العروض والطعام وتقدالمين أو اشترى بشي من الوزن والكيل من العروض وقد من العروض شيئًا ثما يكال ويوزن غـير الذي به وتعت صفقته فباع على ما اشترى ولم بين ما نقسد ثم استفيق لذلك والسلمة قائمة أو فالنة و فلى ما وصفت لك من المسئلة التي اشترى بمائة دينار ونقد مائة أردب قمح وباع على

الدنانير ، غَذْ هذا الباب على هذا ونحوه وقد أخبرتك قبل هــذا وجه بيم ما لبس

عندك في مشل بمض هـ ذا ومن قاله والتوفيق بيد الله سبحانه وتعالى

﴿ فَاتَ ﴾ أَواْيِتِ إِنَّ الشَّمْرِيتِ سَلِمَةً عَالَمَةً وَيَنَارُهُمَ أَنَّهُ وَهَبِتَ لِي المَاثَةَ دِينَارُ أَيجُوزُ لِي أن أبيمها مرابحة على المائة (قال) لعم الكان قد قبض المائة وافترقا ثم وهبت له بعد | ذلك هُرْ قات ﴾ أرأيت ان الشـــتريت جارية بمائة دينار فوهبتها لرجل ثم ورثتها من ا الوهوية له أيجوز لي أن أبيع مراجحة في فول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه

حيً فيمن ابتاع نصف سلمة ثم ورث النصف الآخر ثم باعها مرابحة ﴾≫⊸ ﴿ فَاتَ ﴾ أُواْبِتِ انْ وَرَثُتُ لَمُفَ سَلَّمَةً ثُمُ الشَّمَرِينَ لَصَفَّهَا البَّاقِي فَأُرْدِتَ أَنْ أَسِع

لدنها مرابحة (قال) لا أرى إن أن تدم نصفها مرابحة الا أن تين ﴿ قات ﴾ لم (قال) لانه اذا باع نصفها وقع البيع على ما ورث وعلىما اشترى فلا بجوز أن يبيع ما ورث مرابحة حتى بيين فاذا بين فأمّا نقع البيع على ما ابتاع فسذلك جائز ﴿ فَلْتَ ﴾ تحفظه ا عن مالك (قال) لا

- ﷺ فيمن ابتاع سلمة صفقة واحدة ثم باع بيضها مرابحة ﴾ ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتِ انَ اشْــَدِيْتِ حَنْطَةً أَوْ شَعْيِراً أَوْ شَـبِئاً ثَمَا يَكَالَ أَوْ مِوزَنَ صَفَّقَةً

واحدة فأردت أن أبيع نصفه مرابحة على نصف النعن أبجوز ذلك لى (قال) ذلك جائز اذا كان الشي الذي يعمر ابحة غير مختلف وكان الذي يحبس منه والذي بيع سوا وكان صنفا واحداً ﴿ قِلْتِ ﴾ وهذا قول مالك قال فعم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت يابا صفتها

واحدة أو أسلمت في ثياب صفتها واحدة (قال) أما ما اشتريت بعينه ولم تسلم فيه فآبه لايصلح أن تبيع بمضه مرابحة عايصيبه منالنمن وذلك لو أنك اشتريت ثويين صفقة واحدة بمشرين درهما فكمان الثوبان جنسا واحدآ وصفة واحدة لم يجز لك أن نبيع أحدهما مرابحة بمشرة دراهم لان النمن انما نقسم عليهما بحصة قيمة كل ثوب منهما وأماما من أسلم في ثويين صفتهما وأحدة جازله أن يبيع أحدهما مرابحة بنصف

للمشترى الربح على مانقد البائع في ثمن السامة الا أن يكون الذي باعه به هو خيرًا المشتري فذلك له ﴿ فلت ﴾ ولم يكن يرى مالك الريح على ماوجبت عليه الصفقة في هذا (قال) لا ولكن يرى الربح على مانقد فيها المشترى الذي اع مرابحة اذا أحب ﴿ ذَلَكَ الْمُشْرَى ﴿ قَاتَ ﴾ فأَى ثَيَّ فوات هذه السلِّمة همِنا في قول مالك (قال) تَباعِ وَتَذْهُبُ مِن يَدُدُ أُو يُزِيدُ فِي بُدِّتُهَا أُو يَنْفُصُ ﴿ قَلْتَ ﴾ وَانْ تَغْيَرُتَ الأسواق (قَالَ) هُو فُوتَ أَيْضاً ﴿ قَلْتَ ﴾ قان اشتريت سلعة عائة دينار ونقــدت فيها مائة أردبُ

حنطة ثم بعث مرابحة على المأة دينار ولم أبين ﴿ قَالَ ﴾ ان كانت السلمة قائمة لم تفتُّ فالمبناع بالخيار أن شاء أفرها في يديه بما قال البائع وان شاء ردها وان كانت قد فاتت

ضرب له الربح على ماقد البائم ان كان باعها على العشرة أحد عشر ضرب له الربح على قدرذلك على المائة أردب عشرة أرادب الا أن تكون هذه الإرادب أكثر من المانة لدينار وعشرة دنانير فسلا يكون البائع أكثر منها لانه ندرضي بيعها مذلك واختاره على غيره ألا ترىأن المبتاع هو الطالب للبائع وقد كان قبــل فوت السلمة له الرضا بالمقام على ما اشتراها به فكذلك له الخيار بسد الفوت على الرضا عا إشتراها مِهُ وأعطاه الربح على ما كان نقــد البائم من المائة أردب مثــل الذي اشترى بالدنائيرُ ونقسد دراهم أو اشترى بدراهم ونقد دنانير ثم باع علىما اشترى ولم بيين وكل مِّنْ

اشترى سلمة بمين فنقد فيها شيئاً من الكيل والوززوالمروض والطعام أو اشتري ا

بشيُّ من الكيل والوزن من العروض والطعام ونقدالمين أو اشترى بشيُّ من الوَّزْنُ ﴿

والكيل من العروض ونقد من العروض شيئاً ثما يكال ويوزن غـير الذي به وتعت صفقته فباع على ما اشـــترى ولم بيين ما نقـــد ثم استفيق لذلك والسلمة قائمة أو فائتة ۗ و فلى ما وصفت لك من المسئلة التي اشترى بمائة دينار و نقد مائة أردب قمح وباع على ا الدنانير منخذ هذا الباب على هذا ونحوه وقد أخبرتك قبل هــذا بوَجَه بيع ما لبس عندك في مشل بعض هـذا ومن قاله والتوفيق بيد الله سبحانه وتمالي

- يَكِرْ فِيهِنَ ابْنَاعِ سَلَّمَةُ ثُمُوهِ لِهِ لَكُنْ أُو وَهَبَ سَلَّمَتُهُ ثُمُ وَرَبُّهَا ثُمُ بأنه بأص ﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيت فَى اشتريت سامة عاللة دينار ثم أنه وهبت لي الماللة دينار أنجوز لي أن أبيمها مراجعة على المائة (قال) فعم الكان قد قبض المائة وافترقا ثم وهبت أوبعد ذلك فر قات أي أوأيت أن نشبةريت جارية بمائة دينار فوهبهما لرجل ثم ورثتها من لموهورية له أنه وزلى أن أبي مر بحية في قول مالك (قال) لم أسب مع من مالك فيه حييرٌ فيمن ابتاع نصف سنعة ثم ورث النصف الآخر ثم باعها مرابحة ڮ≈⊸ ﴿ وَانَ ﴾ أَراأَيْتِ انْ ورثت نصف سامة ثم اشتريت نصفها الباقي فأردت أنَّ أبيع ندنها مرابحة (قال) لا أرى لك أن تبيع نصفها مرابحة الا أن تبين ﴿ قات ﴾ لم (قال) لانه اذا باع نصفها وقع البيع على ما ورث وعلىما اشترى فلا بجوز أن يُبيع ما ورث مرابحة حتى بيبن فاذا بين فاتنا يقع البيع على ما ابتاغ فسذلك جائز ﴿ قَلْتَ ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا حركم فيمن ابتاع سلمة صفقة واحدة ثم باع بعضها مرابحة ڮ۞ ﴿ قَلْتُ ﴾ أَرأَيْتِ انْ اشْتَرِيْتِ حَنْطَةً أَوْ شَعِيرًا أَوْ شَبِئاً مَا يَكَالَ أَوْ مِوزَنَ صَفَقَةً

و فلت كه أرأيت أن السنديت حنطة أو شميراً أو شباباً نما يكال أو يوزن صفقة واحدة فأردت أن أبيع لصفه مرابحة على لصف النمن أبجوز ذلك في (قال) ذلك جائز اذاكان الذي ليع مرابحة غير مختلف وكان الذي يجبس منه والذي بيع سواتوكان صفاها واحداً هو فلت كه أرأيت ان اشتريت أبا صفتها واحدة أو أسلمت في أباب صفتها واحدة (قال) أما ما أستريت بعينه ولم تسلم فيه فاله لا يصلح أن تديع بعضه مرابحة عا يصيبه من النمن وذلك لو أنك اشتريت تويين صفقة واحدة لم بجز لك صفقة واحدة لم بجز لك أن نبيع أحدها مرابحة بمشرة دراهم لان النمن أنما قسم عليها بحصة قيمة كل ثوب منهما وأما ما من أسلم في ثويين صفتهما واحدة جازله أن ببيع أحدها مرابحة بصف منهما واحدة جازله أن ببيع أحدها مرابحة بصف

المشترى الربح على مانقد البائع في ثمن السامة الا أن يكون الذي باعه به هو خيراً المشترى فذلك له ﴿ قَلْتَ ﴾ ولم يكن يرى مالك الربح على ماوجب عليه الصفقة في هذا (قال) لا ولكن يرى الربح على مانقد فيها المشترى الذي باع مرابحة آذا أحب ذلك المشترى ﴿ قَلْتَ ﴾ وقال من في قوات هذه السامة همنا في قول مالك (قال) تباع هو فوت أيضاً ﴿ قَلْتَ ﴾ فإن اشتربت سلمة عائة دينار ونقدت فيها مائة أردب حنظة ثم بمت مرابحة على المائة دينار ولم أيين ﴿ قال ﴾ أن كانت السلمة قائمة لم نفت ضرب له الربح على مائقة البائع أن كان باع المشرة أحد عشر ضرب له الربح على مائقة أردب عشرة أردب لا أن تكون هذه الإرادب أكثر من المائة الدينار وغشرة دانير فيلا يكون المبائع أن كثر من المائة الدينار وغشرة دانير فيلا يكون المبائع أن كثر من المائة الدينار وغشرة دانير فيلا يكون المبائع أن كثر من المائة الدينار وغشرة دانير فيلا يكون المبائع أن كثر من المائة الدينار وغشرة دانير فيلا يكون المبائع أن كثر من المائة الدينار وغشرة دانير فيلا يكون المبائع أن كثر من المائة الدينار وغشرة دانير فيلا يكون المبائع أن كثر من المبائد وضي يمها بذلك المبائد وغشرة دانير فيلا يكون المبائع أن كثر من المبائد وضي يمها بذلك المبائد وغشرة دانير فيلا يكون المبائد أن كثر منها لائه قد وضي يمها بذلك المبائد وغشرة دانير فيلا يكون المبائع أن كثر منها لائه قد وضي يمها بذلك المبائد المبائد وغشرة دانير فيلا يكون المبائد المبائد المبائد وغشرة دانير فيلا يكون المبائد المبائد وغشرة دانير فيلا يكون المبائد وغشرة المبائد وغشرة دانير فيلا يكون المبائد وغشرة المبائد وغشرة المبائد وغشرة المبائدة المبائد وغشرة المبائد وخشرة المبائد وغشرة المبائ

واختاره على غيره ألا ترىأن المبتاع هو الطالب للبائع وقد كان قبــل فوت السلمة له

الرضا بالمقام على ما اشتراها به فـكذلك له الخيار بعـد الفوت على الرضا بما اشتراها

يه وأعطاه الربح على ما كان نقــد البالع من المأنة أردب منــل الذي اشتري بالدنانيرُ

ونقسد دراهم أو اشسترى بدراهم ونقد دنانير ثم باع على ما اشترى ولم بيين وكل من اشسترى سلمة بدين فنقد فيها شيئاً من الكيل والوزز والعروض والطعام أو اشتري

بشئ من الكيل والوزن من العروض والطعام ونقداله بن أو اشترى بشئ من الوزن والكيل من العرب به وقت والكيل من العرب به وقت صفقة فيام على ما السندى ولم يين ما نقسد ثم استفيق لذلك والسلمة قائمة أو فائتة فيلى ما وصفت لك من المسئلة التي اشترى بمائة دينار ونقد مائمة أردب قمح وباع على الدنانير . غذ هذا الباب على هذا ونحوه وقد أخبرتك قبل هدذا توجه بيم ما ليس

~>*****

عندك في مشل بعض هــذا ومن قاله والتوفيق بيد الله سبحانه وتعالى

للمشترى الربح على مالقد البائع في ثمن السامة الا أن يكون الذي باعه به هو حسيراً مَ فَتَ ﴾ أوأيت ان اشتريت سلمة بمائة دينار ثم اله وهبت لى المائة دينار أيجوزلى أن أسِمها مربحة على المائة (قال) لعم انكان قد قبض المائة وافترقا ثم وهبت له بمد للمشتري فذلك له ﴿ قلتَ ﴾ ولم يكن يرى مالك الرمح على ماوجبت عليه الصفقة في هذا (قال) لا ولكن برى الربح على مانقد فيها المشترى الذي باع مرابحة أذا أحـــ ذلك ﴿ قَاتَ ﴾ أَمُ أَنِتَ أَنْ الشَّدِينَ جَارِيةً بِمَانَةً دِينَارٍ فَوَهِبُهَمَا لُرِجَلُ ثُمُ ورثتُهَا من ذلك المشترى ﴿ فَاتَ كِهِ فَأَى ثَنَى فُواتَ هَذَهُ السَّامِةُ هَمَّنا فِي قُولُ مَالِكُ (قَالَ) تباع الموهوبة له أيجور كي أن أبيع مرجحة في قول مالك (قال) لم أسمع من مالك فيه وَ تَذَهِبُ مِن يَدُهُ أُو يُزِيدُ فِي بَدِّتُهَا أُو يَنْقُص ﴿ قَلْتَ ﴾ وان تغيرت الاسواق (قال) هِو فُوتَ أَيْضًا ﴿ قَلْتَ ﴾ قان اشتريت سلمة بمائة دينار ونقسدت فيها مائة أردب حيكي فيمن ابتاع نصف سلمة نم ورث النصف الآخر نم باعها مرابحة ڰ≈⊸ حنطة ثم بَمْت مرابحة على المائة دينارولم أبين ﴿ قَالَ ﴾ ان كانت السلمة فائمة لم نفت ﴿ وَانَ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ وَرَثُتُ نَصْفَ سَلَّمَةً ثُمُ اشْتَرِيْتُ لَصَفْهَا البَاتِي فَأَرَدْتُ أَنْ أَسِم فالمبتاع بالخيار أن شاء أقرها في يديه بما قال البائع وان شاء ردها وان كانت قد فأت ل ندنيا مرابحة (قال) لا أرى لك أن تبيع نصفها مرابحة الا أن بين ﴿ قات ﴾ لم (قال) لابه اذا باع نصفها وقع البيع على ما ورث رعلى ما اشترى فلا بجوز أن بيَبع ما ورث مرابحة حتى يبين فاذا بين فاتنا يقع البيع على ما ابتاع فسذلك جائز ﴿ قَلْتَ ﴾ تحفظه عن مالك (قال) لا حيك فيمن ابتاع سامة صفقة واحدة ثم باع بمضها مرابحة ك≫ ﴿ قَلْتُ ﴾ أَرأَيْتِ انَ اشْتَرِيْتِ حَنْطَةُ أُو شَعْيِراً أُو شِيئاً ثَمَا يَكَالُ أُو مِوزَنَ صَفْفَةً واحدة فأردت أن أبيع نصفه مرابحة على نصف الثمن أيجوز ذلك لي (قال) ذلك جائز أذاكان الثي الذي سيم مرامحة غير مختلف وكان الذي تحبس منه والذي سيمسوأ توكان ا منفا واحداً ﴿ قِلْتَ ﴾ وهذا قول مالك قال فعم ﴿ قلتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت بيابا صفتها واحدة أو أسلمت في ثياب صفتها واحدة (قال) أما ما اشتريت بعينه ولم تسلم فيه فأنه لايصلح أن تدع بعضه مرابحة بما يصيبه منالممن وذلك لو أنك اشتريت ثويين منقة واحدة بعشرين درهما فكمان الثوبان جنسا واحدآ وصفة واحسدة لم يجز لك أن تبيع أحدهما مرابحة بمشرة دراهم لان المن انما تقسم عليهما بحصة قيمة كل ثوب منهما وأماما من أسلم في ثويين صفتهما واحدة جازله أن يبيع أحتدهما مرابحة بنصف

ضرب له الربح على مانقد البائع ان كان باعها على العشرة أحد عشر ضرب له الربح على قدرذلك على المألة أردب عشرة أرادب الا أن تبكون هذه الإرادب أكثر من المألة الدنار وعشرة دنانير فسلا يكون للبائع أكثر منها لانه قد رضي بيعها مذلك واختاره على غيره ألا ترىأن المبتاع هو الطالب للبائم وقدكان قبــل فوت السلمة له الرضا بالمقام على ما اشتراها به فـكذلك له الخيار بعــد الفوت على الرضا بما اشتراها مه وأعطاه الربح على ما كان نقد البائع من المائة أردب مشل الذي اشترى بالدنانير وقعه دراهم أو اشسري بدراهم ونقد دنانير ثم باع على ما اشترى ولم بيين وكل من اشترى سلمة بمين فنقد فيها شيئاً من الكيل والوزدوالعروض والطعام أو اشتري يشي من الكيل والوزن من العروض والطعام ونقدالمين أو اشترى بشي من الوزن 🏿 والكيل من المروض وقد من العروض شبئًا ثما يكال ويوزن غـير الذي به وقت ا صفقته فباع على ما اشـــترى ولم بـين ما نقـــدثم استفيق لذلك والسلمة قائمة أو فائتة فعلى ما وصفت لك من المسئلة التي اشترى عائة دينار ونقد مائة أردب قمع وباع على الدنانير ، غذ هذا الباب على هذا ونحوه وند أخبرنك قبل هسذا وجه بيم ما ليس عندك في مثمل بمض هـ ذا ومن قاله والتوفيق بيد الله سبحانه وتعالى

حيكي فيمن ابتاع سلمة ثم باعها مرابحة ثم اشتراها ثانية بأقل №. ﴿ مِن النَّمِنِ أُو أَكُثُّرُ ثُمَّ أَرَادُ بِيمِ الْمُراتِحَةُ ﴾

﴿ قَلْتَ كِمْ أُواْيِتَ الْ شَتَرِيتَ سَلَّمَةً بِعَشْرَةً دَرَاهُمْ فَبِعَتْهَا الْخَمْسَةُ عَشْرَ دَرهما أُمْرَالِحَةً ثم اشتريتها بعد ذلك بعشرة أو بعشرين ثم أردت أن أبيمها مرابحة (قال) ذلك

جَائز ولا ينظر الى البيع الأول لان هذا مدُّ حادث ولا بأسَّ أن يبيع مرابحة - عير في السلمة بين الرجلين يبعلها مرابحة كرد-

أَخِ قاتَ ﴾ أرأيتُ ان اشتريت نصف عبد عائة درهم واشترى غيرى لصفة الآخر

: أين فبمنا العبد مرابحة مربح مائة درهم (قال) أرى للذي رأس ماله مأنةُ درهم مألةً درهم والذي رأس مله مأنتا درهم مأني درهم ثم يقسم الربح بينهسما على قسدر رؤس أموالها فيكون لصاحب المائة اثث المائة مائة الرابح ويكون لصاحب المائتين اثنا المائة مائة الربح فيصير لضاحِب المائتين ثُنتا الثمن ولصاحب الممائة ثلث الثمن ﴿ وَالَّ ﴾ وإنَّ باعاها مساوِمة فالثمن بيهما نصفين (قال) وقد بلغني هذا كله عن

ابعض من أرضي من أهل العاره قال إن القاسم ﴾ وان باعبا للعشرة أحد عشر فهذا مثمل ما وصفت لك من بيع المرابحة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باعا العبد بوضيعة للعشرة أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المائة الثاث وعلى صاحب المائةين

النشين من الوصيفيمة ﴿ قَالَ ﴾ قان باعا بوضيمة مائة درهم من رأش المـال (قال) أرى الوضيمة بينهما على قدر رؤس أمواله بالانهما قالاوضيعة من رأس المال فالوضيمة

تقسم على رؤس أموالهما وقد اختلف فيها قول الشمبي -ه ﴿ فيمن ابتاع سلمة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد بينها مرابحة ﴾ و

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية بعشرين ديناراتم بمنها بثلاثين ديناراً فاستقالني صاحبي فأفلته أو استقلته فأقالني أبجوز لي أن أبيعها مرابحة على الثلاثين ديساراً (قال) لا بجوز لك أن تبيهما مرابحة الا على العشرين لانه لم يتم البيع بينهما حين استقاله

الثمن الذي أسار فبهما اذا كان أخـــذ الصفة التي أسلم فيها ولم يتجاوز رب الســـام عن أ البائم في أخذ النوين في شئ من الصفة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد النويين إ من بد المشترى بدد ما قبضه رجع على البائع نثله وانكان اشتري ثوبين بأعيابها صفقة واحدة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن يرجع بمثله -ه ﴿ فيمن ابتاع سلمة واحدة ثم باع بعضها مرابحة ١٠٥٠

﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت أن اشتريت سلمة فبعت نصفها أو المنها مرابحة أيجوز هذا في قول

مالك (قال) ذلك جأثر عند مالك ولا بأس بهولو كانت جاءة رفيق فباع نصفهم أو تشبخ الم بنصف أثمن أو بثائم م يكن بذلك بأس ولو باع رأسامن الرقيق مرابحة بما يقع عليه من أ حصة النمن لم يكن في ذلك خـير وان كانت عروضا تـكال أو توزن فلا بأس بيم إ لَصْفُها ۚ وَلَنَّهَا مَرَائِحَةَ بَنصْفَ الْحُنَّ أَوْ بَنْتُهُ هُوْ وَلَ سِحِنُونَ ﴾ ولا بأس بيع تسمية من كيله أو وزنه مرابحة مشل أن يقول أبيك من هذه المائة رطل حنا. عشرة أرطال بمنا يقع عليها من إلتمن والثمن مائة دينار ولان الثمن يقع ليكل رطل مدينار ولانه يقسم اثمن عليه على القيم لان الوزن أعدل فيه من القيمة

حري فيمن ابتاع سلمة هو وآخر ثم باع مصابته مرابحة 🎇 🗝 و قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عدلا من برّ بألف درهم أنا وصاحب لي ثم اقتسمتان فأردَت أن أبيع نصبي مرابحة على خما له أبجوز لى ذلك (قال) أرى أن تين فاذا بينت جاز ذلك والا لم يجز

- ﴿ فَيَمِنَ ابْنَاعَ سَلَّمَةَ ثَمَا يَكُالُ أُو يُوزَنَ ثُمَّ بَاعِهَا مَرَائِحَةً ﴾ و-﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيِتَ انْ اشْتَرِيتَ سَلَّمَةً مِنْ السَّلَمِ بِنِّي مُمَّا يَكُالُ أُو يُوزِنْ فَأُردَتَ أَنَّ أيمها مرابحة للمشرة أحمد عشر أبجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) اذا بيئت صف ذلك الشي الذي اشتريت به هذه السلمة فلا بأس أن تبيع مرابحة عند مالك ا

وقد وصفنا لك مثل هذا قبل هذا

-ه ﴿ فيمن التاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مرابحة ۗ ۗ الله ا

﴿ نَصْفُهِا أَوْ ثَلْتُهَا مِرَائِحَةَ بَنْصَفَ الْمُنْ أَوْ بَنْلُتُهُ ﴿ قَالَ سَحِبُونَ ﴾ ولا بأس ببيع تسميه

حري فيمن ابتاع سلمة هو وآخر ثم باع مصابته مرابحة 🎇 🗝

ولانه يقسم الثمن عليه على القيم لان الوزن أعدل فيه من القيمة

وقد وصفنا لك مثل هذا قبل هذا

صفقة واحدة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن يرجع بثنله

- على فيمن ابتاع سامة ثم باعها مرابحة ثم اشتراها ثانية بأقل كرد-﴿ مِنَ النَّمِنِ أُوا أَكَثُرُ ثُمَّ أُرَادُ بِيعِمَا مُرَاجِعَ ﴾ ﴿ نَنْتَ ﴾ أَرأيت نَا شَتَرِيتَ سَلَّمَة بِمُشْرَة دُواهِم فَبْمَتِهَا بَخِمْسَةٌ عَشْرَ دُوهُمَا مُراجَحة نم شتريها بعد ذلك بمشرة أو بعشر بيرتم أردت أن أبيمها مرابحة (قال) ذلك جائز ولا ينظر لى البيع لاول لان هذ ألمان حادث ولا بأس أن يبيع مماابحة ميني في السلمة بين الرجلين هيعالمها مرابحة كية ص وَ فَلَتَ ﴾ أَوْأَيْتَ ان اشتريت لصف عبد مَانَّة درهم واشترى غيرى لصفه الآخر مانين فبمنا ألبد مرابحية بربح مائة درهم (قال) أرى للذي وأس ماله مائة درهم مأة درهم والذي رأس ماله مأته درهم ماثني درهم ثم يقسم الربح بينهما على قدار رؤس أموالها فيكون لصاحب المائة ثلث للائة مأنة الربح ويكون لصاحب المائيين اثنة المائة مائة الربح فيصير لصاحب المائين ثلثا الثمن ولصاحب المائة ثلث الثمن ﴿ قَالَ ﴾ وَأَنْ بِأَعَاهَا مُسَاوِمَةً فَالنَّمَنَ أَيْنِهِما تُصْفِينَ ﴿ قَالَ ﴾ وقد بانني هذا كله عن عَنْ مِن أَرْضَى مِن أَهِلِ العَلْمِ ﴿ قَالَ ابْنِ القَامِمِ ﴾ وَانْ بَاعِبًا لَامْشِرَةً أَحَدَ عَشر فبذا منال ما وصفت لك من سِع المرابحة ﴿ قات ﴾ أوأيت ان باعا العبــد بوضيمة للمشرة أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المالة الثاث وعلى صاحب الماشين

أرى الوضيمة بينهما على قدر رؤس أموالها لاسهما قالاوضيعة من رأس المال فالوضيمة

حى﴿ فيمن ابتاع سلمة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد بيمها مرائحة ﴾∞

﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت إن اشتريت جادية بعشرين ديناراً ثم بعنها بثلاثين ديناراً فاستقالي

صاحبي فأقلته أو استقلته فأقانى أبجوز لى أن أبيعها مرابحة على الثلاثين ديــــاراً (قال)

لا يجوز لك أن تبيمها مرابحة الا على العشرين لانه لم يتم البيع بينهما حين استقاله

تقسم على رؤس أموالهما وقد اختلف فيها قول الشمبي

ا فأردَّت أَنْ أَسِم نصبي مرائحة على خسما له أبجوز لى ذلك (قال) أرى أن سين فاذا ا بينت جاز ذلك والا لم يجز - ﴿ فيمن ابّاع سلمة مما يكال أو يوزن ثم باعها مرابحة ﴾ -﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيت ان اشتريت سلمة من السلم بثي مما يكال أو يوزن فأردت أن أَيْعِها مرامحة لْلمَشرة أحــد عَشر أنجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) اذا بينتُ صنف ذلك الشئ الذي اشتريت به هذه السلمة فلا بأس أن تبيم مرابحة عند مالك إ

اللهن الذي أسلم فيهما اذا كان أخــذ الصفة التي أسلم فيها ولم يتجاوز رب الســـا عن البائم في أخذ الثوبين في ثيُّ من الصفة ألا ترى أنَّ السلم لو استحق أحد الثوبين أ من يد المشترى بدر ما قبضه رجع على البائع تثله وانكان أتسترى فويين بأعيابهما ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت ان اشتريت سلعة فبعت نصفها أو ثلثها مرابحة أيجوز هذا في قول مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس بهولو كانت جماعة رقيق فباع نصفهم أوثلتهم نصف الثن أو بناهم لم يكن بذلك بأس ولو باع رأسامن الرقبق مرابحة بما يقع عليه من حصة النمن لم يكن في ذلك خبير وان كانت عروضا تكال أو توزن فلا بأس بلبم أ من كيله أو وزنه مرابحة مشل أن يقول أبيمك من هذه المائة رطل حناه عشرة إ أرطال بمـا يقم عليها من الثمن والثمن مائة دينار ولان الثمن بقع لـكل رطل بدينار ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت أن اشتريت عدلا من برّ بألف درهم أنا وصاحب لي ثم انتسبتاه الثانيين من ﴿ عَمْدَيْهُ ﴿ قَالَ ﴾ فان باعا بوضيمة مَانَة درهم من رأسَ المال (قال)

معيرٌ نيسن بناً سلعة ثم باعبا مرابحة ثم اشتراها ثانية بأقل ڮ≈ -﴿ من اثمين أو أكثرتم أو اد يعما مرابحة ﴾

ور فات به أوأيت ان اشتريت سلمة به شرة دراهم فبعتها بخمسة عشر درهما مرابحة

ثم اشتريتها بعد ذلك بعشرة أو بعشرين ثم أردت أن أبيعها مرابحة (قال) ذلك جائز ولا ينظر الى البيع الاول لان هذا ملك حادث ولا بأس أن ببيع مرابحة

حیر فی السلمة بین الرجلین بیمانها مرابحة کیده و نلت به أرأیت ان اشتریت نصف عبد بمائه درهم واشتری غیری نصفه الآخر

بَأْمَتِينَ فَبِعِنا العَبِدِ مَرَامِحِيةً مَرْبِحِ مَا لَهُ دَرَهُمْ (قَالَ) أَرَى للذَى رأْسَ مَالُهُ مَا لَهُ دَرَهُمْ مَا لَهُ دَرَهُمْ وَالذَى رأْسَ مَالُهُ مَا تَنَا دَرَهُمْ مَا نِي دَرَهُمْ ثَمْ يَقْسَمُ الرّبِحِ بِينَسِما على قسدر رؤس أمو ألها فيكون لصاحب المأفة ثلث المائة مَانْهُ الرّبِح ويكون لصاحب المأفّة ثلث المائة مَانُهُ الرّبِح ويكون لصاحب المأفّة ثلث المائة مائة الرّبِع ويكون لصاحب المأفّة ثلث المائة مائة الرّبِع ويكون لصاحب المأفّة ثلث المائة مائة الرّبِع ويكون لصاحب المائة ثين

ثلثا المائة مائة الربح فيصير لصاحب المائتين تُلثا الثمن ولصاحب المائة ثلث الثمن ﴿ قَالَ ﴾ وان باعاها مساومة فالنمن ينتِّها فصفين (قال) وقد بلذي هذا كله عن بمض من أرضى من أهل العلم ﴿ قال ابن القاسم ﴾ وان باعها للعشرة أحد عشر فهذا

مشل ما وصفت لك من بيم المرائحة ﴿ قات ﴾ أرأيت ان باعا العبد بوضيعة المشرة أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المائة الناث وعلى صاحب المائين الناشين من المجانبية ﴿ قات ﴾ قان باعا بوضيعة مائة درهم من رأش المال (قال)

أرى الوضيمة بينهما على قدر رؤس أموالها لابهما قالاوضيمة من رأس المال فالوضيمة تقسم على رؤس أموالها وقد اختلف فيها قول الشمبي حري فيمن ابتاع سلمة ثم أقال منها أو استقال ثم أواد بينها مرابحة ﷺ

و قلت كه أرأيت ان اشتريت جارية بعشرين ديناراً ثم بعنها بثلاثين ديناراً فاستقالني صاحبي فأقلته أو استقلته فأقالني أيجوز لى أن أبيعها مرابحة على الثلاثين ديناراً (قال) لا يجوز للها أن بيعها مرابحة الا على العشرين لانه لم يتم البيع بينهما حين استقاله

الثمن الذي أسلم فيهما اذا كان أخـــ الصفة التي أسلم فيها ولم تجاوز رب الســلم من البائع في أخذ الثويين في شئ من الصفة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد الثويين أمن بد المشترى بدد ما قبضه رجع على البائع بمثله وان كان اشترى ثويين بأعيابها مستقة واحدة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن يرجع بمثله حري فيمن ابتاع سلمة واحدة ثم باع بعضها مرابحة هي د

وقلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة فبعت نصفها أو الثها مرابحة أمجوز هذا في قول المسلم الله (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس به ولو كانت جاءة رقيق فباع نصفهم أو الشها من المصف الثمن أو بشائم يكن بذلك بأس ولو باع رأسامن الرقيق مرابحة بما يقع عليه من احصة الممن لم يكن في ذلك خبير وان كانت عروضا تكال أو توزن فلا بأس ببيع نصفها أو المثها أو المثها أو المثها أو المثانة وقال سحنون ﴾ ولا بأس ببيع تسميه من كله أو وزنه مرابحة مشار أن قول أسك من هذه المائة وطا حناء عشرة المسائة وطا حناء عشرة المسائدة والمائة وطا حناء عشرة المسلم المناء عشرة المسلم المناء عشرة المسلم المناء عشرة المسلم المناء عشرة المسلم المس

حي فيمن ابناع سلمة مما يكال أو يوزن ثم باعها مرابحة كروت أن المنطقة المنطقة

وقد وصفنا لك مثل هذا قبل هذا

-ه ﴿ فِيمِن ابْنَاعَ سَلْمَةُ ثُمُّ إِنَّهَا مُرَاكِمَةً ثُمَّ اشْتَرَاهَا ثَانِيةً بِأَقَلَ ﴾ ⊶ ﴿ من النمن أو أكثر ثم أداد بيم المرابحة ﴾ ﴿ فَلْتَ ﴾ أُوأَيت أن اشتريتِ سلمة بدشرة دراهم فبمنها بخمسة عشر درهما مرابحة

ثم اشتريها بعد ذلك بعشرة أو بعشرين شم أردت أن أبيمها مرابحة (قال) ذلك بانر ولا ينظر الى البيع الاول لان هذا ملك حادث ولا بأس أن بييع مرابحة

حر في السلمة بين الرجلين بيبعانها مرابحة ﴿

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيْتُ ان اشتريت نصف عبد عامة درهم واشترى غيرى نصفه الآخر عائين فبعنا العبد مرابحـة بوبح مائة درهم (قال) أرى للذي وأس ماله مائةُ درهم مأنة درهم والذي رأس ماله مأتة درهم مأني درهم ثم يقسم الربح بينهما على فسدر

رؤس أموالها فيكون لصاحب المائة علث المائة مأنة الربح ويكون لصاحب المائيين ثلثا المائة مائة الربح فيصير لصاحِب المائتين ثبتا النمن ولصاحب المائة ثلث النمن ﴿ قَالَ ﴾ وَانْ بَاعَاهَا مُسَاوِمَةُ فَالنَّمَنَ بَيْنِهِمَا نَصْفَيْنُ (قَالَ) وَقَدْ بَانْنَى هَذَا كُلَّهُ عَن مض من أرضى من أهل العلم ﴿ قال أَن القاسم ﴾ وإن باعها للمشرة أحد عشر فبذا

مشل ما وصفت لك من يع المرابحة ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باعا العبــد بوضيعة للمشرة | أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المانة الثلث وعلى صاحب المائتين

أرى الوضيمة بينهما على قدر رؤس أموالهم لاسهما قالاوضيعة من رأس المال فالوضيمة تقسم على رؤس أموالهما وقد اختلف فيها قول الشعبي

→ ﴿ فيمن ابتاع سلمة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد بيمها مرابحة ﴾ ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية بعشرين ديناراً ثم بعنها بثلاثين ديناراً فاستقالني ساحيي فأقلته أو استقلته فأقالني أمجوز لى أن أبيعها مرابحة على الثلاثين ديساراً (قال) لا بجوز لك أن تبيعها مرابحة الا على العشرين لانه لم يتم البيع بينهما حين استقاله

المُن الذي أسلم فيهما اذا كاز أخــذ الطفة التي أسلم فيها ولم يجاوز رب الســام عن البائم في أخذ التويين في شئ من الصفة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد التويين من بدالشتري بدما قبضه رجع على البائع بمثله وان كان أتستري ثويين بأعيامها صفقة واحدة ثم استحق أحدهما لم بكن له أن يرجع عثله - ﴿ فيمن ابتاع سلمة واحدة ثم باع بعضها مرابحة كا

﴿ قَالَ ﴾ أَرابِت أن اشتريت سلمة فيمت نصفها أو ثلثها مرابحة أبجوز هذا في قُولًا ﴿ مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس مهولو كانتجاءة رفيق فباع نصفهم أوثلتهم 🌉 ينصف النمن أو بثائم يكن بذلك بأس ولو باع رأسامن الرقيق مرابحة بما يقم عليه من حصة النمن لم يكن في ذلك خـير وان كانت عروضا تـكال أو توزن فلا بأس بيم الم نصفها أو ثلثها مرابحة بنصف الثمن أو بثلثه ﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ ولا بأس بيم تسميَّهُ ۗ

من كيله أو وزنه مرابحة مشل أن يقول أبيلك من هذه المائة رطل حناً، عشرةً ا أرطال بمنا يقع عليها من النمن والنمن مائة دينار ولان النمن بفع لكل رطل بدينار ۗ ﴿ ولانه بقسم الثمن عليه على النبم لان الوزن أعدل فيه من القيمة. حدﷺ فيمن ابتاع سلمة هو وآخر ثم باع مصابته مرابحة ﷺ⊙

﴿ وَأَيْتِ إِنَّ اللَّهُ مِنْ عَدُلًا مِن بِرَّ بِأَلْفَ دَرَهُم أَنَّا وَصَاحِبٍ لِي ثُمُ اللَّهِ اللَّهِ مينت جاز ذلك والا لم يجز ــِـــ فيمن ابتاع سلعة نما يكال أو يوزن نم باعها مرابحة ﷺ

﴿ قَالَ ﴾ أَرَأَيْتَ انْ الشَّتَرِينَ سَلَّمَةً مِنَ السَّلَّمِ بِشِيٌّ مُمَّا يَكُانَا أُو يُوزِنَ فأردت أَنْ أيعها مرابحة للمشرة أحمد عشر أبجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) اذا بينتُ

صنف ذلك الشي الذي اشتريت به هذه السلمة فلا بأس أن كبيم مرابحة عند مالك وقد وصفنا لك مثل هذا قبل هذ (YV)

﴿ من انتمن أو أكثرتم أداد بيم امرائحة ﴾

﴿ فَلْتَ ﴾ أَرأيت ان اشتريت سلمة بعشرة دراهم فبمتها بخمسة عشر درهما مرابحة ثم اشتريها بعد ذلك بمشرة أو بمشرين ثم أردت أن أبيمها مرابحة (قال) ذلك

جأز ولا ينظر الى البيع الاول لان هذا ملك حادث ولا بأس أن بيع مرابحة

- ﴿ فِي السلمة بين الرجلين بيعانها مرابحة ﴿

﴿ قَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتُ أَنْ اشتريت نصف عبد بمائة درهم واشترى غيرى نصفه الآخر

عائين فيمنا العبد مرابحة بربح مأنة درهم (قال) أرى للذي رأس ماله مأنة درهم

مأنة درهم والذي رأس ماله مأية درهم مأني درهم ثم يقسم الربح بينهما على فسدر

رؤس أموالهما فيكون لصاحب إلمائة ثلث المائة مائة الربح ويكون لصاحب المائتين

ثلثا المائة مائة الربح فيصير لصاحِب المائيين تُثنا النَّمن ولصاحب المائة ثلث النَّمن

﴿ قَالَ ﴾ وان باعاها مساومة فالثمن بينهما نصفين (قال) وقد بانني هذا كله عن

بعض من أرضى من أهل العلم ﴿ قَالَ إِنْ الفَّاسِمِ ﴾ وإنَّ باعبا للمشرة أحد عشر فهذا

مشل ما وصفت لك من بع الرائحة ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان باعا العبد بوضيعة للعشرة

أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المائة الثاث وعلى صاحب المائتين

التنسين هن الوجسيعة ﴿ قات ﴾ فان باعا وضيعة مائة درهم من وأس المال (قال)

أرى الوضيعة بينهما على قدر رؤس أموالهما لامهما قالاوضيعة من رأس المال فالوضيعة

-ع﴿ فيمن ابتاع سلمة ثم أقال منها أو استقال ثم أراد بيمها مرابحة ﴾⊸

﴿ قلت ﴾ أرأيت أنَّ اشتريت جارية بعشرين ديناراً ثم بعتها بثلاثين ديناراً فاستقالني

صاحبي فأقلته أو استقلته فأقالني أبجوز لى أن أبيعها مرابحة على الثلاثين ديساراً (قال)

لا بجوز لك أن تهيمها مرابحة الا على العشرين لانه لم يتم البيع بينهما حين استقاله

ل تقسم على رؤس أموالهما وقد اختلف فيها قول الشعبي

(11)

- ﴿ فِيمِنَ ابْنَاعَ سَلِّمَةً ثُمُّ بَاعِهَا مُرَاعِةً ثُمَّ أَشْتَرَاهَا ثَانِيةً إِنَّا ﴾ ح

النمن الذي أسار فيهما اذا كان أخسة الصفة التي أسام فيها ولم يتجاوز رب السمام عن البائع في أخذ التوبين في شي من الصفة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد التوبين

من بد الشترى بد ما قبضه رجم على البائع بمثله وان كان اشـــترى ڤويين بأعيامُهُما

-ه ﴿ فِيمِن ابتاع سلمة واحدة ثم باع بعضها مرابحة ١٠٥٠

﴿ قِلْتَ ﴾ أَرأيت إن اشتريت سلمة فبعت نصفها أو ثلثها مرائحة أبجوز هذا في قول السلام

مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس بهولو كانت جماعة رفيق فباع نصفهم أوثلتهم عليه

منصف الثمن أو بثاثه لم يكن مذلك بأس ولو باع رأسامن الرقيق مرابحة بما يقع عليه من 💮

حصة النمن لم يكن في ذلك خسير وان كانت عروضا تـكال أو توزن فلا بأس بيم 🖟

حجيرٌ فيمن ابتاع سلمة نما يكل أو يوزن نم باعها مرابحة 🎇 🦳

﴿ فَالَّتَ ﴾ أُوأَيتَ أَنَّ الصَّارَيِّ سَامَةً مِن السَّلَمِ بِثَنَّ أَمَّا لِكِلَّ أُو يُوزِن فأُودتُ أَنَّ

أبيمها مرابحة للمشرة أحــد عشر أبجوز ذلك في تول مانك أم لا ﴿ قَالَ ﴾ اذا بِينْتُ ۗ ﴿

صنف ذلك الشيءُ لذي اشتريت به هذه السلمة فال بأس أن تبيع مرابحة عند مالك

صفقة واحدة ثم استحق أحدهما لم يكن له أن يرجع بمثله

ولانه يقسم أثمن عليه على القيم لان الوزن أعدل فيه من القيمة

ُ بينت جاز ذلك والا لم بجز

وقد وصفنا لك مثل هذا قبل هذا

لصفها أو نشها مرابحة بنصف الثمن أو بثلثه ﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ ولا بأس بنبع تسميَّة ۗ من كيله أو وزنه مرابحة مشل أن يقول أبيك من هذه المائة رطل حناء عشرة ﴿ إِنَّهُ

أرطال بما يقع عليها من النمن والنمن مائة دينار ولان الثمن يقع لكل وطل بدينارا

حرﷺ فيمن ابتاع سامة هو وآخر نم باع مصابته مرابحة ۞؈ 🗀

﴿ وَلَكَ ﴾ أَوَأَيْتِ أَنَّ أَشْتَرِيتَ عَلَا مَن بِرَ أَكَ درهم أَنَا وصاحب لي ثم التسميلي فأردت أن أبيع نصبي مرابحة على خمسائة أبجوز لى ذلك (قال) أرى أن سِين فاذل ا

(YY) - الله فيمن ابتاع سلعة ثم باعها مرابحة ثم اشتراها ثانية بأفل كان ﴿ مِن النَّمِنِ أُواً كَثِرَتُمَ أُراد بِيمًا مراجحة ﴾

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة بشرة دراهم فبمنها بخمسة عشر درهما مرابحة

مُ اشتريها بعد ذلك بمشرة أو بعشرين ثم أردت أن أبيمها مرابحة (قال) ذلك جائز ولا ينظر الى البيع الاول لان هذا ملك حادث ولا بأس أن بييع مرابحة

حر في السلمة بين الرجلين بيبعانها مرابحة ﴿

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيتُ ان اشتريت نصف عبد عائمة درهم واشترى غيرى نصفه الآخر عائين فبمنا العبد مرابحة بربح مائة درهم (قال) أرى للذي رأس ماله مائةُ درهم

مأنة درهم والذي رأس ماله مأنيا درهم ماني درهم ثم يقسم الربيح بينهسما على قسدر رؤس أموالهما فيكون لصاحب المائة ثلث المائة مائة الربح ويكون لصاحب المائتين ا

ثلثا المائة مائة الربح فيصير لصاحب المائتين ثلثا الثمن ولصاحب الممائة ثلث الثمن ﴿ قَالَ ﴾ وان بأعاها مساوِمة فالثمن بينهما نصفين (قال) وقد بلغني هذا كله عن بعض من أرضى من أهل العلم ﴿ قال أَنِ الفّاسِمِ ﴾ وإن باعبا للعشرة أحد عشر فبنا

مشل ما وصفت لك من يع المرائحة ﴿ فات ﴾ أوأيت ان باعا العبد بوضيعة للعشرة أحد عشر من رأس المال (قال) أرى على صاحب المانة النات وعلى صاحب المائتين

التنسين موغالون عيمة ﴿ قلت ﴾ فإن باعا بوضيعة مائة درهم من رأس المال (قال) أرى الوضيمة بينهما على قدر رؤس أموالهما لانهما قالاوضيعة من رأس المال فالوضيعة ل تقسم على رؤس أموالهما وقد اختلف فيها قول الشعبي

-مجيرٌ فيمن ابتاع سلمة ثم أقال منها أو استقال ثم أواد بيمها مرابحة ﷺ-﴿ فَلْتَ ﴾ أوأيت أن اشتريت جارية بعشرين ديناراً ثم بعنها بثلائين ديناراً فاستقالني إصاحبي فأتلته أو استقلته فأةالني أنجوز لى أن أبيعها مرابحة على الثلاثين ديــــاراً (قال)

لا بجوز لك أن تهيمها مرابحة الا على العشرين لإنه لم يتم البيع بينهما حين استقاله

البائع في أخذ النوين في شي من الصفة ألا ترى أن السلم لو استحق أحد الثويين من بد المشترى بدد ما قبضه رجع على البائع تثله وانكان اشــتري ڤويين بأعيامِهُما صفقة واحدة ثم استحق أحدهما لم بكن له أن يرجع عثله مع فيمن ابتاع سلعة واحدة ثم باع بعضها مرابحة كان

الذي الذي أسلم فيهما اذا كان أخسذ الصفة إلني أسلم فيها ولم يتجاوز رب السسام عن

﴿ فَلَتَ ﴾ أوأيت ان اشتريت سلمة فيمت نصفها أو ثلثها مرائحة أبحوز هذا في توليد مالك (قال) ذلك جائز عند مالك ولا بأس بهولو كانت جماعة رقيق فباع نصفهم أوثلتهم ينصف الثمن أو بنائمه يكن بذلك بأس ولو باع رأسامن الرقيق مرابحة بما يقع عليه من حصة النمن لم يكن في ذلك خسير وان كانت عروضا تسكال أو توزن فلا بأس مبتمُّ نصفًا أو ثلثها مرابحة بنصف الثمن أو بثلثه ﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ ولا بأس بيع تسمه ۗ

من كيله أو وزنه مرابحة مشل أن يقول أبيك من هذه المائة رطل حناً، عشرة ﴿ إِنَّهُ أرطال بمنا يقع عليها من النمن والنمن مائة دينار ولان النمن يقع لكل رطل بدينار ولانه يقسم اثمن عليه على القيم لان الوزن أعدل فيه من القيمة حدچيز فيمن ابتاع سامة هو وآخر ثم باع مصابته مرابحة ﷺ

﴿ لَكَ ﴾ أوأت أن اشتريت عدلا من برّ بألف درهم أنا وصاحب لي ثم القسيناه فأردت أن أبيع نصبي مرابحة على خسانة أبجوز لى ذلك (قال) أرى أن تبين فاذا

مِيْرٌ فيمن ابتاع سلعة مما يكال أو يوزن ثم باعها مرابحة 🎇 🗝 ﴿ فَلَتَ ﴾ أُرأَيتَ أَنَّ اشْـتِّم ِتَ سَلَّمَةً مَنَ السَّلَّم بِثَنَّ مُمَّا يَكُالُ أُوْ يُوزَنَ فأردت أَنْ

أبيمًا مرابحة للمشرة أحمد عشر أبجوز ذلك في قول مالك أم لا (قال) إذا بينتُ صنف ذلك النمى الذي الشتريت به هذه السلمة فاز بأس أن تبيع مرابحة عند مالك

وقد وصفنا لك مثل هذا قبل هذا

منت جاز ذلك والالم بجز

(44) فلا بحط عن الشريك فليل ولا كشير (قال) وانما بحط عن الشريك اذا حط البائع عن ا صاحبه ما يشبه أن يكون اتما أراد به وضيعة من الثمن فاذا جاء من ذلك مالا يشب أن يكون وضيعة من النمن بحط عنه النصف وما أشبه فأتما هذا هبة أوصد تقوليس هذا وضيعة من رأس المال فلا يحط عنه قليلا ولا كشيرا ﴿قَالَ ابْ القَاسَمُ ﴾ فأوى - ﴿ فِيمِن باع سلمة مرابحة فزاد في تمما أو نفص ﴾-﴿ قَالَ ﴾ أَرأيت إن الشريت سلمة مرائحة فأنلفها أو لم أنلفها ثم اطامت على البائم أنه زادعلی وكذبني (قال) قال مالك ان كان لم يتلفها المشــتـرى كان بالخيار ان شأه أخذها بجميع المن وان شاه ركما وليس زيادته وظلمه بالذي بحمل عليه بأن يؤخذ بما لم يبع به (قال مالك)وان فات السامة قومت فان كانت قيمها قل من رأس المال ومن الربح عليه لم ينقص من ذلك وان كانت قيمها أكثر مما التأعم به المبتاع ورَّحُه لم يزد على ذلك لانه قد رضي بذلك أولا ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان دخل هــذه الملمة التي باءما مرابحة وكذبني عيب كانت جاربة فأصابها عند المشترى عور أوصم أوعب يتقصها أوحالت الاسواق أيكون للمشتري أن يردها اذا اطلع على كذب [البائع وزيادته في رأس المال (قال) جمله مالك يشبه البيع الفاسمة فأرى اذا حالت ما وصفت لك ﴿ قات ﴾ أرأيت ان آشتريت سلمة عائة درهم فبمها بربح خمسين ففلت للمشترى أخدنها بخمسين ومائة وأبيكها مرابحة بخمسين ومأنة فزدت على سلمتي خمسين درهم كذبت فيها فأخسذها مني على أن رأس مالي خمسون ومأنة وربحي خمسين ثم تلفت السلمة ثم اطلع على الخمسين التي زدتها على الثمن الذي است به السلمة (قال) قسم الحسون الربح على الحسين وما له فيصيّر حصة المائة من الحُسين الربح ثانى الحُسـين فينظر ما جميع ذلك فيوجد مائة وثلائة وثلاثين وثلثا فنظر الى قيمتها يوم قبضها المبتاع فان كات قيمتها أقل من مائة وثلاثة وثلاثيب

-ه﴿ فيمن باع سلمة مرابحة ثم وضع عنه من الثمن أو لا أو اشترط ۗ رحي ﴿ قَلْتِ ﴾ أَرأيت ان اشتريت سلمة بمائة درهم فبعنها مرابحة فحط عني بالدي من ثمنها عشرين درمماً أيرجع على الذي بعته السلمة مرابحة (قال) نزلت بالمدينة فسئل عنها مالك ونحنءنده فقال انحط بائع السلعة مرابحة عن مشتريهامنه مرابحة ماحظ عنه لزمت المشترى على ما أحب أوكره وان أبي أن محط عن مشتريها منه مراعةً الله عمرائحة والتولية أيضا مثل ذلك ولم أسمه من مالك ما حطوا عنه كان مشتري السلعة مرابحة بالخيار ان شاء أخــذها بجميع الثمن الذي 🏿 اشتراها به وان شا، ردها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة بمانة درهم فأشرك ا قيها رجلا فجملت له نصفها بنصف النمن ثم ان البائع حط عنى فأبيت أن أحط ذلك عن شريكي (قال) سنل مالك عنها فقال محط عن شريكه نصف ما حط عنه على ما ﴿ أحب أوكره وفرق ما بين هذا وبين البيع مرابحة لأن البيع مرابحة على المكايسة ﴿ وهذا انمـا هو شريكه ﴿ فلت ﴾ فلو أنى اشتريت ـــامة فأوليتها رجلا ثم حط على ۗ بَانْمُهَا مِن ثَمَنها شَيْئًا مِن بعد ما وليتها رجلا (قال) لم أسمع من مالك فِيها شيئًا الأآني ۗ أرى أن المولى بالخيار ان أحب أن يضع عمن ولى الذي وضع عنــه لزم البيع المولى 🕌 وان أبي أن يضع عنه كان الذي ولى بالخيار ان أحب أن يأخذها بجميع ما أخذها ها الله فذلك له وان أبي أن يردها عَلَمْ لهُ ما ذكرت لك في بيع المرابحة لان المولى يقول أنما } وضع لي حين لم أربح وربحي ولم يرد أن بضع لك ولم أســتوضع لك ولكني حات الله على السواق أو دخلها عيب ينقصها لم يكن للمشيقري أن يردها وتلزم به بالفيمة على أربح شيئاً سألته الوضيعة لنفسى عنزلة الذي باع مرابحة فاستقل الربح فرجع آلى بالعه فقال لم أربح لا ديناراً فسأله أن يضع عنه من الثمن لفلة ماربح فيضع عنه وفأري المولى وهذا سواءً وهذ تول مالك في بيع المرابحة ﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيْتَ أَنَّ بَاعَ رَجُّ لَمُ اللَّهِ سلمة مرابحة أو أشرك فيها رجلا أو ولاها ثم حط البائم عن هذا الذي أشرك أوُّ ال قال مالك في الذي يشتري المسلمة فيشرك فيها رجلا فيحط البائم عن الرجل الثمنُّ ا كله أيحط للمشترك ما حط البائع عن الذي أشركه (قال مالك) اذا حط الثمن كله إ

(44) ا ذلا بحط عن الشريك قليل ولا كثير (قال) وانما يحط عن الشريك اذا حط البائم عن ا صاحبه ما يشبه أن يكون انما أراد به وضيعة من النمن فاذا جاء من ذلك مالا يشبه أن يكون وضيعة من الثمن يحط عنه النصف وما أشبهه فأنما هذا هبة أوصدتة وليس هذا وضيعة من رأس المال فلا نحط عنه قليلا ولا كثيرًا ﴿قَالَ ان القَاسَمِ ﴾ فأرى السيع مرابحة والتولية أيضا مثل ذلك ولم أسمعه من مالك - ﴿ فِيمِن باع سلمة مرائحة فزاد في نمم أو نفص ﴾-﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة مرابحة فأتلفها أولم أتلفها نم اطلمت على البائم أنه زاد على وكذبي (مال) قال مالك ان كان لم يتلفها المشــترى كان بالخيار ان شا. أخذها بجميع الثمن وان شاء تركها ولبس زيادته وظلمه بالذى بحمل عليه بأن يؤخذ إعالم يبع به (قال مالك) وإن فانت السلمة قومت فان كانت قيمتهاأقل من رأس المال ومن الربح عليه لم ينقص من ذلك وان كانت قيمها أكثر مما التأعما به المبتاع السلمة التي إعها مرايحة وكذبني عيب كانت جاربة فأصابها عند المشترى عور أوصم أو عب ينفصها أو حالت الاسواق أيكون المشترى أن بردها إذا اطاع على كذب البائع وزيادته في رأس المال (قال) جمله مالك يشبه البيع الفاسد فأرى اذا حالت ﴿ الاسواق أو دَخِلُها عَبْ يَقْصُها لَمْ يَكُنِ لِلْمُشَيِّنِرَى أَنْ يُرْدُهَا وَتَلَزَّمِ مِ الْفَيْمَةِ عَلى ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت سلمة عافة درهم فبمها بربيح خمسين أ ففات للمشترى أخدنتها بخمسين ومائة وأسكها مرايحة بخمسين ومائة فزدت على ا سلمنی خمسین درهم کذبت فیها فأخسذها منی علی أن رأس مالی خمسون وما بّه وربحني خمسين ثم تلفت السلمة ثم اطلع على الحمسين التي زديها على الثمن الذي التعت ا ه السلمة (قال) يقسم الخسون الربح على الحسين ومائة فيصيّر حصة المائة من الحسين الربح ثاثى الحسسين فينظر ماجميع ذلك فيوجد مائة وثلاثة وثلاثين وثلثا قال مالك في الذي يشتري السامة فيشرك فيها رجلا فيحط البائم عن الرجل الثمن فنظر الى قيمها يوم قبضها المبتاع فان كانت قيمها أقل من مائة والأنة والانبيت كله أيحط للمشتوك ما حط البائم عن الذي أشركه (قال ماك) أذا حط الثمن كله]

-ه ﴿ فيمن باع سلمة مرابحة ثم وضع عنه من الثمن أو لا أو اشترط ۗ ۞-﴿ فَلْتَ ﴾ أُوأَيِتِ انَ اسْتَرِيتِ سِلِمَةُ مَانَّةُ دَرَهِمْ فِيمَا مِرَائِحَةٌ خُطُ عَنَى بِالْتِي مِنْ ثمنها عشرين درهما أبرجع على الذي بعته السلمة مرايحة (قال) نزلت بالمدينة فستلل عنها مالك ونحنءنده فقال ان حط بائع السلمة مرابحة عن مشتر بهامنه مرابحة ما حطيا عنه المشترى على ما أحب أوكره وان أبي أن يحط عن مشتريها منه مراتحة اشتراها به وإن شا، ردها ﴿ قات ﴾ أرأيت إن اشتريت سلمة بمانة درهم فأشركتُ قيها رجلا فجعات له نصفها بنصف النمن ثم ان البائع حط عنى فأبيت أن أحط ذلك أ عن شريكي (قال) سئل مالك عنها فقال محط عن شريكه نصف ما حط عنه على مأ أحب أوكره وفرق ما بين هذا وبين البيع مرابحة لأن البيع مرابحة على المكايسة وهذا انما هو شريكه ﴿ قلتَ ﴾ فلو أبي آشتريت سامة فأوليها رجلا ثم حط عني ا بالمها من تمنها شبئاً من بعد ما ولينها رجلا (قال) لم أسمع من مالك فيها شبئاً الأأتي أرى أن المولى بالخيار ان أحب أن يضع عمن ولى الذي وضع عنـــه لزم البيغ الموليُّ وان أبي أن يضع عنه كان الذي ولي بالخيار ان أحب أن يأخذها بجميع ما أخذها في فذلك له وان أبي أن يردها بمنزلة ما ذكرت لك في بيع المرابحة لإن المولى بقول أغماً وضع لى حين لم أرنح ورمحي ولم يرد أن بضع لك ولم أستوضم لك ولكني حين لم أربح شيئاً سألته الوضيعة لنفسي بمنزلة الذي ماع مرابحة فاستقل الربح فرجع آلي بالمه فقال لم أربح الا ديناراً فسأله أن يضع عنه من الثمن لفلة ماريح فيضع عنه وفاري المولى وهذا سواة وهذا تول مالك في سِع المرائحة ﴿ فَاتٍ ﴾ أرأيت أن باع رجل سلمة مرابحة أو أشرك فيها رجلا أو ولآها ثم حط البائع عن هذا الذي أشرك أو هذا الذي ولى أو هذ لذي باع مرابحة النمن هذا كاء ما نول مالك فيه (قال)

6

غير المشتري فان شاء ثبت على بيمه وان شا، ردها الا أن يرضى البائم أن يضرب له الربح على النسمين وأس ماله فلا يكون للمشترى أن يأبي ذلك (قال) وان فاتت عند المشترى بنما. أو نقصان خير البائع لما يطلب قبله من الزيادة التي كذب فيهافان شا. ضرب له الربح على التسمين رأس ماله وان شاء أعطى قيمة سلمته الا أن يرضى المشترى أن يثبت على شرائه الاول فان أبي المشترى ذلك وقام على طلب البائم أعطى البائم قيمة جارته يوم إعها البائم الا أن تكون القيمة أقل من ضرب الرج على دأس ماله التسمين فلا يكون للمشترى أن يقص البائع من ضرب الربح على رأس اله على التسمين لايقص البائع من تسعة وتسمين لانه قدكان راضياً على أخذها برأس المال على الصدق والرجحايه أو تكون القيمة أكثر من الثمن الذي بأعما بةالبائع ورضي وهو مأة ديناروربحة عشرة فلا يكون للبائع على المشترى أكثر تماياع به ورضى وانماجاء المشترى يطلبالفضل قبله (وقال مالك) في رجل باعجارية من رجل للمشرة أحد عشر وقال قامت على تمانة فأخذها المشسرى بمائة وعشرة فجاء العلم بأنها اتما قامت بعشرين ومائة قطلب ذلك البائع قبل المشترى قال الدالجارية اللم تفت خير المشترى فالشاء رد الجارية بمينها وانشا ضرب له الربح على رأس ماله على عشرين ومائة والأفاتت عند المشترى بماء أو نقصان خير المشترى أيضاً فإن شاء أعطى البانع قيمها يومبايعا الأأن تكوزالفيمة أقل من الثمن الذي اشتراها به المشترى ورضى وهو عشرة ومالية فلا يكون له أن ينقص البائع من النمن الذلى أشتراها به ورضى وانتاجها. البخع يطاب الفضل قبله أو تكون القيمة أكثر من ضرب الربيع على رأس ال البائع على عشرين ومائة فلا يكون له على المشترى أكثر من ضرب الربح على العشرين ومائة

صحیر فى الرجل يشترى السلمة من عبده ثم يرمد أن بيمها سمايحة كيز و و المتراها منى أيجوز لل المتراها منى أيجوز لل أين الشريت من عبدى أو من مكاتبى سلمة أو اشتراها منى أيجوز لل أين (قال) قال مالك فى المبد المأذون له فى التجارة مادا بنه مسيده فانه دين للسيد يحاص به النرماء الا أن يكون فى ذلك محاياة فا كان من

وثلث قيــل للمبتاع هي لك لازمة عائة وثــلانة وثلاثين وثلث لانك قد رضيت أن أخذها بما اشتراها به وذلك مائة والربح الذى ربحته وهو خمسون على الحمسين ومائة فصارت حصة المائة من الخسسين أني الخسين فقد رضيت بان تأخذها عَالِيُّهُ وثلاثة وثلاثينوثلث فلا يوضع عنك من ثمنالسلمة بالصدق وبرمحه قليل ولاكمنته ان كانت قيمها أفل من هذا لا لك ند رضيت أن تأخذ عائة وان كانت فيمتها أكن الله من هــذا لزمك ماينك وبــين المائين لان البيع كان أشبه شئ بالفاسد فان زادب فيمتها على مائنين فلنا للبائم ليس لك أكثر من ذلك لانك قـــد رضيت حين بَعْتُ ﷺ بالمائين لانك بعت عائة وخسين زعمت أنها رأس مالك وخسين ربح وبحك الذي أربحك المشترى فليس لك وان زادت قيمة سامتك على أكثر من ذلك لانك قد وضبت بذلك ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيْتِ انْ كَانَ هَــذَا الذي اشْتَرِيتِ مَرَائِحَةً طَعَلَمَا أَوْ شَيَّا مما يكال أو يوزن فاطلمت على كـذب البائع وزيادته في رأس المـال بمــد ما أتلفتُ السلعة ما يكون على في قول مالك (قال) عليك مثل وزن ذلك الشي ومثل مكيلته وصفته الا أن يرضي أخذها بكذب البائم او يرضي البائم ان أبيت أخذها بمُنا زُأَتُي وكذب ان يسلمها لك بحفيقة الثمن الذي اشترى وبما وتم عليه من الربح لالك قدُّ كنت رضيت أخذها يحقيقة الثمن والربح عليه لان كل ما يقدر على رد مثله وال كان فانَّا فهو كسلمة يمت بكذب ثم اطلع المشترى على كنذمه ولم تفت ان المُشتِّرُ في إ بالحيار ان أحب ان يأخسنها بكذب البائم وزيادة والا ردها الا أن يشاء البائم ال يسلمها له بحقيقة الثمن وربح، فيلزم ذلك المشتري ﴿ قَاتَ ﴾ أَرأَيت ان اشِـتريتُ سلمة مرابحة فاطلمت على البائع آنه زاد في رأس المال وكـذبني فرضيت بالسلمة ثم أردت أن أبيمها مرجعة (قال) لا أرى ذلك حتى تبين ذلك ﴿قالَ سَعَنُونَ ﴾ وقله إ

عشر وقال قامت على تبالة دينار فأخذ من المشترى مائة دينار وعشرة دنانير فجاء اللم بأنها قامت على البائع بتسمين فطاب ذلك المشتري قبل البائع ان الجارية ان لم نفت

روى على بن زياد عن مالك أن ماكما قال فيمن باع جارية مرابحة للمشرة أخِلج

وثاث قيــل للمبتاع هي لك لازمة عائة وتــلائة وثلاثين وثاث لالك قد رضيت أن

ناخذها بما اشتراها به وذلك مأنة والربح الذي ربحته وهو خمسون على الخمسين ومانة فصارت حصة المائة من الحسسين ثني الحسين فقد رضيت بان تأخذها عَانَيْ

وثلاثة وثلاثينوثلث فلا يوضع عنك من ثمن السلمة بالصدق وبربحه قليل ولاكتر

ان كانت فيمنها أقل من هذا لا بك ند رضيت أن تأخذ عانة وان كانت فيسها أكن

من هــٰذا لرمك ماينك وبـين المائتين لان البيع كان أشبه شيُّ بالفاسد فان زادتُ

أيمتها على مائتين فلنا للبائع ليس لك أكثر من ذلك لانك قــد رضيت حين بمت

المائين لالك بمت تائة وخسين زعمت أنها رأس مالك وخسين ربح ربحك الذي

أربحك المشترى فليس لك وان زادت قيمة سامتك على أكتر من ذلك لانك قد

خبر المشتري فان شاه ثبت على بيعه وان شا، ردها الأأن يرضى البائم أن يضرب له الربح على التسمين وأس ماله فلا يكون المشترى أن يأبي ذلك (قال) وأن فاتت عند المشترى بنما. أو نفصان خير البائم لما يطلب قبله من الزيادة التي كـذب فيهافان شا، ضرب له الربح على النسمين رأس ماله وان شاء أعطى قيمة سلمته الا أن يرضى الشترى أن يثبت على شرائه الاول قان أبي المشترى ذلك وقام على طلب البائم أعطى الهائم فيمة جاريته يوم باعها البائع الا أن تكون القيمة أقل من ضرب الربح على وأس ماله التسمين فلا يكون للمشعري أن ينقص البائع من ضرب الربح على وأسماله على التسمين لاينقص البائع من تسمة وتسمين لامه قدكان راضياً على أخذها برأس المال على إ الصدق والرجعاية أو تكون القيمة أكثر من الثمن الذي باعما مةالبائع ورضي وهو مالة ديناروربحه عشرة فلا يكون لا إنم على المشترى أكثر مماباع به ورضى وانماجاء المشرى يطلب الفضل قبله (وقال مالك) في رجل باعجارية من رجل للعشرة أحد عشر وقال قامت على بمانة فأخذها المتسترى بمائة وعشره فجاء العلم بأنها انما قامت بمشترين إ وما فقطك ذلك البائع قبل المشترى قال ان الجارية ان لم تفت عبر المشترى فان شاء رد الجاربة بعينها وانشاء ضرب إله الربح على رأس اله على عشرين ومائة وان فانت عند المسترى بنماه أو نقصان خير المشترى أيضاً فان شاء أعطى البائع قيمتها يوم ببايما الأأن تكون القيمة أقل من الثمن الذي اشتراها به المشترى ورضى وهمو عشرة وماية فلا بكون له أن يقص البائع من النمن الذي اشتراها به ورضي وانما على البائع يطاب الفضل قبله أو تكون القيمة أكثرمن ضرب الرج على رأس ال البائع على عشرين وماثقة لا يكون له على المشهري أكثر من ضرب الربح على العشرين وماثة -هير في الرجل بشتري السلمة من عبده تم يربد أن بيمها مرابحة ﴿ ﴿ ﴿ ﴾ ﴿ وَاللَّهِ ۚ أُواْلِتَ انْ اشْتَرِيتَ مِنْ عَبِدِي أُو مِنْ مَكَاتِنِي سَلَّمَةً أَوْ اشْتَرَاهَا مِنى أَيجُوزُ لى أن أبيع مرابحة ولا أبين (قال) قال مالك في العبد المأذون له في النجارة ماداينه به سيده فانه دين للسيد بحاص به النرما، الا أن يكون في ذلك محاباة فما كان من

رضيت بذلك ﴿ قلت ﴾ أوأيت الكان هـــا الذي اشتريت مرابحة طعاماً أو شيئاً مما يكال أو يوزن فاطلمت على كذب البائع وزيادته في رأس المـال بمـد ما أتلفُّ السلمة ما يكون على في قول مالك (قال) علمك مثل وزن ذلك الشي ومثل مكيلة وصفته الا أن يرضى أخذها بكذب البائم او يرضى البائم ان أبيت أخذها بما وَالْوَ وكنب ان يسلم الله بحقيقة الدين الذي اشترى وبما وقع عليه من الربح لالمك قد كنت رضيت أخذها تجميمة الثون والربح عليه لان كلّ ما يقدر على رد مثله واللّ كان فاتًا فهو كسلمة بيمت بكذب ثم اطلع المشترى على كذبه ولم تفت ان المشترى بالخيار ان أحب ان يأخذها بكذب البائم وزيادة والا ردها الا أن يشاء البائم الله

روى على بن زياد عن مالك أن مالكا قال فيمن باع جارية مرابحة للعشرة أيجله عشر وقال قامت على به لذ دينار فأخذ من المشترى مائة دينار وعشرة دنانير فجاء العلم

بأنها قامت على البرئع بتسعين فطاب ذلك المشتري نهار البائعران الجارية إن لم فف ا

أردت أن أبيم المراجعة (قال) لا أري ذلك حتى سين ذلك ﴿قَالَ سَحَنُونَ ﴾ وقد

بسلمها له محقيقة الثمن وربحه فيلزم ذلك المشتري ﴿ قَالَ ﴾ أوأيت أن اشــتريت سلمة مرابحة فاطلمت على البائع اله زاد في رأس المال وكذبني فرضيت بالسلمة نم

بيع مرائحة كما بيع مااشترى من أجني اذا صح ذلك ألا برَّى أن العبد اذا حِيَّ

أرى بأسا أن بيمها مرابحة ولا يبين وان كان الافتضاض ينقصها فلابييهما حتى يبين إ وفي المرتفعات من جواري الوط، هو نقصان فلا يبيعها حتى يبين وقال غيره كل مافعل

له من لبس أو ركوب فلم يكن فعله ينسير شيئًا عن حاله وكان أمراً خفيفا فلا بأس أن يبيع مرابحة ولا يين

-ه ﴿ فِي الرجل بِينَاعِ الجَارِيةِ ثُم يَرُوجِهَا فِينِيمًا مُرَائِحَةً ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أوأيت ان اشتريت جارية فزوجتها أأبيع امرابحة ولا أيين (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا ولا أرى أن تبيع حتى سين لان النرويج لها عيب ولا ميمها أيضاً

غير مرابحة حتى تين أن لها زوجا ﴿ قاتَ ﴾ فان فعل فعلم ذلك فقام المشترى يطلب البالع (قال) إن كانت الجاربة قائمة لم تفت أوغانت بنما، أو تفصان أو اختلاف أسواق

وكانالنقصان يسيراً خير المبتاع فان شاء قباها بمااشتراها به أولا وان شاءردها وليس للبائع أن يقول أنا أحط عنـك العيب وما يصيبه وليس حوالة الاسواق والزيادة

والنقص البسير في بعم العيب فونا ألا ترى أنه يشتري بيعا صحيحا ثم يجمد عيبا وقد حدث عنده ما وصفت لك من الحوالة والنقص البسير أن له الرد فاذا كان في البيع

فساد لم يكن فوتها عند المشترى بالذي يمنعه من الرد بالعيب وقد وصفنا البيع الفاسد اذا أصاب المشترى عيا وقد فات في يديه كيف يكون الرد وعلى ما يرد وان كانت

فد فانت بعنق أوندبير أو كتابة خير البائع فان أحب أن بعطى حط عن المشترى ما قع

على السيب من الثمن وما ينوبه من الربح والإ أعطى فيمة سلمته معيبة الا أن تكون

قيمة سلمته معيبة أقل تما يصير عليها من الثمن وربحه بعد إلغاء قيمة العيب منها وما

بصير عليه من الربح فلا يكون للبائع على المشترى غير ذلك لانالبائع يطاب الفضل قبله وقد ألنينا عن المشترى قيمة العيب وضرب الربح عليه أو تكون القيمة أكثر ثما ينوب الثمن وربحـه بمدالنا، قيمة العيب منه وما يصير عليه من الربح فلا يكون ا

(VY) عاباة لم يحر ذلك فاذا كان بِما صحيحاً فقد جمله مالك تمزلة الاجنبيين فلا بأس أنَّ

أسلم عاله وانما يطأ بملك بمينه وان عنق سعه ماله الا أن يستثني ماله - ﴿ فِي الرجل بِيعِ إَسِلمة بِدرض أو طعام فييمها مرابحة كية -﴿ لَكَ ﴾ أَواْ يَتُ مِن اشْتِرِي سَلُّمَةً بِعُرْضَ مِن العُرُوضُ أَيْبِعِ لِللَّهُ السَّلَّمَةُ مُراجَةً فَيْ

قول مالك (قال) قالَ مالك لا بيمها مرابحة الأأن بين ﴿ قَلْتُ ﴾ قان بين أبحورًا (قال) نعم ويكون على الشترى مثل تلك السلمة في صفتها ويكون عليه ماسميا في الربح ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك ان كان رأس مال تلك السلمة طعاما فبأعهامرابحة (قال) لَهُمْ ﴿ إِلَّهُ مُعْ اللَّهِ

والطَّمَامُ أين عند مالك ان ذلك جائز اذا كان بين الطَّمَامُ الذي به اشترى تَلَكُّ اللَّهِ لَهُ السَّا

وقد بينا هذا قبل هذا والاختلاف فيه حَيْرٌ فيمن ابناع جارية فوطنها ثم باعها مرابحة ﴿

﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيتِ انَ اشترِيتِ جَارِيةِ فَرَطَتْهَا وَكَانَتِ بِكُراً فَانْتَضَفَّتُهَا أَوْ شِيافاً رَفِّينًا أن أبيم المرابحة ولا أبين ذلك (قال) لم أسمع من مالك في الافتضاض شيئًا الإلَّا

سألنا مالكاعن الرجل يشتري النوب فيلبسه والدامة فيسافر عليها والجاربة فيطؤها أفييعه ورايح (قال) أما الثوب والدابة فلا حتى بين وأما الجارية فلا بأس أن تعمل مرابحة ﴿ قلت ﴾ وان كانت بكراً فافتضها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الأأن

مالكا قال ان اشتراه بكراً فافتضها ثم وجــد بها عبهًا ردها وما نقص الافتضاض

منها فلا أرى أن جيم حتى جسين الركانت من الجواري اللاتي ينقصهن **ذلك وأن** كانت من الجواري الآتي لا ينفسهن لافتشاض وليس هو فيهاعيا فلا أرى أسل

بأن بيمها مرابحـة ولا يبين (قال) وقد سمعت بعض من يقول ان وخش الرقيقي

(_tle _ # , 11 _ 1.)

(YY) محاباة لم يجز ذلك فاذا كان بيماً صحيحاً فقد جمله مالك بمنزلة الاجنبيين فلا بأس أنّ

﴿ وَلَكَ ﴾ أَوْ أَيْتُ مِن اشْتَرِي سَلَّمَةً بِعُرْضَ مِن العروضُ أَنْبِيعُ لَلْتُ السَّلَّمَةُ مُراجِحَةً في

(قال) نم ويكون على الشترى مثل تلك السلمة في صفتها ويكون عليه ماسميا ين ا

الربح ﴿ فَاللَّهِ وَكُذَاكَ انْ كَانْ رأْسُ مالَ تَلْكُ السَّلَّةُ طَعَامًا فَيَاعِهُ مِنْ اللَّهِ أَ

والطعام أبين عند مالك ان ذلك جائز اذا كان بين الطعام الذي به اشترى تلك البِلْيَةُ

- ﴿ فِينَ ابْنَاعَ جَارِيةً فُوطُنَّهَا ثُمَّ بَاعْهَا مُرَائِحَةً ﴾ -

﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيتِ أَنْ اسْتَرِيتِ جَارِيةَ فُوطِئْهَا وَكَانَتِ بِكُراً فَانْتَضَمَّهَا أَوْ ثِيافاً رَقِيقًا

أن أبيمها مرابحة ولا أبين ذلك (قال) لم أسمم من مالك في الافتضاض شَيْئًا اللَّمْ إِلَّا

سألنا مالكا عن الرجل بشتري الثوب فيلبسة والدابة فبسافر عليها والجاربة فيطؤهما

أفييم مرانية (قال) أما التوب والدابة فلا حتى بيين وأما الجارية فلا بأس أن يَبْمُو

مرابحة ﴿ قلت ﴾ وان كانت بكراً فافتضها (قال) لم أسمع من مالك فيهُ شيئاً الْأَ أَنَّ

مالكا قال ان اشتراها بكراً فافتضها ثم وجــد بها عبها ردها وما فقص الافتضاض

منها فلا أرى أن يبيها حتى يبيين ان كانت من الجواري اللاتي ينقصهن ذلك وأنَّ

كانت من الجواري اللَّذِي لا يَنْفُصَهُنَ الافتضاضُ وابسَّهُو فِبَاعِياً فَلا أَرِي لِلَّمَّا

بأن يبيمها مرابحـة ولا بين (قال) وقد سمعت بعض من يقول ا**ن وخش الرقيق**

قول مالك (قال) قالَ مالك لا يبيمها مرابحة الا أن يين ﴿ قلت ﴾ فأن يين أَجُوَّوُ

-ه ﴿ في الرجل بيبع إسلمة بدرض أو طعام فييمها مرابحة كه و-

أسلم بماله وانما يطأ بملك بمينهوان عنق سعه ماله الآأن يستثني ماله

بيع مرابحة كما يبيع مااشري من أجني اذا صح ذلك ألا ترى أن العبد اذا حَيَّ

وقد بينا هذا فبل هذا والاختلاف فيه

أرى بأسا أن بيمها مرابحة ولا سين وان كان الافتضاض ينقصها فلابيمها حتى سين و في المرتفعات من جواري الوط،هو نقصان فلا يبيعها حتى سين وقال غيره كل مافعل

وَ لَكَ ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فزوجتها أأبيعهامرابحة ولا أبين (قال) لم أسمع

من مالك فيه شبئًا ولا أرى أن تبيع حتى سين لان النزويج لها عيب ولا تبيمها أيضًا

غير مرابحة حتى سين أن لها زوجا ﴿ قاتَ ﴾ فان فعل فعلم ذلك فقام المشترى يطاب

البانع (قال) ان كانت الجاربة قائمة لم تفت أوفات بنماء أو نفصان أو اختلاف أسواق

وكانالنقصان يسيراً خير المبتاع فان شاء قبابا بمااشتراها به أولا وان شا.ردها وليس

المبائع أن يقول أنا أحط عنـك العيب وما يصيبه وليس حوالة الاسواق والريادة ا

والنفص البسير في بيع العيب فونا ألا ترى أنه يشتري بيعا صحيحا ثم بجـد عيبا وتد

حدث عنده ما وصفت لك من الحوالة و لفص البسير أن له الرد فاذا كان في البيع

فادلم يكن فوتها عند المشترى بالذي تمنعه من الرد بالعيب وقد وصفنا البيع الفاسد

اذا أصاب المشتري عيا وقد فات في بديه كيف يكون الرد وعلى ما يرد وان كانت

فد فات بمتق أو مديير أو كتابة خير البائع فان أحب أن بعطى حط عن المشترى ما قعم ا

على العيب من الثمن وما ينوبه من الربح والا أعطى قيمة سلعته معيبة الا أن تكون ٍ

قيمة سلمته معيبة أقل تما يصير عليها من الثمن وربحه بعد إلغاء قيمة العيب منها وما

يسير عليه من الربح فلا يكون للبائع على المشترى غير ذلك لانالبائع يطلب الفضل

قبله وقد ألفينا عن المشترى فيمة العيب وضرب الربح عليه أو تكون الفيمة أكثر

ما ينوب الثمن وربحه بمدالغا، قيمة العيب منه وما يصير عليه من الربح فلا يكون

(١٠ _ المدونة _ عاشر)

(VT)

به من لبس أو ركوب فلم يكن فعله ينسير شيئًا عن حاله وكان أمراً خفيفا فلا بأس

أن يبيع مرابحة ولا سين

- ﴿ فِي الرجل بِينَاعِ الْجَارِيةِ ثُم يَزُوجِهَا فَيْسِمُهَا مُرَاحِمَةً ﴾ ⊶

بيبع مرائحة كما بيبع مااشترى من أجنبي اذا صح ذلك ألا رَى أن العبد اذا عِيَّ

(V+) إلى بأسا أن بيمها مرابحة ولا سين وان كان الافتضاض ينفصها فلابيمها حتى سين

وفي المرنفعات من جواري الوط،هو نقصان فلا يبيمها حتى يين وقال غيره كل مافعل ا به من لبس أو ركوب فلم يكن فعله ينسير شيئًا عن حاله وكان أمراً خفيفا فلا بأس ا

أن يبيع مرابحة ولا بين - ﴿ فِي الرجل بيناع الجارية ثم يزوجها فيبيمها مرامحة ﴾ ~

و فلت ﴾ أرأيت ان اشترت جارية فزوجتها أأبيعها رابحة ولا أيين (قال) لم أسمع

من مالك فيه شبئاً ولا أرى أن تبيع حتى لين لان النرويج لها عيب ولا تبيعها أيضاً غير مرابحة حتى سين أن لها زوجاً ﴿وَلَتَ﴾ فإن فعل فعلم ذلك فقام المشترى يطاب البانع (عَمْلُ) ان كمانت الجارية قائمة لم تفت أوفاتت بنماء أونفصان أو اختلاف أسواق وكانالنقصان يسبراً خير المبتاع فان شاء قبلها بمااشتراها به أولا وان شاءردها وليس

المبائع أن يقول أنا أحط عنـك العيب وما يصيبه وليس حوالة الاسواق والزيادة والنفص اليسير في ببع العيب فونا ألا ترى أنه يشتري بيعا صحيحا ثم بجــد عيبا وقد

حدث عنده ما وصفت لك من الحوالة والنقص البسير أن له الرد فاذا كان في البيع ا نساد لم يكن فوسها عند المشترى بالذي يمنعه من الرد بالعيب وقد وصفنا البيع الفاسد أفيديم مراحة (قال) أما الثوب والدابة فلا حتى بين وأما الجارية فلا بأس أن ينها المالية الما أصاب المشترى عيا وقد فات في بديه كيف يكون الرد وعلى مارود وان كانت فد فانت بعتق أولدبير أوكالةخير البائع فان أحبأن يعطى حط عن المشترى مابقع

على العيب من الثمن وما ينومه من الربح والا أعطى قيمة سلمته معيبة الا أن تكون

فيمة سلمته معيبة أقل مما يصير عليها من الثمن وربحه بعد إلغاء قيمة العيب منها وما ا بسير عليه من الربح فلا يكون البائع على المشترى غير ذلك لانالبائع يطاب الفضل قبه وقد ألفينا عن المشتري قيمة العيب وضرب الربح عليه أو تكون الفيمة أكثر إ تما ينوب الثمن وربحـه بعدالغاء قيمة العيب منه وما يصير عليه من الربح فلا يكون ا

(١٠ _ المدونة _ عاشر)

محاباة لم يجز ذلك فاذا كان بِمَا صحيحاً فقد جمله مالك عمرلة الاجتبيين فلا بأس أنَّ

أسلم بماله وانما يطأ بملك بمينه وان عنق سعه ماله الأأن يستثني ماله -ه﴿ فِي الرجل بيبع السلمة بعرض أو طعام فييمها مرابحة ﴾-﴿ لَلَّتِ ﴾ أَوْأَيْتُ مِن اشْتَرِي سَلَّمَةً بِعُرْضَ مِن العُرُوضِ أَبْدِيعِ لِلَّكُ السَّلَمَةُ مُراتِحُ فَي قول مالك (قال) قالَ مالك لا يبيمها مرابحة الا أن بين ﴿ قلت ﴾ فان بين أَجُورُ (قال) نم ويكون على الشترى مثل تلك السلمة في صفتها ويكون عليه ماسميا ون

الربح ﴿ وَلَمْتُ ﴾ وكذلك ان كان رأس مال تلك السلمة طعاما فباعهامرابحة (قال) لم والطَّمَامُ أَيْنِ عَنْدُ مَالِكُ أَنْ ذَلِكُ جَائِزُ أَذَا كَانِ بَيْنَ الطَّمَامُ الذِّي بِهِ أَشْتَرَى تَلْكَالُــلَّيْةِ إوقد بينا هذا قبل هذا والاختلاف فيه ؎﴿ فيمن ابتاع جارية فوطها ثم باعها مرابحة ۗ

﴿ فَاتَ ﴾ أُوأَيِتِ انَ اشتريتِ جَارِيَّةَ فُوطِئْمِهَا وَكَانَتِ بِكُراً فَافْتَضَضَّهَا أُو ثَيْبَافَأُونِين أن أبيمها مرابحة ولا أين ذلك (قال) لم أسمع من مالك في الافتضاض شبئاً الأألا سألنا مالكاعن الرجل بشتري الثوب فيلبسه والدابة فبسافر عليها والجارية فيطؤها

مرابحة ﴿ قلت ﴾ وال كانت بكراً فافتضها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاً الا أن مالكا قال ان اشتراها بكراً فافتضها ثم وجمد بها عبهاً ردها وما نقص الافتضاض

منها فلا أرى أن بيمها حتى بيدين انكات من الجواري اللاتي يتقصهن فلك وال كانت من الجواري اللاتي لا ينقصهن الافتضاض وايس هو فيهاعيا فلا أرى أسا

بأن بييمها مرابحة ولا يبين (قال) وفد سمعت بعض من يقول الن وخش الرقيق

اذا افتضت كان أرفع تمينها فالكان ذلك كذلك ليس لعذرتها قيمة عنمه التجار فلا

للبائع على المشترى غـير ذلك لامه قدكان رضى بذلك غذ هـ ذا الباب على منذا ان شاء الله تعالى

﴿ تَمَ كَتَابِ المرابحة تحمد الله وعونه وصلى الله عن سيدنا محمد ﴾ ﴿ النبيُّ الاميُّ وعلَى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ ويليه كتاب الوكالات ﴾

﴿ الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي ﴾ ﴿ الأمَّ وعلى آله وصحبه وسلم تسلما ﴾ _ الوكالات الكوكالات الكوكالات - ﴿ فِي الرجلِ يأمر الرجلِ أن يشتري له سلمة ثم يموت الآمر فيبتاعها ﴾ ⊶ ﴿ المأمور وقد علم بموته أولم يعلم وقد كان دفع اليه الثمن أولم يدفع ﴾ ﴿ قَالَ ﴾ لابن الفادم أرأيت لو أن رجلا أمر رجلا أن يشترى له سلمة من السلع . إولم مدفع اليه النمن أو دفع اليه ثمنها فمات الآمر ثم اشتراها وهو لا يعام بموت الآمر أو اشتراها ثم مات الآمر (قال) ذلك لازم للورثة كلهم فان اشتراها وهويعلم ووت

الرجل بجهز له المتاع بيم له ويشترى فيسع ويشترى وقد مات صاحب المتائع (قال) ا أماما باع أو اشتري قبل أن يعلم بموت الآمر فذلك جائز على الورثة وأما ما اشترى وياع بمد أن يملم فلا يجوزذلك فسئلنك مثل هذا لأن وكالته قد انفسخت ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان وكلت رجلاً يسلم لى في طعام الى أجــل ودفعت اليه الدراهم فنمل فأتى البائع الى المأمور بدراهم فقال هذه زيوف أبدلها لى فصدته المأمور ثم أبي الي الآمر لبدهاله (قال ان القاسم) أدى ان كان المأمور يعرفها بمينها ردها البائع عليه وازمت الآمر فان أنكرها الآمر لم ينفعه ذلك لأن المأمور أمين له (قال) فان لم يبرفها المأمور وقبلها لم يلزم الآمرلأن المأمور لم يسرفها بعينها ولزمت المأمور وحلف

عنه في دنانير أو أربعة وهي ذات نمن كثير فهذا لا يجوز (قال ابن القاسم) فان أدرك الجارية نقض البيع وردت وان تلفت ضمن البائع قيمها ﴿ فَاتَ ﴾ أوأيت ان وكات وكيلا أن يتستري لي سلمة بسنها فذهب فاشترى لي السلمة وهي إثنائيائة درهم فاشتراها بألف درهم (قال) لا يلزم الآمر، ويلزم المسأمور في قول ا مالك الا أن يشا. ذلك الآمر فيكون ذلك له الا فيا يتنان الناس في مشـله فذلك أمر رجلا أن بيم له سلمة فييمها (قال مالك) يلزم البيم الآمر الإ أن بييم المأمور مالا بشبه فيكون ذلك البيم غـير جائز وينتقض البيع أن كان لم يفت (قال) وان ا كان قيد فات ضمن المأمور قيمة تلك السيامة للآمر (قال ابن الفاسم) ومن ذلك أن يقول الرجل للرجل بع غلاى هذا أو دابتي هذه فيأخذها فيبيعا بديار أو لدينارين أو ما أشبه ذلك مما لا يتغان الناس في مثله فهو ضامن (قال) وهــذا نول مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وكلت رجلا يشتري لي عبد فلان بثوبه هـ ذا أو بطمامه هـذا (قال) أما في الطعام فهو جائز وبرجع المأمور على الآمر يطعام مشـله وأما في ال النُّوب فهو جائز أيضا ولا أرى به بأسًّا لا بي أراهما كانه أسلفه الطعام والنُّوب جميعاً وبرد شر واهما^(۱) ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أمرت رجلا بشتري لي برذونا بمشرة دنانير ا فاشتراه مخمسة دنانير (قال) قال مالك ان كان على الصفة فدلك جائز والبرذون الازم للموكل ﴿ قلت ﴾ فان اشتراه بمشرين ديناراً (قال) قال مالك الا مر مخير ان إشاء أخـــذه بعشرين ديناراً (قال) قال اللك وانكان أمره أن يشـــتريه بعشرين ديناراً فزاده الزيادة اليسسيرة التي تزاد في مشله لزم الآمر ذلك وغرم تلك الزيادة وللزيادة عند مالك وجوه مثل الجاربة أمره أن يشتريها بمائة دينار فنريد دينارين أو ثلاثة فذلك جائز عليه (ولقد) سألته فقلت له الجارية بأمر الرجل الرجل أن يشتريها له بأربعين ديناراً فيزيد الدينار والدينارين (فقال) ذلك لازمله والزيادة عندمالك بقدر (١) _ (شرواهما] أي قدرهما اه

(V1) الآمر على علمه أنه لا يعرف أنها من دراهمه وما أعطى الاجياداً في علمه وترمت المأمور لقبوله اياها فان لم يقبلها المأمور ولم بعرفها حلف له أيضا أنه ما أعطاه الاجمادا في علمه ولزمت البـائم وللبائع أن يسـتحلف الآمر بالله ما يعرفها من دراهمه وما أعطاه الا جياداً في علمه نم تازم البائم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وكلت رجلا ببيع سلمة ﴿ لى أبجوز أن أبيمها بنسينة قال لا ﴿ قلت ﴾ وهــذا قول مالك (قال) نبر لأنَّ ﴿ المقارض يدفع اليه المال قراضا فلا يجوز له أن هبع بالنسيئة فكذلك الموكل لا بجوزله ذلك الا أن يكون قد أمره مذلك ﴿ قلت ﴾ أوأيت الرجل يأمر الرجل أن مبيعله المه من السلم فيبيم ابعرض من العروض أيجوزذلك (قال) لا يجوزذلك عليه اذا كانتُ تلك السلمة لا تباع الا بالدنانير والدراهم ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان وكلني ببيع سلمة له ﴿ فبعتها من , جل فجعدتي الثمن ولا بينــة لي عليه بالبيـــع أضمن أم لا (قال) لَمُمَّا أنت ضامن لانك أتلفت الثمن حين لم تشبدعلى مشتري السامة منك لأن مالكما قال في البضاعــة تبعث مع الرجل فيزعم أنه قد دفعها وينكر المبعوث اليه أنه ضَّامَنَّ ا الا أن تقوم له بينة مدفعها ﴿قاتَ﴾ أرأيت ان وكدت رجلا يشتري ليجارية فاشتراها لى مَياهُ أو عوراه أوعرجاه أبحوزهما أمَّلا (قال) قالمالك من العيوب عيوب لمجترأ على [مثلها في خفتها وشراؤها فرصة فاذاكان مثار ذلك رأيته جائزا وأماما كان عيامفسدا فلا بجوز عليمه لا أن بشاء فان أبي فله أن بضمنه ماله ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان وكلت ۗ رجلاً يَشتري لي أمة فاشتري لي ابنتي أوأخني أبجوز ذلك على (قال) ال كان علم فلا يجوز ذلك عليك والزكان لم يعار فذلك جائز عليك حﷺ لوكيل بيع أو يشتري بما لا يتغابن به الناس 🋪 🦳 ﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيْتَ لُو أَنَّى وَكَاتَ رَجَلًا يَشْتَرِي لَى سَلَمَةً أُو بِيهِ لِي سَلَّمَةً فَاشْتَرِي لَى أُوباع مَا لانتَغَانَ النَّسَ في مثله أنجوز على أملا (قال) لانجوز ذلكعليك ﴿قَالَ ﴾

وهذا نول مالك (قال) نبم قال مالك لوأن رجلا أمر رجل أن ببيع له سلمة فياعها بما لا يعرف

من النمن ضمن عنــد مالك مثل أن يعطيه الجارية ببيمها ولا يسمى له ثمنها فبيمها]

دفه المال الى الرجل قراضا فيشترى به سلمة فيأتى الى المسال فيجده قد ذهب فلا بزم صاحب المال أداؤه ويكون صاحب القراض بالخيار ان شا. دفع المال ثانية وكان

على قراضه وان شا، تبرأ منه ولا شي عليه ويلزم العامل وكذلك الذي دفع المال الي

المأمور وأمره أن يشتري له مذلك المال فانه إن ضاع د.د. ما اشترى كات بمنزلة ما أخبرتك في الفراض وهو قول مالك ومسئلتك مثله سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان

أمرت رجلا أن بشتري لي جارية بريرة فبث الى تجارية بربرية فوطنتها فولدت مني أو لم تحمل ثم قدم المأمور مجارية بربرية فقال انما كنت بدئت اليك ستك وديمة

وهذه جارتك الني اشتريت لك (قال) ان كان لم يين ذلك له حين بمثاليه بالجارية أنها جاريته ولم تفت حلف وكان القول قوله وقبض جاريته ودفع اليــه التي زعم أنه

أنه اشتراها له وان كانت قد فاتت بحمل أو عنى أو كنابة أو تدبير لم أر له عليها المبيلا لاني لا أنقضءتقا ند وجب وشبهته قائنة بقوله الا أن يقيم بينة فتكون له جاريسه وتلزم الآمر الجارية التي أني بها المأمور لان مالكا سنل عن رجــل أص

رجلاً أن بتاع له جارية بما نة دينار فقدم فبعث البه مجارية ثم لقيه بعـــد ذلك فقال له ان الجارية تقوم بخمسين وما تدينار بذلك اشتريّها (قال) قال مالك ان كانت لم تفت خير الآمر ان أحب أن يأخذها بما قال أخذها والا ردها وان كانت قد حمات لم يكن

عليه غرم شي؛ الا المائة التي أمره بها بانني ذلك عن مالك ممن أثني به فسطيتك مثله ﴿ قَاتَ ﴾ أَرأُيت العبد اذا وكل رجَّلا أَن يشتريه عال دفعه الهياج الى فرجل فاشتراه (قال) بفرم ثمنه ثانية ويلزمه البيع ويكون العبد له كاملا كذلك قال مالك ﴿وسَأَلُه﴾

عن العد يدفع الى الرجل مالاً فيقول اشترى لنفسك (فقال) ما أخبرتك (قال الن

الغاسم) الآأن بستنني المسترى المال فيكون البيم جأثراً ولا شئ عليه غير الثمن الذي دفع اليه أولا ﴿ قات ﴾ أوأيت ان أمرت رجسلا أن يبع لي سلمة فباعها وبستها أنا لمن نجمل السلمة (فقال) سألت مالكما عن هذا فقال الأول أولاهما بيما |

الا أن يكون المشدى الآخر قبد قبضها فهي له ﴿ قَالَ ابْ القَاسِم ﴾ وأخبرني

بِ الْ ما يرى أنها تكون زيادة في تلك السلمة وفي ذلك الثمن ﴿ فلتَ﴾ أرأيت ما اشترى ا مما لايلزم الآمر أيلزم المأمور في قول مالك قال نعم ﴿ قال ﴾ وقال مالك لو أزُّ وجلا أمره رجل أن يبيع له سلمة فباعها يما لا يعرف من الثمن ضمن برمد مالك مثلًا أن يعطيه الجارية بيمها له ولا يسمى له شبئاً فييمها بخمسة دنانير أو بأربعة ووي ذُكُّ ثَمَنَ كَبِيرِ فَهِذَا لَا يجوز (قال) فان أدركت الجارية نقض البيع وردت الجَارَثُةُ] وان تلفت ضمن البائم قيمتها (قال)لى مالك وان أمره أن يبيمها فبأعها بمشرة دنانهُ ﴿

وقال مذلك أمرتني وقال الآمر ما أمرتك الا بأحدعشر ديناراً أو أكثر (قال) مالك ان أدركت السلمة حلف الآمر بالله على ما قال وكان النول قوله ﴿ فقلت ﴾ لمالك فان أ قال المشتري إنماأنت نادم وقدأ فررت أنك قد أمرته (قال مالك) إذا أدركت السلعة بمنسأ أحلف الآمربانة وكان الذيل قوله وان فاتت حلف المأمور أنه أمره بذلك ولا شي

عليه. يزيد مالك بذلك اذا كان ما باع به المأمور غير مستنكر ﴿ قلت ﴾ لم قال مالك هــذا ها هنا وقد قال في الرجل يدفع الى الرجل أنف درهم يشترى له بها حنطةً فاشترى له بها تمرأ أن القول قول المأمور مع يمينه (قال) انما قلت لك ذلك ولم أسمعه من مالك لاما له أفر له بالوكاة على الاشتراء فإن شدَّى الوكيل ما زيم أنه وكل عليه والذهب مستبلك كان الآمر مدعى عليه ربد تضمينه فلانقبل ذلك الابيينة وازالسلعة إ

التي اختلفًا فيها قائمة فلذلك كان القول قول الآمر واذا فاتت كان الفول قول الوكيلُ اللهِ لان الآمر مدع بريد تضمينه ففوت السلمة مثل فوت الدنانير ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت لوُّ إ أن رجلا دفع الى رجل مالا وأمره أن يشترى له سلمة من السلم فاشترى له السلمة

السلعة ولم بدفع اليه شيئاً فاشتراها الرجسل ثم دفع الآمر الى المأمور المسأل ليقضيه إ فضاع المال من المأمور قبل أن يدفعه اليه (قال ماك) أرى أن الفرم على الآمر ثانية |

﴿ قَالَ ﴾ قَالَ ضَاعَ ثَانِيةً ﴿ قَالَ ﴾ يلزمه ذلك ﴿ قَالَ ﴾ وأما مسئلتك في الذي دفع المالِ

أمره أن يشتري له به فاند أمره أن يشتري له بذبك بذل بديه فاتما هو عا**رلة الذي**

فضاع المال بعد ما اشتراها له (قال) قال مالك في الرجل يأمر الرجل أن بشترى له

(II) [آلاً مر وانما أمره الآمر بالبيع ولم يأمره بالشراء ألا ترى أنه لما أمره ببيع سلمته فأنما البع بالاثمان والأثمان الدنانير والدراهم وان بيعه السلمة بالطعام والعروض وهي مما لا باع به أمّا هو اشتراء منه للمروض والطعام وهولم يأمره بالشراء لان العروض والطام هو مثمون وليس هو بثن ألا ترى أنه من سلف طعاماً بهينه في عرض الى أجل فاستحق الطعام أنفسخ السِسلم ولم يقل له ائت بطعام مثله ولو سلف دنانير أو دراهم في عَرض الى أجل فاستحقت الدنانير والدراهم لم ينتقض السلم وقيل له الت بدراهم مثلها أو بدنانير مثلها لانهائمن وليست بالشونة والطعام والعروض مثمون ولبس ثمن وان الرجل بشتري السلم بدنانير أو دراهم ولبست عنسده فلا يكون م بأس ولا يقال له فيه باع ماليس عنسده ولا يجوز له أن يشترى السلم التي لا أكل ولا توزن بسلم تكال وتوزن من صنفها ولا من غير صنفها أو بطام ليس عنده لان ذلك وان كان مشتريا لما اشترى من السلعالتي لا تكال ولا توزن بسلم تكل وتوزن وبطعام يكال ليسعند فهو بالع أيضاً فصار بائما لما ليس عنده وقدقامت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسسلم وعن أصحابه وعن التابعين أنه لا يجوز بيع ما ابس عنده الا ما ذامت به السنة في التسليف المضمون الى أجل وقد وصفنا قبل ا هذا ما يجوز من التسليف وما لا يجوز وكذلك لو ادعى أنه أمره أن يشترى له سلمة أنسوى خسة دنانير عائة دينار وادعى أنه أمره أن يشتري له سلمة بسسلمة وليست نشتري السلمة التي ادعى أنه أمره بشرائها الا بالدين وأنكر الآمر دعواه وهو مقر إلوكاة لم يقيل قول المأمور على الآمر وان ادعى المأمور ما يشبه الوكالات مثل أن م قول أمرتني أن أبيع سلمتك بعشرة مما يتنابن الناس فيه وقد فاتت السملمة فيقول رب السلمة انما أمرتك بأحــد عشر أو بقول أمرتني أن أشترى لك طعاما بعشرة دنانير وقد فعلت فيقول الآمر أمرتك أن تشــترى بها ســلعة فالقول قول المـأمور فكل مستهلك ادعي المأمور فيــه ما يمكن وادى الآمر غــيره فالقول قول المأمور وكل قائم ادعى فيه المأمور ماتكن ولم يفت وخالفه الآمر وادعى غيره أحلف الآمر

بعض أهل العلم عن ربيعـة مثله ورأيت ربيعة ومالـكا فيما بلغني عنهما بجعلانه مثل ا النكاح أن النكاح للاول أذا أنكح الوليان وقد فوض كل واحد منهما الى صاحبة ان الاول أولى الاأن يدخيل بها الآخر ﴿ ابن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ا للرجل أن باع سلمته وبعث في أثر وكيله فوجد الوكيل قد باع وكان بيم سيد المال قبل بيم الوكيل (قال ربيمة) ان الوكالة بيم وبيع السيد جائز وأيهما كان الوكيل أو السيدكانهو الذي بدفع السلعة ويضمن بيعه فبيعه أجوز وانأدركت السلعة لمهدفعها واحد منها الى صاحبة فأولهما بيعا أجوزيماً فيهما (وقال الليث) قال ربيعة وأنما كان ا شرا، الذي قبضها أجوز وانكان الآخر لانه قد ضمن انكانت وليـدة استحلها ﴾ وان كانت مصدةً حملياً ؎﴿ فِي الدعوى فِي بِيعِ الوكيلِ السلمةِ وقد باعها بطعام أو غرض ﴾ ح ﴿ أَوِ اشْتَرِي مَا لَا بِشْتَرِي ﴾ ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك في الرجل يدفع إلى الرجل السلمة بيمها له فيديمها بطعام أوعرضُ نقداً فينكر صاحب السامة البيع ويقول لم آمرك أن تبيمها بطعام ولا بعرض (فقال مالك) إذا باءها تما لا بباع به فهو ضامن وقال غيره الكانت السلمة قائمة لم نفت خيرًا صاهبها فأرشماه أجازفعله وأخذ المرض أو الصعام لذي يعتبه سلعته والالمجز فعلل لقض البيعوا خذسلمته ولم يكن لهأن يضمن البائع لانالسامة لمقت فان فاتت فهو بالخيار ان شاه أخيذ الصام بثن سلمته وان شاه ضمنه قيمتها وأسار الطعام أو العروض الى البائع (وقال غيره) كلّ من أدخل في الوكالات من الادعاء في البيع والشراء ماليسُّ عليه أصلها من الامر المستنكر الذي ايس بمعروف مثل أن يؤمر وجــل بيعُ سلمةً فيبيم اوتفوت ما لا باع مثاباً ويدعى اله أمره بنك وينكر رب السلمة أن يكون أمره بذلك أو ادى أأمور أنه أمره أن بيمها بدينرن الى أجل أو بخمسة دنانير وهي تمانمائة دينار أو بطعام أو بعرض وليس مثلباً يباع به فان هذا ليس بجائز على ا

وكان القول قوله فخذ هذا الاصل على هذا ان شاء الله . ومن ذلك الرجل يدفع تُومَةُ

ذلك معه أنه قد دفع ذلك كله وكذبه المبعوث اليه بذلك (قال) قال مالك في الدين ما أعلمتك فهذا كله محمل الدين وعليهم أن قيموا البينة انهم قد دفعوا ذلك الى المبعوث اليه والا ضمنوا ﴿ قات ﴾ أرأيت لو أنى دفعت الى رجل مالا وديمة بضير بنه فوكلت وكيلا يقبضها منه فقال قد دفعتها الى الوكيل وقال الوكيل كذب مادفع الى شبئاً (فقال) أن لم يقم بينة غرم وقال غيره ألا ترى أن الوصى أمين لو زعم أنه نف ما في مديه لم يضمن واعما الوصى أمين مأمور بدفع ما في مديه مما أوصى اليه الى من يرثه عمن أوصى به الى الوصى وقد قال الله تبارك وتمالى وامتلوا اليتاى حتى

الما من وله من ولعي بن ولي والبهم أو الهم أو الهم الى قوله تمالى فاذا دفهم الناسكات فال آنسم مهم وشداً فادفعوا البهم أو الهم الى قوله تمالى فاذا فهم الله أموالهم فأشهدوا عليهم فقد أصرهم الله بالاشهاد اذا أصروا بدفع ما في أيديهم الى ناسم وكانت عنده وديمة فالمره وبها بدفهم الى أحد فعليه ما على ولى اليتم من الاشهاد

->﴿ فِي اقالة الوكيل وتأجيره بغير أمر الموكل أو اقالة ﴾ ﴿ الآم، دون الوكيل من -لم أوغيره ﴾

﴿ الآمر، دون الوكيل من سلم أوغيره ﴾ ا كما من مدلاً أن را إلى في طام فقعا شم أقال الوكيا. رفسير

و نلت ﴾ أرأيت لو وكلت رجلا أن يسلم لى فى طعام ففعل ثم أقال الوكيل بنسير أمرى أبجوز ذلك فى قول مالك لان الطعام اتما وجب للآمر ﴿ فلت ﴾ أرأيت أن وكلت رجلا أن يسلم لى فى طعام ففعل ثم أن الآمر أقال البائع أو رك ذلك له أو وهبه له (قال) أرى أن الطعام اتما وجب للآمر فكل ثنى صنع فى طعامه ثما بجوز له فذلك جائز ولا ينظر ها هنا الى المأمور فى ثنى من ذلك ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان وكلت رجلا أن يسلم لى دنانير فى عشرة أرادب خنطة فنمل الوكيل ذلك ثم ان الوكيل أقاله بعد ذلك (قال ابن الفاسم) ان كان ذلك فد ثبت للذى وائا في الما الماع ذلك الذي وكل قبل أن يقيله أنه أتما الماع ذلك للذي وكله فلا يجوز اقائه الا بأمر الآمر الذى وجب له الطعام ﴿ فلت ﴾ وهدندا لذي وكله فلا يجوز اقائه الا بأمر الآمر الذي وحب له الطعام ﴿ فلت ﴾ وهدندا لذي وكله فلا يجوز اقائه الا بأمر الآمر الذي وحب له الطعام ﴿ فلت ﴾ وهدندا

فول مالك قال نم ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان وكلت وكيلا أن يسلم لى في طعام أو ببتاع

الى الصباغ فيقول رب النوب أمرتك بمصفر ويقول الصباغ أمرتني بزعفران أو يدفع فو به الى الخياط فيقول أمرتك بقباء ويقول الخياط أمرتني بقميص فليس على كل واحد منهما اذا ادعى عليه غير العمل الذي أل الا المحين بالله ما عملت الى الا مامرتني به اذا كان ذلك كله من عمله أنه يصنع بالضربين ويحيط بالصنفين وهو قول مالك بن أنس و فيصنع عنده وقد علم به الآمر أولم يعلم كل حسلا هو نقلت كو أرأيت أن وكات وكيلا في أن يسلم لى في طعام فقمل وأخذ رهنا أو عدر أن آمره أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نم والرهن والحميل انتا هو ثقة الآمر فهذا الوكيل لم يصنع الا خديراً و ويقة للآمر فو قلت كه فان ضاع الرهن عند الوكيل قبل أن يعلم بذلك الموكل (قال) الضياع من الوكيل لأن الآمر لم يأمره بأن ربين فو فات كه فاك ذرى ضرو في الومن فيو على الوكيل وما كان من يأمره بأن ربين فو فات كه فاك ذرى من ضرو في الرهن فيو على الوكيل وما كان من يأمره بأن ربين فو فات كان من ضرو في الرهن فيو على الوكيل وما كان من يأمره بأن ربين فو فات كان من ضرو في الرهن فيو على الوكيل وما كان من يأمره بأن ربين فو فات كان من ضرو في الرهن فيو على الوكيل وما كان من في يأمره بأن ربين فو فات كان من ضرو في الرهن فيو على الوكيل وما كان من أنه و كل و الوكيل و الوك

منفعة فهي للآمر قال فيم ﴿ قات ﴾ فالحميل (قال) الحميمل ليس مدخله ما مذخبلًا

الرهن من التلف والحبل في كل وجه انما هو منفعة الآمر هو قلت ، قال كان الآمر الم قلت ، قال كان الآمر الم قل قل قد علم بالرهن فرضية مثملف من بعد ذلك (قال) اذا رضي بالرهن لومن المى ربه وأم بأن يرتهنه له لأنه انما أرتهن له هو قال به في قال ردد ولم يقبله رجم الرهن الى ربه وأم يكن للوكيل أن يحبسه في قول مالك (قال) نعم حجير في دعوى الوكيل ومكاتب بعث بكنانته أو امرأة بعثت كات

﴿ لَى زَوْجُهَا عَالَ اخْتَلَمْتُ بِهُ مَنْهُ فَكُنْبُ فِى الدَّفِعِ ﴾ ﴿ فَلْتَ ﴾ أَوَاْيِتَ لُو أَنْ مُكَانِّبًا بِمِثْ بَكِنَاتُهُ مِنْ رَجِّلُ أُو مِنْ أَهُ بِمِثْتُ عِمَالًا الْحَتَلَمْتُ بِهُ مِنْ زَرْجِهَا مَمْ رَجِلُ أَوْ رَجِلُ بِمِثْ بِصِمْدُ قَ مَنْ مُنْهُ مِنْ رَجِيلُ وَوْعِ الذِي بَشِيْعُ

وقد فسرفا مايشبه هذا ـــــ ﴿ فِي الوكيلِ وكل الرجل بنتاع له ـــلمة أوطماما والثمن من گ≫∽

﴿ عند الوكيل ففمل وأماك حتى يأخذ له ذلك ﴾

(فات) أوأيت ان وكلت رجـ لا يشتري لي طماما من السوق أو سلمة من السلع وأمرته يتقد من عنده ففعل ثمأتيته لاقبض ذلكمنه فمنعني حتى دفع اليه الثمن تقدآ

(قال) أرى أن تأخذ السلمة وليس للمأ مور أن يمنمه السلمة لانه أنما أفرضه الدنانير التي ا شترى له سا السلمة ولم يرسن شيئاً فليس له أن عنمه نما اشترى له من ذلك ﴿ قَالَ ا

ابن القاسم ﴾ ولو أن رجلا أمر رجلا أن يشترى له سلمة من بلد من البلدان ولم يدفع اله النمن وقال أسلفني ثمنها فاستاعها ثم قدم فقال الآمر ادفع الى السلمة وقال المأمور |

لا أدفع حتى مدفع الى الثمن فأبي أن يدفع اليه السلمة كان ذلك للآمر لان الثمن كان لله أن يرمن مالم هذه وليست برهن وليس له أن يرمن مالم رهنه هوذلك أن مالكا سُئل عن رجل أمر رجلا يتناع له لؤاؤا من مكة وينقد الثمن من عنده حتى يقدم ل فيدفع اليه الآمر تمنها فقدم المأمور فرغم أنه قد ابتاع الذي أمره به وانه قد ضاع

منه بَمَد مااشتراه (قال مالك) أرى أن محلف بالله الذي لا اله الا هو انه لقد ابتاع أ إله ماأمره به ونقد عنه ويأخذ منه النمن لانه قد ائتمنه حين قال له استع لى وانقد عني ا

وحاف ان أبهم واستوفى تمنها فهذا يدلك على أنها ليست برهن ويدلك على أنه ليس

لى سلمة بسينها ففمل ولم يُذَّكِّر عند عقدة الشراء للبائم أنه اننا مِنتاع لفيره وقد شهم ﴿

الشهود عليه أنه أفر بأنه اعا ابتاع لى أو شهد الشهود عليه حين أمر م بذلك لن تكون الهدة هاهنا أللوكيل على البائع أم للآمر (قال) لا ولكنها للآمر على البائع

و فلت ﴾ فان أصاب الوكيل عباً بعد ما اشترى لم يكن له أنكُ د لان المهدة أي وقعت لنيره (قال)اذاكان انما أمره أن يشترى له سلمة بعينها مُنسوبة فقال له اشيرًا لى عبد فلان لم يكن له أن يرد وان كانت سلمة موصوفة ليست بعينها فللوكيـل أينا عليه

يردها أن وجد فمها عيها ﴿ وَالَّ ﴾ لم (قال) لان الوكيل ها هنا ضامن لانه لو اشْرِي ﴿ سُلمة بها عيب تعمد ذلك ضمن فلذلك اذا وجد بها عيبا بعد مشتراها وهو يقدر على أن يردها فلم يفمل فهو ضامن (قال) واتما يدعلى الناسأن تشتري لهم السلم على وجُّهُ السلامة (وقال أشهب) السلمة بمينها أو غير عينها المهدة على البائع للآمر: والأمير المقدم في الاجازة والرد عن نفسه والآمر بالخيار فيا فعل المسأمور من الرد ان شائح

أجاز رده وان شاء نقضه وارتجع السلمة الى نفسه ان كانت قائمة وان كانت قد فاتت فله أن يضمن المأمور لانه المتعدى في الرد اسامة قد وجبت الآمر ﴿ قَلْتَ ﴾ لابناً القاسم ولم يرد الوكيل هذه السلمة التي بغير عيها أمن قبل أن للوكيل على البائع الله عبدة (قال) لا ﴿ قلت ﴾ فلأى شئ جملته برد اذا أصاب عيبا وليست له عبدة ﴿ (قال) لانه ضامن اذا اشترى عبا مدخرً حمله الوجه جملته برد السلمة نعج 🚅

عينها ﴿ قات ﴾ وكذلك لو وكل وكيلا بيبع له سبلمة فباعها لم يكن له أن يقبل ولا ﴿ ﴿ يضع من تمنها شيئًا (قال) لعم ﴿ فلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) لعم (قال ابنالفائم) وهذا في الوكيل على اشتراء شي بمينه أو بيمه في الثين القليل المفرد وأما الوكيل

المفوض اليه الذي يشتري وبيع باجتباده فبذا لذي يكون كل ماصنع على النظرمن ا اقلة أو رد بعيب أو ابتــداء اشتراء عب جائز عني الآمر اذ لم يكن فيا فعل محاباة ﴿ وَالْتُهِ أُواْيِتَ الْ وَكُنْتُ رَجِلًا يُسَلِّم لَى فَيْ طَعَاءٍ فَنْعَلَ فَالْحِلِّ لَاجِلَ أَعْذَ الوكيل

الذي عليه الطعاء من غير أن يأمره بذلك الآمر (قال) لا بحوز ذلك عنـــد مالك 🌡

إِ فَلُوكَانَ رَهُمَا يَجُوزُ لَهُ حَبِيسَهُ تَحْقُهُ مَاقَالَ مَالِكَ انْ لَهُ أَنْ يُرْجِعُ بَمُنَهُ عَلَيْه الا أن يكون له بينة على هلاكه فلما قال مالك أنه يرجع بالثمن ويحلف علمنا أنه ليس رهن وليس له عند مالك أن يجعله رهنا بعد مااشتراه ووجب للآمر الا أن يرضى الآمر من ذي قبل أو يكون الآمر قال له ابته لي والقد عني من عندك واحبسه حتى أدفع اليك التمن فهذا يكون رهنا عنده (قال ابن القاسم) وتمايين ذلك لكأنَّ ا لو اشتراهاله بينة وكان ذلك مماينيب عليه مثل الثياب والجوهر واللؤلؤ وما أشبه ذلك أثم ادعى أنه هلك في يديه لم تسئل البينة ولم يقاص بشئ منها فيادفع عن الآمر في تمنها

لاجل وقال الآخر حال فالقول قول المقرض ولا يشبه هذا البيع ﴿قَلْتُ ﴾ أرأيت الرجل بدفع الى الرجل السلمة فيقول الدافع أمرتك ان ترهمها ويقول المدفوع اليه إِلَى أَمْرَتِي أَنْ أَبِيمًا (قال) الفول قول الدافع فاتت أو لم تفت ﴿ قلت ﴾ وهذا قول ملك (قال) قال مالك في الرجــل يدعي السلمة في يد الرجــل فيقول المدفوع اليه إربهم ويقول صاحبها استودعتكم في الفول قبول ربها ﴿ قلت ﴾ فان قال الدافع أمريك أن تبيمها بطمام وقال المأسور أمرتني أن أبيمها بدنانير (قال) أن لم نفت السلمة كان الفول قول الدافع وان فاتت فالفول قول المأمور ويحلف لان مالكا قال في الذي يدفع الى الرجل السَّلمة يبيمها لهفيقول المأمور أمرتني بعشرة ويقول الآس م أمريك باتني عشر (قال) الفول قول صاحبها ان لم تفت ويحلف وان فاتت كان القول قول المأمور ولا شي عليه ﴿ قات ﴾ أرأيت أن دفع اليه دناتير فقال رب الدنانير أمرتك أن تشتري بها طعاما وقال المأموز بل أمرتني أن أنسترى بها ثوبا (قال) القول قول المأمور ﴿ قات ﴾ فما الفرق بين الدنائير والدراهم والسلمة قات في الدَّانير والدَّرَاهُمُ التَّولُ قُولُ المأمُّـورُ وقات في البيم آذا أمره أنَّ يبيمها أن القولُ قول الآمر (قال) لان السلع قائمة بأعيابها لم نفت وان كانت في يد المشتري فلدلك كان القول قوله اذا هي لم تفت والدانير والدراهم حين أذن له في أن يشتري بهاسلمة فالدانير والدراهم فإثبة مستهلكة فالنول فيها نول الأمور وكذلك أيضاً في النعام اذا كات معيم لله فات فالقول فيها قول المأمور أيضا ﴿ قلت ﴾ أرأيت هـذه لاقاويل كلها هي قول مالك (قال) أما في السلم اذا فاتت واذا لم تفت فهو قول مالك وأما في الدنانير والدراهم فلم أسمعه منه ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت لو أنى دفعت الى رجــل ثوبا ليرهنه ففمل فلا جثته أن أفتك قال الرسول قدرهنته بمشرة دنائير وقد دفعتها اليك وقال الآمر ما أمر بك الا بخمسة وقبضها منك أو قال لم أقبضها منك (قال) إذا أقر بالرهن فالقول قول المرتهن اذاكانَّ الرهن يساوي ما قال المرتهن فأن قال لم أقبض منك شيئاً وقد أمرتك أن ترهنها وقال الرسول قد رهنتها وقد دفعت اليك

له أن يحبسها اذا اشــتراها لغيره ووجب الثمن الذي دفع فيها قرضاً منه له وانما هيًّا عنده وديمة من الودائع مصدق فيها ﴿قلُّتُ﴾ أَرأيت الرَّجِلُّ بيم السلعة من الرَّجِلُّ فيدعى البائع أنه باعه على أن الخيار للبائع ثلانا وأنكر المشترى فقال اشترتها ومأ اشترطت على الخيار (قال)لايصدق البائم والبيع له لازم (قال) وسألت مال كاعن الرجيل البيع الرجل السلعة فيأتيه من الغد بالثمن وقد احتبس صاحب السلمة السلمة فيقول البالغ انابعتك أمس على أن جنتي بالنمن اليوم والا فلابيع بيني وبينك وقال الآخر لم أشركي لك شيئاً من ذلك (قال مالك) البيم له لازم وهو مدع ومسئلتك مثل هذا (قَالَ) وقال مالك ولو ثبت له هذا مارأيت ذلك ينفعه ورأيت البيع لازما له ولم يرد منيلًا الخيار في هذا الوجه ﴿ قات ﴾ أرأيت لوأني اشتريت من رجَّل طعاما فأصبت بالطعام عيبا فجئت أرده فقال البائم بعتك حملا من طعام بمائة درهم وقال المشترى بل اشتريت منك نصف حمل بمائة درهم ان القول فول المشترى اذاكان بشبه أن يكون نصفُ الحَل عِمَانُهُ درهم لان البائم قد أقر له بالمائة * ألا ترى لو أن رجلا باع فرساً أوجارِية أو ثوبا فوجد المشترى عبيا فجاء ليرده فقال بعتكه وآخر معه بمائة دينار وقال المشترى بل بعتنيه وحده بمائة دينار كان القول قول المشتري لان البائم قد أقرَّ له بالفرك [والبأثم مدع فيها زعر أنه باعه منه فان لم يشبه ما قال المشـــترى وتفاحش ذلك كان الفولَ قول البائع مم عينه ولا برد من الثمن الا نصفه نصف عن القمح ولا غمم على المشترى في النصف الحل الباقي اذا حاف لان البائع فيه مدع ﴿ فَلَتُ ﴾ أرأتُ ُ لُو أَنْ رَجَّلًا قَالَ لَنْلَانِ عَلَى أَلْفَ دَرْهُمْ بَاعْنَى الْيَ أُجَلِّكُذًا وَكُذًا وَقَالَ المقرلُهُ بَلّ هي حالة القول قول من (قال) سئل مالك عن رجل باع من رجل سلمة فأناه يقضيه المُن بمد ذلك فقال المبتاع بعتني الى أجـار كـذا وكـذا وقال البائع بل حال (قال) ان كان الذي ادعى المبتاع أجـــلا قريباً لايتهم في مثله فالقول قوله والاكان القول | قول البائع الذي قال حاة الا أن يكون لاعار تلك السلمة أمر يتبايدون عليه قدعر فوق فيكون الفول قول من أدعى الامر المدروف عندهم ومن المُعيَّ عليه قرض فادعيُّ - ه كتاب الوكالات من المدونة الكبرى كا⊸

﴿ وَالْحَمَدَالَّهُ وَحَدُهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيْدًا مُحَمَّدُ الَّذِيُّ الآمَّ وَعَلَى آلَهُ وَصَحِهُ وَسَلَّم ﴾

حى ويليه كتاب العرايا كا⊸

(۱۲ _ المدونة _ عاشر)

يقبض فهو مصدق في القبض وهو عمرلة رجل قبله وديمة لرجل فقال له السنودم

قد رددتها عليك فالقول قوله لان المستودع لم يأمره بالدفع الى غيره فيكون على ا

المستودع ما على ولى اليتم ، وقال المخزوي ولو دفع رجل الى رجل ثوبا ليرهنه لربُّ الثوب فاختلفاكان كما وصفت لك في صدر الكتاب وان كان أنما دفعه اليه ليرهبه لنفســه يقر له رب الثوب بذلك أنه أعاره ليرهنه لنفسه ثم اختلفا فقال رب النوب

أمرتك أنترهنه بخمسة وقال الراهن لنفسه المستمير للثوب ليرهنه أذنت لي انأرهبة الم يعشرة والثوب يسوى عشرة النمول قول رب النموب أنه لم يأذن له الا مخمسة وَلا الله

حى﴿ فِي الرجل يوكل رجاز يبتاع المسلمة أو جارية بدين له عليه ۗ﴿ ١٠-﴿ قات ﴾ أوأيت لو كان لي على رجـال ألف درهم فقات اشــتر لي بها ســلعة مِنْ

السلع جارية أو داية أو أمرته أن يشتري لي بها سلمة بعيبها (قال) قال مالك اذاكان عليها الآمر صاحب الدين حاضراً حيث يشتريها له المأمور الذي عليه الدين لم أوبدك بأسا (قال) مالك و زكان الآمر ابس محاضر لم يعجبني ذلك (قال) وذلك ان مالكًا ۗ قال لنا لو أن رجلا قدمهن بلد من البلد ن متاع فباع من أهل الاسواق فصارت ذهبه ا عنــدأهــل الاسوق فقال له يمد ذلك في مشــغول ولا أبصر ســلعة كذا وكذا فاشتروها بمالى عندكم من تلك الذهب وهو حاضر (قال مالك) لا بأس مذلك (قال) فقلت لمالك فلو أن رجلا كان له على رجـال دين وهو غائب عنه فكتب اليــه أنياً بشترى له بذلك الدين سلمة من السلع (قال) لا يعجبني ذلك الا أن يكون كتب

يكون رهنا الاعاأنر به المعير والمستعير مدع عليه

(M)

كانت قيمة الرهن مثل ما قال ﴿ قات ﴾ ولم كان القول قول الرسول اذا قال الأربيج لم أقبض منك شيئًا (قال) لامه اتمنه عليه ومثل ما لوقال له بع لى هذه السلمة فياعيًا وقال قد دفعت اليك الثمن وقال الآمر لم تدفع الى كان القول قول البائع لان من التي التي اشترى له بها شيئًا ثما يحتاج اليه في بلده (قال مالك) لا بأس بذلك وهذا من

الذهب كان القول أيضا قول الرسول في الدفع والقول قول المرتهن فيها رهن مرات وقل لى مالك لو أن رجلا كتب الى رجل أن يشتري له حاجة في بلد غير بلده من كوة يحتاج اليها أو غير ذلك ففعل فبعثها اليه وأمره أن يشترى له بتلك الذهب

(14)

على مافسرت لك ﴿قال أَنْ الفَّاسِمِ ﴾ وهي في القياس وأحد

في ذلك الى رجل وكله يقبض ذلك منه فلا بأس به ولم يرد مثله اذا لم يوكل ﴿ قَالَ ﴾

ياع سلمة فله قبض المال فان لم يكن قبل له بع واقبض واتما قبل بع فسنة من باغ أنه السروف الذي ينبخي للناس أن يفعلوه فيما ينهم ففرق لي . ﴿ يَنْ هَذُه الوجوه الثلاثة

(١٨٥)

يَنَ ذَلِكَ أَنْ لُوكَانَ فِي الْجَارِيةِ فَصْلَ قَضَى بِهِ عَلَى الْفَرِيمِ وَلِيسَ لَلْذَى عِلَيْهِ الدِينَ أَن

محير في عهدة المأمور بيع السلمة والقاضي والوصى ۗ ۗ

﴿ قِالَ سَحْنُونَ ﴾ قال عبد الرحمن بن القاسم لو أن رجلًا أمر رجلًا أن يبيع له سلمة

فقال حين باعها ان فلانا أمرني أن أبيع له هذه السلمة فأدرك السلمة ساعة (قال)

انكان حــين باعها قال آنما أبيع لفــلان فلا أرى على المأمور شيئاً والعهدة على

الآمر (قال) ومثل ذلك هؤلاء الذين بيبعون في المزايدة أو الرجل بعرف أنه انمــا

بيع للناس بجمل أو رجـل بيبع على ذلك (قال) وبلذني عن مالك أنه قال لو أن

رجلا أمر رجلا أن بيبع له سلمة فباعها فوجد بها المبتاع عيبا فأراد أن يردها على من

بردها ومن يستحلف (قال) انكان الوكيل قد أعلمه أنها لفلان فلا يمين عليه ويردها

على صاحبها الآمر واليمين علىالآمر وانكان لم يعلمه حلف الوكيل والأرد السلعة

عليه والهين عليه ﴿ قَالَ ﴾ فقيل لمالك أفرأيت مايستأجرالناس من النخاسين الذين بيمون

لهُم الرقيق وَيجملون لهم الجمل على ما بييمون من ذلك والذين بييمون المواريث ومثل

عيب قد علم به ولم يسمه وان باعها بالبراءة فهي رد ان شاء المبتاع (قال) ابن وي الدين الذي كان عليه ولم يكن عليه من مصيبتها ثنى الوأخذها صاحبها الذي باعهاواتنا

فالناس على قضاء عمر بن الخطاب خذها النرماء منه لفضل يرجونه فيها وهوالدين الذيكان عليه (قال) هو ضامن ومما ا

حكم في عهدة بيع مال المفلس كليه

﴿ قلت ﴾ أرأيت من اشتري عبداً من مال رجل قد فلسه السلطان فأصل من المنافق المنافق على أهد ديسة ويقول اما أبرأتموني مما يأخذ صاحب الجارية وإما على مدرج أنه السلطان المنافق المن على من يرده أعلى السلطان أم على الذي فلس م على الغرما، الذين فلسوه (قال) في دلك على سس سيد. ريار و الغرما، عليه بالخيار في ذلك ان أحبوا المنفي ممد أثنا مه أن الراسا

يع لهم وهم أخذوا المال ﴿ قالَ ابن القاسم ﴾ ولكني قلت لمسالك أرأيت اذا ظم الله من البيم به ولا حجة في أن يقول هذا بأخذها بالثمن فحمد الماء من الماد الله الماد الم

المُجْمَعُوا مَتَاعَهُ وَبَاعِ السَّلْطَانَ لَهُمْ مَالَهُ فَتَلَفُ قَبَلَ أَنْ يَقْسَمُوهُ ﴿ قَالَ } قال لى مانْتُ قَلْمُ رى الغريم منه ومصيبته من أهل الدين ﴿ قَالَ ﴾ وقال لى مالك لو أن رجار أعتيُّ

رقيقًا له ولا مال له فرد النرماً، عتقه ثم أفاد مالا قبل أن ياعوا عليه وسفد السيم عدَّةً ا رأيت أن يمتقوا ويكون دين الفرماء نأيا أفاد (قال) فقات له فلو باعهم السلطان وَيُمَّا ينفذ السلطان سيم الرفيق بعــد حتى أفاد الرجــل مالا (قال) أرى أن يعتقو اويدغي

الغرماة المال مما أناد (قالُ) وبلغني عن مالك أنه قال والكذ في رفيق المعتق جَارَيَّةً ﴿ حيناً عنق فرد النرما، عنقه و تركوها في يديه مو توفة له لم ينين أن يطأ الجارية حتى ا تباع في ديسه أو نعتق أن أفاد مالا ﴿ فَاتَ ﴾ أوأيت أن أُسْتَرَاها من بعد ما بأمَّها أ عليه السلطان وقدكن أعتقها أيطؤها في قول مالك (قال) نع وقال ما مات من

الرقيق أو سرق من المتناع أويدناك • ﴿ الحيوان قبل أنْ يَباع عَلَى الْغُرِما، بعد مَا جُمَّهُ إ السلطان فهو من الذي عليه الدين مصيبته منه فاذا باءه السلفان وصار تمنا فمصيبته من ا

الذين لهم الدين (قال) فقلنا أساك فلو أن رجلا فلس وبيده جارية فونف عابها صاحبها

الذي باعبًا لَيْأَخَــُدُهَا وَأَبِي الغرماء أن يدفعوها اليه وقالوا نحن تعضيك تُمَّها فدفعوه ﴿

اليه أو صَمنوه له ثم أخذوا الجرَّيَّة ليبيعوها في تت الجاريَّة قبل أن بيعوها ممن ترى

هؤلاء الذين يبيعون المتاع للناس يجعل لهم فى ذلك الجعل فيبيعون والذى يببع فيمن يزيد في غير ميراث يستأجر على الصياح فيوجد من ذلك شئ مسروق أو حرق أو مصيبتها على الغريم أم على لذين فمم الدين (قال) مالك أرى المصيبة من الذي عليه |

عب (قال) ليس على واحد من هؤلاء ضمان واتما هم أجراء أجروا أنفسهم وأبدانهم وانما وتعت المهدة على أوباب السلع فليتبعوهم فان وجددوا أربابها والالم يكن على هؤلاء الذين وصفت لك تباعة فيما باعوا ﴿قَالَ﴾ وسمعت مالـكا وقيل له فلو أن رجلا

(۲۶ _ المدونة _ عاشر)

CIAVI أنه لا يردهم وأنه بمنزلة من باع بالبراءة وهو لا يدلم بالعيب وقد سمعته وذكر بيع البراءة فقال أنما كان يكون ذلك في سع السلطان أن هاس الرجل أو يموت فيقضى به دنه ويقتسمه غرماؤه وانما كات البراءة على هذا فهذا قوة لما كان يقول من ذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باع السلطان على هذا المفلس عبده وقد كان أعتقه واقتسم النرما؛ ثمنه ثم أصاب المشترى بالدبد عياً قديماً فقال رب العبد قد كان هذا العب به لديمًا وكذبه الغرما، وقد عرف أن ذلك العيب قديم ليس مما محدث (قال) سمعت الكا يقول في بيع السلطان الدبيع براءة وبيع البراءة لا يرد الا نما علم البائع بالسد ور يخبره به فأرى هذا في مسئلتك ان كان العيب قديماً قد علم البائع به وعلم أن البائع ف علمه ردد المبتاع على البائع وأخذ الثمن من الغرما، وبيع العب للغرما، ثابية في ديم بعيبه بعد ذاك فان كان فيه نقصان عن دين الغرماء آسوه بما بتي لهم من ديمهم وان كان للمفلس مال يوم كرد العبد عليه بعيبه أخذ الثمن من ماله ولم بتبع الغرما، يشئ وكان حراً لأن البيع لم يتم حين وجد به عيباً ورد فان كان قد حدث به عند مشتربه عيب مفسد ولسيده مال كان بالخيار ان شا، ردد وما نفصه العيب وان شاء حسه وأخذ قيمة العيب فان احتسه وأحد قيمة العيب الذي وجد به فان ذلك له وان رده كان حراً اذا كان لاسيد مال يوم يرده وان كان سيده لا مال له فهو اللخار ان شاء أن يحسه ويرجع على الغرماء بقيمة العيب وان شاء أن يردّد وماهم فذلك له ولا يمتق وساع ثانية للفرما، (قال) وكان مالك بن أنس يقول سع الميراث مثل بيع البراءة ببرؤن له مما لم يعاموا ﴿وأخبرت﴾ أنه قال بع السلطان أشد من بيع ا البراءة ومن بيع الميراث ثم سمعت أن رجوعه عن بيع البراءة وبيع الميراث وان تبرؤا ما لم يعلموا فأنه يرد عليهم اذا كان عيبا قديما لا يحدث مثله الا أن يكون الشي النافه الميراث هو أشد من بيع البراءة وانما هذا كله في الرقيق وانما البراءة فيهم وليس في الحيوان وثبت مالك بن أنس على بيع السلطان. أنه بيع براءة فقال وانما كانت

السلمة أن يرجع على الذي باع بالجعل وأبي البائع أن يدفع اليه ذلك وقال قد بمراكب مناعك (قال مالك) أرى أن يرد الجعل ولا جعمل له آذا لم ينفذ البيع (قال مالك ابن أنس ولو باعها الثانية فردت أكان ينبني له أن يأخذ جملها أبيثُم استسكاراً لدايي - ﴿ فِي الرجل يشتري السلمة لرجل أمره باشترائها ﴾ ﴿ فِيعلمِ البَائعِ أَنَّهُ يَشْتَرِيبُا لَفَلَانَ ﴾ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتَ لُو أَنِّي اشْتَرِيتَ سَلَّمَةً مِن رَجِّلِ لَفَلَانَ فَأَخْبِرَهِ أَنِّي أَعَـا اشْتَرَيُّهَا لفلان ولست اشتريتها لنفسي فاشتريتها بالنقد أو بالنسيقة أيكون للبائع أن يتبع هذاً المشترى بالثمن أم يتبع الذي اشــترى له أو من يتبع بالثمن (قال) انَّ لم يكن هــذاً إ المشترى قال للبائع أنى انما أشترى منك للذي أمرني ولا أنقدك انما الخن لك على فلان فأرى النمن على هذا المشترى لانه وإن اشترى لذبيره فالنقد عليه فإن قال له النقد على آلذي اشترى له وليس لك على شي فهذا لا يتبعه الباهم بالنقد ويكون النقد النَّبَائَمُ عَلَى الذِّي أَمْرِ هَذَا بِالشَّرَاءِ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَنْحَفَظُهُ عَنْ مَاكَ بَنِ أَنْسَ ﴿ قَالَ ﴾ هُوًّا قُولُهُ ﴿ فَاتَ ﴾ أُرأيت القاضى اذا باع أموال اليناني أو باع مال رجل مفلس في دين أو باع مال ميت وورثته غيب على من العهدة (قال) قال مالك في الوصيّ أنه لاعبدةٍ ۗ عليه فكذلك الفاضي لا عهدة عليه ﴿ قَاتَ ﴾ يَهْنِي مَرْ عَهْدَة المُشْتَرَى اذا باع الوصَّيُّ تركَّهُ الميت (قال) في مال اليتامى ﴿ فَاتَ ﴾ فَانْ صَانَّ النَّمَنَ وَصَاعَ مال اليتامي وَلاَّ ا مال البيتامي غير ذلك فاستحقت السلم التي باع (قال) بلفني عن مالك أنه قال لا شي عليه (قال ابن القاسم) وأخبرني بذلك من أثق به عن مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت ان باع | السلطان على المفلس رقيقه ثم أصاب بهمالمشعرى عيبا أو هلكوا في أيامالعهدة (قال) قال مالك بيع السلطان بيع براءة وأشد من بيع البراءة (قال) قال مالك في بيع البراءة ن مات في العبدة أو حدث فيه عيب فهو من المشترى وبيع السلطان لاعبدة فيه أيضاً مثل بيع البراءة ﴿ وَمَنَّ إِنَّ وَنَ أَصَابِ بِهِم عَيْبًا فَدَيَّنَا كُيفَ لِصَنْعِ (قال) قال مالك

(114) من ردمه فكذلك هذا لأن الحنون لا يؤمن أنه يمود اليه ﴿ قات ﴾ فان أصابه فيـه البراءة (قال) مالك وليس في شئ من العــروض ولا الدواب بيم و ميراث ولا غيره ولا في بيع السلطان وايس الراءة الا في الرقيق وحدم المستري المستري المستري المستري الم وهب بلغي عن رسمة في بيع المهاردة أها المستري المسترير المستري ال وكيف يغرم ولي وقد تفرق ما ولى أم كيف يغرم وارث وقد انطلق بالذي وي المناف عودته ويخاف منــه كما وصفت لك في الجنون (قال) والبرس بهذه المنزلة ا برآ، وان لم يشترطوا البراءة ﴿ وأخبرني ﴾ عن ابنوهب عن يونس بن يزيدُع و عرب حتى تسلخ منه و تورم في السنة لا يكون السنة لا يكون ابن أبي عبد الرحمن أنه قال في الرجل على للغائب ولا يوبد أن تكون عله عن المسلم المسلم على المسلم الم امن ثم يبع الثي فالتفرقة بين النرماه. ومن ذلك ما ولى من وجوه الصدة تاريخ السنة ﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت أن جني على العبد رجل فضرب رأسه بحجر فذهب عقله لتفاوت عن ذلك في تلاث الدين عن وجوه الصدة تاريخ السنة ﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت أن جني على العبد رجل فضرب رأسه بحجر فذهب عقله لتفاوت عن ذلك في تلاث الدين عن ما قبل مالك فيه التفاوت عُن ذلك في تلك المواضع فيكون عليه التباعية فاذلك كان ما كان من المجاهدة المجاهدة في قول مالك بن أنس (قال) لا أدري ما قول مالك فيه المليدات والعرامة منه لم الك بن في مناه المجاهدة في المباعدة في قول مالك بن في المباعدة في ال الميراث والبراءة منه لما يكون في ذلك من الوصايا وتفريق الموارث فمن بالويات والميدة أن يرده في السنة في قول مالك بن السراك السنة فأصابه ذلك مته وألا بعدا شوةً فلا أرة بال نا من الوصايا وتفريق الموارث فمن بالوياق في السنة فأصابه المنظمة المنظمة الم ذلك متبرئاً لا يسلم شيئاً فلا تباعة عليه في عهدة قديمًا كان أوحديثًا (قال) وسينتاً فلا يتبرئاً لا يسلم شيئاً فلا تباعة عليه في عهدة قديمًا كان أوحديثًا (قال) وسينتاً ان دهمة السمور والكارة الناز المساورة على المساورة ا ان رهب قال سممت مالكما يقول في سيم الميراث الهلا ساعة على أهل الميراث ولا علية الميران الميراث الهلاسة على أهل الميراث الهلاسة على أهل الميراث ولا علم الميراث ولا أن يعلم الميراث الميراث الهلاسة على الميراث الميراث ولا علم الميراث ولا الأأن يقيم المشترى بينة على أهل الميرات أنهم قد باعوا وعاموا لذلك ﴿قَالَ انْ وَهُمِّ مُعَالِّمُ الْ أن عنله قد ذهب مع ذلك فيكون من البائع ﴿ وأخبرني ﴾ سحنون بن سميد عن قال مالك بن أنس ولا أعلم على أهل البراث عهدة السنة في الرقيق ولا عهدة التلاق ولا عبدة التلاق والقاسم عن مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن مجمد بن عمرو والقاسم عن مالك بن أنس عن عبد الله بن أبي بكر بن مجمد بن عمرو إن حزم أنه سمع أبان بن عُمان وهشام بن اساعيل يقولان في خطبهما المهدة ثابتة | عُدة الشلالة وعهدة السنة ﴿ وأخبرني ﴾ ان وهب عن يونس بن يزيد عن ان

م علم في عبدة السنة كيزر الله وعده السنة الما هو من الجنون والحدام والبرس في قول ماك من المسابع المسلم أنس فقط هذه الثلاثة لا غيرها (قال) لمم ﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيْتَ الوسوســة (قال) إذَّا ذهب عقله فأطبق عليه فهو بمنزلة الجنون ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتُ الْ كَانَ الْعَمَا أَصَالُهُ مِنْ وسوسة رأس كل هالال (قال) برده ﴿ فَاتَ ﴾ فان أصبح جنون رأس شهر وأجدًا فَى السنة ومَضَى ذلك الشهر وصح أنه أن يرده في قول منك (قال) لمم لأن الجُنونيُّ [فى السنة ومضى ذلك الشهر وصح العان يرده بي بول سبد من م عبب لازم وأمر يعتري المرة بعد المرة ايس برؤه أمر أيعرفه الناس ظاهراً ألا ترى] اعتب لازم وأمر العتري المرة بعد المرة ايس برؤه أس أعرب الناس ظاهراً ألا ترى]

لو أن رجلا جن عبــد له ثم برئ وصح فباعه ولم يحبر أنه قد كان أصابه الجنون أنه ﴿

وانمأ بيعهم يبع البراءة

والجذام والبرص سنة (قال) ابن شهاب والقضاة منذ أدركنا يقضون فى الجنون والجدام والبرص سنة (وأخبرني) ان وهب عن ان سمعان قال سمعت رجالا بالمدية في الزمان الاول يقضون في الرفيق المهدةالمينة من الجنون والجدام والبرص ان ظهر بالمعلوك شيّ من ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد الى البائم ويقضون في عهدة الرفيق علاث ليال فان حدث بالرأس شي في تلك الثلاث ليال حدث من أ

﴿ الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد النبي ﴾ ﴿ الأَمِّي وعلى آله وصبه وسلم تسليا ﴾

۔ ﴿ كتاب الوكالات ﴾

﴿ المأمور وقد علم بموته أولم يعلم وقد كان دفع اليه الثمن أولم يدفع ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ لابن القارم أرأيت لو أن رجلا أمر رجلا أن يشترى له سلمة من السلع ولم يدفع البه النمن أو دفع اليه ثمنها فمات الآس ثم اشتراها وهو لا يعلم بموت الآس أو اشتراها ثم مات الآمر (قال) ذلك لازم للورثة كلهم فان اشتراها وهويملم بموت

الرجل بجهزله المتاع بييع له ويشترى فييع ويشترى وقد مات صاحب المناسح (قال) أماما باع أو اشتري قبل أن يعلم بموت الآمر فذلك جائز على الورثة وأما ما اشترى وياع بدد أن يعلم فلا يجوزذلك فمسئلتك مثل هذا لأن وكالته قد انفسخت ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان وكات رجلا يسلم لى في طعام الى أجــل ودفعت اليه الدراهم ففعل فأتى البائم الى المأمور بدراهم فقال هذه زيوف أبدلها لى فصدقه المأمور ثم أتى الى الآمر البسدهاله (قال ان القياسم) أدى ان كان المسأمور يعرفها بعينها ردها البائع عليه م

وازمت الآمر فان أنكرها الآمر لم ينفعه ذلك لأن المأمور أمين له (قال) فان لم يعرفها المأمور وقيلها لم يلزم الآمرلان المأمور لم يعرفها يعينها ولزمت المأمور وحلف

للبائع على المشترى غـير ذلك لانه فدكان رضى بذلك غذ هـ ذا الباب على هـ ذا ان شاء الله تعالى

﴿ تُم كتاب المرابحة تحمد الله وعونه وصلى الله عرض سيدنا محمد ﴾ ﴿ النبيُّ الاميُّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾ ﴿ ويليه كتاب الوكالات ﴾

المأمور لقبوله اياها فان لم يقبلها المأمور ولم يعرفها حلف له أيضا أنه ما أعطاه الاجياداً

عسمة دنانير أو أربعة وهي ذات تمن كثير فهذا لا يجوز (قال ابن القاسم) فان ادرك الجارية نقض البيع وردت وان تلفت ضمن البائع قيمها ﴿ فَاتَ ﴾ أوأيت ان وكات وكيلا أن يشتري لى سلمة بينها فذهب فاشترى لى السلمة وهي ا تناعيانة درهم فاشتراها بألف درهم (قال) لا يلزم الآمر ويلزم المأمور في قول إ ملك الا أن يشاء ذلك الآمر فيكون ذلك له الا فيما يتنان الناس في مشـله فذلك | أمر رجلا أن يبيع له سلمة فيبيمها (قال مالك) يلزم البيع الآمر الإ أن يبيع المأمور ا بمالا يشبه فيكون ذلك البيع غمير جائز وينتقض البيع أن كان لم يفت (قال) وان كان قــد فات ضمن المأمور قيمة تلك الســلعة للآمر (قال ابن القاسم) ومن ذلك أن يقول الرجـل للرجـل بع غلامي هذا أو دابتي هـذه فيأخذها فيبيمها مدينار أم بديارين أو ما أشبه ذلك نما لا يتغان الناس في مثله فهو صامن (قال) وهـــذا قول ا مالك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وكلت رجلا يشتري لي عبد فلان شوبه هـ ذا أو بطمامه هـذا (قال) أما في الطعام فهو جائز ويرجع المأمور على الآمر بطعام مشـله وأما في ا النوب فهو جائز أيضا ولا أرى به بأساً لا ني أراهما كانه أسلفه الطعام والنوب جميعاً وبرد شر واهما(') ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان أمرت رجلا بشتري لي برذونا بمشرة دنانير إ فاشتراه بخمسة دنانير (قال) قال مالك ان كان على الصــفة فذلك جائز والبرذون ا لازم للموكل ﴿ قلت ﴾ فان اشتراه بمشرين ديناراً (قال) قال مالك الآمر مخير ان إشاء أخــذه بشرين ديناراً (قال) قال الله وانكان أمره أن يشــتريه بمشرين إ ديناراً فزاده الزيادة اليسميرة التي تزاد في مثمله لزم الآمر ذلك وغرم تلك الزيادة وللزيادة عند مالك وجود مثل الحاربة يأمره أن يشتريها نمائة دينار فيريد دينارين أو ثلاثة فذلك جائز عليه (ولقد) مألته فقلت له الجارية بأمر الرجل الرجل أن يشترسا له بأربعين ديناراً فيزيد الدينار والدينارين (فقال) ذلك لازمه والزيادة عندمالك بقدر (١) _ (شرواهما] أي قدرهما اه

في علمه وازمت البيائع وللبائع أن يستحلف الآمر بالله ما يعرفها من دراهمه ومأ أعطاه الاجياداً في علمه ثم تلزم البائم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وكات رجلا بيبع سامةً ﴿ لى أيجوز أن أبيمها بنسيئة قال لا ﴿ قلت ﴾ وهــذا قول مالك (قال) نبر لان ﴿ المقارض يدفع اليه المال قراضا فلا يجوز له أن يبيع بالنسينة فكذلك الموكل لا يجوز له ذلك الأأن يكون قد أمره بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت الرجل يأمر الرجل أن بيم له المه أ من السلم فيبيم إمرض من العروض أيحوزذلك (قال) لا يجوزذلك عليه اذَّا كانتُ تلك السلمة لا تباع الا بالدنانير والدراهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وكلني ببيع سلمة له ۗ فبتها من رجل فجعدني الثمن ولا بينة لي عليه بالبيع أضمن أم لا (قال) لمم أنت صامن لالك أتلفت الثمن حين لم تشهد على مشتري السلعة منك لأن مالكما قال في البضاعـة بمث مع الرجل فيزعم أنه قد دفعها وينكر المبعوث اليه أنه ضامنًا ا الا أن نقوم له بينة بدفعها ﴿قاتَ ﴾ أرأيت ان وكات رجَّلا بشترى لي جارية فاشتراهاً] لى عمياء أو عوداً، أوعرجا، أنجوزهذا أملا (قال) قال مالك من العيوب عيوب بجتراً على [مثلها في خفتها وشراؤها فرصةفاذا كان مثل ذلك رأيته جائزا وأماما كان عيبا مفسدا فلا يجوز عليـه الا أن يشاء فاز أبي فله أن يضمنه ماله ﴿ قَلْتَ ﴾ أربُّتِ ان وكلت ﴿ رجلا بشتري لى أمة فاشتري لى ابنتي أوأختي أبجوز ذلك على (قال) ان كان علم فلا] بجوز ذلك عليك وانكان لم يعلم فذلك جائز عليك حَيْرٌ الوكيل ببيع أو يشتري بما لا يتغابن به الناس 🐒 🗕 ﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأَيتَ لَوْ أَنَّى وَكَاتَ رَجَلًا يَشْتَرَي لَى سَلَّمَةً أُو بِنِيعٍ لِي سَلَّمَةً فَاشْتَرِيَّ لَى أوباع بما لايتغان الناس في مثله أيجوز على أملا (قال) لابجوز ذلك عليك ﴿قَالَ ﴾ وهذا نول مالك (قال) نمرقال مالك لوأن رجلا أمر رجل أن يبيع له سلمة فباعها بما لا يَعرف من الثمن منمن عنه ماك مثل أن يعطيه الجارية ببيمها ولا يسمى له ثمنها فيبيمها

(W) CVT لخسسة دنانير أو أربعة وهمي ذات نمن كثير فهذا لا يجوز (قال ابن القاسم) فان ا الآمر على علمه أنه لا يعرف أنها من دراهمه وما أعطى الا جياداً في علمه ولزمت أدرك الجارية نقض البيع وردت وان تلفت ضمن البائع قيمتها ﴿ نَاتَ ﴾ أرأيت اللَّمور لقبوله اياها فان لم يقبلها المأمور ولم يعرفها حلف له أيضا أنه ما أعطاه الاجيادا ان وكلت وكيلا أن يشتري لى سلمة بسنها فذهب فاشترى لى السلمة وهي في علمه ولزمت البـائع وللبائع أن يســتحلف الآمر بالله ما يعرفها من دَرَاهمه ومَأَ ا بنات درهم فاشتراها بألف درهم (قال) لا يلزم الآمر ويلزم للسأمور في تول أعطاه الا جياداً في علمه ثم تلزم البائع ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن وكلت رجلا بيبع سلمة ۗ ﴿ مالك الا أن يشا. ذلك الآمر فيكون ذلك له الا فيما يتنان الناس في مشــله فذلك لى أنجوز أن أبيمها بنسيتة قال لا ﴿ قلت ﴾ وهـ ذا قول مالك (قال) نعم لان] ﴿ ليزم الآمر ولا ينزم ذلك المأمور وهذا قول مالك (قال) وسمثل مالك عن الرجل المفارض يدفع اليه المال قراضا فلا مجوز له أن يبيع بالنسيئة فكذلك الموكل لا يجوز له ا أمر رجلا أن يبيع له سلمة فيبيمها (قال مالك) يلزم البيع الآمر الإ أن يبيع المأمور / ذلك الا أن يكون تد أمره بذلك ﴿ قلتَ ﴾ أوأبت الرجل يأمر الرجل أن يبيع/هــلمة أمالا يشبه فيكون ذلك البيم غمير جائز وينتقض البيع ان كان لم بفت (قال) وان من السلم فيبيم المرض من العروض أنجوزذلك (قال) لا يجوزذلك عليه أذا كانتُ كان قــد فات ضمن المأمور قيمة تلك السيامة للآمر (قال ابن القاسم) ومن ذلك تلك السَّلمة لا تباع الا بالدنانير والدراهم ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان وكلني ببيم سلمة له أن يفول الرجـل للرجـل بع غلامي هذا أو دابتي هـذه فيأخذها فيبعها بدينار أو فبعتها رخي رجل لجحدتي الثمن ولا بيسة لى عليه بالبيسع أضمن أم لا (قال) لنم أنت ضامن لالك أتلفت الثمن حين لم تشهد على مشتري السامة منك لأن مالكاً إ ا مالك ﴿ فَلْتَ ﴾ أُرأْبِ أَنْ وَكُلْتُ رَجِلًا يُشْتَرَى لَى عَبْدُ فَلَانَ شُوبِهِ هَـٰذَا أُو بَطّمامه قال في البضاعة بمث مع الرجل فيزع أنه قد دفعها وينكر المبعوث اليه أنه ضامن هـذا (قال) أما في الطعام فهو جائز وبرجع المأمور على الآ مر بطعام مشـله وأما في الا أن تقوم له ينة بدف آخرقات لا أربت ان وكات رجلا يشترى لىجارية فاشتراها النوب فهو جائز أيضا ولا أرى به بأسًا لأبي أراهما كانه أسلفه الطعام والثوب جميمًا لى مياه أو عوره أو غرجاه أمجوزها أملا رقال) قال مالك من العيوب عيوبٌ بجتراً على مثلهافي خفتها وشراؤها فرصةفاذاكان مثل ذلك رأيته جائزا وأماماكان عيبا مفسدا

هدا (قال) اما مى الصمام عهو جبر زيرب النوب فهو جائز أيضا والثوب جيماً النوب فهو جائز أيضا ولا أرى به بأساً لا في أراها كانه أسلفه الطعام والثوب جيماً ورد شرواها (في قلت) أرأيت ان أمرت رجلا يشترى لى برذونا بمشرة دنانير افاشتراه بخمسة دنانير (قال) قال مالك ان كان على الصفة فذلك جائز والبرذون لازم للموكل ﴿ قلت ﴾ فان اشتراه بعشرين ديناراً (قال) قال مالك الآمر فان بهشرين ما أن أمره أن يشتريه بعشرين مناراً وقال) قال مالك وان كان أمره أن يشتريه بعشرين ديناراً وزاده الريادة اليسيرة التي نزاد في مشله لزم الآمر ذلك وغرم تلك الزيادة والزيادة عند مالك وجوه مثل الجاربة بأمره أن يشتريها عائمة دينار فيزيد دينارين أو ثلاثة فذلك جائز عليه (ولقد) سألته فقلت له الجاربة بأمر الرجل الرجل أن يشتريها له بأردين ديناراً فيزيد للدينار والدينارين (فقال) ذلك لازم له والزيادة عندمالك عدر () _ (يرواهما] أي قدرهما اه

حیر الوکیل بیبع أو بشتري بما لا بندان به الناس کید⊸ ﴿ فات ﴾ أوأیت لو أی وکات رجالا بشتری لی سلمة أو بیبع لی سلمة فاشتری لی أو اع بما لایندان الناس فی مناه أبجوز علی أملا (قال) لابجوز ذلك علیك ﴿ فات ﴾

أنجوز ذلك عليك والإكان لم يعار فذلك جأثز عليك

فلا يجوز عليــه لا أن يشاء فان أبي قاء أن بضمته ماله ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيتِ الن وكلتِ

اً رجلاً يُشتري لى أمة فاشتري لى البنتي أواختي أبجوز ذلك على (قَال) ان كان عَلَم فَلا ا

وهذ قول الك (قال) نم قال مالك لوأن رجلا أمر رجل أن بديع له سلمة فباعها بما لا يعرف من النمن ضمن عند مالك مثل أن يعطيه الجارية بديمها ولا يسمى له تمنها فيديمها

يدفع المال الى الرجل قراضا فيشترى به سلمة فيأتى الى المسأل فيجده قد ذهب فلا إ بزم صاحب المال أداؤه ويكون صاحب القراض بالخيار أن شا، دفع المال ثانية وكان على قراضه وان شاء تبرأ منه ولا شيء عليه ويلزم العامل وكذلك الذي دفع المال الى المأمور وأمره أن يشتري له بذلك المسال فانه ان ضاع بدد ما اشترى كات عمرلة ا ماأخبرتك في الفراض وهو قول مالك ومسئلتك مثله سواء ﴿ قلت ﴾ أرأيت ال مرت رجلا أن يشتري لي جارية بربرية فبث الى مجارية بربرية فوطنها فولدت ل بي أو لم تحمل ثم قدم المأمور بجارية بربرية فقال انما كنت بعثبت اليك بتلك وديمة ﴿ وهذه جاريتك التي اشتريت لك (قال) ان كان لم يبين ذلك له حين بمثاليه بالجارية أنها جاريته ولم تفت حلف وكان القول قوله وقبض جاريته ودفع اليــه الني زعم أنه | أنه اشتراها له ران كانت قد فانت محمل أو عنى أو كتابة أو تدبير لم أر له عليها للمبيلا لاني لا أنقضعتها فدوجب وشمجه قائمة بقوله الا أن يقيم بينة فتكون له الجارية وتلزم الآمر الجادية التي أني بها المأمور لان مالكا سال عن رجل أمر ا رجلا أن ببتاع له جارية بمائة دينار فقدم فبعث آليه بجارية ثم لقيه بعــــد ذلك فقال له [هـذا ها هنا وقد قال في الرجل يدفع الي الرجل ألف درهم يشتري له بها حنطةً ان الجارية تسوم:خمسين ومائة دينار بذلك اشتريتها (قال) قال مالك ان كانت لم تفت هير

الآمران أحب أن يأخذها بما قال أخذها والاردها وان كان قد حملت لم يكن عليه غرم شيُّ الاالمانة التي أمره بها بلغي ذلك عن مالك عمن أثق به فمسئلتك مثله أ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيت العبد اذا وكل رجلا أن يشتريه بمال دفعه لهزيد الحضرجلُّ فاشتراه | (قال) يغرم ثمنه ثانية ويلزمه البيع ويكون العبد له كاملا كذلك قال مالك ﴿وسَالُنهُۗ ۗ الْ عن العبد بدفع الى الرجل مالا فيقول المتعرفي لنفسك (فقال) ما أخبرتك (قال ابن ا الفاسم) الاأن يستشى المسترى المال فيكون البيع جأثراً ولا شئ عليه غير الثمن | الذي دفع اليــه أولا ﴿ قات ﴾ أرأيت ان أمرت رجــــلا أن بدع لي سلمــة فباعها ﴿ وَمِنْهَا أَمَّا لَمَنْ تَجُمِلُ السَّلَمَةِ ﴿ فَمَالًى﴾ سألت مالكما عن هذا فقال آلاول أولاهما بيما أ

الا أنْ يكون المشدى الآخر قد قبضها فهي له ﴿ قَالَ ابْ الفَّاسِم ﴾ وأ صبرتي

ما يرى أنها تكون زيادة في تلك السلمة وفي ذلك النمن ﴿ قَلْتَ﴾ أُوأَيت ما اشترى أ مما لا يلزم الآمر أيلزم المأمور في قول مالك قال نعم ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك لو أنَّ وجلا أمره وجل أن بيبع له سلمة فباعها بما لا يعرف من الثمن ضمن يريد مالك مثلًا أن بعطيه الجارية بيمها له ولا يسمى له شبئاً فييمها بخمسة دنانير أو بأربعة ومي وَ ثَنْ ثَمَنَ كَبِيرِ فَهِذَا لَا يَجُوزُ (قال) فان أُدركت الجارية نَفَضَ البيم وردت الجَارَيْةُ وان تلفت ضمن البائم فيمتها (قال)لى مالك وان أمره أنّ يبيمها فبأعما بعشرة دنانيُّرُ وقال بذلك أمرتني وقال الآمر ما أمرتك الا بأحدعشر ديناراً أو أكثر (قالي) مالكُّ ان أدركت السلمة حانب الآمر بالله على ما قال وكان النول قوله ﴿ فَتَلْتُ ﴾ لمالك قَانُّهُا قال المشتري انما أن نادم وقداً قروت أنك قد أمرته (قال مالك) إذا أدركت السلمة بعينًا أحلف الآمريانة وكان القيل قوله وان فاتت حلف المأمور أنه أمره بذلك ولا شي

عليه. نويد مالك بذلك اذا كان ما باع به المأمور غير مستنكر ﴿ قَلْتَ ﴾ لم قال مالك

فاشترى له بها تمرآ ان القول قول المأمور مع تمينه (قال) اتما فلت لك ذلك ولم أسمع

من مالك لانه ندأفر له بالوكلة علىالاشتراء في شترى الوكيل ما زيم أنه وكل عليه

والذهب مستبلك كان الآمر مدعىعليه بريد تضمينه فلانقبل ذلك الابيينةوان السلمة

التي اختلفا فيها قَلْمَة فاذلك كان القول قول الآمر واذا فاتت كان الفول قول الوكيلَ

لان الآمر مدع يريد تضمينه ففوت السلعة مثل فوت الدنانير ﴿ قاتٍ ﴾ أُرأيت لِوَ أن رجلا دفع الى رجل مالا وأمره أن يشتري له سلمة من السلع فاشتري له السلمة أ فضاع المال بعد ما اشتراها له (قال) قال مالك في الرجل يأمر الرجل أن يشتري له أ السلمة ولم يدنع اليه شيئاً فاشتراها الرجــل ثم دفع الآمر الى المأمور المــال ليقضيه فضاع المال من المأمور قبل أن يدفعه اليه (قال مالك) أرى أن الغرم على الآمر مُاليّة ﴿ قَالَ بَهِ فَانَ ضَاعَ ثَالِيةً ﴿ قَالَ ﴾ يلزمه ذلك ﴿ قَالَ ﴾ وأما مسئلتك في الذي دفع المال وأمر وأن يشتري له به فالمَا أم وأن يشتري له مذلك للأل هينه فالمَا هو عَمْزَلَةَ الذِّيُّ

﴿ إِنَّا مِنْ وَانْمَا أَمِنْ وَالْبِيعِ وَلِمْ يَأْمُرُهُ بِالشِّرَاءُ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لِمَا أُمره بيبع سلمته فأنما أُ بعض أهل العام عن ربيعة مثله ورأيت ربيعة ومالكا فيما بلغني عنهما يجعلانه مثل أ البع بالاثمان والأثمان الدنانير والدراهم وان بيعه السلمة بالطعام والعروض وهي ثمسا النكاح ان النكاح للاول اذا أنكح الوليان وقد فوض كل واحد منهما الى صاحبه لا ياع به أما هو اشتراه منه للدروض والطعام وهولم يأمره بالشراء لان العروض ان الاول أولى الا أن يدخــل بها الآخر ﴿ أَن وهب ﴾ عن يونس بن يزيد عن ا ربيعة بن أبي عبد الرحن أبه على في رجل بعث بسلمة مع رجل ووكله ببيما تم بدلًا والطالم هو مثمون وليس هو بثمن ألا ترى أنه من ساف طعاما بعينه في عرض الى وراهم في عرض الى أجل فاستحقت الدنانير والدراهم لم يتقض السلم وقيل له ائت عبل بيع الوكيل (قال ربيعة) ان الوكالة بيع وبيع السيد جائز وأسما كان الوكيل أو بدراهم مثلها أو بدنانير مثلها لانها تمن وليست بالشمونة والطعام والعروض مثمون السيدكان هو الذي يدفع السلمة ويضمن بيعه فبيعه أجوز وانأ دركت السلمة لم يدفعها وليس ثمن وان الرجل يشترى السلع بدنانير أو دراهم وليست عسده فلا يكون واحد منها الى صاحبه فأولها بيعا أجوزيماً فيهما (وقال الليث) قال ربيعة وانما كانُّ م بأس ولا يقال له فيه باع ماليس عنــده ولا يجوز له أن يشترى السلع التي لا شراء الذي قبضها أجوز وانكان الآخر لانه قد ضمن انكانت وليمدة استحلُّها } تكال ولا توزن بسلع كال وتوزن من صنفها ولا من غـير صــنفها أو بطام ليس عده لان ذلك وان كان مشتريا لما اشترى من السلمالتي لا تكال ولا توزن يسلم ح،﴿ فِي الدَّوْيِ فِي بِيعِ الوكيلِ السلمَّةِ وقد باعها بطَّمام أو عرض ﴿ ◘ ۖ أكال وتوزن وبطعام بكال ليسعند فهو بالع أيضاً فصار بائما لما ليس عنده وقدقامت ﴿ أو اشترى عا لايشترى ﴾ السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسسلم وعن أصحابه وعن التابعين أنه لا بجوز بيم ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك في الرجل يدفع الى الرجل السلمة بيمها له فيديمها بطعام أوعرضُ ما لبس عنده ألا ما قامت به السنة في التسليف المضمون الى أجل وقد وصفانا قبل هذا ما يجوز من النسليف وما لا يجوز وكذلك لو ادعى أنهأمره أزيشترى له سلمة | نقداً فينكر صاحب السامة البيع ويقول لم آمرك أن تبيمها بطعام ولا بعرض (فقال مالك) اذا باءها تما لا يباع به فهو صامن وقال غيره ان كانت السلمة قائمة لم نفت خير تسوى خمسة دنانير بمائة دينار وادعى أنه أمره أن يشتري له سلمة بسسلمة وليست نشتري السلمة التي ادعي أنه أمره بشرائها الا بالمين وأنكر الآمر دعواه وهو مفر صاهبها فأزهشاه أجازفعله وأخذ العرض أو الطعام الذي بمتبه سلعته والالمبجز قعلة نقضالبيم وأخذسلنته ولمكن لهأن يضمن البائع لانالسلمة لمنفت فان فاتت فهو بالخيارك ﴿ بَانِكَالَةً لَمْ يَقِبِلَ قُولَ المَّاءُورُ عَلَى الآمرُ وان ادنحى المأمورُ ما يشبه الوكالات مثل أن فول أمرتي أن أبيع سلمتك بعشرة ثما يتغابن الناس فيه وقد فاتت السلمة فيقول ان شاء أخدة الطعام بمن سلمته وان شاء ضمنه فيمتها وأسلم الطعام أو العروض الى إ البائع (وقال غيره) كل من أدخل في الوكالات من الادعاء في البيع والشراء ماليس رب السلمة انما أمرتك بأحــد عشر أو يقول أمري أن أشترى لك طعاما بعشرة عليه أصلها من الامر المستنكر الذي ايس بمعروف مثل أن يؤمر رجعال بيم سلمة دنانير وقد فعلت فيقول الآمر أمرتك أن تنسترى بها سبلمة فالفول فول المأمور ويبيعها وتقوت بما لا يباع مثلها ويدعى انه أمره بذلك ويشكر رب السلمة أنَّ ي**كون ا** الله و ال أمره بذلك أو ادى المأمور أنه أمره أن يبعها بدينارين الي أجل أو بخمسة دناتير وكل قائم ادى فيه المأمور ماعكن ولم يفت وخالفه الآمر، وادعى غيره أحلف الآمر وخي ثمانمانة دينار أو بطعام أو بعرض وليس مثلها يباع به فان هذ ليس بجائر على الله

[الآمر وانما أمره الآمر بالبيع ولم يأمره بالشراء ألا ترى أنه لما أمره بيبع سلعته فانما البع بالاثمان والأثمان الدنانير والدراهم وان بيعه السلمة بالطعام والعروض وهي مما [لا يباع به أنما هو اشتراء منه للمروض والطعام وهولم يأمرد بالشرا، لأن العروض والصالم هو منمون وليس هو بثمن ألا ترى أنه من ساف طعاما بعينه في عرض الى إجل فاستحق الطعام أنفسخ السِسلم ولم يقل له ائت بطعام مثله ولو سلف دنانير أو دراهم في غرض الى أجل فاستحقت الدنانير والدراهم لم ينتقض السلم وقبل له ائت بدراهم مثلها أو بدنانير مثلها لانهائمن وليست بالمثمونة والطعام والعروض مثمون م بأس ولا يقال له فيه باع ماليس عنــده ولا يجوز له أنـــ يشترى السلم التي لا أ نكال ولا توزن بسلم تكال وتوزن من صنفها ولا من غـير صـنفها أو بطام ليس عنده لان ذلك وان كان مشتريا لما اشترى من السلمالتي لا تكال ولا توزن بسلم تكال وتوزن وبطعام يكال لبسعند فهو بالع أيضاً فصار بائما لما لبس عنده وقدقامت [السنة عن رسول الله صلى الله عليه وســـلم وعن أصحابه وعن التابعين أنه لا بجوز بيع ما لبس عند. الا ما قامت به السنة في النسليف المضمون الى أجل وقد وصفنا قبل إ هذا ما يجوز من التسليف وما لا يجوز وكذلك لو ادعى أنهأمره أزيشترى له سلمة نسوى خمسة دنانير عائة دينار وادعى أنه أمره أن يشتري له سامة بسسلمة وليست

نشتري السلمة التي ادعى أنه أمره بشرائها الا بالدين وأنكر الآمر دعواه وهو مقر إلوكالة لم يقبل قول المأمور على الآمر وان ادمى المأمور ما يشبه الوكالات مثل أن قول أمرتني أذ أبيع سلمتك بعشرة مما يتنابن الناس فيه وقد فات السلمة فيقول رب السلمة انما أمرتك بأحــد عشر أو بقول أمرنني أن أشترى لك طعاما بعشرة | فكل مستهلك ادعى المأمور فيــه ما تمكن وادعى الآمر غــيرد فالقول قول المأمور وكل قائم ادى فيه المأمور ما يمكن ولم يفت وخالفه الآمر وادى غيره أحلف الآمر

بعض أهل العلم عن ربيعية مثله ورأيت ربيعة ومالكا فيما بلغني عنهما بجعلانه مثل النكاح ان النكاح للاول اذا أنكح الوليان وقد فوض كل واحد مهما الي صاحبه ان الاول أولى الا أن يدخــل بها الآخر ﴿ أَبِّن وهـب ﴾ عن بونس بن يزيدَ عنَّ اللَّهُ ربيعة بن أبي عبــــد الرحمن أنه تلم في رجل بعث بسلمة مع رجل ووكله بيمهائم بدأ للرجل أن باع سلمته وبعث في أثر وكيله فوجد الوكيل قد باع وكان ببع سيد المال قبل بيع الوكيل (قال ربيعة) ان الوكالة بيع وبيع السيد جائز وأيهما كان الوكيل أوَّ السيدكانهو الذي يدفع السلمة ويضمن بيمه فبيعه أجوز وانأدركت السلمة لميدفها

واحــد منها الى صاحبة فأولهما بيما أجوزيعاً فيهما (وقال الليث) قال ربيعة وانماكان

شراء الذي قبضها أجوز وانكان الآخر لانه قد ضمن انكانت وليـدة استحلها إ

وان كانت مصابةً عملياً -، ﴿ فِي الدعوى فِي بِيعِ الوكيلِ السلمة وقد باعبًا بطعام أو عرض ﴿ إِنَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّ ﴿ أُو اشترى عَا لَا يَشْتَرِي ﴾ ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك في الرجل يدفع الى الرجل السلمة بيمها له فيبيمها بطمام أوعرضُ نقداً فيذكر صاحب السلمة البيع ويقول لم آمرك أن تبيمها بطعام ولا بعرض (فقال مالك) اذا باعها بما لا يباع به فهو ضامن وقال غيره ان كانت السلمة قائمة لم نفت خيرًا صاحبها فأن هما، أجازفمله وأخذ المرض أو الطعام الذي يوت به سلمته واللَّهُجُرُ فَعَلَّمُ

نقض البيم وأخذ سلعته ولم يكن لهأن يضمن البائم لان السلمة لم نفت فان فاتت فهو بالخيار

ان شاء أخـــذ الطعام تمن سلعته و نن شاء ضمنه قيمتها وأسلم الطعام أو العروض الى البائع (وقال غيره) كل من أدخل في الوكالات من الادعاء في البيع والشراء ماليس عليه أصلها من الامر المستنكر الذي ليس بمعروف مثل أن يؤمر رجــل ببيع سلعة فيبيمها وتفوت تالا يباع مثلها ويدعى انه أمرد بذلك ويشكر رب السلعة أن يكون أ أمره بذلك أو ادعى المأمور أنه أمره أن بيمها بدينارين الي أجل أو بخمســـة دنانير إ وغي تمانمانه دينار أو يطعام أو يعرض وليس مثاب يبرع به فان هذا ليس مجائز على 🖟

(۱۱ _ المدونة _ عاشر)

وكان القول توله خذ هذا الاصل على هذا ان شاء الله .ومن ذلك الرُجل يدفع وُمَّه

و الله عنه أنه قد دفع ذلك كله وكذبه المبعوث اليه بذلك (قال) قال مالك في الدين ما أعلمتك فهذا كله محمل الدين وعليهم أن يقيموا البينة انهم قد دفعوا ذلك الى الميوث اليه والا ضمنوا ﴿ قات ﴾ أرأيت لو أني دفعت الى رجل مالا وديعة بنسير

لم ينة فوكات وكيلا يقبضها منه فقال قد دفعتها الىالوكيل وقال الوكيل كذب مادفع الى شبئًا (فقال) ان لم يتم بينة غرم وقال غيره ألا ترى أن الوصى أمين لو زعم أنه

علن ما في بديه لم يضمن واعما الوصيّ أمين مأمور بدفع ما في بديه ممما أوصي اليه للى من يرثه عمن أوصى به الى الوصيّ وقد قال الله تبارك وتعالى وابتلوا البتامي حتى اذالمغوا النكاح فانآ نستم مهم رشدآ فادنموا اليهم أموالهم الى قوله تمالى فاذادفهم

البيم أموالهم فأشهدوا عليهم فقد أصّ هم الله بالاشهاد اذا أمروا بدفع ما في أبديهم

الى غيرهم. فكذلك من مليه دين فأصر بدفع ما عليه الى رجل أوكات عنده وديمة أ فأمره ربها بدفعها الى أحد فعليه ما على ولى النيم من الاشهاد -، ﴿ فِي أَوَّالُهُ الوكيلُ وَأَجِيرُهُ بِنِيرُ أَمْرُ الْوَكُلُ أُو أَوَّالُهُ ﴾ -

﴿ الآمر دون الوكيل من الم أوغيره ﴾

﴿ لَنْتَ ﴾ أَرأَيت لو وكلت رجلا أن يسلم لى في طعام ففعل ثم أقال الوكيل بنسير الرهن من انتاف و لحمال في كل وجه أنما هو منفعة الآمر ﴿ فلت ﴾ فان كانَ الآمِرُ ﴿ أَمْرَى أَعِوزَ ذلك في قول مالك ﴿ قالَ ﴾ لا مجوز ذلك له عند مالك لان الطعام إنما أ

قد علم بالرهن فرضيه ترتف من بعد ذلك (قال) أذ رضي بالرهن لزمه وكان كاما أمن الله على الم علم الله على الم علم الم الله على الم علم الله على ا الآمر أقال البائم أو ترك ذلك له أو وهب له (قال) أرى أن الطعام انما وجب الآمر فكل شيّ صنع في طعامه نما يجوز له فذلك جائز ولا ينظر ها هنا الىالمأمور ف شي من ذلك ﴿ تَلْتَ ﴾ أرأيت أن وكات رجلا أن يسلم لى دنانير في عشرة أرادب

حنطة ففعل الوكيل ذلك ثم ان الوكيل أقاله بمد ذلك (قال ابن الفاسم) ان كان ذلك فد ببت للذي التاع له بالبينة أو باعتراف من الوكيل قبل أن يتيله انه اتما التاع ذلك

للذي وكله فلا بجوز اقالته الا بأمر الآمر الذي وجب له الطعام ﴿ فات ﴾ وهـ ذا م قول مالك قال فيم ﴿ فَاتَ ﴾ أوأيت ان وكات وكيلا أن يسلم لى في طعام أو مِتَاعِ ا

الى الصباغ فيقول رب الثوب أمريك بعصفر ويقول الصباغ أمريي بزعفران أو الدفع نوبه الى الخياط فيقول أمرتك بقبا، ويقول الخياط أمرتني بقميص فليس على كُلُّ واحد منهما اذا ادى عليه غير العمل الذي يُما الا الهين بالله ما عملت لك الر ماأمرتني به اذا كان ذلك كله من عمله آنه يصنعُ بالضريين ويحيط بالصنفين وهمو و أنس أنس ؎﴿ فِي الوكيلِ فِي السلمِ أَو غيره أَخذُ رَهَنَا أَو يَأْخَذُ حَمِيلًا ۗۗ ﴿ فيصنع عنده وقد علم به الآمر أولم يعلم ﴾

﴿ قِلْتَ ﴾ أَرأَيتُ إِنْ وَكَاتَ وَكَيْلًا فِي أَنْ يُسَلِّم لِي فِي طَمَّامٍ فَفَـمَلِ وَأَخَـذُ رَهَنَا أُو حميلا من غير أن آمر، أبجوز ذلك في قول مالك (قال) لم والرهن والحيسل أغا هو ثقة للآمر فهــذا الوكيل لم يصنع الاخديراً ووَيَنْهَ الآمرُ ﴿ قَلْتَ ﴾ قال ضَأَعُ الرهن عند الوكيل قبل أن يعلم بذلك الموكل (قال) الضاع من الوكيل لأن الآمر لم إِيَّامِرِهُ بَاذْ يَرْمُهُونُ ﴿ قَاتَ ﴾ فَا كُانَ مَنْ ضَرَرُ فِي الْرَهُنَ فَهُو عَلَى الوكيل وما كان مُنْ

منفعة فهي للآمر قال نعم ﴿ قات ﴾ فالحيل (قال) حميــل ايس يدخله ما يدخــل بأن يرتبه له لأنه نما أرتبن له ﴿ قات ﴾ فان رده ولم يقبله رجع الرهن الى ربه ولم إِيكُنَ الوكِيلُ أَنْ يَجَابُهُ فِي قُولُ مِنْكُ (قُالُ) نَعْمِ

حَمِيْمٌ فِي دعوى أوكين ومكاتب إمث بكتابًا أو أمرأً وبعث ﴿ ﴿ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ

﴿ إِنَّ رُوحِهَا مِثْلُ اخْتُلُمْتُ لِهِ مِنْهُ فَكُنَّابٍ فِي لَمُعْمِ ﴾

به من زرجها مع رجل أو رجل بعث بصداق امرأنه مع رجــل وزعم الذي بعث

﴿ فَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتَ أَوْ أَنْ مَكَامًا بِعِثْ بَكِنَاتِهِ مَعْ رَجِلَ أَوْ مَمَادُة بِعِثْتُ بِمَالُ الْخَلَفُ

وكان الفول قوله غذ هذا الاصل على هذا ان شاء الله .ومن ذلك الرجل بدفع ثومه

الى الصباغ فيقول رب النوب أمرتك بعصفر ويقول الصباغ أمرتني بزعفران أو

(14) ذلك معه أنه قد دفع ذلك كله وكذبه المبعوث اليه بذلك (قال) قال مالك في الدين ما أعلمتك فهذا كله محمل الدين وعليهم أن يقيموا البينة أنهم قد دفعوا ذلك الى المبوث اليه والا ضمنوا ﴿ قات ﴾ أرأيت لو أني دفعت الى رجل مالا وديمة بنسير بنة فوكات وكيلا يقبضها منه فقال قد دفعتها الى الوكيل وقال الوكيل كذب مادفع الى شبئاً (فقال) ان لم يتم بينة غرم وقال غيره ألا ترى أن الوصى أمين لو زعم أنه تلف ما في بديه لم يضمن وانما الوصى أمين مأمور بدفع ما في بديه مما أوصى اليه الى من يرنه عمن أوصى به الى الوصيّ وقد قال الله تبارك وتعالى وابتلوا البتامي حتى اذبلغوا النكاح فان آنستم منهم وشدا فادفعوا اليهم أمرالهم الى قوله تعالى فادادفعتم أ البهم أموالهم فأشبه واعلمهم فقد أصَّ هم الله بالاشباد اذا أُصروا بدفع ما في أيديهم الى غيرهم . فكذلك من عليه دين فأمر بدفع ما عليه الى رجل أوكات عنده وديمة إنام، ربها بدفعها الى أحد فعليه ما على ولى اليتم من الاشهاد ->﴿ في اقالة الوكيل وتأجيره بنير أمر الموكل أو اقالة ﴾-﴿ الآمر دون الوكيل من سلم أوغيره ﴾

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرَأَيتَ لُو وَكُلْتُ رَجَلًا أَنْ يُسَلِّم لَى فَي طَعَامَ فَفَعَلَ ثُمَّ أَقَالَ الوكيلِ بفسير الرهن من الناف و حمل في كل وجه أنما هو منفعة للآمر ﴿ غلت ﴾ فان كان الآمرُ ﴿ أَمْرَى أَجُوزَ ذَلِكَ في قول مالك ﴿ قالَ ﴾ لا مجوز ذلك له عند مالك لان الطعام أنما وجب الآمر ﴿ قات ﴾ أرأيت ان وكات رجلا أن يسم لى في طعام فقعل ثم ان

الآمر أقال البائم أو ترك ذلك له أو وهب له (قال) أرى أن الطعام انما وجب الآمر فكل شئ صنع في طعامه نما بجوز له فذلك جائز ولا ينظر ها هنا الىالمأمور في شي من ذلك ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت ان وكات رجلا أن يسلم لى دنانير في عشرة أرادب ا حنطة فقعل الوكيل ذلك ثم ان الوكيل أقاله بمد ذلكَ (قال ابن الفاسم) ان كان ذلك | فد ببت للذي انتاع له بالبينة أو باعتراف من الوكيل قبل أن يقيله انه انما انتاع ذلك للذي وكله فلا بجوز اقالته الا بأمر الآمر الذي وجب له الطعام ﴿ قات ﴾ وهــذا فول مالك قال نم ﴿ فَلَتَ ﴾ أرأيت ان وكلت وكيلا أن يسلم لى في طعام أو بنتاع ا

مدفع ثوبه الى الخياط فيقول أمريك بقبا، ويقول الخياط أمرتني بقميص فليس على كل واحد منهما اذا ادعى عليه غير العمل الذي أل الا المين بالله ما عملت لك الر ماأمرني به اذا كان ذلك كاه من عمله آنه يصنع بالضريين ويحيط بالصنفين وهو قول مالك من أنس -ه﴿ فِي الوكيلِ فِي السلمِ أَو غيرِه أَخذَ رهنا أَو بأَخذَ حميلا ۗ ﴾ ﴿ فيصنع عنده وقد علم به الآمر أولم يعلم ﴾ ﴿ فَاتَ ﴾ أُرأَيت اذ وكات وكيلا في أَرْ بِسَلَّم لِي في طَمَامٍ فَفَـ عَلَى وَأَخَــ فَدْرِهِمَا أُو

حميلا من غـير أن آمر، أيجوز ذلك في قول مالك (قال) نم والرهن والحميــل انما هو ثقة للآمر فهـذا الوكيل لم يصنع الاخديراً ووثيقة للآمر ﴿ قَلْتَ ﴾ فان ضاعً

الرهن عند الوكيل قبل أن بعلم بذلك الموكل (قال) الضياع من الوكيل لأن إلا مر لم

يَأْمُوهُ بِأَنْ يُرْمَهِنَ ﴿ قَالَ ﴾ ﴿ أَكُنْ مِن ضَرِرَ فِي الْوَهِنَ فِهُو عَلَى الوَّكِيلُ وَمَا كَانَ مِنْ

منفعة فهي للآمر قال نعم ﴿ قات ﴾ فالحيل (قال) الحميسال ليس يدخله ما يدخيل قد علم بالرهن فرضيه مم أنف من بعد ذلك (قال) اذا رضي بالرهن لزمه وكان كالهأمرة بأن يرتبه له لأنه الما ارتبن له ﴿ قات ﴾ فان رده ولم يقبله رجع الرهن الى ديه ولم إيكن للوكيل أن يحبسه في فول مالك (قال) نعم حَمَيْمٌ فِي دعوى الوكيل ومكانب بعث بكتابته أو امرأة بعثت 🎇 -

﴿ الى زوجها بمال اختلمت به منه فكذب في الدفع ﴾ ﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيت لو أَنْ مَكَامًا بِعِثْ بَكَتَابَه مَهُ رَجِلَ أُو امْ أَذَ بِعَثْتُ بِمَا لَاخْتُلُمْتُ به من زرجها مع رجل أو رجل بعث بصله ق امرأته مع رجبل وزعم الذي بعث م

وقد فسرنا مايشيه هذا -م﴿ فِي الوكيل يوكل الرجل بتاع له سلمة أوطعاما والثمن من گ≫∽

﴿ عند الوكيل ففمل وأمسك حتى يأخذ له ذلك ﴾

(قات) أرأيت ان وكلت رجـ لا يشتري لي طعامًا من السوق أو سلعة من السلع وأمرته يتقد من عنده فقعل ثم أتيته لاقبض ذلكمنه فمنعني حتى أدفع البه الثمن تقداً

(قال) أرى أن تأخذ السلمة وليس للمأ مور أن عنمه السلمة لانه انما أفرضه الدنانير التي

اشترى له بها السلمة ولم يرمهن شيئًا فليس له أن يمنعه نما اشترى له من ذلك ﴿ قَالَ ا ا بنالفاسم، ولو أن رجلا أمر رجلاً أن يشترى له سلمة من بلد من البلدان ولمبدفع ا اليه الثمن وقال أسلفني ثمنها فابتاعها ثم قدم فقال الآمر ادفع الى السلمة وقال المأمور لا أدفع حتى مدفع الى الثمن فأبي أن يدفع اليه السامة كان ذلك للآ مر لان الثمن كان

أن يردها فلم يغمل فيو ضامن (قال) وانما يدخى الناسان تشترى لهم السلع على وجمُّه ا ساغاوالسلمة عنده وديمة وليست برهن وليس له أن يرمهن مالميرهنه «وذلك أزمالسكا سئل عن رجل أمر رجلا مِتاع له لؤلؤا من مكة وينقد النمن من عنده حتى يقدم

ل فيدفع اليه الآمر ثمنها تندم المأمور فزعم أنه قد انتاع الذي أمره به وانه قد ضاع أ منه بعد مااشتراه (قال مالك) أرى أن محلف بالله الذي لا اله الا هو أنه لقد اسّاع له ماأمره به ونقد عنه ويأخذ منه الثمن لابه قد اثمنه حين قال له ابتع لى وانقد عني فلوكان وها بجوز له حبسه بحقه ماقال مالك ان له أن برجع ثمنه حتى نقاصه ثمنه

الا أن يكون له بينة على هلاكه فلما قال مالك انه يرجع بالثمن ويحلف علمنا أنه ليس رهن وليس له عند مالك أن يجعله وهنا بعد مااشتراه ووجب للآمر الا أن يرضى

الآمر من ذي قبل أو يكون الآمر قال له ابته لي والقد عني من عندك واحبسه حتى أدفع اليك التمن فهذا يكون رهنا عنده (قال ابن القاسم) وممايين ذلك لك أن لو اشتراهاله مينة وكان ذلك مماينيب عليه مثل الثياب والجوهر واللؤلؤ وما أشبه ذلك أنم ادعى أنه هنك في يديه لم تسئل البينة ولم يقاص بشئ منها فيادفع عن الآمر في تمنيا ا وحلف إن اتهم واستوفى تمنها فهذا يدلك على أنها لبست برهن وبدلك على أنه لبس

لى سلمة بعينها ففعل ولم يذكر عند عقدة الشراء للبائع أنه أنما يتاع لغيره وقد شهدً الشهود عليه أنه أقر بأنه اما اتاع لى أو شهد الشهود عليه حين أمر به بذلك لمن تكون اللهدة هاهنا أللوكيل على البائع أم للآمر (قال) لا ولكنيا للآمر على البائع الله على البائع الله الله و قلت ﴾ فان أصاب الوكيل عبا بعد ما اشترى لم يكن له أز فود لان العهدة انتا وقعت لغيره (قال)اذاكان انما أمره أن يشترى له سلمة بسينها منسوبة فقال له اشتر لى عبد فلان لم يكن له أن يرد وان كانت سلمة موصوفة ليست بعينها فللوكيـل أن ا ردها ان وجد فيها عيها ﴿ فَلْتَ ﴾ لم (قال) لان الوكيل ها هنا ضامن لانه لو اشتري

سلعة بهاعيب تعمد ذلك ضمن فلذلك أذا وجدبها عيبا بعد مشتراها وهو يقدر على

السلامة (وقال أشهب) السلمة بعينها أو عير عينها العبدة على البائع للآص والآس السلامة المقدم في الاجازة والرد عن نفسه والآمر بالخيار فيما فعل المــأمور من الرد ان شأتي أجاز رده وان شاء نفضه وارتجع السلعة الى نفسه ان كانت قائمة وان كانت قد فات فله أن يضمن المأمور لانه المتعدى في الرد الساعة قد وجبت الآمر ﴿ قَلْتَ ﴾ لابن ﴿ القاسم ولم يرد الوكيل هذه السلمة التي بغير عبلها أمن قبل أن الوكيل على البانع الله

عهدة (قال) لا ﴿ فلت ﴾ فلأى شي جعلته برد اذ أصاب عيباً وليست له عهدة ﴿ (قال) لانه ضامن اذا اشترى عبا ﴿ هُمَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مُعَالِمُ اللَّهِ اللَّهِ مُعَالِمُ اللَّهِ عينها ﴿ قَلْتَ ﴾ وكذلك أو وكل وكبلا بيبع له سلمة فبأعها لم يكن له أن يقبل وَلَا يضع من تمها شيئًا (قال) له ﴿ قال ﴾ وهذا نول ماك (قال) لم (قال ابنالقاسمُ ﴾ وهذا في الوكيل على اشتراء شيَّ بعينه أو بيعيه في الشيُّ القليل المفرد وأما الوكيلُ ا المفوض اليه الذي بشتري وبيم اجتهاده فهذا الذي كون كل ماصنع على النظر من

اقاة أو رد بيب أو ابتداء اشتراء عب جاز على لآم إذا لم يكن فيا فعل محالية ﴿ وَالَّهِ إِنْ وَكُاتَ رَجُلًا يُسَلِّمُ لَى فَيَ صَلَّمُ فَعَالَ فَيَاحَلَ الْاجَلُ أَخَذُ الوكِيلُ للذي عليه الطعام من غير أن يأمره بذلك الآمر (قال) لا بجوز ذلك عنــد مالك

CAVO لاجل وقال الآخر حال فالقول قول المفرض ولا يشبه هذا البيم ﴿فَلَتُ ﴾ أرأيت إلى يدفع الى الرجل السلمة فيقول الدافع أمرتك ان ترهمها ويقول المدفوع اليه بل أمرتني أن أبيمها (قال) الفول قول الدافع فاتت أو لم تفت ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) قال مالك في الرجــل بدعى الــلمة في بد الرجــل فيقول المدفوع اليه إرجنها وبقول صاحبها استودعتكما ان النول فــول ربها ﴿ قَلْتَ ﴾ فان قال الدافع أمريك أن مديمها بطعام وقال المأســور أمرتني أن أبيمها مدنانير (قال) ان لم نفت السلمة كان القول قول الدافع وان قات فالفول قول المأمور ويحلف لان مالكا قال في الذي يدفع الى الرجل السلعة يبيمها لهفيقول المأمور أمرتني بمشرة ويقول الآس إلى أمر لك بأتى عشر (قال) القول قول صاحبها الله لفت ويحلف وال فاتت كان النول نول المأمور ولا شيئ عليه ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت ان دفع اليــه دَانْتِر فَقَالَ رَبّ الدنانير أمرتك أن تشتري بها طعاما وقال المأموز بل أمرتني أن أنستري بها أنوبا ا ﴿ وَمَالَ ﴾ القول قول المأمور ﴿ قلت ﴾ فما الفرق بين الدنانير والدراهم والسلمة قلت في الدنانير والدراهم القول قول المأمــور وقات في البيع اذا أمره أن يبيمها ان القول | قول الآمر (قال) لان السلع قائمة بأعيامًا لم نفت و لَ كانت في يد المشتري فلذلك كان القول قوله اذا هي لم نفت والدنانير والدراهم حين أذن له فى أن يشترى ساسلمة ا فالدنانير والدراهم فائتة مستهلكة فالفول فيها نول الأمور وكذلك أيضاً في السلم اذا كات مسملكُم قـ د فاتت فالقول فيها قول المأمور أيضًا ﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت منهـ ذه ا لاقاويل كلها هي قول مالك (قال) أما في السلع اذا فانت واذا لم نفت فهو قول مالك وأما في الدنانير والدراهم فلم أسمعه منه ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أنى دفعت الى رجــل عبالبرهنه نفعل فلاجئته أن أفتكم قال الرسول قدرهنته بمشرة دنانير وقد دفعتها اللك وقال الآمر ما أمرتك لا بخمسة وقبضها منك أو قال لم أقبضها منك (قال) اذا أور بالرهن فالقول قول المرتمين اذاكانّ الرهن يساوى ما قال المرتمين فان قال لم أنبض منك شبئاً وقد أمرتك أن ترهنها وقال الرسول قد رهنها وقد دفعت اليك

له أن يحبسها اذا اشتراها لغيره ووجب الثمن الذي دفع فيها قرضا منه له وانما في عنده وديمة من الودائم مصدق فيها ﴿ قَلْتُ ﴾ أَرأيت الرجل بيبع السلمة من الرجلُ إ فيدعى البائع أنه باعه على أن الخيار للبائع ثلاثا وأنكر المشترى فقال اشتريها ومأ اشترطت على الخيار (قال) لا يصدق البائم والبيم له لازم (قال) وسألت مال كاعن الرجي وببعالرجل السلع كيأبيه منالغد بالثمن وقد احتبس صاحب السلمة السلمة فيقول البالغ المابعتكأمس على أن جنى بالنمن اليوم والا فلابيع بنى وبينك وقالَ الآخر إ أشرط ا لك شيئاً من ذلك (قال مالك) البيم له لازم وهو مدع ومسئلتك مثل هذا (قال) وقال مالك ولو ثبت له هذا مارأيت ذلك ينفعه ورأيت البيع لازماله ولم يرد مثلًا الخيار في هذا الوجه ﴿ قال ﴾ أرأيت لوأني اشتريت من رجل طعاما فأصبت بالطعام] عيبا فجئت أرده فقال البائع بعتك حملا من طعام عائة درهم وقال المشتري بل اشتريت منك نصف حمل بمائة درهم أن القول قول الشترى اذا كان يشيه أن يكون نصفًا الحل عائة درهم لان البالعرقد أقر له بالمائة ﴿ أَلَا تَرَى لُواْنَ رَجَلًا بَاعَ فُرِسَا أُوجَارِهَ أُو ثوبا فوجد المشترى عببا فجاء ليردد فقال بمتكه وآخر ممه تأنَّه دينار وقال المشترى ۗ بل يعتنيه وحده تائة دينار كان القول قول المشترى لان البائم قد أقرَّ له بالمُرْكَ ا والبأئم مدع فيا زعم أنه باءه منه فاز لم يشبه ما قال المشترى وتفاحش ذلك كان القول قول البائم مَمْ عِينه ولا يرد من الثمن الا نصفه نصف ثمن القمَّج ولا غُرَّمُ عَ المُشترى في النصف الحل الباقي اذا حلف لان البائع فيه مدع ﴿ قلت ﴾ أرأيتُ لو أن رجلا قال لفلان على ألف درهم باعني الى أجل كذا وكذا وقال المقر له بل هي حالة القول قول من (قال) سئل مالك عن رجل باع من رجل سلمة فأناه يقضيه ا الثمن بعد ذلك فقال المبتاع بعنى الى أجــال كـذا وكـذا وقال البائع بل حال (قال) ان كان الذي ادعى المبتاع أجــالا قريبًا لا يتهم في مثله فالفول قولُه والاكان القول أقول البائع الذي قال حالة الا أن يكون لاهل تنك الساءة أمن يتبايدون عليه قدعر فوق فيكون القول قول من ادعى الامر المدروف عندهم ومن ادعي عليه قرض فادعي

(14) (M) الذهب كان القول أيضا قول الرسول في الدفع والقول قول المرتهن فيا رهن به أذا

ن ذلك الى رجل وكله يقبض ذلك منه فلا بأس به وكم يره مثله اذا لم يوكل ﴿ قَالَ ﴾ وقل لي مالك لو أن رجلا كتب الى رجل أن يشتري له حاجة في بلد غير بلده من

كوة محتاج اليها أو غير ذلك فغمل فبشها اليه وأس، أن يشتري له بتلك الذهب وقال قد دفست اليك الثمن وقال الآمر لم مدفع الى كان القول قول البائع لان من الني التي التي المتري له بها شيئًا ثما يحتاج اليه في بلده (قال مالك) لا بأس بذلك وهــذا من

المروف الذي ينبني للناسأن يفعلوه فيما ينهم ففرق لم الله بين هذه الوجوء الثلاثة

باع سلمة فله قبض المال فان لم يكن قيل له بع واقبض واتما قيل بع فسنة من باغ أفي على مافسرت لك ﴿قال ان القاسم﴾ وهي في القياس واحد

المستودع ما على ولى اليتمم ﴿وقال المحزومي ولو دفع رجل الى رجل ثوبا ليرهنه لرفُّ ﴿

الثوب فاختلفاكان كم وصفت لك في صدر الكتاب وأن كان أنما دفعه اليه ليرهيه

يكون رهنا الانما أقربه المعير والمستعير مدع عليه

يقبض فهو مصدق في القبض وهو نمنزلة رجل قبله وديعة لرجل فقال له المستودع قد رددتها عليك فالقول قوله لان المستودع لم يأمره بالدفع الى غيره فيكون عَلَى اللَّهُ

﴿ وَالْجَدَلَةُ وَحَدُهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيْدًا مُحَدَّ الذِيِّ الْآمَى وَعَلَى آلَهُ وَصَحِبُهُ وَسَلَّم ﴾

-ه ﴿ مَ كَتَابِ الوكالات مِن اللَّهُ وَ لَهُ الْكَبِّرِي ﴾ ۔ﷺ ویلیه کتاب العرایا ﷺ⊸

لنفسمه يقر له رب الثوب مذلك أنه أعاره ليرهنه لنفسه ثم اختلفا فقال رب الثوب الثوب

أمرتك أذترهنه بخمسة وقال الراهن لنفسه المستعير للثوب ليرهنه أذنت لي اذأرهنه بعشرة والثوب بسوى عشرة القول قول رب الثوب أنه لم يأذن له الا مخمسة ولا

-ﷺ في الرجل توكل رجلاً مبتاع له-لمة أو جارية بدين له عليه ﷺ⊸ ﴿ قات ﴾ أرأيت لو كان لي على رجــل ألف درهم فقات اشـــتر لي بها ـــــلعة مَنَّ أَ السلع جارية أو داية أو أمرته أن يشتري لي بها سامة بعينها (قال) قال مالك اذا كان الآمر صاحب الدين حاضراً حيث يشتريها له المأمور الذي عليه الدين لمأربداك بأسا (قال) مالك وانكان الآمر ليس محاضر لم بعجبي ذلك (قال) وذلك ان مالكما قال لنا لو أن رجلا قدمهن بلد من البلدان عتاع فباع من أهل الاسواق فصارت ذهبه على الله عنــد أهــل الاسو ق فقال لهم بمد ذلك الى مشــغول ولا أبصر ســلعة كذا وكذا ا فاشتروها عالى عندكم من تلك الذهب وهو حاضر (قال مالك) لا بأس بذلك (قال) فقات لمثالك فأو أن رجلا كان له على رجبال دن وهو غائب عنه فكتب اليبه أن

كانث قيمة الرهن مثل ما قال ﴿ قات ﴾ ولم كان القول قول الرسول اذا قال الآم لم أُقبض منك شيئاً (قال) لأنه أثمّنه عليه ومثل ما لوقال له بع لي هذه السلمة فياعًا

يشترى له بذلك لدين سلمة من السلم (قال) لا يعجبني ذلك الا أن يكون كتب

(١٣ _ المدونة _ عاشر)

الذهب كان النول أيضا قول الرسول في الدفع والقول قول المرتهن فيها وهن به إذا

ن ذلك الى رجل وكله تقبض ذلك منه فلا بأس به ولم يره مثله اذا لم يوكل ﴿ قَالَ ﴾ وقل لى مالك لو أن رجلا كتب الى رجل أن يشتري له حاجة فى بلد غير بلده من

(14)

اللمروف الذي ينبني للناسأن يفعلوه فيا بينهم ففرق لي كيك بين هذه الوجوه الثلاثة

- ﴿ تُم كتاب الوكالات من المدونة الكبرى ﴿ ﴿ ﴿ وَالْحَدَلَةُ وَحَدُهُ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيْدًا مُحَدَّ الذِيِّ الْآمَنَّ وَعَلَى آلَهُ وَصَحِبُهُ وَسَلَّم ﴾

-ه﴿ ويليه كتاب العرايا ﴾-

(١٣ _ المدونة _ عاشر)

يقيض فهو مصدق في القيض وهو يمنزلة رجل قبله وديمة لرجل فقال له المستودع 💮 🎝 على مافسرت لك ﴿قال ابن الفاسم﴾ وهي في القياس واحد

كانت قيمة الرهن مثل ما قال ﴿ قات ﴾ ولم كان القول قول الرسول اذا قال الأيرا

لم أقبض منك شيئاً (قال) لامه أثمنه عليه ومثل ما لوقال له بع لى هذه السلمة في الم

باع سلمة فله قبض المال فان لم يكن قيل له بع واقبض وانما قيل بع فسنة من بأعماليا

قد رددتها عليك فالقول قوله لان المستودع لم يأمره بالدفع الى غييره فيكون على

المستودع ما على ولى اليتم وقال الخزوي ولو دفع رجل الى رجل ثوباليرهنه لرب الله الثوب فاختلفا كانكما وصفت لك في صدر الكتاب وان كان انما دفعه اليه ليرهمه لنفســه يقر له رب الثوب بذلك انه أعاره ليرهنه لنفسه ثم اختلفا فقال رب الثوبُّ

أمرتك أزترهنه بخمسة وقال الراهن لنفسه المستمير للثوب ليرهنه أذنت لي الأرهنة بمشرة والثوب يسوى عشرة الفول قول وب الثوب أنه لم يأذن له الا بخمسة وَلا

حﷺ في الرجل يوكل رجلاً ببتاع لهسلمة أو جارية بدين له عليه ﷺ− السلع جارية أو داية أو أمرته أن يشتري لي بها سامة بميها (قال) قال مالك اذاكان الآمر صاحب الدين حاضراً حيث يتستريبا له المأمور الذي عايمه الدين لمأربدلك ًا بأسا (قال) مالك وانكان الآ مر ايس محاضر لم يعجبني ذلك (قال) وذلك ان مالكًا قال لنا لو أن رجلا قدم من بلد من البلدان بتناع فباع من هل الاسواق فصارت ذهبه عنىد أهمال الاسواق فقال لهم بعد ذلك الى مشمغول ولا أبصر سيلعة كذا وكذا فاشتروها بمالى عندكم من تلك الذهب وهو حضر (قال مالك) لا بأس مذلك (قال) فقلت لمالك فلو أن رجلا كان له على رجــال دين وهو عائب عنه فكتب اليــه أن يشترى له بذلك الدين سلمة من السلع (قال) لا يحبني ذلك الا أن يكون كست

يكون رهنا الابما أقربه المعير والمستعير مدع عليه

CMS

كوة بحتاج اليها أو غير ذلك ففعل فبعُها اليه وأمره أن يشتري له بتلك الذهب وقال قد دفست اليك الثمن وقال الآمر لم تدفع الى كان القول قول البائع لان من التي التي اشترى له بها شيئًا ثما يحتاج اليه في بلده (قال مالك) لا بأس بذلك وهــذا من

ن ينزلة النولية والاقالة والشرك ولو كان ذلك بمنزلة غيره من البيوع ما أشرك الرجل أحداً في طعام حتى يستوفيه ولا أقال منه حتى يقبضه ولا ولاه (قال) وبيم ا المرايا الى الجداد انما ذلك مرفق من صاحب الحافظ على صاحب العربة يكفيه عربه ويضمن له خرصها حتى يعطيه اياها تمرآ ولولا ذلك ضاعت عربته أو يستأجي ل فنذهب الاجارة ببعضها (قال) مالك وانميا فرق بين سع العرايا بالنمر وبين المزابنة |

ل يه ولا مكايسة . ومثل ذلك الرجل سِدل للرجل الدراهم بأوزن من دراهمه فاذا كان لذاك على وجه المعروف جاز وان كان على وجه البيع لم يجز واتما وضع ذلك على وجه

المرفق لصاحب النمر الذي ابتاعه وفيه العربة العذق والعذقان والثلاثة فينزله الرجل

إذكه فيشق عليه أن يطأه رب العربة كالمأفبل وأدبر وبريد رب الثمرة الذي ابتاءما أو ورثها أن يسد بابه ولا يدخله أحد فيأتى رب العربة فيدخل فلا ينبني أن يحال بينه

﴿ وِبِينَ مَا يَجِمُولُ لَهُ مِنْ عَرِيتُـهُ فَرَخُصَ لَرِبِ النَّمُرَةُ أَنْ يَبْتَاعُ مِنْ رَبِ العربة عربته

إخرصها يضمنها له حتى يوفيه اياهنا تمرآ لموضع مرفق ذلك به وأنه ليس

على وجه المكايسة والنجارة وان ذلك معروف منــه كله ولا أحب أن مجاوز خمسة

﴿ أُوسَقِ ، ويدل على ذلك أنَّ ابن وهب حدث أن عمر بن محمد وعبد الله بن عمر ومالك إ

ابن أنس مد دوه عن مانع عن ان عَمْر وعن زيد بنه يُبت في رَسُولِ اللهُ صلى

أنه عليه وسلم أرخص لصاحب العربة أن بيم الخرصها بمراً . وذكر مالك عن داود |

ابن الحصين أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد أخسره عن أبي هريرة أن رسول الله |

﴿ الحمد لله وحده ﴾

لان المزامة بيع على وجه المكايسة وان بيع العرابا بالتمر على وجه المعروف لا زيادة ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمن وعلى آله وصحبه وسلم ﴾ - حيز كتاب العرايا كا⊸

؎﴿ ما جاء في العرايا ﴾

﴿ قِلْتَ ﴾ كبيد الرحن بن القاسم صف لى العراياماهي وفي أي الثيارماهي ولمن نجوزُ لَكُمْ بيعها اذا أعربها (قال) قال مالك العرايا في النخل وفي جميع الثمار كابها مما ييس ويذخر مشال العنب والتدين والجوز واللوز وما أشبهه تما يبس ويدخر يهب تمرتها صاحبا

لرجــل ثم يبـــدر لصاحبها الذي أعراها أن يِتاعها من الذي أعربها والثمر أر وَوْسُ اللَّهِ النخل بعمد ما طابت أنها بحل لصاحبها الذي أعراها أن يشمترها بالدنانير والدراهم

والكانت أكثر من خممة أوسق ويشتريها بالطعام لذي هو من غير صنفها فقط ا اذا جد ها مكانه وبالمروض نقسداً أو الى أجل والدنانير كذلك نقسداً أو الى أَجْمَلُوا و ببتاعها بخرصها من صنفها الى جمدادها اذا كانت خمهة أوسق فأدني وا**ن كانتِ** أكثر من خمسة أوسق لم يصلح بيمها تمر الى الجداد ولا يصلح بممر لقداً ولا نبيني

له أن يتاعها بني من الفعام مخالف لهما الى أجل ولا بأس أن يتاعها في قول مالك أبضام مخالف لهما ذاخمة الثمرة مكانه صاحبها الذي بتناعها وبدفع اليمه الطعام الخالف للثمرة مكانه قبل أن يتفرقا وان تفرقا قبل أن يجدًا ها وان دفع اليه الطعام فكرًّا خير فيه فهذا الذي سمعت من قول مالك في العرايا ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك وأقبأُ بِعُ ۗ

على الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا بخرصها ما دون خمسة أوسق أو في خمسة إِ أُوــق يشك داود لا يدري قال خمــة أو ــق أو دون خمــة أوسق ويدل على أمما إ معروف وأنها لا تنزل على وجه البيع والمكايسة وأنها رخصة لما فيه من الرفق لمن أريد ارفاته وطرح المضرة عمن أرفق لا يدخل عليه من واطنة الرجل والاذي أ

حﷺ في عربة النخل لبس فيها تمر ﷺ

-﴿ فِي بِنِعِ العربة من غيرِ الذي أعراها ﴿ أَ

_ه في المرية بيما صاحبها من رجل ثم يشترمها الذي أعراها كي⊸

﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيت لو أَن الرجل الذي أعرى هذه النخل باعها من غيره بعد ما أزهت

وحل البيع عا بجوزله ثم أراد صاحب النخل الذي له الثمرة أن يأخذها بخرصها من الَّذِي اشتراها من الذي أعربها أيجوز ذلك في قول مالك (فقال) قال مالك أنه جائز

حاله لجاز لصاحب الدار أن ينتاع من الموهوبة له تلك السكني كما كان يجوز له أن يشتري من الموهوبة له نفسه المسكن والذي أسكن حياته لا ببيع سكني حياته وبجوز ا

له أن يبه فية السكني عنزلة بيع الثمرة وهبها لمن أراد أن يشتريها منه (قال) ولقد أسألت مالكا عن الرجل يكون له الحائط ولرجل فيه نخلة فيريد بديد أن تطيب

النخلة ويحل سِع النارأن مِتاعها منه بخرصها الى الجداد (فقال) لى مالك انكان على أ وجه ما يكره من دخوله وخروجــه فلا يدجـني ذلك وأراد من سع التمر بالرطب لان هذا له الاصــل ولم يعر وان كان على وجــه الكفاية له والمؤنَّة لم أر بأســا اذا المُمرة وقبل أن يطلع في الشجر شي (قال) لا بأس به عنــد مالك (قال مالك) ولا

كان على وجه المعروف والعرايا قد بجوز فيها على الوجهين جميعا على وجه الكفامة

وكراهية الدخول والخروج قد يشديها منه على وجه الكفاية فلا يكون بذلك بأس فلا سالي اذا خرجت من مدى الذي أعربها الي غيره سببة أو ثمن أن يشتربها الذي له الثمرة لان الرخصة فيها أنما هي للذي أعراها على وجه ما يكره من دخوله وخروجه أو على وجه كفاية المؤنة لصاحبه فلا بأس بهذا في الامرين جيما في وأيي

على ما سمعت من مالك والله أعلم * ولو كان مكروها أن يشتريها من أعراها ممن اشتراها لكان مكروها لمن اشترى الثمرة أن يشترى ما أعرى بألمه فبذا بدلك

وهذا أشد لكراهيته ولكن لا بأس به ﴿وَقَالَ سَحَنُونَ ﴾ وقد قال بعض كبار أصحاب مالك ان العربة لايجوز شراؤها لمن أعراها الا لما يدخل عليه من المضرة من الدخول أ عليه في حائطه فصار ماكان منه من المعروف مضرة تدخل منه عليه فأرخص له في ا نني المضرة والقائبا وبذلك بجوزً له أن يشترىالنخلة تكون في حائطه وانكان أصل

(94)

في حائطه وما ذكر ان لهيمة وان كان مالك لا يأخذ سعضه ولكنه نرع من أنك ذلك ﴿ قال ابن وهب ﴾ ذكر ابن لهيمة عن يريد بن أبي حبيب أنه سئل عن الريال

فقال كان الرجل يطع أخاه النحلة والنخلتين والثلاث في نحله فكان رسول الله مَيَّا إِ الله عليه وسلم يرخص للذي أطعمهن أن يبعهن قبل أن يبـدو صلاحهن فقد جوراً في هذا الحديث سم كبل أن سدو صلاحها لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم الله لو أن رجلا أسكن رجلا منزلاني دار له حياته ثم وهب تلك السكني لرجل غيره من اتمام المعروف وطرح المضرة والضيق ﴿ ان وهب ﴾ عن عمرو بن الحرث عنه

عبد ربه بن سعيد الانصاري أنه قال في العربة الرجل بعرى الرجل النخلة والرجل لمستثنى من ماله النخلة أو النخلتين يأكلها فيديمها تمر ﴿ قلت ﴾ فهل مجوز أن يعرى الرجل الرجل النخل أو الشجر فبــل أن يكون فها

بأس أن يعرى الرجل الرجل النخلتين والثلاث يأ كل تمرتها السنتين والثلاث (وقالً امن وهب) قال مالك أو ما عاش المعرى ﴿ قَالَ مَالِكُ ﴾ وهذه العرايا لا يشتربها ختى تطيب تمرتها بحال ما فيمرت لك لا يشتريها بعد أن الملع حتى تزهي وبحل بيعها ﴿

﴿ وَقَالَ لِي مَالَكَ لَا أَرَى بِأَسَا لِصَاحِبِ العَرِيَّةِ أَنْ بِيمِهَا بَمِنَ لَهُ تَمُوهُ الْحَالُطُ ۖ وانكان غير الذي أعراد بخرصه ﴿ قَالَ ﴾ لي ما مالك انه بجوز أن يأخذ ذلك بخرصه

من اشترى ثمرة الحُلْطُ أو اشترى أصل النخل عُمرة لان الثمرة اذا طابت زايلتُ النخل (قال) وفيها قال مالك لو أن رجلا باع حالطاً وترك الثمرة لنفسه أو باع حالطه من رجل والثمرة من رجل آخر وفيه نخل قد أعراه جاز لمن كانت له الثمرة اذا كان صاحبها انما أنقاها لنفسه أو باعها من غيره ان تلك العربة بما وصفت لك

(48) ملكها ليس على عربة تشبه ذلك لما يخاف من ادخال المضرة على صاحب المرق إن أعرى خمسة أوسق فأدنى فأراد أن يأخذ بعضها تخرصها ويترك بعضها (قال) فلذلك جدوز أمر صاحب النخلة وخفف ولبس بحمله قياس ولكنه موضع تحقيق منل مالك ذلك جائز ﴿ فَاللَّ ﴾ وكذلك ان مات الذي أعرى والذي أعري فووشهما مكابها بجوز لهم ماكان بحـوز للآباء قبلهم قال نعم ﴿ قال سحنون ﴾ وقال بعض - المرية باع بغير صفها من التمر أو بالبسر أو بالرطب كلم و فلت ﴾ أوأيت ان أعراني نخسلاله في حاليا فأواد شراء، عمر برني الى المعنى أن يشتري ﴿ هُو بِمِنْ عُرِيَّهُ لَأَنَّ الرَّحْصَةُ فَى العُرِّيَّةِ وَفَيْ بِيمَا لَمَالِدُخُلُ عَلَى الْمُرى فَي حالطه من أبجوز ذلك في قول مالك (قال) لا بحــوز له أن يأخــذه الا بصنفه والا دخل ﴿ الرطب بالنمر الى أجل ﴿ قال سحنون ﴾ ودخلته المزابة وخرج من حد المروق . دخول المعرّى وخروجه فاذا اشترى بعض ذلك فلم يقطع عن نفسه ما له سهل شراء الذي سهل بيعه ألا ترى أن النوليــة في الطعام ان تأخر أو زاد أو نقص وحال على العربة صار هذا انما يطلب الفضــل والربح فدخله ماخيف من المزاينة ح ﴿ فِي الرجل يعرى أَكْثَرُ مَن خَمَةَ أُوسَقَ تُم يُرِيدُ شُرا هَا ﴾ -موضع رخصة رسول الله صلى الله عليه وســـلم صار بيعا بحله ما يحل البيع وبحرم ما يحرَّم البيع ﴿ قات ﴾ ولا بجوز أن تشتري العرايا بالرطب ولا بالبسر (قال) فم ا ﴿ فَلَتُ ﴾ أَرأَيت ان أعرائي حائطه كله أمجوز له أن يأخله مني مخرصه بعد ماأزهي وحل بيعه في قول مالك (قال) بلغني عن مالك ولم أسمعه منه اله كان يقول اذا كان الحائط خمسة أوستي أودون خمسة أوستي فأعراه كلهجاز شراؤه الذي أعراه بخرصه حَجِيرٌ في المعرى يشترى بعض عربته ﷺ الى الحداد محال ماوصفت لك لأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في خمسة أوسق ﴿ قَالَتَ ﴾ أَوَأَيْتُ أَنْ اشْتَرَى بِمِصْ الْعَرِيَّةُ وَتَرَكُ بِمِصْهَا وَهِي خَسَةً أُوسَقَ وَأَ كُونِيًّ أودون خسة أوسق في العرايا أن باع بخرصها (قال) فان كان الحائط أكثر من خسة أيجوز ذلك في قول مالك (قال) بانسني عن مالك أنه قال لا بأس أن يشمة ي مما أوسق لم يجز له أن يشتري منه الا خمسة أوسق (قال) ولقد سألت مالكِكا عنها فقال لا بأس به بالدنانير والدراهم فانكان ذلك الحائط الذي أعراه أكثر من خمسة أوسق قال فقات لمالك فالى الجداد بالتمر فأتى أن تجيبني فيه وقد بلغني عنيه أنه قاله وأجازه وهو عندي سواء. ومما بين لك ذلك لو أن رجلا أسكن رجلا دارا له كلها حيانه فأراد أن يتاعمنه بمض كناديدانير يدفعها اليه لم يكن بذلك بأس (قال) ولفد

سألت مالكاعنه فقال لى لا بأس به ﴿ فات ﴾ وان كانت الدار كامها (قال) والداركامها إذا

أكم إربها رجاد والبيت سوا، ﴿ قَالَ ابْنَ الْفَاسَمُ ﴾ قان قال قائل أن الحائط اذاكان

كله خمية أوسق فأدنى لا مدخل على رمه فيه أحد ولا يؤذيه لأنه قد أعرى ثمرته كلها

فلا يجوز له أن يشتري ذلك وانما الرخصة على وجه مايتاً ذي به من دخول من أعراد

وخروجه فليس هوكما قال والحجة على من قال هذا إن الدار اذا أسكنها رجل كالم

خسة أوسىق فأدنى ﴿ إِن القاسم ﴾ وأنا أرى ذلك حسنا لان مالكا قال لى لو أن رجلا أسكن داره رجلا لم يكن بأس أن يشترى ثمن أسكن بعض سكناه ويقرك بعضه فبذا عند في ثمثل أعربة وم أسعم العربة من مالك الا أني سمعت السكني من مالك والعربة على هذا واستحسنته على ما بلنى ﴿ قال سحنون ﴾ قال ابن وهب قال مالك ولا أحب أن بجاوز خسة أوسق من كل رجل أعرى ان كان مهم من قد أعراه ما يكون خرص ثمرة خسة أو سق فالإ يعطاها كاما فاما أن يكون رجل قد أعرى فاساً شقى في خذ من خدة أو سق فلا يعطاها كاما فاما أن يكون رجل قد فيكون ذلك أكثر من خدسة أو سق ومن هذا خرص وسقين فيكون ذلك أكثر من خدسة أو سق فر جنده و فعلا بأس به ولا أحب ذلك فيكون ذلك أكثر من خدسة أو سق فر فالمسائد بالن القاسم أواف المناس به ولا أحب ذلك المناس به ولا أحب ذلك المناس به ولا أحب ذلك المناس به ولا أحب فالمناس به يكون ذلك أن القاسم أواف المناس به يكون خاسة أو فالمسائد والمناس به يكون خاسة أو فالمسائد والمناس أن يعفي الرجل كاه ﴿ فالمسائد القاسم أواف المناس به يكون خاسة أو فالمسائد والمناس أن يعفي الرجل كاه ﴿ فالمسائد العالم أواف المناس به يكون خاسة أن يكون القاسم أواف المناس به يكون خاسة أن يكون أن يكون أن يكون خاسة أن يكون أن يكون خاسة أن يكون أ

(44) (44) اللك لا بأس 4 لمدخل عليه أحد ولم بخرج مها ولا بأس لصاحب المسكن أن يشتري سكني المسكر -ه ﴿ فِي عربة الفاكه الرطبة والبقول ك≫-أو بعضه وأصل هذا اذا كان قد أعرى الحائط وهي خمسة أوسق فأراد شر ا، ذلك ا ﴿ وَلَتُ ﴾ هل تكون العرايا في الغاكمة الخضراء النفاح والرمان والخوخ وما أشبه فلا بأس مذلك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئًا ولا أرى العرايا في هذا جائزة أن ﴿ قَاتَ ﴾ أَرأَيت لو أَن رجلا له حوائط كثيرة متنائية في بلد وَاحِدُّ أُو في بلدان بَيَّةٍ ۗ أعرى من كل حائط منها خدسة أوسق فأدني أو أكثر أمجوز له أن يشتري من المنا تقطع خضرا، فكيف بيع ما يقطع مكانه ولا يؤخر لليس والادخاد (قال) ولا بأس أن أعراه هذه الاشياء التي ذكرت من الخضر والفاكمة كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى (قال) لعم بلغى أن مالـكا قال لعم مجوز له أن الخضراء أن يتناع ذلك منه اذا حل بيمه بالدلانير والدراهم والعروض. ومَمَا سِين لك ا ذلك أن المرايا فيها ذكرت لا تباع بخرصها لوأن رجاي أعري رجلا نخلا قدأ زهت يشرىمن كلحائط خمسة أوسق فأدنى (قال) وكذلك لوأنه أعرى من حائط وأخذ للساشتي واحدا أربعة أوسق وآخرخمسة أوسق وآخر ثلانة أوسقجازله أن يشترئكم | وأرطبت فباعها من صاحبها على أن بعطيه بخرصها رطبا ماكان في ذلك خير لان هذا من كل واحــد منهم ماأعرى وانكان ذلك كله اذا جمع يكون أكثر من خمسة ا بشير بما أرخص فيه لمشترى العرايا مخرصها . ولو أن رجلا أعرى رجلا نخسلا الانفر وانما تؤكل وطبا مثل نخل مصر المحمل بيمها بخرصها من التمر وكذلك أوسق فذلك جائز لا بأس به وقد بلغني عن غير واحد أن مالكما قاله النب وما أشبهه مما لا يبيس ولا يكوز زيباً لا يباع بشي من خرصه لايباع الا حﷺ الرجال يعرون رجلا واحداً ۗۿ⊸ الا بالذهب والورق والعروض نقدا أو الى أجل ولا بأس به بالطعام المحالف له اذا ﴿ فَلَتَ ﴾ ماقول مالك في عشرة رجال اشتركوا في -الط أعروا رجلا خمسين وسَقًا عجل الطمام وقبضه مكانه فان كان في أحدهما تأخير فلا يحل ﴿ قَالَ سَحَبُونَ ﴾ قال يشتري التمر (قال) أرى سِع المرية جازاً أذا كانت مما ييبس كله ويدخر ﴿ قال ﴾

و فأراد كل واحد منهم أن يأخذ خمسة أوسق بما نجوز أن تشتري مه العرايا (قال) } [أسمع من مالك فيه شيئًا ولم بالمنى عنه وأرادجازاً لان كل واحد مهم انما أعرى الما الله عنه الرجال يعري النين والزيتون وأشباه ذلك ثم يشتريها كما خمسة أوسق فلا بأس به وهو عندي أجوز وأوسح من الرجل بمرىعشرة أوسق وأخسبرني ابن وهب عن مسلمة بن علي وبشر بن بكر عن الأوزاعي أنه قال العرايا فشاري خمسة ويترك خمسة وقد أجازها مالك فهذا أجوز . وممامين لك ذلك أنَّ أنكون في العنب والزينون والثمار كلها لو اشتروها جميعًا خرصًا لم يكن بذلك بأس فكذلك وإن افترقوا. أنما اشترى كل 🖟 ـــــ ﴿ فِي منحة الابل والبقر والغنم ﴾ ح واحد منهم مأأعري

> ے چیز فی الرجل بعری ناساشتی گیج⊸ ﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأَيْتَ نُو أَنْ وَجَلَا أُعْرِي عَشْرَةَ رَجَالَ حَالِمَا لَهُ فَأَرَاهُ أَنَّ يَأْخَذُ مَنَ كُل

أو أعواما هل بجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا بأس أن تنح الرجل لبن ا (١٣ _ المدونة _ عاشر)

﴿ وَاللَّهِ مَا قُولُ مَالِكَ فِي الْآبِلُ وَالنَّهُمُ وَالنَّمُ مِنْهُمَا صَاحِبُهُ رَجَارٌ بِحَنْبُهَا عَامَا أَوْعَامِينَ

إحد مهم خسمة أوسق مخرصها أو عا ذكرت ممانحوز بيه، في قول مالك (قال) قاله ا

وللله وأشهدله فات رب هذه الاشياء قبل أن قبض الذيم أوالنحل أو العبد أو الدار بله ويقرد وغنمه العام والعامين وأعواما ﴿قَاتَ﴾ فهل له اذا أعرى أو منح أن ترجُّمُ (قال) قال مالك في هذا لاخير فيه لمن أعرى ولا منح ولا سكن ولا أخدم في شي من ذلك اذا مات رسما الذي منحما (قال) ولا منحة للذي منح لانه لم تقبض منحته الله عنى مات الذي منحها (قال) وقال لى مالك لوأن رجلا قال فرسى هــذا بعد سنة في ﴾ سيل الله وأشهد على ذلك وبتله ثم مات صاحبه قبل السنة وقبل أن ينفذه فلا حق ا لأهل سبيل الله فيه وهو موروث على فرائض الله بين من ورثه (قال مالك) ولو أن رجلا تصدق على ابن له كبير غائب أو على رجل غائب بدار حاضرة فلم بقدم ابنه ولا الرجل حتى مات ربها فلا شئ المتصدق عليه (قال) وقد علم أن الذي منعه من بف صدقته غيبة المتصدق عليه فان مات رسا قبــل أن تقبض فمكل شي ذكرت لبدا الى الزراع فات صاحبه قبل أن يأتي الزراع وهو في يد صاحبه لم يقبضه لم يكن له شي فهذا مثل الذي سألت عنه ـــر في زكاة العربة وسنيا ڰ⊸ ﴿ فَلَتَ ﴾ فَرَكَاةَ الدرية على من هي (فقال) قال في مالك على الذي أعراها وهو رب ولا نمرة فيه على من علاج الحائط في قول مالكُ (قال) قال لي مالك الستى والزكاة على رب الحائط (قال) وكذلك لو قسمه بين المساكين فأنت تعلم أنه لو تصدق بثرة حائطه على المساكين لكان سنيها على صاحبها ولم يؤخذ للمساكين ويستأجر الممرى النخل أناورثة أن جفانو المربة (الله) لم ذلك لأورثة والعربة غير ج**ائزة للذي** عليهم فيها منها وهو الذي سممت ممن أنق به قديمًا . ومما سين لك ذلك لو أن رجلا وهب تمرة حائطه أو نخلات قبــل أن تطيب لـكان سقيها وزكاتها على الذي وهبت له ان كانت تبانه الزكاة وان كانت لاتبانم الزكاة لم يكن على واحد مسهما زكاة والعراط ابس كذلك سقيها وزكاتها على الذي أعراها وليس على الممرَى فليسل ولا كثير وان لم تبليم الزكاة ولو أن رجَلا وهب ثمرة حالطه أو ثمرة نخلات من حائطه سنين

فىذلك بعــد ما أعرى أو منح في قول مالك (قال) ليس له أن يرجع في ذلك (قال) والسكني عندي سِدْه المنزلة والخدمة ﴿ قلتَ ﴾ أوأبت الذي يمنح اللبن العام أوالا عوامً ۗ ان أراد شرا، ذلك أبجوزني قول مالك ويرتجع غنمه ولبنها (قال)له أن يشتري منحتميًا لأن مالكا قال لنا لو أن رجلا أخدم رجلا عبداً حيامه أو أسكن رجلا داراً حيامه 🖟 جاز له أن يشتري خدمة الفلام وسكني الدار وذلك نجوز فلما جاز ذلك للذي أخِدُمُ وأسكن جاز للذي منج أن يشتري منحته أيضاً ﴿قَلْتَ﴾ ثم يجوز لي أن أشتري في قول مالك (قال) بالدنانير والدراهم والعروض كلها نقداً أو الى أجل والطَّمَامُ نقداً أوَّ الىأجللان مالكاقال لا بأس بشراء الشاة للبون بالطعام الىأجل ﴿ قلتَ} فيمجوزُ أن أشـــتري سكناي وخدمة عبدي الذي أخدمت (قال) عاشئت من الدَّنانيرُ والدراهم والعروض والطعام وجميع|لاشياء ﴿ فَلَتْ ﴾ فَهَلْ نجوزً له أِنْ يَشْتَرَى سَكَيْاتُهِ ۗ الذي أسكنه بسكني دار له أخرى أو خدمته بخدمة عبد له آخر أبجوزاً ، لا (قَالَ)] لا أرى به بأسا ﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ وأنما معناه أنه نجوز غلمة عبد له آخر أو يُسَكِّنيُّ أ دار له أخرى أعطمه للدار بأصابا أو يسكناها غشر سمن أو أقار من ذلك اذا كان أمرا معروفا والعبيد مثل الدار حَجُرٌ فِي الْمُرَى بِمُوتَ قِبَلَأَنْ يَقْبَضَ الْمُرَى مِربَّهُ ﴾ ﴿ إِنَّا ﴿ وَلَتَ ﴾ أَرأَيتَ انَاعَرَى نَخَلَا لَهُ فَاتَرْبِهَا قِبَلَ أَنْ يَطِلُهُ فِي النَّخَلِ شِيءٌ وقِبَلَ أَنْ يَخُوُّرُ

أعربهاان مات ربها قبل أن يطام في النخل شي وقبل أن بحوز النخل ﴿ قلتَ ﴾ وهذا إ قول مالك (قال) لهم غ فات كه ذاو مات صاحب العربة الذي أعراها قبل **أن يطي**ت النخل وقبل أن يقبض صاحب المنحة الملى منح للبن قبل أن يكون اللبن أوقبل أن هبضاللبن والسكني و لخدمة مات ربها قبل أن يقبض ذلك المسكن أوالمخدم وقبل أن ل إبان ذلك ان كان ضرب لذلك أحلا أو قال اذا خرحت الثيار أو حاء اللمن فاقبضَّ

حه ﷺ في اشتراء العربة بخرصها قبل أن محل بيعها ﷺ⊸

﴿ فَلَتِ ﴾ أَرأَتِ اللهِ لَا قِيلِ أَنْ تَحَلَّى يَعِهَا أَنْجُوزُ لَهُ أَنْ يَشْتُرَمُهَا مُخْرِمِهَا (قال) لا يجوز

حتى يجل بيعها ﴿ قات ﴾ قاذا حل بيعها أيجوز له أن يأخذها بخرصها من التمر فَعَلِكُمْ

أو بشي من الطمام (قال) أما بالتمر فلا بحل له الا أن يشتريها بخرصها تمراً للي الجداف

 $()\cdots)$

وأما أن يعجله فلا وأما بالطعام فلا يصلح أيضاً الا أن يجـد ما في رؤسها مَكاه ولا

في الزكاة والستي

والدراهير (قال) لا بأس أن يشتريها من الذي أعربها بالدنانير والدراهم افراحل بيعاً الله نَقَدَآ أَوْ الَّيَّ أَجِلُ وَكَذَاكَ بِالعروضِ ﴿ قَلْتَ ﴾ فأن اشتراها منه قبسل أن يحسل بيغُمَّ إِ

بالدنان يو والدراهم أو يشئ من العروض أيجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجُوذُ

ذلك عنـــد مالك الأ أن بشـــتربه القطمه مكانه فأما أن يشــتربه على أن يتركه فلأ بجوزله ذلك مؤقلت ﴾ واتما وسعاله في أن يأخسة عا بخرصها تمرآ أتسا ذلك اذالم

يمجله وكان اتنا يعطيه التمر من صنَّمًا الى الجداد تال لم ﴿ قَلْتَ بَهِ وَهَذَا قُولُ مَالِكُ ۗ

﴿ الاي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وَإِنَّهِ كُنَّابِ النَّجَارَةُ بِأَرْضُ الْعَدُورُ ﴾

الني المدنة وحده ﴾ ﴿ الحدثة وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمن وعلى آله وصحبه وسلم ﴾ حجر كتاب العرايا ﷺ

والمن الرحن بن القاسم صف لى العراياماهي وفي أيّ الثمارماهي ولمن نجوز له المنازماهي ولمن نجوز له

؎ﷺ ما جاء في العرايا ﷺ۔

بيعها اذا أعربها (قال) قال مالك العرايا فى النخل وفى جميع الشاركلها مما يبيس ويدّخر الم مشل العلب والشين والجوز والموز وما أشبهه مما بيس ويدخر ببب ثمرتها صاحباً لرجيل ثم بيندو السحبها الذي أعراها أن بتاعها من الذي أعربها والثمر في رؤس ال

النخل بعد ما طات البا بحل اصاحبها الذي أعراها أن يشتريها بالدنانير والدرام وانكانت أكثر من خسة أوسق ويشتريها بالطعام الذي هو من غير صنفها نقيدًا

اذا جدّها مكانه وبالمروض نقسه أو الى أجل والدنانير كذلك نقسه أو الى أجَّلُ وبتاعها بخرصها من صنفها الى جسدادها اذا كانت خسة أوسق فأدنى وان كانت أكثر من خسة أوسق لم يسلح بيمها تمر الى الجداد ولا يسلح تمر نقداً ولا ينبغي

محتف الهمود محد، قبل ان يتفره وان غره قبل ان يجد عا وان دفع اليه الصام المرا لخير فيه فهذا الذي سمعت من قول مالك في المرايا الحرفال بهر وقال مالك والمحاليج ال

المربة بخرصها من النعر الذلك يمرى وبخرص في وؤس النخل وليست له مكيلة وانما ذلك بمنزلة النولية والاقالة والشرك ولو كان ذلك بمنزلة غيره من البيوع ما أشرك الرجل أحداً في طعام حتى يستوفيه ولا أقال منه حتى قبضه ولا ولاه (قال) وبيع الربا إلى الجداد انما ذلك مرفق من صاحب الحافظ على صاحب العربة يكفيه عربة أو يستأجر في يعضه اياها تمراً ولولا ذلك ضاعت عربة أو يستأجر في عربة العربة العربة العربة المناجر في المناب ال

عربته ويضمن له خرصها حتى يعطيه اياها ممرا ولولا دلك صاعب عرب الويسة بروي وتذهب الاجارة بمضها (قال) مالك وانميا فرق بين سع العرايا بالنمر وبين المزامة أ لاَن المزامة سع على وجه المكايسة وان سع العرايا بالنمر على وجه المعروف لا زيادة أ

فيه ولا مكايسة . ومثل ذلك الرجل بدل للرجل الدراهم بأوزن من دراهمهفاذا كان ذلك على وجه المعروف جاز وان كان على وجه البيع لم يحز واتما وضع ذلك على وجه الرفق لصاحب النمر الذي ابتاعه وفيه العربة العذق والعدةان والثلاثة فينزله الرجل بأحله فيشق عليه أن يطأه رب العربة كلما أقبل وأدبر ويريد رب الثعرة الذي ابتاعها

بأهله فيشق عليه أن يطاد رب العربة كاما أقبل وادبر وبريد رب المعرفة عدى السعة الموادر المعرفة عدى السعة الموادر وبريد رب العربة أن يحال بينه وبين ما يجعمل له من عربته فرخص لرب النمرة أن يبتاع من رب العربة عربت هم عربت المخرص الموادرة أن يبتاع من رب العربة عربت المخرصة عربت المحادرة المحربة المحدد المحد

على وجه المكايسة والنجارة وان ذلك معروف منه كله ولا أحب أن يجاوز خمسة أوسق ويدل على ذلك أن ابن وهب حدث أن عمر بن محمد وعبد الله بن عمر ومالك ابن أنس حدثوه عن مانع عن ابن عمر وعن زيد بن أوب أزحرسول الله صلى الله عليه وسلم أرخص لصاحب العربة أن بسما بخرصها بمراً وذكر مالك عن داود ابن الحصين أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحد أخد بده عن أبي هربرة أن رسول الله

من الله عليه وسلم أرخص في بيع العرايا مخرصها ما دون خمسة أوسق أو في خمسة أ أوسق بشك داود لا بدري قال خمسة أو سق أو دون خمسة أوسق وبدل على أنها مع وفي وأنها لا نذل على وجه البيع والمكايسة وأنها رخمسة لما فيه من المرفق

مروف وأنها لا تنزل على وجه البيع والمكايسة وأنها رخصة لما فيه من المرفق الله من أو الله والآذي الله والأذي الله والدار والله الله والله و

اليرية نخرصها من النمر الذلك يتحرى وبخرص في رؤس النخل وليست له مكيلة وأعا

المُثَالِّ الْمُثَالِثُ الْمُثَالِثُ الْمُثَالِثُ الْمُثَالِثُ الْمُثَالِثُ الْمُثَالِثُ الْمُثَالِثُ الْمُثَالُ

﴿ الحمد لله وحده ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمن وعلى آله وصحبه وسلم ﴾ - حجر كتاب العرايا كيجيد

ے پیر ما جاہ فی العرابا کیوں۔

﴿ قاتَ ﴾ لعبد الرحمن بن الفاسم صف لى العراياً ماهي وفي أيّ الشيار ماهي ولمن مجوزاً ﴾

يعها اذا أعربها (قال) قال مالك العرايا في النخل وفي جميع الشاركها مما ييس ويدخر مشل العنب والتدين والجوز والاوز وما أشبهه مما يس ويدخر يهب ثمرتها صاحباً لرجيل ثم سدو لصاحبها الذي أعراها أن بتاعها من لدي أعربها والثمر في رؤن

النخل بعد ما طابت انها يحل لصاحبها الذي أعراها أن يشــــــميها بالدانير والدرام. وانكانت أكثر من خمسة أرسق ويشتريها بالطعام ادى هو من غير صنفها نفــــــــا

اذا جدّها مكانه وبالعروض نقسها أو الى أجل والدانير كذلك نقسها أو الى أجلّ و بتاعيا بخرصها من صنفها الى جسدادها اذا كانت خسة أوسق فأدنى وال كانتٍ

أكثر من خمسة أوسق لم يصلح بيمها بتمر الى الجداد ولا يصلح بتمر **نقداً ولا بنَبَنَيَّ** له أن يتناعها بشئ من الفعام مخالف لهما الى أجل ولا بأس أن يتناعه**ا فى قول مالكُّ** بضعام مخالف لهما ذ أخملة الثمرة مكانه صاحبها الذي يتناعها ويدفع اليمه الط**مام**

. المخالفُ للشمرة مكاء قبل أن يتفرقا وإن تفرقا قبل أن يجدًا ها وان دفع اليه الطمام فلا أ خير فيه فبه الذي سممت من اول مالك في العرايا هو قال يح وقال مالك واتحاج م

ذاك بمزلة النولية والاقالة والشرك ولو كان ذلك بمزلة غيره من البيوع ما أشرك الرجل أحداً في طعام حتى يستوفيه ولا أقال منه حتى قبضه ولا ولاه (قال) وبيع الرجل أحداً في طعام حتى بستوفيه من صاحب الحافظ على صاحب العربة يكفيه عربة ويضمن له خرصها حتى يعطيه اياها بمراً ولولا ذلك ضاعت عربته أو يستأجر في عند ويضمن له خرصها حتى يعطيه اياها بمراً ولولا ذلك ضاعت عربته أو يستأجر في ننده الاجارة سمضها (قال) مالك وانحا فرق بين سع العرايا بالنمر وبين المزامة أولا المنافق وجه المعروف لا زيادة

وندهب الاجارة بيمضها (قال) مالك وانميا فرق بين سع العرايا بالتمر وبين المزاية و لان المزاينة سع على وجه المكايسة وان سع العرايا بالتمر على وجه المعروف لا زيادة فيه ولا مكايسة ومثل ذلك الرجل بدل للرجل الدراهم بأوزن من دراهمه فاذا كان ذلك على وجه المعروف جاز وان كان على وجه البيع لم يجز وانما وضع ذلك على وجه

الرفق لصاحب النمر الذي ابتاعه وفيه العربة العذق والعذقان والثلاثة فينزله الرجل المرفق لصاحب النمرة الذي ابتاعها وفيه العربة كلما أفيل وأدبر وبريد رب النمرة الذي ابتاعها أو ورثها أن يسديامه ولا يدخله أحد فيأتي رب العربة فيدخل فلا منبني أن محال بينه وبين ما يحمل له من عربته فرخص لرب النمرة أن متاع من رب العربة عربته المخروسة المناتراً لموضع مرفق ذلك به وأنه ليس

على وجه المكايسة والنجارة وان ذلك معروف منه كله ولا أحب أن بجاوز خسة أوسق. وبدل على ذلك أن ابن وهب حدث أن عمر بن محمد وعبد الله بن عمر ومالك ابن أنس حدثوه عن فافع عن ابن عمر وعن زيد بن أهمة أز هرسول الله صئلى الله عليه وسلم أرخص لصاحب العربة أن بيمبا بخرصها بمراً . وذكر مالك عن داود ابن الحسين أن أبا سفيان مولى ابن أبي أحمد أخبره عن أبي هربرة أن رسول الله على الله عليه وسلم أرخص في بيم العرايا بخرصها ما دون خسة أوسق أو في خسة

أوسق بشك داود لا يدري قال خمه أو حق أو دون خمه أوسق وبدل على أنها مروف وأنها لا تنزل على وجه البيع والمكابسة وأنها رخصه لما فيه من المرفق أنن أريد رفاته وطرح المفرة عمن أرفق لما بدخل عليه من واطنة الرجل والاذى

Springer Commence

الْمِنْ الْمُخْدِّلُهُ مِنْ الْمُنْ ال ﴿ الْمُدِلَّهُ وَمِدُهُ ﴾

﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأميّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾ . - المرايا ﷺ -

حﷺ ما جاء في العرايا ﷺي

﴿ قَالَ ﴾ لَغَبُهُ الرحمٰن بن القاسم صف لى العرايا ، العي وفي أى الثمار ماهي ولمن نجوز له بيمها اذا أعربها (قال) قال مالك العرايا في النخل وفي جميع الثمار كلها تما ييس ويدخر مشل العنب والشين والجوز واللوز وما أشهه تما يس ويدخر بهب ثمرتها صاحبًا

لرجال ثم يسدو الماحم! الذي أعراها أن يتاعها من لذي أعربها والثمر في رؤينًا النخل بعد ما طابت الما يحل لصاحبها الذي أعراها أن يشدّرها بالدانير والدراهم

وان كانت أكثر من خمسة أوسق ويشتريها بالطمام لذى عومن غير صنفها في آ اذا جدّ ها مكانه وبالمروض نقسداً أو الى أجل والدانير كذلك نقسداً أو الى أشر وبتاعها بخرصها من صنفها الى جسدادها اذا كانت خمسة أوسق فأدنى وان كانت

أكثر من خمسة أوسق لم يصلح بيمها تمر الى الجداد ولا يصلح بمر نقداً ولا بنبئ اله أن يتاعها في قول مالك اله أن يتاعها بشئ من العمام مخالف لهما الى أجل ولا بأس أن يتاعها في قول مالك

يضام مخالف لهما ذ أخمة الثمرة مكانه صاحبها الذي يتاعها ويدفع اليمه الطعام المخالم المعام فلا المحام المحام

خير فيه فبذا لذي سمعت من قول مالك في العرايا ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك وأنحا مع

الدية خرصها من النمر ان ذلك يحرى وبخرص في رؤس النخل وليبت له مكيلة وانما ذلك غيراة الولية والاقالة والشرك ولو كان ذلك غيرلة غيره من اليوع ما أشرك الرجل أحداً في طام حتى يستوفيه ولا أقال منه حتى يقبضه ولا ولاه (قال) وبيع الربا الى الجداد ايما ذلك مرفق من صاحب الحافظ على صاحب العربة يكفيه عربة ويضمن له خرصها حتى يعطيه الماها عمراً ولولا ذلك ضاعت عربته أو يستأجر في فنده الاجارة سعضها (قال) مالك وانما فرق بين سع العرايا بالتمر وبين المزانة لان الزائة بيع على وجه المكايسة وان بيع العرايا بالتمر على وجه الممروف لا زيادة فيه ولا مكايسة ومن بيل المرجل العراهم بأوزن من دراهمه فاذا كان ذلك على وجه الممروف جاز وان كان على وجه البيع لم يحز وانما وضع ذلك على وجه المرف للدق والعذقان والثلاثة فيترله الرجل المرف أمله فيشقى عليه أن يطأه رب العربة كاما أقبل وأدبر وبريد رب الثمرة الذي ابتاعها أو ورثها أن يسد بابه ولا يدخله أحد فيأتى رب الدية فيدخل فلا ينبني أن يحال بينه وبين ما يجمعها له من عربته فرخص لرب النمرة أن يتناع من رب العربة عربته غرصه المنون ما يحمل له من عربته فرخص لرب النمرة أن يتناع من رب العربة عربته غروصه المؤسلة والنجارة وان ذلك معروف منه كاه ولا أحد أن يجاوز خسة على وجه المكايسة والنجارة وان ذلك معروف منه كاه ولا أحد أن يجاوز خسة على وجه المكايسة والنجارة وان ذلك معروف منه كاه ولا أحد أن يجاوز خسة

أوسق ويدل على ذلك أن ابن وهب حدث أن عمر بن محمد وعبد الله بن عمر ومالك

ان أنس حدثود عن النع عن ابن عمر وعن زَّيد بن أيت أزه رسول الله صلى

الله عليه وسلم أرخص لصاحب العربة أن بينما بخرصها تمراً .وذكر مالك عن داود ال

ابن الحصين أن أباسفيان مولى ابن أبي أحمد أخسيره عن أبي هريرة أن رسول الله

ملى الله عليه وسلم أرخص فى بيع الدرايا بخرصها ما دون خمسة أوسق أو فى خمسة أوسق يدل على أنها أوسق يدل على أنها أوسق يشك داود لا يدري قال خمسة أو سق أو دون خمسة أوسق وبدل على أنها معروف وأنها لا تنزل على وجه البيع والمكايسة وأنها رخصة لما فيه من المرفق ألمن أربد ارفاقه وطرح المفرة عمن أرفق لما يدخل عليه من واطنة الرجل والاذى

في حائطه وما ذكر ان لهيمة وان كان مالك لا يأخذ ببعضه ولكنه يزع من أنكر

ذلك ﴿ قَالَ ابْ وَهِبِ ﴾ ذكر ابن لهيمة عن يزيد بن أبي حبيب أنه سئل عن المرال

فقال كان الرجل يطم أخاه النحلة والنخلتين والثلاث في نخله فكان رسول الله ملكم

الله عليه وسلم يرخص للذي أطعمهن أن يبيهن قبل أن يسدو صلاحهن فقد جوز

في هذا الحديث بيما قب 💆 ن بيدو صلاحها لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسيا

من أتمام المعروف وطرح المضرة والضيق ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحرث على ا

عبد ربه بن سعيد الانصاري أنه قال في العربة الرجل يعرى الرجل النخلة والرجل

حﷺ في عربة النخل ليس فيها تمر ﷺ

ليستثنى من ماله النخلة أو النخلتين يأكلها فيبيه بالتمر

(AT) وه في العربة بيعها صاحبها من رجل ثم يشتربها الذي أعراها كا ﴿ ذَلْتَ ﴾ أرأيت لو أن الرجل الذي أعرى هذه النخل باعها من غيره بعد ما أزهت وحل البيع بما بجوزله ثم أراد صاحب النخل الذي له النمرة أن يأخذها بخرصها من ألذى اشتراها من الذي أعربها أيجوز ذلك في قول مالك (فقال) قال مالك انه جائز أ ا لا ، لو أن رجلا أسكن رجلا منزلاني دار له حياته ثم وهب تلا السكني لرجل غيره حاله لجاز لصاحب الدار أن يتاع من الموهوبة له تلك السكني كما كان مجوز له أنَّ يشتري من الموهوبة له نفسه المسكن والذي أسكن حياته لا ببيع سكني حياته وبجوز له أن يبه فهية السكني بمنزلة بيم الثمرة وهبها لمن أراد أن يشتريها منه (قال) ولقد أن مالكا عن الرجل يكون له الحائط ولرجل فيـه نخلة فيريد بدـــــــ أن تطيب النخلة ويحل بيع الثارأن يبتاعها منه بخرصها لى الجداد (فقال) لى مالك انكان على ال وجه ما يكره من دخوله وخروجــه فلا يعجني ذلك وأراه من سِم النمر بالرطب لان هذا له الاصل ولم يعر وان كان على وجـه الكفاية له والمؤتَّة لم أر بأسا اذا | كان على وجه المعروف والعرايا قد يجوز فعها على الوجهين حميمًا على رجه الكفاية | وكراهية الدخول والحروج ق. يشتريها منه على وجه الكفاية فلا يكون بذلك بأس ولا تبالى اذا خرجت من يدى الذي أعربها الى غيره بهبة أو ثمن أن يشتربها الذي له الثمرة لان الرخصة فيها انما هي للذي أعراها على وجه ما يكره من مخوله وخروجه أو على وجه كفاية المؤنة لصاحبه فلا بأس بهذا في الامرين جميعا في رأيه على ما سمعت من مالك والله أعلم * ولو كان مكروها أن يشتربها من أعراها ممن أشتراها لكان مكروها لمن اشترى الثمرة أن يشترى ما أعرى بائمه فهذا يدلك

وهذا أشد لكراهيه ولكن لا بأس به ﴿وَالْسَحَنُونَ ﴾ وقد قال بعض كبار أصحاب

مالك ان العربة لايجوز شراؤها لمن أعراها الالما يدخل عليه من المضرة من الدخول أ

عليه في حائطه فصار ما كان منه من المعروف مضرة تدخل منه عليه فأرخص له في

نني المضرة والقامها وبدلك بجوزله أن يشترىالنخلة تكون في حائطه وانكان أصل

و قات كه فهل بجوز أن يعرى الرجل الرجل النخل أو الشجر قبل أن يكون فها الممرة وقبل أن يطبع في الشجر قبل (قال الا بأس به عند مالك (قال مالك) ولا بأس أن يعرى الرجل الرجل النخلتين والثلاث بأ كر تمر بها السنتين والثلاث (وقال بأس أن يعرى الرجل الرجل النخلتين والثلاث بأ كر تمر بها السنتين والثلاث (وقال في النبي المدين الله الله الله المدين توهي ويحل بيمها في تطيب تمر تها بحال ما فسرت لك لا يشتم بها بعد أن تطلع حتى تزهي ويحل بيمها في الحرية من غير الذي أعراها كلاه من له تمرة الحالمة وقال لى مالك لا أرى بأسا لصاحب المزية أن يبيعها ممن له تمرة الحالمة أو باعدى أصل النخل قبرة لان المرة أذ يأخذ ذلك بخرصه من اشترى ثمرة لحاصة أو اشترى أصل النخل وترك النمرة اذا طابت زايلت من رجل والثمرة من رجل آخر وفيه لخل تداعره جزان كان الدري الما الشهرة اذا كان صاحبها إنما أيقاها لنفسه أو باعها من غيره أن تمك العربة بما وصفت لك

_ه ﴿ فِي المربة بيعا صاحبها من رجل ثم يشتربها الذي أعراها ۗ ۗ ۗ ﴿ وَلَتَ ﴾ أُرأيت لو أن الرجل الذي أعرى هذه النخل باعها من غيره بعد ما أزهت

وحل البيع بما بحوزله ثم أراد صاحب النخل الذي له النمرة أن يأخذها بخرصها من

ألذى اشتراها من الذي أعربها أنجوز ذلك في قول مالك (فقال) قال مالك آنه جائز أ ا به لو أن رجلا أسكن رجلا منزلافي دار له حيانه نم وهب تلك السكني لرجل غيره

لحياته لجاز لصاحب الدار أن يبتاع من الموهوبة له تلك السكني كما كان يجوز له أن ينترى منالموهوبة له نفسه المسكن والذي أسكن حيآبه لا ببيع سكني حياته ويجوز

له أن بهبه فهية السكني بمنزلة بيع الثمرة وهبتها لمن أراد أن يشتريها منه ﴿ قَالَ ﴾ ولقد

مان مالكا عن الرجل يكون له الحائط وارجل فيه نخلة فيريد بديد أن تطيب النخلة وبحل سِع الناوأن بتناعها منه مخرصها الى الجداد (نقال) لى مالك ان كان على وجه ما يكره من دخوله وخروجــه فلا يعجبني ذلك وأراه من بيع النمر بالرطب

لان هذا له الاصل ولم يعر وان كان على وجــه الكفاية له والمؤتَّة لم أر بأسا اذا كان على وجه المعروف والعرايا قد بجوز فعها على الوجهين جميعا على وجه الكفاية

وكراهية الدخول والخروج قد يشتريها منه على وجه الكفاية فلا يكون بذلك بأس فلا تبالى اذا خرجت من يدى الذي أعربها الى غيره بهبة أو ثمن أن يشتريها الذي له النمرة لان الرخصة فيها انما هي للذي أعراها على وجبه ما يكره من دخوله

وخروجه أو على وجه كفاية المؤنة لصاحبه فلا بأس بهذا في الامرين جيما في رفيي على ما سمعت من مالك والله أعلم * وار كان مكروها أن بشتريها من أعراها ممن

مالك ان العربة لايجوز شراؤها لمن أعراها الا لما يدخل عليه من المضرة من الدخول أ إعليه في حائطه فصار ما كان منه من المعروف مضرة تدخل منه عليه فأرخص له في : نني المضرة والقائما وبذلك بجوزله أن يشتريالنخلة تكون في حائطه وانكان أصل

اشتراها لكان مكروها لمن اشترى النمرة أن يشترى ماأعرى بألمه فبذا بدلك وهذا أشد لكراهيته ولكن لا بأس به ﴿قَالَ حَدُونَ ﴾ وقد قال بعض كار أصحاب

في حائطه وما ذكو لن لهيمة وان كان مالك لا يأخذ ببعضه ولكنه نرع من أنكِّ

ذلك ﴿ قال ان وهب ﴾ ذكر ابن لهيمة عن يزيد بن أبي حبيب أنه سئل عن المرأة! فقال كان الرجل يطيم أخاه النَّحلة والنخلتين والثلاث في نخله فكان رسول الله ما الله عليه وسلم يرخص للذي أطعمهن أن بيبعهن قبل أن سِـدو صلاحهن فقد جُوْرًا

في هذا الحديث يعها في أن بدو صلاحها لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسيا من اتمام المعروف وطرح المضرة والضيق ﴿ ابن وَهُبُ ﴾ عن عمرو بن الحرث عُنَّ عبد ربه نن سعيد الانصاري أنه قال في العربة الرجل بعرى الرجل النخلة والرجل ا يستثنى من ماله النخلة أو النخلين يأكلها فبيمها تمر

- ﴿ فِي عربة النخل ليس فيها تمر كيا -﴿ قَلْتَ ﴾ فَهَلَ يُجُوزُ أَنْ يَمْرَى الرَّجَلِّ الرَّجَلِّ النَّخَلِّ أَوْ الشَّجْرِ قِبْلِ أَنْ يكونَ فَهَا

بأس أن يمري الرجل الرجل النخلتين والثلاث يأ كل ثمرتها السنتين والثلاث (وقَالُ ا أن وهب) قال مالك أو ما عاش المعرى ﴿قَالَ رَالُكُ ﴾ وهذه العرايا لا يشترتها حَتَّى تطيب تمرتها بحال ما فسرت لك لا يشتريها بمد أن تطلع حتى تزهي ويحل بيعها ﴿

حيرٍ في بيع العربة من غير الذي أعراها ۗۗڿ٠-لُهُ ﴿ قَالَ ﴾ وقال لي مالك لا أرى بأسًا لصاحب العربة أن بيعها من له ثمرة الحالطيُّ ُ وانكان غير الذي أعراه بخرصة (قال) لى ما مالك أنه مجوز أن يأخذ **ذلك** بخرصه ممن اشترى ثمرة الحائط أو اشترى أصال النخل بثمرة لان النمرة اذا طابت زايلت

النخل (قال) وفيها قال مالك لو أن رجلا باع حائطاً وترك الثمرة لنفسه أو باع حائطه من رجل والثمرة من رجل آخر وفيه نخل قد أعراه جاز لمن كانت له الثمرة اذا كان 🌡 صاحبها انما أنقاها لنفسه أو باعها من غيره ان تلك العربة تنا وصفت لك

وه المرمة بيم صاحبها من رجل ثم يشترها الذي أعراها كا

﴿ وَلَتَ ﴾ أوأبت لو أن الرجل الذي أعرى هذه النخل باعها من غيره بعد ما أزهت وحل البيع عا بجوزله ثم أراد صاحب النخل الذي له النمرة أن يأخذها بخرصها من

إذى اشتراها من الذي أعربها أبجوز ذلك في قول مالك (فقال) قال مالك انه جائز ا ا له لو أن رجلا أسكن رجلا منزلاني دار له حيامه ثم وهب تلك السكني لرجل غيره حيانه لجاز لصاحب الدار أن يبتاع من الموهوبة له تلك السكني كما كان مجوز له أن

يشتري من الموهوبة له نفسه المسكن والذي أسكن حيانه لا ببيع سكني حيانه ومجوز

له أن يهيه فية السَّكني بمنزلة بيع الممرة وهبتها لمن أراد أن يشتربها منه (قال) ولقد أن مالكا عن الرجل يكون له الحائط ولرجل فيه نخلة فيريد بدر أن تطيب النخلة ومحل بيع الثيارأن بيناءيا منه مخرصها الى الجداد (نقال) إ. مالك انكان على أ

وجه ما يكرد من دخوله وخروجــه فلا يعجني ذلك وأراه من سِم النمر بالرطب لان هذا له الاصل ولم يعر وان كان على وجـه الكفاية له والمؤنَّة لم أر بأسا اذا

كان على وجه الممروف والعرايا قد يجوز فمها على الوجهين جميعا على وجه الكفاية وكراهية الدخول والخروج قد يشعربها منه على وجه الكفاية فلا يكون بذلك بأس

فلا تبالى اذا خرجت من بدى الذي أعربها الى غيره سهبة أو ثمن أن يشتربها الذي له الثمرة لان الرخصـة فيها انمـا هي للذي أعراها على وجــه ما يكره من وخوله إ وخروجه أو على وجه كفاية المؤنة لصاحبه فلا بأس بهذا في الامرين جيما في ﴿ عَيْ الْهِ

على ما سمعت من مالك والله أعلم * ولو كان مكروها أن يشتريها من أعراها ممن اشتراها لكان مكروها لمن اشترى الثمرة أن يشترى ما أعرى بالعه فهذا بدلك

وهذا أشد لكراهيته ولكن لا بأس به ﴿قالسحنون﴾ وقد قال بعض كبار أصحاب

(94) في حائطه وما ذكر ان لهيمة وان كان مالك لا يأخذ بيمضه ولكنه نرع من أنكرًا

ذلك ﴿ قال ان وهب ﴾ ذكر ابن لهيمة عن يزيد بن أبي حبيب أنه سئل عن البراما ﴿

الله عليه وسلم يرخص للذي أطعمهن أن بيبعهن قبل أن بـــدو صلاحهن فقد جوز 💮

فقال كان الرجل يطم أخاه النَّحلة والنَّخلِّين والثلاث في نخله فكان رسول الله صلَّى

في هذا الحديث بيم كبل أن بيدو صلاحها لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسُنَّا ﴿ ﴿ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسُنَّا إ من اتمام المعروف وطرح المضرة والضيق ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحرث عنَّ عبد ربه بن سعيد الانصاري أنه قال في العربية الرجل بعرى الرجل النخلة والرجل ليستثنى من ماله النخلة أو النخلتين يأكلها فيبيمها تمر ح ﴿ فِي عربة النخل ليس فيها تمر ﴿ حَ

﴿ قلت ﴾ فهل مجوز أن بعرى الرجل الرجل النخل أو الشحر قبــل أن يكون فعها الثمرة وقبل أن يطلع في الشجر شيَّ (قال) لا بأس به عنــد مالك (قال مالك) ولا أ بأس أن يمرى الرجل|لرجل النخلتين والثلاث يأ كل تمرتبا السنتين والثلاث (وقالًا أ ان وهب) قال مالك أو ما عاش المعرى (قال مالك) وهذه العرايا لا يُشترمها خَتَىٰ تطيب تمرتها بحال ما فسرت لك لا يشتريها بمد أن تطلع حتى تزهي وبحل بيعها

حجيرٍ في بِيع العربة من غير الذي أعراها ﷺيح− ﴿ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ لَا أَرَى بأَسَا لصاحب العربة أن بيمها ممن له نمرة الحالَظُ ﴿ وانكان غير الذي أعراه مخرصه (قال) لى ما مالك أنه مجوز أن يأخذ ذلك بخرصه

ممن اشترى تمرة الحائط أو اشترى أصال النخل شرة لان الثمرة اذا طابت زايلت

النخل (قال) وفيما قال مآلك لو أن رجلا باع حائصًا وترلُّمُ النَّمَرَةُ لنفسه أو باع حائقًا من رجل والثمرة من رجل آخر وفيه نخل قد أعراه جاز لمبركات له الثمرة اذاكانا صاحبها انما أنقاها لنفسه أو باعها من غيره ان تلك العربة مما وصفت لك

مالك ان المرية لايجوز شراؤها لمن أعراها الا لما يدخل عليه من المضرة من الدخول عليه في حائطه فصار ما كان منه من المعروف مضرة تدخل منه عليه فأرخص له في

نني المضرة والفامًا وبذلك يجوزله أن يشترىالنخة تكون في حائطه وانكان أضل

ـــــ في العربة بيما صاحبها من رجل ثم يشتريها الذي أعراها كالم ﴿ ذَلَتَ ﴾ أُوأَيت لو أَن الرجل الذي أعرى هذه النخل باعها من غيره بعد ما أزهت

وحل البيع بما بجوزله ثم أراد صاحب النخل الذي له الثمرة أن يأخذها بخرصها من الذي اشتراها من الذي أعربها أنجوز ذلك في قول مالك (فقال) قال مالك انه جائز أ

ا له لو أن رجلا أسكن رجلا منزلافي دار له حيانه ثم وهب تلك السكني لرجل غيره لحياته لجاز لصاحب الدار أن يبتاع من الموهوبة له تلك السكنى كما كان بجوز له أنَّ ا ينتري من الموهوبة له نفسه المسكن والذي أسكن حيانه لا ببيع سكني حيانه وبجوز

له أن يَبِه فهية السكني يُمْرَلَة بيع النُّمرَة وهَبُّهَا لمن أَراد أَنْ يَشْتَرَبُّهَا منه (قال) ولقد

أن مالكا عن الرجل يكون له الحائط وارجل فيه نخلة فيريد بديد أن تطيب النخلة ويحل بيع الثيارأن بتناعباً منه مخرصها الى الجداد (فقال) لى مالك ان كان على أ

وجه ما يكره من دخوله وخروجــه فلا يعجبني ذلك وأراد من بيع النمر بالرطب لان هذا له الاصل ولم يعر وان كان على وجــه الكفاية له والمؤنَّة لم أَر بأسا اذا | كان على وجه المعروف والعرايا قد مجوز فيها على الوجهين جميماً على وجه الكفاية إ وكراهية الدخول والخروج قد يشتريها منه على وجه الكفاية فلا كون بذلك بأس

ولا تبالى اذا خرجت من بدى الذي أعربها الى غيره مهبة أو ثمن أن يشتريها الذي له النمرة لأن الرخصة فيها أنما هي للذي أعراها على وجه ما يكره من فخوله وخروجه أو على وجه كفاية المؤنَّه لصاحبه فلا بأس بهذا في الامرينَ جيما في ﴿ يُكِ

على ما سمعت من مالك والله أعلم * ولو كان مكروها أن يشتربها من أعراها ممن اشتراها لكان مكروها لمن اشترى الثمرة أن يشترى ما أعرى بأثمه فبذا يدلك وهذا أشد لكراهيته ولكن لا بأس به ﴿وَقَالَ حَدُونَ ﴾ وقد قال بعض كبار أصحاب مالك ان العربة لايجوز شراؤها لمن أعراها الالما يدخل عليه من المفترة من الدخول أ

عليه في حائطه فصار ما كان منه من المعروف مضرة تدخل منه عليه فأرخص له في ا نني المضرة والقائما وبذلك بجوزله أن يشترىالنخلة تكون في حائطه وانكان أصل

في حائطه وما ذكر ان لهيمة وان كان مالك لا يأخذ ببعضه ولكنه يزع من أنك

ذلك ﴿ قَالَ انْ وهم ﴾ ذكر ابن لهيمة عن يزيد بن أبي حبيب أنه سئل عن المراما

فقال كان الرجل يطيم أخاه النحلة والنخلتين والثلاث في نخله فكان رسول الله صار

الله عليه وسلم يرخص للذي أطعمهن أن يبيمهن قبل أن يبـدو صلاحهن فقد جوز في هذا الحديث يعها في أن بدو صلاحها لما أراد رسول الله صلى الله عليه وسيال من اتمام المروف وطرح المضرة والضيق ﴿ ابن وهب ﴾ عن عمرو بن الحرث عَنْ عبد ربه من سعيد الانصاري أنه قال في العربة الرجل يعرى الرجل النخلة والرجل 🌉 لمستثنى من ماله النخلة أو النخلتين بأكابا فيدمها تمر - ﴿ فِي عربة النخل ليس فما تمر ﴾

﴿ قلت ﴾ فهل بجوز أن يعرى الرجل الرجل النخل أو الشجر قبــل أن يكون فهــا النمرة وقبل أن يطلع فى الشجر شي (قال) لا بأس به عنــد مالك (قال مالك) ولا بأس أن يعرى الرجل الرجل النخلتين والثلاث يأ كل ثمرتها السنتين والثلاث (وقال ان وهب) قال ملك أو ما عاش المعرى ﴿ قَالَ مَالَكُ ﴾ وهذه الدرايا لا بشترتها حَتَّى تطيب تمرتها بحال ما فسرت لك لا يشتريها بمد أن تطلع حتى تزهي وبحل بيعها

حجر في بيع العربة من غير الذي أعراها ﷺ و قال ﴾ وقال لي مالك لا أرى بأسا لصاحب العربة أن بيعها ممن له عمرة الحالط أ وانكان غير الذي أعراه بخرصه (قال) لى ما مالك انه بجوز أن يأخذ ذلك بخرصة من اشترى ثمرة الحائط أو اشترى أصــل النخل غمرة لان الممرة اذا طابت زأيلت ا النخل (قال) وفيما قال مالك لو أن رجلا باع حائطا وترك الثمرة لنفسه أو باع حائفة [

من رجل والثمرة من رجل آخر وفيه نخل قد أعراه جاز لمركانت له الثمرة اذاكان صاحبها إنما أنقاها لنفسه أو باعها من غيره أن تنك العربة مما وصفت لك

ان أعرى خمسة أوسق فأدنى فأراد أن يأخذ بعضها بخرصها ويترك بعضها (قال) مَنْ مالك ذلك جاز ﴿ قلت ﴾ وكذلك ان مات الذي أعرى والذي أعري فورثتهما مكانهما بجوز لهم ماكان بحـوز للآباء فبلهم قال نعم ﴿ قال سحنون ﴾ وقال بعض

كار أصحاب مالك اذا كانت العربة خمسة أوسق أوأدني فلا يجوز للمعرى أن يشتري هو بعض عربته لأن الرخصة في العربة وفي بيمها لمايدخل على المعرى في حالظه من دخول المدرى وخروجه فاذا اشترى بعض ذلك فلم يقطع عن نفسه ما له سهل شراء المربة صار هذا انما يطلب الفضل والرنح فدخله ماخيف من المزاسة حريي في الرجل يعرى أكثر من خمية أوسق ثم يريد شراءها كا

وحل بيعه في قول مالك (قال) بلغني عن مالك ولم أسمعه منه انه كان يقول اذا كان

الحالط خمسة أوسق أودون خمسة أوسق فأعراه كلهجاز شراؤه للدى أعراه بخرصه الى الجداد بحال ماوصفت لك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في خمسة أوسق إودون خسة أوسق في العرايا أنساع بخرصها (قال) فان كان الحالط أكثر من خسة .

ا أوسق لم يجز له أن يشتري منه الا خمسة أوسق (قال) ولفد سألت مالكا عنها فقال ﴿ لا بأس به بالدنانير والدراهم فانكان ذلك الحائط الذي أعراه أكثر من خمسة ، أوسق قال فقلت لمالك فالى الجداد بالنمر فأبي أن تجيبني فيه وقد بلغني عنــة أنه قاله وأجازه وهو عندي سواء، وثما سين لك ذلك لو أن رجلا أسكن رجلا دارا له كلما

حيامه فأراد أن يتناع منه بمض سكناه مدنا تير يدفعها اليه لم يكن بدلك أس (قال) ولقد سألت مال كاعنه فقال لى لا بأس مه ﴿ قات ﴾ وان كانت الدار كلها (قال) و لدار كلها إذا أَكْمُهَا ربها رجلا والبيت سوا، ﴿ قَالَ ابْنُ الفَّاسِمُ ﴾ فَانْ قَالَ قَائلُ أَنْ الْحَالَيْطُ اذَاكان كله خممة أوسق فأدنى لا يدخل على ربه فيه أحد ولا يؤذيه لأ به قد أعرى تمرمه كالم

ل فلا بحوز له أن يشتري ذلك وانما الرخصة على وجه مايةً ذيبه من دخول من أعراه وخروجه فليس هوكما قال والحجة على من قال هذا إن الدار اذا أسكنها رجل كالم

ملكها ليس على عربة تشبه ذلك لما يخاف من ادخال المضرَة على صاحب العرَّ فلذلك جسوز أمر صاحب النخلة وخفف وليس محمله قياس ولكنه موضع تخيين - ﴿ فِي العربة تباع بفير صنفها من النمر أو بالبسر أو بالرطب ﴿ صَحَالُهُ اللَّهِ مَا اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ ﴿ قات ﴾ أرأيت ان أعراني نخلاله محاليا فأراد شراءه تمر برني الي الح

الرطب بالتمر الى أجل ﴿ قال سحنون ﴾ ودخلته المزاينة وخرج من حد المعروف الذي سهل بيعه ألا ترى أن التوليـة في الطعام ان تأخر أو زاد أو نقص وحال عن موضع رخصة رسول الله صلى الله عليه وســـلم صار بيعا يحله ما يحل البيع وتحرُّتُكُّ ما يحرم البيع ﴿ قات ﴾ ولا يجوز أن تشترى العرايا بالرطب ولا بالبسر (قال) فيها

حیٰ فی الممری بشتری بعض عربته کیے۔ ﴿ قَلَتَ ﴾ أَرأَيتَ أَنْ اشْتَرَى بِمَصْ العَرِيَّةَ وَتَرَكُ بِعَضَهَا وَهِي خَسَةً أُوسُقُ وَأَكَلُكُمُّ أنجوز ذلك في فول مالك (قال) بلغـني عن مالك أنه قال لا بأس أن بشــترى مِنْهَا

خمة أوسىق فأدنى ﴿ ان القاسم ﴾ وأنا أرى ذلك حسنا لان مالكا قال لي لو أنَّيُّ وجلا أسكن داره رجـــالا لم يكن بأس أن بشتري ممر أسكن <u>دمض سكناه ويترك</u> يعضه فهذا عنديٌّ مُثل المربة ولم أسمع العربة من مالك الأ أبي سمعت السكني فينُّ مالك والعربة على هذا واستحساته على ما بلغني فإذل سحنون ﴾ قال ان وهم قال ا مالك ولا أحب أن يجاوز خمسة أو سق من كل رجن أعرى ان كان منهم من قلمًا

أعراه ما يكونُ خرص ثمرته غسة أو سق ذلا معناه كنها فاما أن يكون وجل فلهُ أ أعرى ناساً شني فيأخه من هذ خرص خيسة 'وساني ومن هذاخرص وسقيت

فَيَكُونَ ذَلِكَ أَكْثَرُ مَنْ خَمِيةً أَوْ مِنْ ذَا جَنَّاهِي فَبَلَا أَسِ بِهِ وَلِا أَحْبِ ذَلِكُ الهي صاحب العربة ولا بأس أن يعطي الرجن لانه الوات كيه لان القالم أرأيكي

ملكها ليهن أعلى عربة تشبه ذلك لما يخاف من ادخال المضرَة على صاحب الورَّةُ

ان اعرى خمسة أوسق فأدنى فأراد أن يأخذ بعضها بخرصها ويترك بعضها (قال) أن مالك ذلك جائز ﴿قلت ﴾ وكذلك ان مات الذي أعرى والذي أعري فور شهما مكانهما بجوز لهم ماكان بحـوز للآباء قبلهم قال نعم ﴿ قال سحنون ﴾ وقال بعض كار أصحاب مالك اذا كانت العربة خمسة أوسق أوادني فلا مجوز للمعرى أن يشتري هو بعض عربته لأن الرخصة في العربة وفي بيمها لمايدخل على المرى في حالطه من دخول المرتى وخروجه فاذا اشترى بعض ذلك فلم بقطع عن نفسه ما له سهل شراء الدية صار هذا انما يطلب الفصل والرمح فدخله ماخيف من المزامة حیر فی الرجل یعری أكثر من خسة أوسق ثم بربد شراءها كرد ﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَتِ ان أعراني حائطه كله أمجوز له أن يأخد منى نخرصه بعد ماأزهي وحل بيمه في قول مالك (قال) بلغني عن مالك ولم أحمه منه انه كان يقول اذا كان المالط خمسة أوسق أودون خمسة أوسق فأعراه كلهجاز شراؤه للدى أعراه بخرصه الى الجداد بحال ماوصفت لك لأن النبي صلى الله عليه وسلم أرخص في خمسة أوسق أودون خسة أوسق في المرايا أن ساع بخرصها (قال) فان كان الحافط أكثر من خسة أوسق لم بجز له أن يشتري منه الا خممة أوسق (قال) ولقد سألت مالكا عبها فقال

﴿ لا بأس به بالدَّانير والدراهم فانكان ذلك الحائط الذي أعراه أكثر من خمسة ال أوسق قال فقات لمالك فالى الحداد بالنمر فأبي أن يجيمني فيه وقد بلؤي عنــه أنه قاله وأجازه وهو عندي سواء. ومما يين لك ذلك لو أن رجلا أسكن رجلا دارا له كلمها حيامه فاراد أن يتاعمنه بمض سكناه بدنانير يدفعها اليه لم يكن بدلك أس (قال) ولفد سألت مال كاعنه فقال لى لا بأس مه ﴿ وَلَتْ ﴾ وان كانت الدار كاما (قال) والدار كامها إذا

أَكْمُهَا رَجًا رَجُلًا وَالْبَيْتُ سُوا، ﴿ قَالَ ابْنُ القَاسَمُ ﴾ قال قال قائل ان الحائط اذاكانُ ﴿ كله خسة أوسق فأدنى لا يدخل على ربه فيه أحد ولا يؤذيه لأنه قد أعرى تمرته كالم و ذلا يجوز له أن يشتري ذلك وانما الرخصة على وجه ماية ذي به من دخول من أعراد وخروجه فليس هوكما قال والحجة على من قال هذا ان الدار اذا أسكنها رجل كابا

فلذلك جسوز أمر صاحب النخلة وخفف وايس محمله قياس ولكنه موضع - ﴿ فِي الدرية تباع بغير صنفها من النمر أو بالبسر أو بالرطب ﴿ صَحَالَا اللَّهِ مَا اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ مَا اللَّهِ اللَّهِ مَا اللَّهِ اللَّلَّمِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّا اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ا ﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيْتِ انْ أَعْرَانِي مُخْلَلًا لِهُ ۞ يَحَالِيا فَأُوادِ شُرَاءً مُثَمَّ بِرَفِي الْيَ الْحَلَّ أبجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجـوز له أن يأخــذه الا بصنفه والا دخله علم الم الرطب بالتمر الى أجل ﴿ قال سحنون ﴾ ودخلته المزامة وخرج من حد المعرون ﴾ الذي سبل بيعه ألا ترى أن التوليــة في الطعام ان تأخر أو زاد أو نقص وجال عن موضع رخصة رُسول الله صلى الله عليه وسَــالم صار بيعا يحله ما يحل البيع ويحرُّمُ

يعضه فهذا عنديٌّ مثل العربة ولم أسمع العربة من مالك الا أبي سمعت السكني في 💮

مالك والدربة على هذا واستحسنته على ما لِلنهن فإقال سحنون ﴾ قال ان وهم قال

ما يحرم البيع ﴿ قات ﴾ ولا بجوز أن تشتري العرايا بالرطب ولا بالبسر (قال) لَمْ أَمَّ حی المدری بشتری بعض عربته کی⊸ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيْتَ انْ اشْتَرَى بَمْضَ العَرِيَّةُ وَتَرَكُ بِمُضْهَا وَهِي خَسْبَةً أُوسَقُ وَأَ كُثُّم أيجوز ذلك في قول مائك (قال) بلصني عن مائك أنه قال لا بأس أن يُشــــرى وَيَ خمية أوســق فأدنى ﴿ ان القاسم ﴾ وأنا أرى ذلك حسنا لان مالكا قال لى لوَّأَلُواْ رجلا أسكن داره رجــالا م يكن بأس أن يشتري ممن أسكن بعض سكناه ويتركي

مالك ولا أحب أن مجاوز خسمة أو سق من كل رجل أعرى ان كان منهم من الله أعراه ما يكون خرص ثمرته خسة أو سق ذار يعطاها كلها فاما أن يكون رجل ُ لِلَّهُ أعرى ناساً شق فيأخذ مهر هذ خرص خمسة أوسق ومن هذاخرص وسقيت ً فيكون ذلك أكثر من خمسة أو سل ذ جند وا فسلا بأس به ولا أحب ذلك المهر صاحب الدرية ولا بأس أن يعمل ارجن لاء ﴿ نَاتَ لِهَا لَانَ القَالِمُ أَوَاتَ ۖ إِلَّا

إن أعرى خمسة أوسق فأدنى فأراد أن يأخذ بمضها بخرصها ويترك بمضها (قال) ول مالك ذلك جائز ﴿ قلت ﴾ وكذلك أن مات الذي أعرى والذي أعري فورتهما مكانبها بجوز لهم ماكان بحـوز للآباء قبلهم قال نعم ﴿ قال سحنون ﴾ وقال بعض كار أصحاب مالك اذا كانت العربة خمسة أوسى أوأدني فلا مجوز للمعرى أن يشترى ﴿ هُو بَهُ فَعُ عُرِيتُهُ لَأَنَّ الرَّحْمَةُ فِي العَرِّيةِ وَفِي بِيمَا اللَّهِ عَلَى المَّرَّى في حائظه من دخول المعرّى وخروجه فاذا اشترى بعض ذلك فلم يقطع عن نفسه ما له سهل شراء ا الدية صار هذا انما يطلب الفضل والرمح فدخله ماخيف من المزاسة حير في الرجل يعرى أكثر من خمة أوسق ثم يريد شراءها كا ﴿ وَلَنْتُ ﴾ أُواْيِتِ الْ أعراني حالطه كله أنجوز له أن يأخسدُه منى بخرصه بعد مأأزهي وحل بيعه في قول مالك (قال) بلغني عن مالك ولم أسمعه منه انه كان يقول اذا كان الحالط خمسة أوستي أودون خمسة أوستي فأعراد كله جاز شراؤد للذي أعراه بخرصه الى الجداد بحال ماوصفت لك لأن النبي صلى أنه عليه وسلم أرخص في خمــة أوـــق أ أودون خمسة أوسق في العرايا أنساع بخرصها (قال) فان كان الحافط أكثر من خمسة أوسق لم بجز له أن يشغري منه الا خمسة أوسق (قال) ولقد سألت مالكا عنها فقال لا بأس به بالدنانير والدراهم فانكان ذلك ألحائط الذي أعراه أكثر من خمسة إ أوسق قال فقلت لمالك فالى الجداد بالنمر فأبى أن يجيبني فيه وقد بلغني عنــه أنه قاله رحلا أسكن دارد رجلاً لم يكن بأس أن بشتري من أسكن بعض سكناه ويترك وأجازه وهو عندي سواير. وتما سين لك ذلك لو أن رجلا أسكن رجلا دارا له كلها

حيامه فأراد أن يتاع منه بمض سكناه بدنا بير يدفعها اليه لم يكن بدلك بأس (قال) ولقد سأن مالكاعنه فقال لى لا بأس به ﴿ قَلْتَ ﴾ وان كانت الدار كابا (قال) والدار كابا إذا إ ﴿ أَسَكُمُهَا رَبُّهَا رَجُلًا وَالَّذِيتَ سُواءً ﴿ قَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال كله خسة أوسق فأدنى لا بدخل على ربه فيه أحد ولا يؤذيه لأنه قد أعرى تمرته كلها ل فلا يجوز له أن يشتري ذلك وانما الرخصة على وجه ماية ذي به من دخول من أعراه وخروجه فليس هوكما قال والحجة على من قال هذا إن الدار اذا أسكنها رجل كالما

ملكها ليس على عرية تشبه ذلك لما يخاف من ادخال المضرَة على صاحب الدُّمَّةُ فلذلك جــوز أمر صاحب النخلة وخفف وليس يحمله فياس ولكنه موضع تخفيق - على في المرية باع بغير صنفها من التمر أو بالبسر أو بالرطب كا الله ﴿ قَلْتَ ﴾ أَوَابِتُ انَ أَعْرَانِي مُخَلَّا لِهِ يَعَالِمًا فَأَوَادَ شُرَاءً مَثْمَ بَرَقِي الْ الْحَيْثُمُ الرطب بالنمر الى أجل ﴿ قال سحنون ﴾ ودخاته المزاية وخرج من حد المروق ا الذي سهل بيعه ألا ترى أن النوليــة في الطعام ان تأخر أو زاد أو نقص وحال عن ا موضع رخصة رسول الله صلى الله عليه وســلم صار بيعا نجله ما يحلُ البيع ويحرَّمُهُ ما يحرَّم البيع ﴿ قات ﴾ ولا يجوز أن تشترى العرايا بالرطب ولا بالبسر (قال) فعمَّا

حجر في المعرى يشتري معض عربته كريده

﴿ قَلْتُ ﴾ أَرأَيتَ انْ اشْتَرَى إمض العربة وتركُ بعضها وهي خَسَة أُوسَقُ وأَ كِلُوْلًا

أيجوز ذلك في قول مالك (قال) المعنى عن مالت أنه قال لا بأس أن يشـــترى منها

خممة أوســق فأدنى ﴿ ان القاسم ﴾ وأنا أرى ذلك حسنا لان مالكا قال لي لُو َّأَنَّ

بعضه فهذا عندَّتَى مثل العربة وما أسمِع العربة من مالك الا أبي سمعت السكني مَنْ

مالك والعربة على هذا واستحساته على ما بلغني فإقال سحنون كج قال ان وهب قال

مالك ولا أحب أن نجاوز خمسة أو سق من كل رجل أعربي ان كان منهم من قلياً

أعراه ما يكون خرص ثمرته خممة أو ستى ذار يعلماه كنها ذاما أن يكون رجل للأ

أعرى للسأشق فيأخنا مبرمد خرص خمسة أوستي ومبرهندخرص وسقين

فيكون ذلك أكثر من خسة أو ستل ذا جتمعوا فسلا بأس به ولا أحب ذلك

المنير صاحب العربة ولا بأس أن يعلي الرجل كله مز قلت كبر لامن القابعم أرأينًا ﴿

(44) مالك لا بأس به لمبدخل عليه أحد ولمبخرج منها ولابأس لصاحب المسكن أذيشتري سكني المسكر حر في عربة الفاكه الرطبة والبقول ك٥٠ أو بعضه وأصل هذا آذا كان قد أعرى الحائط وهي خمسة أوَسَق فأراد شر ا. ذَلِكُ ﴿ نَاتَ ﴾ هل تكون العرايا في الفاكمة الخضراء النفاح والرمان والخوخ وما أشبه فلا بأس مذلك لمذا والبطيخ والموز والقصب أو ماأشبه هذا من الأشياء من الفاكمة والبقول ل ۔ﷺ الرجل يعرى من حوائط له ثم يريد شراءها ﴾۔.. (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أدى العرايا في هذا جائزة أن ﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأَيت لو أَن رجلا له حوائط كثيرة متنائية في بلد واحد أو في بلدانشتي انتدى بخرصها لانها تقطع تحضراه فكيف يبيع ما قطع مكانه ولا يؤخر لليدس أعرى من كل حائط منها خمسة أوسق فأدني أو أكثر أبجوز له أن يشتري مربي

والادخار (قال) ولا بأس أن أعراه هذه الاشياء التي ذكرت من الخضر والفاكمة | كل حائط منها خمســة أوسق فأدنى (قال) نعم بلغنى أن مالــكا قال نعم يجوز له أن الخضراء أن يتاع ذلك منه اذا حل بيمه بالدنانير والدراهم والعروض . وتما سين لك ا يشيري من كل حائط خمسة أوسق فأدني (قال) وكذلك لوأنه أعرى من حائط واحدًا ذلك أن الدرايا فيها ذكرت لا تباع بخرصها لوأن رجلا أعري رجلا نخلا قدأزهت لاساشتي واحدا أربعة أوسق وآخرخمسة أوسق وآخر ثلاثة أوسق جازله أن يشتري وأرطبت فباعها من صاحبها على أن بعطيه بخرصها رطبا ماكان في ذلك خير لان هذا

من كل واحــد منهم مأاعرى والكان ذلك كله اذا جمع يكون أكثر من خمــة لم يشغر بما أرخص فيه لمشترى العرايا بخرصها . ولو أن رجلا أعرى رجلا نخــلا أوسق فذلك جأز لا بأس به وقد بلغني عن غير واحد أنَّ مالكما قاله الانتمر وانميا تؤكل رطبا شل نخل مصر لم تعمل بيمها بخرصها من النمر وكذلك العنب وما أشبهه مما لا يبيس ولا يكون زبيا لا يباع بشي من خرصه لايباع الا ؎ﷺ الرجال يمرون رجاًلا واحداً ◙؎ ﴿ فَلَتَ ﴾ مافول مالك في عشرة رجال اشتركوا في حائط أعروا رجلا خمسين وسقاً

الا بالذهب والورق والعروض نقدا أو الى أجل ولا بأس به بالطعام المخالف لِه اذا إ عجل الطمام وقبضه مكانه فان كان في أحدهما تأخير فلا يحل ﴿ قَالَ سَحَمُونَ ﴾ قال إ فأراد كل واحد منهم أن يأخذ خمسة أوسق عا نجوز أن تشتري به العرايا (قال) [[ان وهب وقال مالك في الرجــلَ يعري النين والرينون وأشباه ذلك ثم يُشتريها كما أسمع من مالك فيه شيئاً ولم ببانني عنه وأرادجاً أَ لان كل واحد منهم انما أعري ﴿ يشتري التمر (قال) أرى بيع العربة جأزاً أذا كانت مما ييبس كله ويدخر ﴿ قال ﴾ ا خمسة أوسق فلا بأس به وهو عندي أجوز وأوضح من الرجل يعرىعشرة أوسيق وأخسرني ابن وهب عن مسلمة بن علي وبشر بن بكر عن الأوزاعي أنه قال العرايا | فيشترى خمسة ويترك خمسة وقد أجازها مالك فهذا أجوز .وممايين لك ذلك أن لو اشتروها جميعا بخرصها لم يكن بذلك بأس فكذلك وان افترقوا. انما اشترى كُلُّ أتكون في العنب والزينون والثمار كلها

فوفلتكم ماقول مالك فى الابل والبقر والغم يمنحها صاحبها رجلا نحنابها عاما أوعامين -ه ﷺ في الرجل يعري ناساشتي كخ، أو أعواما هل بجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا بأس أن تنتح الرجل لبن إ ﴿ مَتَ ﴾ أَرَأَيْتَ لُو أَنْ وَجَلَا أَعْرَى عَشْرَةً رَجِلَ حَالِمًا لَهُ فَأُرَادٍ أَنْ يَأْخَذُ مَنْ كُلّ واحد منهم خمسة أوسق بخرصها أو عا ذكرت مم بجوز بيعه في قول مالك (قال) قال

واحدمتهم مأأعري

(١٣ _ المدرة _ عاشر)

- ﴿ فِي منحة الابل والبقر والغنم ﴾ -

لمبدخل عليه أحد ولمخرج منها ولابأس لصاحب المسكن أن يشتري سكني المسكر

أو بعضه وأصل هذا اذا كان قد أعرى الحائط وهي خمسة أوسق فأراد شرا، ذلك

- کے الرجل بعری من حوافظ له ثم بربد شراءها کی د .

يشتري من كل حائط خمسة أوسق فأدني (قال) وكذلك لوأنه أعرى من حائط واحدً

ناساشتى واحداً أربعة أوسق وآخرخمسة أوسق وآخر ثلاثة أوسق جازله أن يشترئ

من كل واحمله منهم ماأعرى وان كان ذلك كله اذا جمع يكون أكثر من خمسة

ےﷺ الرجال يعرون رجلا واحداً ﷺ۔

ےﷺ فی الرجل یعری لاساشتل ﷺ

﴿ قَلْتُ ﴾ أَرَأَيْتُ لُو أَنْ رَجِلا أُعْرِي عَشْرَة رَجِالُ حَنْمًا لَهُ فَأَرَادُ أَنْ يَأْخَذُ مِن كُلَّ واحد منهم خمسة أوسق بخرصها أو عا ذكرت تمانجوز بيعه في قول مالك (قال) قال |

أوسق فذلك جائز لا بأس به وند بلمني عن غير واحد أن مالكا قاله

(9V) مالك لا بأس به حٍ في عربة الفاكه الرطبة والبقول ﴿ وْتَلْتَ﴾ هل تكون العرايا في الفاكهة الخضراء النفاح والرمان والخوخ وما أشبه مدًا والبطيخ والموز والقصب أو ماأشبه هذا من الأشياء من الفاكمة والبقول [(قال) لم أ-مع من مالك في هذا شيئاً ولا أدى العرايا في هذا جائزة أن ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأَيتَ لَو أَنْ رَجَلًا لَهُ حَوَائُطُ كَثِيرَةً مَنَائِيةً فِي بِلَدِ وَاحْدُ أُو فِي بِلِدَانِ شَيْ أعرى من كل حائط مها خسة أوسق فأدنى أو أكثر أبجوز له أن يشتري من الناسخين المنتسب النها تقطع خضرا، فكيف بيبع ما يقطع مكانه ولا يؤخر لليس كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى (قال) نم بلغي أن مالسكا قال نم مجوز له أن الخضراء أن يتاع ذلك منه اذا حل بيعه بالدنانير والدراهم والعروض. ومما بيين لك ذلك أن العرايا فيا ذكرت لا ساع بخرصها لوأن رجلا أعري رجلا نخلا فدأزهت | وأرطبتَ فباعها من صاحبها على أن بعطيه بخرصها رطبا ماكان في ذلك خير لان هذا | ﴿ يَشْتَرُ عَا أَرْخُصُ فِيهِ لَمُشْتَرَى العَرَالِا تَخْرُصُها • وَلَوْ أَنْ رَجَلًا أَعْرَى رَجَلًا نَخْسَلا لا تمر وانما تؤكل رطبا مثل محل مصر لم محسل بيمها بخرصها من النمر وكذلك النب وما أشبهه نما لا بيس ولا يكون زبيا لا ياع بشي من خرصه لايباع الا الا بالذهب والورق والعروض نقدا أو الى أجل ولا بأس به بالطّمام المخالف له اذا | عبل الطمام وقبضه مكانه فان كان في أحدهما تأخير فلا يحل ﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ قال ا بشتري الممر (قال) أرى سِع العربة جازاً أذا كانت مما ييبس كله وبدخر ﴿ قال ﴾ | وأخسرني ابن وهب عن مسلمة بن علي وبشر بن بكر عن الأوزاعي أنه قال المرايا

﴿ قَالَ ﴾ مانول مالك في عشرة رجال اشتركو في حائط أعروا وجلا خمسين وسقاً فأراد كل واحد منهم أن يأخذ خمسة أوسق تا نجوز أن تشتري به العرايا (قال) ﴿ إِ أسمع من مالك فيه شيئًا ولم بالني عنه وأرادج أ لان كل واحد منهم أنما أعرى النافي المن في الرجال يعري النين والريتون وأشباه ذلك ثم يشتريها كا خمسة أوسق فلا بأس به وهو عندي أجور وأوسح من الرجل بعري عشرة أوسق الم فيشتري خمسة وبترك خمسة وقد أجازها مالك فبذا أجوز .وتماسن لك ذلك أن له اشتروها جميعًا بخرصها لم يكن مذلك بأس فكذلك وان افترقوا. ا**نما اشترى كل** تكوزق العنب والزيتون والثمار كلها واحد منهم مأأعري ﴿ فَاتَ ﴾ مانول مالك في الابل والبقر والغم بمنحها صاحبها رجلا بمحتلبها عاما أوعامين

أو أعواما هل بجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا بأس أن يمنح الرجل لبن (١٣ _ الدونة _ عاشر)

-﴿ فِي منحة الابل والبقر والغنم ڰِ-

(أُكُّ) مالك لا بأس به لميدخل عليه أحد ولم بخرج منها ولا بأس لصاحب المسكن أن يشتري سكني المسكر

أو بعضه وأصل هذا اذا كان قد أعرى الحائط وهي خسة أوسق فأراد شرا. ذلك

- ﴿ فِي عربة الفاكه الرطبة والبقول ﴾ ﴿ وَمَاتَ ﴾ هل تكون العرايا في الفاكمة الخضراء النفاح والرمان والخوخ وما أشبه

مذا والبطيخ والموز والقصب أو ماأشبه هذا من الأشياء من الفاكمة والبقول

(فال) لم أسمع من مالك في هـ ذا شبكاً ولا أرى العرايا في هـ ذا جائزة أن

انشري بخرصها لانها قطع خضراه فكيف بيع ما قطع مكانه ولا يؤخر لليس

والادخار (قال) ولا بأس أن أعراه هذه الاشياء التي ذكرت من الخضر والفاكمة

الخضراء أن بيتاع ذلك منه اذا حل بيمه بالدانير والدراهم والمروض . ومما سين لك

فلك أن العرايا فيما ذكرت لا تباع بخرصها لوأن رجلا أعري رجلا نخلا قدأزهت

وأرطبت فباعها من صاحبها على أن يعطيه بخرصها رطبا ماكان في ذلك خير لان هذا

ا إيشتر بما أرخص فيه لمشترى العرايا بخرصها . ولو أن رجلا أعرى رجلا نخسلا لانثمر وانصا تؤكل رطبا مثل نخل مصر لم محسل بيمها بخرصها من النمر وكذلك

العنب وما أشسبه تما لا ييس ولا يكون زبياً لا يباع بشئ من خرصه لايباع الا الا بالذهب والورق والمزوض نقدا أو الى أجل ولا بأس به بالطمام المخالف له اذا

عجل الطمام وقبضه مكانه فان كان في أحدهما تأخير فلا يحل ﴿ قال سَحْبُونَ ﴾ قال إ

ابن وهب وقال مالك في الرجــل بعري التين والزيتون وأشباه ذلك ثم يُشتربها كما

يشتري التمر (قال) أرى بيع العربة جائزاً أذا كانت مما ييبس كله ويدخر ﴿ قال ﴾ وأخسرني ابن وهب عن مسلمة بن على ويشر بن بكر عن الأوزاعي أنه قال العرايا تكون في العنب والزيتون والثمار كلها

ے ﷺ في منجة الابل واليفر والغيم ڰ۪⊸

﴿فَتَ﴾ ماقول،الك في الابل والبقر والغم بنجها صاحبها رجلا محتابها عاما أوعامين أو أعواما هل بجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا بأس أن بنح الرجّل ابن

(۱۳ _ المدونة _ عاشر)

-هﷺ الرجل يعرى من حوائط له ثم بريد شراءهگ‱۔ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت لو أن رجلا له حوائط كثيرة متنائية في بلد واحْد أو في بلدانشير أعرى من كل حائط منها خمسة أوسق فأدنى أو أكثر أيجوز له أن يشتري من

كل حائط منها خمسـة أوسق فأدنى (قال) لمم بلغني أن مالـكا قال ليم يجوز له أزّ يشترى من كرحائط خمسة أوسَق فأدني (قال) وكذلك لوأنه أعرى من حائط واحدًا

لاساشتي واحدا أربعة أوسق وآخرخمسة أوسق وآخرثلاثة أوسق جازله أذيشتري أ من كل واحـــــ منهم مأاعرى والكان ذلك كاله اذا جمع يكون أكثر من خمسة

فلا بأس مذلك

أوسق فذلك جائز لا بأس به وقد بلغني عن غير واحد أن مالكما قاله

- الرجال يعرون رجلا واحداً كهيج مــ ﴿ وَالَّهِ ﴾ ماقول مالك في عشرة رجال اشتركوا في حائط أعروا وجلا خمسين وسقًا

فأرادكل واحد منهم أن يأخذ خمسة أوسق بما يجوز أن تشتري به العرايا (قال) } أ أسمع من مالك فيه ُ شيئاً ولم يبلغني عنه وأرادحائزاً لان كِل واحد منهم انما أعرى

خمسة أوسق فلا بأس به وهو عندي أجراز وأرضح من الرجل يعرىعشرة أوسق فيشارى خمسة ويترك خمسة وقد أجازها مالك فبذا أجوز .وممايين لك ذلك أن لو اشتروها جميعا بخرصها لم يكن بذلك بأس فكذلك وان افترقوا. اتما اشترى كلُّ أ

واحدمهم مأعري ← يختر في الرجل يعري الساشق كإيوب

﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت لو أن رجلا أعري عشرة رجال حائفا له فأرادا أن يأخذ من كلُّ

واحد منهم خمسة أوسق بخرصها أو بما ذكرت ممايجوز بيعه في تول مالك (قال) قال

(90)

(41) - ﴿ فِي عربة الفاكه الرطبة والبقول ﴿ وْنلتَ ﴾ هل تكون العرايا في الفاكهة الخضراء النفاح والرمان والخوخ وما أشبه (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولا أرى العرايا في هذا جائرة أن أعرى من كل حائط مها خمسة أوسق فأدني أو أكثر أبجوز له أن يشتري من المنافق المنطق عضرا، فكيف يبيع ما يقطع مسكانه ولا بؤخر للييس والادخار (قال) ولا بأس أن أعراه هذه الاشياء التي ذكرت من الخضر والفاكمة الخضراء أن يبتاع ذلك منه اذا حل بيمه بالدانير والدراهم والعروض . ومما يبين لك ا ذلك أن المرايا فيما ذكرت لا ساع تخرصها لوأن رجلا أعري رجلا نخلا فدأز مت | وأرطبت فباعها من صاحبها على أن يعطيه بخرصها رطبا ماكان في ذلك خير لان هذا إيشتر بما أرخص فيه لمشترى العرايا بخرصها . ولو أن رجلا أعرى رجلا نخـــلا الانتمر وانما فؤكل وطباء ثل نخل مصر لم محل سمها بخرصها من النمر وكذلك النب وما أشسهه نما لا يبيس ولا يكون زيبا لا ياع بشي من خرصه لاياع الا الا بالذهب والورق والعروض نقدًا أو الى أجل ولا بأس به بالطَّمَامُ المُخالَفُ له اذا أسمع من ماك فيه شيئًا ولم يانني عنه وأر دحائزًا لان كل واحد مهم اتما أعرى النا وهب وقال مالك في الرجال بعري النين والريتون وأشباه ذلك ثم بشغيها كا

عجل الطمام وقبضه مكانه فان كان في أحدهما تأخير فلا يحل ﴿ قَالَ سَحَمُونَ ﴾ قال أ يشتري الممر (قال) أرى سِع المربة جاراً أذا كانت مما بيبس كله وبدخر ﴿ قال ﴾ وأخبرني ابن وهب عن مسلمة بن علي وبشر بن بكر عن الأوزاعي أنه قال المرايا تكوزني المنب والزينون والثمار كلها

ح، في منحة الابل والبقر والغنم ≫⊸

﴿ قَالَ ﴾ مانول مالك في الابل والبقر والغم بمنحها صاحبها وجلا يحتلبها عاما أوعامين أو أعواما هل بجوز هذا في قول مالك (قال) قال مالك لا بأس أن يمنح الرجل ابن - ﷺ في الرجل يعري الساشتي ﷺ

لميدخل عليه أحد ولمنخرج منها ولابأس لصاحب المسكن أذيشتري سكني المسكر أو بعضه وأصل هذا اذا كان قد أعرى الحائط وهي خمسة أوسق فأراد شرا. ذلك فلا بأس مذلك ﴿قَلَتُ﴾ أَرأَيت لو أَن رجلا له حوائط كثيرة متنائبة في بلد واحْد أو في بلدارْشَيُّ ۗ كل حائط منها خمســة أوسق فأدنى (قال) نعم بلغني أن مالـكا قال نعم مجوز له أن

يشترىمن كاحائط خمسة أوسق فأدني (قال) وكذلك لوأنه أعرى من حائط واحد لاساشتي واحدآ أردمة أوسق وآخرخمسة أوسق وآخرثلاثة أوسق جازله أن يشبري من كل واحـــد منهم مأأعرى وان كان ذلك كله اذا جمم يكون أكثر منى خمـــة أوسق فذلك جائز لا بأس به وقد بلغني عن غير واحد أن مالكا قاله - ﷺ الرجال بعرون رجالا واحداً ﷺ صــــ هِ فلت ﴾ مانول مالك في عشرة رجال اشتركوا في حائمًا أعروا وجلا خمسين وسقاً

فأراد كل واحد منهم أن يأخذ خمسة أوسق بما بجوز أن تشتري به العرايا (قال) لم خمسة أوسق فلا بأس، وهو عندي أجور و وينج من الرجل بمرىعشرة أوس العلم المرىعشرة أوس الم فيشتري خمسة ويترك خمسة وقد أجازها مالك فبذا أجوز ، ومماسين لك ذلك أن لو اشتروها جميعا نخرصها لم يكن بذلك بأس فكذلك وان افترقوا. انما اشترى كل 🖟

﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيْتَ لُو أَنْ رَجَازَا عَرَى عَشْرَةً رَجَالُ حَافِطًا لِهِ فَأَرَادٍ أَنْ فَأَخَذُ مِنْ كُلّ واحد منهم خمسة أوسق خرصها أو تنا ذكرت ممانجوز بيعه في قول مالك (قال) قال 🏿

(۱۳ _ المدونة _ عاشر)

والله وأشهدله فمات رب هذه الاشياء قبل أن يقبض الغنم أوالنخل أو العبد أو إلدار ﴿ وَالْ) قال مالك في هذا لاخير فيه لمن أعرى ولا منح ولا سكن ولا أخدم في شي من ذلك اذا مات ربها الذي منحها (قال) ولا منحة للذي منح لانه لم يقبض منحته سبيل الله وأشهد على ذلك وبتله ثم مات صاحبه قبل السنة وقبل أن ينفذه فلا حق لأهل سبيل الله فيه وهو موروث على فرائض الله بين من ورثه (قال مالك) ولو أن رجلاً تصدق على ابن له كبير غائب أو على رجل غائب بدار حاضرة فلم يقدم ابنه ولا الرجل حتى مات ربها فلا شئ للمتصدق عليه (قال) وقد علم أن الذي منعه من فيض صدقه غيبة المتصدق عليه فإن مات رسا قبل أن قبض فكل شئ ذكرت بيرا الى الزراع فمات صاحبه قبل أن يأتي الزراع وهو في يدصاحبه لم يقبضه لم يكن له ثبيءٌ فبذا مثل الذي سألت عنه حري في زكاة العربة وستبيا ﴾ ﴿ فَلَتَ ﴾ فَرَكَاةَ العربة على من هي (فقال) قال لي مالك على الذي أعراها وهو رب الحائط وليس على الذي أعربها شئ ﴿ فَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتُ لُو أَنْ رَجِّـلا أَعْرَى حَائِطًا لَهُ ولا تمرة فيه على من علاج الحائط في قول مالك (قال) قال لي مالكِ الستى والزكاة على رب الحائط (قَال) وكذلك لو قسمه بين المساكين فأنت تملُّم أنه لو تصدق ثمرة حائطه على المساكين اكان سقيها على صاحبها ولم يؤخذ للمساكين ويستأجر عليهم فيها منها وهو الذي سمعت من أثق به قديما . ومما سين لك ذلك لو أن رجلا وهب نمرة حائطه أو خلات قبــل أن تطب لكان سقيها وزكاتها على الذي وهبت

له ان كانت تبلغ الزكاة وان كانت لاتبلغ الزكاة لم يكن على واحد مسهما زكاة والعرايا إ ا يس كذلك ستيها وزكاتها على الذي أعراها وليس على المعرّى قليــل ولا كثير وان لم تبلغ الزكاة ولو أن رجَلا وهب ثمرة جالطه أو ثمرة نخلات من حائظه سنين

ا بله وبقره وغنه العام والعامين وأعواما ﴿قَلْتُ﴾ فهل له اذا أعرى أو منح أن يرجم ف ذلك بعــد ما أعرى أو منح في فول مالك (قال) لبس له أن يرجع في ذلك (قال) والسكني عندى بهذه المنزلة وآلخدمة ﴿ قلت ﴾ أرأيت الذي يمنح اللبن العام أو الأعوام ان أراد شرا، ذلك أيجوزفي قول مالك ويرتجع غنمه ولبنها (قال)له أزيشتري منحيم لأن مالكا قال لنا لو أن رجلا أخدم رجلا عبداً حيانه أو أسكن رجلا داراً حياته جاز له أن يشترى خدمة الغلام وسكنى الدار وذلك نجوز فاما جاز ذلك للذي أخدم وأسكن جاز للذي منج أن يشتري منحته أيضاً ﴿ فَلْتَ ﴾ ثم بجوز لي أن أشتري في أ قول مالك (قال) بالدنانير والدراهم والمروض كابا قداً أو الى أجل والطعام قداً أو الىأجللان مالىكاتال لا بأس بشراء الشاة للبون بالطعام للىأجل ﴿ فِلْتَ ﴾ فَعَرِجُوزُ إ أن أشــترى سكناى وخدمة عبدي الذي أخدمت (عال) بما مثلت من الدّنانير إ والدراهم والعروض والطعام وجميع الاشياء فزنلت ﴾ فهل بجوز له أن يشترى سكناه إ الذي أسكنه بسكني دار له أخرى أو خدمته بخدمة عبد له آخر أمجوزاً إلا (قال) لا أرى به بأسا ﴿ قَالَ صَعْنُونَ ﴾ وانما معناه أنه بجوز خدمة عبد له آخر أو بكيني ا ه ار له أخرى أيعطيه الدار بأصابا أو بسكناها عشر سمنين أو أقل من ذلك اذاكان أمرا معروفا والعبيد مثل الدار عَيْمٌ فِي المعرى يُمُوتَ قِبَلَ أَنْ يَقْبَضَ الْمُعرى عربتُه ﴿ إِنَّهُ مِنْ الْمُعْرِي عُربتُه ﴾ ﴿ ﴿ قَالَ ﴾ أَرَأَيْتَ انْ أَعْرَى نَخَلَالُهُ فَاتَرْمِهَا قِبَلَ أَنْ يَطِلُعُ فِي النَّخَلِ شِي ۖ وقبل أَنْ يحوَّزُ الممرى النخل اللورثة أن بطلوا المربة (نال) نم ذاك الررثة والمربة غير جائزة للذي أعريهاان مات ربها قبل أن يطلع فى النخل شئ وقبل أن يحوز النخل ﴿ قَلْتُ ﴾ وهذا إ قول مالك (قال) نم ﴿ قات كِهَ فلو مات صاحب العربة الذي أعراها قبل أن يطيب النخل وقبل أن يقبض صاحب المنحة لذي منج البن قبل أن يكون اللبن أوقبل أن يقبض اللبن والسكني ولخدمة مات ربها قبل أن يقبض ذنك لمسكن أوالخدم وقبل أن يأَفَى إِبَانَ **ذَلِكَ انْ كَانَ ضَرَّبُ لَذَلُ**كُ أَجِلاً أَوْ قَالَ ذَ خَرَجَتَ لَنَهَرَأُ وَجَاءَ **اللَّبَنَ فَاقْبَضُنَ**

(1.1) (وَلَىٰ) لَهُم ﴿ قَالَ سَعَنُونَ ﴾ وأَمَّا أَرَاهُ جَأَرًا حرير في اشتراء العربة بخرصها بيرني أو بثمرة من حائط آخر كا ﴿ لِلَّهِ ﴾ أُوالِت من أُعرِي نخسلا وهي عجوة أيجوز له أن يشستربها بخرصها الى المداد ببرني في قول ألك (قال) لا مجوز ذلك في رأيي ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان ا شرى عربته بخرصها بمراكمن حافظ له آخر (قال) لا أحب له هذا الشرط ولكن [أغـ ذها بخرصها مضمونا عليـه ولا يسم ذلك في حائط بعينه لأنه اذا أخذ العرية | بخرصها كان له أن يبيع الحائط كله رطباً ويكون عليه ماضمن للمعرى تمرآ اذا جاء ا الجداد ويمطيه من حيث شاء ﴿ قات ﴾ تحفظ عن مالك أنه اذا باع حائطه رظبا ان ا المرى لايكون له أن يأخذ ما ضمن له رب الحائط من خرص العربة الا الى الجداد | أَ قَالَ لَهُمْ ﴿ قَالَ } وقال لنا مالك لا يَنْبَنِّي لربِّ الْحَائِطَةُ أَنْ يَشْـَمْرِيهَا اللَّ بخرصـها الى الجداد فلا أرى اذا باع حائطه رطبا أن يكون للمعرى أن يلزم رب الحائط شيئاً مما منمن له الاالى الحداد ولا أمنه من بيع حائطه ان أراد ﴿ تُم كَتَابِ العرايا محمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد النبي ﴾

﴿ الاميِّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وِيلِيهُ كَتَابِ النَّجَارَةِ بِأَرْضُ الْعُدُورُ ﴾ `

الجداد ولا يجوز له أن يشـــتريها الا بالدراهم والدنانيركما بجوز لغيره أن يشـــتريها أو يشتري صدقته كلها ﴿ قلت ﴾ فإن أعراه جزأ نصفا أو ثلثا (قال) الذي سعمةً من مالك وبلغني عنه أنه قال ان الــقى على من أعراه ولوكان يكون على الذي أعرى اذا أعراه نصفا أو ثلنا لكان اذا أعراه نخلات بأعيانها أن يكون على الذي أعربُ سقيها ولكان عليـه زكاتها فالعرايا والهبـة تختلف فاذا كان انمــا أصل ما أعطا. عَالَمُ العرايا فعملي صاحبها الذي أعراها أن يسقبها وعليمه زكاتها وليس على الذي أعرى شيَّ وَأَنْ كَانِتَ هِيهِ أَوْ لَمُميرِ سَنَيْنَ مِنْ خَلَاتٍ بأُعِيلَمِنِ أُوجِزاً فَعَلَى الذي أَعْمَرُهَا ۖ أو وهبت له سقيها ﴿قَالَ ابْنَ القَاسَمُ ﴾ وهذا وجه حسن وقد كان كبار من أدركت

من أصحابنا بحملون ذلك وبرون أن العرايا مثل الهبـ ، وأبي ذلك مالك وفرق بينهمًا إ

→ ﴿ فِي اشتراء العربة نخرصها قبل أن محل بيعها ﴾ ص ﴿ قَالَتَ ﴾ أَوْأَيْتُ العرايا قبل أن محل بيعها أنجوز له أن يشتربها مخرصها (قال) المجوز حتى بحلَّ بِيمها ﴿ قات ﴾ فاذ حل بيمها أنجوز له أن يأخذها بخرصها من النمر فقلًا أو بشي من الطعام (قال) أما بالخر فلا يحل له الا أن يشتريها بخرصها تمرآ إلى الجداد وأما أن يعجله فلا وأما بالطعام فلا يصلح أيضاً الا أن يجــد ما في رؤسها مكانه ولا ا

فى الزكاة والسب

يصلح أن يشمتريها بطعام الى أجمل ولا تمر نقداً وان جمدها ﴿ قلت ﴾ فبالدَّالَيْنُ والدراهم (قال) لا بأس أن يشتربها من الذي أعربها بالدنانير والدواهم اذاحل بيعاً نقداً أو الى أجل وكفان بالمروض ﴿ فلت ﴾ فإن اشتراها منه قبـــل أن يحـــل بينها بالدنانسير والدراهم أو يشي من المروض أبجوز ذلك في قول مالك (قال) لا يجوز

فنك عنمه مالك الأن بشمتاريه ليقطعه كانه فأما أن يشمتريه على أن يتركه فلا بجوز له ذلك هر قت إله واتمنا وسع له في أن يأخسند خراصها تمراً الصافاك اذا لم يعجله وكان أنما يعطيه النمر من صنفها الى الجداد تال المراخ قلت كم وهذا قول مالك! الجداد ولا بجوزله أن بشترتها الا بالدراهم والدنانيركما بجوز لغيره أن يشترتها أو

شيئ وان كانت هية أو تعمير سنين من نخلات بأعالين أو جزأ فيل الذي أعمرها إلى

أو وهبت له سقيها ﴿قال ابن القاسم ﴾ وهذا وجه حسن وقد كان كبار من أدركت

من أصحابنا محملون ذلك وبرون أن العرايا مثل الهبـة وأبي ذلك مالك وفرق لينهمًا إ

حَجَيْرٌ فِي اشتراء العربة تخرصها قبل أن محل بيعها ڰۿ−

﴿ قَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتُ المرايا قبل أن محل يعبا أنجوز له أن يشقيبا بخرصها (قال) لابجوز

حتى محل بيمها ﴿ فَاتَ ﴾ فأذا حل بيمها أنجوز له أن يأخذها بخرصها من التمر ثقلياً] أو شيءٌ من الطعاء (قال) أما بالتمر فلا محل له الا أن يشتريها بخرصها تمراً الى الجداد]

وأما أن يمجله فلا وأما بالطمام فلا يصاح أيضًا لا أن جمله ما في رؤسها مكانه وَلا 💓 لصاحرأن نشـــترمها بطعام الى أجـــا ولا تمر نفه ً وان جــدها ﴿ قلت ﴾ فبالدنانير الله عليه الم والدراهم (قال) لا أس أن يشتربها من الذي عمرتها باندانير والدراهم افاحل بيعها القدا أو الى أجل وكذلك بالعروض ﴿ قلت بَه فان اشتراها منه قبــل أن محــل بيما ﴿ بالدنانيير والدراه. أو يشئ من العروض أنجوز ذلك في قدل مالك (قال) لا مجوز أ ذلك عنـــد مالنك لا أن يشــــتريه ليقطعه مكانه فأما أن يشـــتريه على أن يقركه فلإ ا يجوز له ذلك فرفت ﴾ وانما وسع له في أن يأخــهٔ ها خرصها تمرآ أنمــا **ذلك اذا لم** يمحله وكان لما يعظيه التمر من صنَّها الى الجداد قال العرج قلت ﴾ وهذا قول مالك 🎆

في الزكاة والسب

ل قال فعم (قال) وقال لنا مالك لا ينبغي لرب الحائط أن يتستريبا الا بخرصها الى

الجداد فلا أرى اذا باع حائطه رطبا أن يكون للمعرى أن يلزم رب الحالط شيئًا مما

﴿ تَمْ كَابِ العرايا بحمد الله وعونه وصلى الله على سيدنا محمد النبيّ ﴾

﴿ الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

﴿ وَيَايِهُ كَتَابُ النَّجَارَةُ بِأَرْضُ الْعَدُورُ ﴾ `

ن من له الا الى الجداد ولا أمنعه من بيع حائطه ال أراد

﴿ (مَالَ) لَهُم ﴿ قَالَ سَحْنُونَ ﴾ وَأَنَّا أُواهُ جَأَزًا حين في اشتراء العربة بخرصها بيرني أو بمرة من حائط آخر كا

﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأيت من أعرى نخلا وهي عجوة أنجوز له أن يشديها بخرصها الى

المداد بيرني في توليكالك (قال) لا مجوز ذلك في رأبي ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان اندى عربته بخرصها تمرآ من حافط له آخر (قال) لا أحب له هذا الشرط ولكن

إنْ في حائط بعرصها ، صمونا عليه ولا يسم ذلك في حائط بعينه لأنه اذا أخذ العربة

الجداد ويعطيه من حيث شا، ﴿ قات ﴾ تحفظه عن مالك أنه اذا باع حائفه رطبا ان ﴿ المهرى لايكون له أن يأخذ ما ضمن له رب الحائط من خرص العربة الا الى الجداد |

المخرصها كان له أن بيبع الحائط كله رطباً ويكون عليه ماضمن للمعرى تمرآ إذا جاء

العرايا فعيا صاحبها الذي أعراها أن بسقها وعليه زكاتها وليس على الذي أعري ﴿

اذا أعراه نصفا أو ثلثا لكان اذا أعراه نخلات بأعيانيا أن يكون على الذي أعربتها سقيها ولكان عليـه زكاتها فالعرايا والهبـة تختلف فاذا كان انمـا أصل ما أعطاه عَلَمْ

من مالك و بلغني عنه أنه قال ان الستى على من أعراه ولوكان يكون على الذي أعربي 📆

يشتري صدفته كلها ﴿ فلت ﴾ فان أعراه جزأ نصفا أو ثلثا (قال) الذي سمعت ا

المبحز لرب الحائط أن يشتري من الموهوب له قليلا ولا كشيراً يشي من الخرص الأ

مهيرٌ في الربايين المسلم والحربيّ وبيع الحبوسيّ من النصرانيّ ﷺ⊸

وَنَاتَ﴾ هل سمعت مالسكا يقول بين المسا لذا دخل بلاد الحرب وبين الحربي ربا

و تنا ميارفة منهم أفتصرف منهم (قال) مالك أكره ذلك

﴿ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾ حير كتاب النجارة بأرض العدو كي∞

﴿ قَالَ ﴾ لان القاسم هل كان مالك يكره أن يُغير الرجل الى بلاد الحرب (قال) نعم كان مالك يكرهه كراهيــة نـــديدة ويقول لا يخرج الى بلادهم حيث تجري ا

حﷺ في بيع الكراع والسلاح والعروض لأهل الحرب ﷺ و ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أوأيت أهمال الحرب هل باعون شيئاً من الاشياء كراعا أو

عروضًا أو سارِحًا أو سروجًا أو نحاسًا أو غير ذلك في قول مالك (قال) قال مالك أ أماكل ماهو قوة على أهل الاسلام مما يتقوون ، في حروبهم من كراع أو سلاح الله الأطفال فنم وأساالكه فلا أو خرثي^(٧) أوشى مما يعلم أنه قوة في الحرب من خاس أو غيره فانهم لايباعون **ذل**ك

حَجْرٌ في الاشتراء من أهل الحرب وأهل النمة بالدانير والدراهم المنقوشة ﷺ ﴿ هِوْقَالَ﴾ وسنل مالك عن القوم يغزون فينزاون فبرس فيشترون من أغنامهم وعسلهم

وسمهم بالدنانير والدراهم فبكره ذلك ماك ثم قالانا بتداء من عنده أني لأعظم أن يمسمد الى دراهم فيها ذكر الله وكتابه فيعطاها نجس وأعظم ذلك أعظاما شمديداً وكرهمه ﴿ قَلَتُ ﴾ فَبَوْلاً، لَذِينَ يَبْرُلُونَ بِسَاحَلَنَامَنِهِ، وأَهْمَلُ فِعَنْنَا أَيْسِلُحُ لِنَا أَنْ نشسترى منهـ بالدائير و ابر هر اخترا) مائك أكره ذاك (قال) فقيــل له ان في ا

اذا كان لم يعلم أنه اتما اشتراها النصراني منه للمسلم فان كان علم تصدق بالثمن ان

معلا الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد الذي الأم كلي الله على سيدنا محمد الذي الأم كله الله على سيدنا محمد الذي الأم كله الذي الأم كله الذي المراق المال المالية الم

ميداً لي نصاري أردت أن أبيمهم من النصاري أبصلح لي ذلك (قال) لا بأس بهذا عندى وهو قول مالك (قال) ولقد وقفت مالكما غير مرة فقلت له ياأبا عبد الله ان إ

مؤلا، التجار الذين يدلون بالرقيق من المقالبة فيشتريهم أهل الاسلام فيبيعوهم مكتبم عند مايشترومهم من أهل الذمة أنجوز ذلك (قال) قال مالك ماعلمته حراماً

وغيره أحسن منه (قال بنالقاسم) وأدى أن يمنعوا من شرائهم ويحال بيهم وبين ذلك | (قال) وقد قال مالك في الرجل يشتري الصقلبية من هؤلاء الروم فيصيب بها عباً

لَهُ لا بأس بأن يردها على الروى اذا أصاب بها عيهًا (قال) فقيل لمالك أفيردها عليه ونداشتراها وهو آنما اشتراها لجعلها على ديه فلم ير مالك بذلك أسا وقال بردها [وقال ابن نافع) قال الله المجو ساذا ملكوا أجبروا على الاسلام قبل له وتمنع النصراني

من شرائهم قال نعم ﴿ قيل ﴾ له فأهل الكتاب ينع النصراني من شرائهم (قال) أما

مهم في اشتراء السام الحر الم

﴿ وْقَالَ ﴾ لا بنالقاسماً وأيت لوأن رجلاما إلى فصر اني دراهم يشتري لهمها خمراً فغال النصر اني فاشترى الخرمن نصر أني (قال) قال مالك لو أن رجلامسلما اشترى من

نصراني خمراً كسرتها على المسلم ولم أدعه بردها ولم أعط النصراني تمنها الكان لم يقبض الثمن وتصدقت ثمنها حتى لا يعود هذا النصراني أن يبيع من المسلمين خمراً (قال) ذالذي سألت عنه انما هو نصراني باع من نصراني فأري الثمن للنصراني البائع

مع الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد الذي " الأمح " كليمت المحمد الذي " الأمح " كليمت المحمد الذي " الأمح " كليمت المحمد وسلم كليمت المحمد وحده وسلم كليمت وصده وسلم كليمت المحمد وسلم كليمت وسلم كليمت المحمد وسلم كليمت وسلم كليمت وسلم كليمت المحمد وصده وسلم كليمت وسلم

ا حكير كتاب النجارة بأرض العدو كلى ص

﴿ قَالَ ﴾ لا بن القاسم هل كان مالك يكره أن يقير الرجل الى بلاد الحرب (قال) لهم كان مالك يكره من يقير الرجل الى بلادهم حيث بحري أحكام الشرك عليه

مُحَمِّرٌ فَي بِمِعُ الكَرَاعِ والسلاحِ والدروضُ لأهل الحرب بهذه و المروضُ لأهل الحرب المحدد و قال المرب هل يباعون شيئًا من الاشياء كراعا أو عروضا أو سلاحا أو سروجا أو نحاسا أو غير ذاك في قول مالك (قال) قال مالك

أماكل ماهو قوة على أهل الاسلام مما يتقوون به في حروبهم من كراع أو سلاح أو خرثي (') أوشى مما يعلم أنه قوة في الحرب من نحس أو غيره فأنهم لا يباعون ذلك محيكر في الاشتراء من أها المسلم ال

م الله المستراء من أهل خرب وأهل الندة بالدانيد والدراهم المنقوشة كليه م وقال وسئل مالك عن القوم يفزون فينزوز فبرس فيشترون من أغنامهم وعملهم وسمنهم بالدنانير والدراهم فكرد ذلك ماكن ثم قال المسترون عنده أنى لأعظم أن يعمد الى دراهم فبها ذكر الله وكناه فرود المناه أن

یمسمد الی دراهم فیبا ذکر الله وکتابه فیمضاها تجس و علم و نا عنده ای لاعظم آن ا وکرهمه هر فلت که فیقولاء الذین ینزلون بساحتنا منهم و عمل ذمتنا أیصساح لنا آن نشستری منهم بالدنامیر و لدراهم (فقال) مالاه اکره ذات (قال) فقیسل له آن فی

أيو تنا صيارة منهم أفنصرف منهم (قال) مالك أكره ذلك منهم أنفسراني كلاب من النصراني كلاب من النصراني كلاب من النصراني المناب ا

وَلْمُلَّتُهُ هُلُ سَمِعَتَ مَالَـكَا هُولَ بِينَ الْمُسَاءِ أَذَ يَدَخُلُ بِلادَ الحَرِبِ وَبِينَ الحَرِبِي ربا (قال) المُسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى المُسمر أن يممد لذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت لوأن

عيداً لى نصارى أردت أن أبيمهم من النصارى أيصلح لى ذلك (قال) لا بأس بهذا عندى وهو قول مالك (قال) ولقد وففت مالكا غير مرة فقات له ياأبا عبد الله ان مؤلاء النجار الذين ينزلون بالرقيق من الصقالية فيشتر بهم أهل الاسلاء فيبيعومهم

مكاتب عند مايشترومهم من أهل الذمة أبجوز ذلك (قال) قال مالك ماعلمته حراماً وغيرد أحسن منه (قال ابنالقاسم) وأرى أن يمنوا من برائهم ويحال بيسم ويين ذلك (قال) وقد قال مالك في الرجل يشترى الصفلية من هؤلاء الروم فيصيب بها عبداً

له لا بأس بأن يردها على الرومى اذا أصاب بها عبداً (قال) فقيل لمالك أفيردها عليه وند اشتراها وهو اتما اشتراها ليجعلها على دينه فلم ير مالك بذلك بأسا وقال يردها (وقال ان نافع) قال مالك المجوس اذا ملكو أجبروا على الاسلام قبل له وتمنع النصراني

من شرائهم قال نعم ﴿ قِيلَ ﴾ له فأهل الكتاب بنع النصرافي من شرائهم (قال) أما الكار فلا

ــه ﷺ في اشتراء المسلم الحزر ﴾ ا

وفات به لا بنالقاسم أوأيت لوأن رجلامسا دفع الى نصراني دراهم يشترى له بها خمراً ففعل النصراني فاشترى الخرمن نصراني (قال) قال مالك لو أن رجلامسالم اشترى من نصراني خمراً كسرتها على المسلم ولم أدعه بردها ولم أعط النصراني ثمها ان كان لم

تشرايي حمراً تسربها على المسلم وم الرف برقط وم المستسلم به والمسلم وم المسلمين خمراً والمنتفر أن يابع من المسلمين خمراً والذي بأن عالم عنه أنما هو نصراني باع من نصراني فأرى الثمن النصراني البائع الذا كان لم يعالم أنه إنما أنه إنما أنستراها النصراني منه للمسلم فان كان علم تصدق بالثمن ال

﴿ وعلى آله وصحبه وَسلم ﴾

- النجارة بأرض العدو كالم ﴿ قات ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره أن يغير الرجل الى بلاد الحرب (قال)

نَّمُ كَانَ مَالِكَ يَكُرُهُهُ كُرَاهِيمَةً شَهْدِيدَةً رَيْقُولَ لا يُخْرِجُ الى بلادُهُمْ حَيْثُ تجري أ

مُعْكِرٌ في بِيعِ الكراعِ والسلاحِ والعروضُ لأهل الحرب ﴾ و-﴿ قَلْتَ ﴾ لابن الفالم أرأيت أهمال الحرب هل يباعون شيئًا من الاشياء كراعا أو عروضًا أو سلاحًا أو سروجًا أو نحاسًا أو غير ذلك في قول مثلك (قال) قال مالك [

أماكل ماهو قوة على أهل الاسلام مما يتقوون به في حروبهم من كراع أو سلاح

أو خرثي (' أوشى مما بدلم أنه توة في الحرب من نحس أو غيره فانهم لايباعون ذلك [ح ﴿ فِي الاشتراء من أهل الحرب وأهل الذمة بالدنانير والدراهم المنقوشة ﴿ ص

﴿ قَالَ ﴾ وسئل مالك عن القوم ينزون فينزلون فبرس فيشترون من أغنامهم وعلهم

وسمنهم بالدنانير والمراهم فكرد ظائمانك ثم قالك أبنداء من عندواني لأعظم أن يعمد الى دراهم فيها ذكر الله وكتابه فيعضه نجس وأعظم ذلك أعظاما شديداً ﴿

وكرهمه ﴿ قَلْتُ ﴾ وَبُوْلًا، الذين يَتِزَنُونَ بِسَاحِتُهُ مَنْهِ وَأَهُ مِنْ فَمِتْنَا أَيْصِيلُحُ لِنَا أَنْ ﴿

لو قا مياروة منهم أفنصرف منهم (قال) مالك أكره ذلك معظر في الربابين المسلم والحربي وبيع الجوسيّ من النصراني ۗ ك≫~ وَنْتَ﴾ هل سمعت مالكا يقول بين المه إذا دخل بلاد الحرب وبين الحربي ربا مع الحد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد الذي "الأي كلي الله على ال

ميداً لي نصاري أردت أن أبيمهم من النصاري أبصلح لي ذلك (قال) لا بأس بهذا عندي وهو قول مالك (قال) ولقد وقفت مالكاغير مرة فقلت له ياأبا عبد الله ان

مزلا، التجار الذين ينزلون بالرقيق من الديمالية فيشتريهم أهل الاسلام فيبيعونهم مكهم عند مايشتروسم من أهل الذمة أمجوز ذلك (قال) قال مالك ماعلمته حراماً

وغيره أحسن منه (قال ابن القاسم) وأدى أن تنعوا من شرائهم ويحال بيهم وبين ذلك (وَلَى) وَقَدَ قَالَ مَالِكَ فِي الرَّجَلِ يَشْتَرَى الصَّقَلِيَّةِ مِن هُؤُلًا، 'أَرُوم فيصيب بِما عبياً

نه لا بأس بأن يردها على الروميّ اذا أصاب بها عيباً (قال) فقيل لمانك أفيردها عليه ونداشتراها وهو اتا اشتراها ليجعلها على ديه فلم ير مالك بذلك أسا وقال بردها (وقالمان نافع) قالمالك المجوس اذا ملكوا أجبروا على الاسلام قبل له ويمنع النصراني

من شرائهم قال لم ﴿ قِيل ﴾ له فأهل الكتاب تنع النصراني منشراتهم (قال) أما الأطفال فنع وأما الكيار فلا

ــه ﴿ فِي اشتراءِ المسلمِ الحر ۗ ۞ --﴿ فِلْتَ ﴾ لا بن الفاسم أوأيت لوأن وجلاء ساما دفع الى نصر انبي دراهم يشتري له بها خمراً ففعل النصراني فاشترى الخرون نصراني (قال) قال مالك لو أن رجلامسلما اشترى من

لفيراني خمراً كمرتباعلي المسلم ولم أدعه يردها ولم أعط النصراني ثمنها ال كان لم يقبض الثمن وتصدقت بثمنها حتى لا يدود هذا النصراني أن يبع من المسلمين خمراً (قال) ذالذي سألت عنه انما هو نصراني باع من نصراني فأرى الثمن للنصراني البائع

اذا كان لم يعلم أنه انما اشتراها النصراني منه للمسلم فان كان علم تصدق بالثمن ان

نشستری منه باللهٔ نیر و لدراهم (فقال) مالک ^{اس}کرد فاک (فال) **فقیال له ان فی ﴿**

﴿ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾ - على كتاب النجارة بأرض العدو كات

﴿ قَالَ ﴾ لابن القاسم هل كان مالك يكره أن يحير الرجل الى بلاد الحرب (قال) نعم كان مالك يكرهه كراهيمة شديدة ويقول لا يخرج الى بلادهم حيث تجري أ أحكام الشرك عليه

﴿ قَلْتَ ﴾ لابن الفاسم أوأيت أهمال الحرب هل جاءون شبطًا من الاشياء كراعا أو عروضا أو سلاحا أو سروجا أو نحياسا أو غير ذلك في نول مالك (قال) قال مالك إ

أماكل ماهو قوة على أهل الاسلام مما يتقوون به في حروبهم من كراع أو سلاح أو خوثي^(١) أوشى مما يعام أنه قوة فى الحرب من أيحاس أو غيره فانهم لايباعون **ذلك** إ

وه الله المناوي المناوي المرب وأهل الذمة بالدانير والدراهم المقوشة كيده ﴿ وَقُلْ ﴾ وسئل مالك عن القوم يغزون فينزلون تبرس فيشارون من أغنامهم وعسلهم ا وسمنهم بالتنانير والمراهم فكرد فالدمان أوفاك بتداء من عنده أبي لأعظم أن

يعمد ألى دراهم فهر ذكر لله وكتابه نومناه نجس وأعظم ذلك أعظاما شديداً وكرهمه ﴿ فَلْتُ ﴾ فَهُوْلاء الدَّيْنَ يَمْرُنُونَ سِحَمَّا مَنْهِ وَأَعْمَلُ فَمَتَنَا أَبْصِيلُحُ لنا أَنْ ۗ نُشترى منهم بالدانير والدراهم (فقال) مالك أكرد ذلك (قال) فقيسل له الرفي 🌡

موانا صارفة منهم أفنصرف منهم (قال) مالك أكرد ذلك -هﷺ في الربايين المسلم والحربي وبيع المجوسيّ من النصرانيّ ﴾⊸ ونت ﴾ هل سمعت مالكا يقول بين المسئر اذا دخل بلاد الحرب وبين الحربي ربا

عيداً لي نصاري أودت أن أبيعهم من النصاري أيصلح لي ذلك (قال) لابأس بهذا عندى وهو قول مالك (قال) ولقد وقفت مالكا غير مرة فقات له يأنا عبد الله ان إ مؤلا، النجار الذين ينزلون بالرقيق من الصمالية فيشتريهم أهل الاسلام فيبيموسهم لمخسم عند مايشتروسم من أهل الذمة أمجوز ذلك (قال) قال مالك ماعلمته حراماً

وغيره أحسن منه (قال بالفاسم) وأرى أن تنعوا من شرائهم ومحال بيسهم وين ذلك (قال) وقد قال مالك في الرجل يشترى الصقلبية من هؤلاء الروم فيصيب بها عباً ر. لا بأس بأن يردها على الروى اذا أصاب بها عياً (قال) فقيل لمالك أفيردها عليه ونداشتراها وهو انما اشتراها ليجعلها على دنه فدير مالك بذلك بأسا وقال بردها [وقالان زانع) قال مالك المجوس إذا ملكوا أجبروا على الاسلام قبايله وبمنع النصراني

> الأطفال فنهم وأبيا الكمار فلا ــه ﷺ في اشتراء المـــلم الحر ڰ⊸

من شرائهم قال نعم ﴿ قِيلٍ ﴾ له فأهل الكتاب تنع النصراني من شرائهم (قال) أما

﴿ فِلْتَ ﴾ لا بنالقاسم أرأيت لو أن رجلام الما دفع الى نصر ابي دراهم يشتري لهمها خمراً

فغال النصر اني فاشترى الخرمن نصر اني (قال) قال مالك لو أن رجلامسالا اشترى من نصراني خمراً كسرتها على المسلم ولم أدعه يردها ولم أعط النصرابي ثمنها انكان لم لِ قِبض النَّمَن وتصدقت ثمنها حتى لا يعود هذا النصراني أن يبيع من المسلمين خمراً إ (قال) فالذي سألت عنه انما هو نصراني باع من نصراني فأري النمن للنصراني البائم

إذا كان لم يعلم أنه انما اشتراها النصراني منه السلم فأن كان علم تصدق بالثمن أنَّ أ

مولى عفرة أن الاشعث بن قبس اشترى مرب أهمل سواد الكوفية أرضالهم

واشترطوا عليه ان رضي عمـر بن الخطاب فجـاءه الاشعث بن قبس فقال يا أمـير

يسترى ذلك منهم ﴿ قلت ﴾ أمّا سألتك عنهم اذا نزلوا بلادنا فأعطيناهم العهد على أن ليموانجارتهم وينصرفوا أيكون هذاع داينمنامن شراء أولادهم وأمهات أولادهم منهم في وَولَ مَالِكَ أُمِّلًا (قالَ) لم يكن محمل قول مالك عندى حين قالَ أبينكم وبينهم عهد الا أنهم قدموا علينا تجاراً وليس يلتقي أهل الحرب وأهل الاسلام الا بمهد ألا ترى أن أ لداخل عليهم أيضاً أن كان هذا المسلم هو الداخل عليهم بلادهم فأنه لايدخل عليهم لا بعهد فقد جاز لهذا أن يشترى منهم ممن ذكرنا عند مالك وقد دخل عليهم بعهد فكذلك هم اذا خرجوا فكان لهم المهد فلا بأس أن يشترى مهم من ذكرتمن الابناء والآباءوغيرهم وقلتكم فالعهدالذى ذكره مالك وقال ألهم عهد قالوا لاما هذا

العهد (قال) اذاكان العهــد بيتنا وبينهم وهم في بلادهم على أن لا نقاتلهم ولا نسبيهم

أعطونا على ذلك شيئاً أو لم يعطونا فبنذا العبد الذي ذكره مالك وليس العبد الذي

حى﴿ فِي اشْتَرا، النصراني المِسلم ﴿ ﴿ وَ

﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيْتَ لُو أَنْ حَرِيبًا دَخَلَ فَاشْتَرَى مَسَانًا أَيْنَفُضُ شَرَاؤُهُ أَمْ يَجِبُو على يمه

(قال) أجبره على يمه ولا أنقض شراءه مثل قول ملك في الذمي ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت النصراني يشتري الامة المسلمة أو العبد المسل أبجسبره السلطان على البيع أم يفسخ البيع بيهما (قال) قال مالك البيع بيهماجاً نر ويجبر السلطان النصر أفى على بيع الامة أو العبد ﴿ قات ﴾ أرأيت نصرانيا اشترى عبداً مسلما أينقض البيع أم يكون البيع

جأثراً أو بجبر السلطان النصراني على البهم (فقال) سألت مالكاً عن ذلك فقال البيع جاز وبجبرالنصراني على بيع العبد ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك لو اشترى مصحفًا (قال) لم أسمه من مالك وأري أن يجبر النصراني على بيع المصحف ولا يرد شراؤه على

قول مالك في العبد المسلم

المؤمنين اني اشتريت أرضا من أهل سواد الكوفة واشنرطوا على ان أنت رضيتًا فقال عمره ممن اشتريتها فقال من أهـل الارض فقال عمر كـذبت وكـذبوا ليست إ

- ﴿ فِي اشتراء أولاد أهل الصاح ﴾ -﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن قـــوما من الحرب كانت بيننا وبينهم هدنة فأغار عليهم قومً

من أهل الحرب فسبوهم فباعوهم من المسلمين أبجوز للمسلمين أن يشتروهم (قال) قال مالك لا يشتروهم وذَّلك أنَّا سألنا مالكا عن النوبة يغير عليهم غيرهم فيسبونهم ﴿ ويبيعونهم من المسلمين (قال مالك) لا أرى أن يشتروهم

حَوْفَاتِ ﴾ أرأيت الفوء من أعل الحرب تجاراً لدخلون بلادنا أمان فيبيعو**ننا أولادهم** ولساءهم وأمهات أو لادهم الشتريهم منهم أم لا (قال) ســـــن مالك عن القوم من أ

أهل الحرب يقدّمون يأتون بأبنائهم أفنبتاعهم منهم (فقال مالك) أبينكم وبينهم هدنة قانوا لا قال لا بأس بذلك ﴿ قات ﴾ وما معنى قول مالك ان الهــدلة اذا كانت بينناً اً وبينهم في بلادهم ثم قدم علينا بعضهم فأراد أن مبيعنًا أولاده فيؤلاء الذين لا مجــوزُ أ لنا أن نشتري منهم قال نبر ﴿ قات ﴾ وأما من لا هدلة بيننا وبينهم في الاصل اذا قيدم علمنا ناحه فنزل أمال أعطيناه الله لا بأس أن نشتري منه أولاده اذا كانوا

صفاراً هُمه وأميات أولاده (قال) لم وهذا قول مالك الذي أخبرتك ﴿قالَ ﴾ وسمعتُ

مالكالقول لصغارهم من لمهدمالكبارهم ﴿فَاتَ﴾ أرأت الحربي لقدم أموله ه أوبابه أولانته فيديمهم أيصلح لذ أن اشتربهم منه (قال) سمعت ماكيرستار عن أهل الحرب هل نشتري منهم أشاءهم فقال مالك أهم عهد أبذه الثناء كا (غال) مالك فلا بأس أن

ينزلون به ليبيعوا تجارتهم يشبه هذا

CIID ماك ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك في سبى الروم اذا سبوا أو أهل حصن سبوا افتتح الحيسن (قال) قالمالك لاأرىأن يفرق بين الامهات وبين أولادهن اذا زعمت المرأة أن هؤلاء الصبيان ولدى لم يفرق بينها وبين ولدها ولا يتوارثون بذلك ﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أن قوما من الروم نزلوا بساحلنا تجاراً ومعهم رفيق فأرادوا أن ضرفوا بين الامهات والأولاد أترى أن يعرض ُلهم فى ذلك ويمنعهم السلطان من ذلك (قال) لم أسمع من مالك في هذا شيئاً ولكن أرى أنهم لا يعرض لهم في التفرقة لأنهم مشركون ﴿ قَلْتَ ﴾ أَفِيكُره لهذا المسلم أن يشترى من هذا النصراني الذي يفرق ين الامهات والاولاد اذا فرق (قال) نعم ولم أسمه من مالك ولا أري أن يشتر به

مهم أحداذا فرق ﴿ قلت ﴾ فلو أن رجاً اشترى من هذا النصراني جارية وولدها ا إيساج أن يفرق بيهم في قسول مالك اذا كانوا صفارا (قال) نسيم ﴿ قات ﴾ ولا توارثون فيا بينهم بقولهم أنهم أمهات وأولاد قال نع ﴿ فَلْتَ ﴾ فلو أن رجلا اشترى

جارية وولدها عنده صغيرقد ورثه واشتراه قبل ذلك أو وهب له أتمنعه أن نفرن بيسما في قول مالك ان أراد أن يبيع قال نعم ﴿قات ﴾ أرأيت لو أن أمة لي وإينا لها صغيرا لان لى صغير في عيالي ألى أن أفرق بين هذه الأمة وولدها في البيم (قال) قال مالك لا يفرق بينهما في البيع في هذه المسئلة بعينها ﴿ وَذَكَّرَ ﴾ ابن وهب عن جبير ابن عبد الله الجُبْلي عن أبي عبد الرحمن الحُبلي عن أبي أبوب الأنصاري قِال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبـينَ

حر﴿ في الجمم بين الأم وولدها في البيم كي⊸ ﴿ نَاتَ ﴾ أَرأَيت لو أَنْ أَمَة لرجل أَجنبي من الناس وإن لها صغير لرجل أجنبي من

الناس أيضاً أيجبران جيماً على أن يجمعا بينهما في قول مالك (قال) قال نعم يجبران جميعا على أن يجمعا بينسهما أو بيبعانهما جميعا ولا يفرق بينهما ﴿ قَاتَ ﴾ أوأيت لو أن رجلاً | هلك وترك ابنين وترك أمة وولدهاصفارا فأراد الابنان أن بيما الأم وولدها أوأن |

→ ﴿ فِي عبد النصراني يسلم فيرهنه سيده أو يبيه كاب ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت ان أسلم عبد النصراني فأخذه فرهنه (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا الا أني أبيعه فأفضى الغريم حقه الا أن يأتى برهن ثقة مكان السبد فأدفع النمن الى النصراني اذا أني بهن ثقة ﴿ قات ﴾ أوأيت ان أسلم عبد النصراني فوهمة ﴿ لمسلم للثواب فلم ثبيه المسلم أنه أن يرجع في هبته (قال) نعم ثم بياع العبد عليه

مِنْ في العبديهبه المسلم للنصراني ﴿ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتَ لُو أَنِّي وَهَبِّتَ عِبْدًا لَى مُسْلًا لِنَصْرَانَى ۚ أُو تُصْدَقَتَ بِهِ عَلَيْهُ أتجوز الهبة أو الصدقة أم لا (قال) أرى أن الهبة والصدقة جائزة في هذا العبد لهذا النصراني وساع العبد على النصراني وبدفع الله ثمنه لأن مالكي أجازد في البيع فهو في الهبة والصدقة مثل البيع انه جائز - على في التفرقة بين الأم وولدها في البيع ﷺ -

﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيت ماحــد ما يفر ّق بين النسبيان العبيد وبيين أمهاتهــم في البيم أني ۖ الجوارى والغلمان (قال) قال لى مالك الانتمار ذالم يعجل وضرب ماكنا لذلك حججاً فقال الحقلق ليست سواء وبنات اللبون ليست-واء في القدر فاذا كان الانفارالذي لم يعجل فبوعندي الاستغناه عن الأم ات لأنه قبد عرف ما يؤمره وما ينهي عنه فبلا بأسآن يفرق بينهم جواري كن أو غالنا ﴿ فَلْتَ ﴾ فكل ذي رحم محرم من أخواتُ أو ولدولد أوجدات أوعمات أوخالات أوغير ذلك من النرابات أيفرق بينهم في قول مالك

(قال) قال أم مني ما شاه سيدهم صغاراً كانو أوكبراً (قال) وانما منع من النفرقة بينهم ميني الولد ولاه خصة في قول ذلك وحدهم خال ما وصفت لك فأما ما سوى الام و لولد فلا بأس بالتفرقة بينهم هخ الله ﴾ أرأيت أهل الشرك وأهمل | الاسلام اذ بيمو أهم في النفرقة سواء (قال) لا يفرق بين همل الشرك وبيت 🏿 الامهات والاولادكما لا غسرق بين الامهات وبين لاولاد من المسلمين في قبول إليَّ

- (119) والساعلى مرية فأصابوا شيئاً فأصابهم حاجمة ومخصة فاتاع أعنزا بوصيفة لهاأم فال ندم على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبره فقال أفرقت بينها وبين أمها ياعلي ا ومنذ فلم يزل بردد عليه حتى قال أنا أرجع فأستردها بماعز وهان قبل أن بمس رأسي ما أهران وهب مج عن ابن أبي ذئب عن حسين بنعبد الله بن ضميرة عن أبيه عن جده ضميرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرٍّ بأم ضميرة وهي تبكي فقال [] كيك أجائمية أنت أعارية أنت فقالت بارسول الله فرق يبني وبين ابني فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لايفرق بين الوالدة وولدها ثم أرسل الى الذي عنده منميرة فدعاه فابتاعه منه بكر قال إن أبي ذئب ثم أفرأني كتابا عنده (ابنأبي ذئب) عن سمم سالم بن عبد الله يذكر عن أبيه أنه قال لا يجوز أن يفرق بين الام وولدها أَقُلُ سَالُمُ وَانَ لَمُ يَعْمَدُلُ القَسِمُ وَقُلْ عَبِدُ اللَّهِ وَانْ لَمُ يَعْمَدُلُ القَسِمُ ﴿ وَأَخْبِرُنِّي ﴾ عن الليث ين...د قال أدركت الناس وهم غرقون بين الأخوين في البيم وبين الوالد وولده ولا مِن بين الأموولدها حتى بلغ ﴿ قَالَ ﴾ فقات له وما حدّ ذلك قال عدّ ه أن منتفع بنفسه وبسنني عن أمه فوق عشر سنين أونحو ذلك ﴿ وسألتَ ﴾ مالكا دن الحديث الذي جاء لانوله والدة على ولدها وذال لى مالك أما نحن فنقول لا يفرق بين الوالدة وولدها حتى يلغ ﴿ قَالَ ﴾ فقلت لمالك فما حد ذلك (قال) إذا أُنفر ﴿ قَالَ ﴾ فقلت لمالك أفرأيت حﷺ في الرجل بهب ولد أمنه لرجل أجنى ۗۗ ﴿ ثَاتَ ﴾ فلو أنَّ رجازله أمة ولا منه ولدصغير وهب ولدها لرجل أجنبي كيف يقبض هذا الرجل الأجنبي المرهوب له الولد (قال) قال مالك لا يفرق بين الأم وولدها ذ كانوا صفاراً فهذا الذي وهب لا يستطيع أن يفرق ولا يستطيع للوهوب له أن ُ يْمِرْقُ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَبِضُ الْوَلَدُ دُونَ الْأُمْ قَانَ دَفَعِ الْوَاهِبِ الْأُمْ مَعَ الْوَلَدُ ليحوزها الوهوب له الولد وبجوز قبضه فذلك جائز وبكون قبضه قبضاً وحيازة ﴿ قَلْتَ ﴾ قَالَ قبض الولد دون الأم أتراه قد أسا، ويكون قبضه قبضاً ان هلك الواهب (قال) لعم

يدعا الأم وولدها على حالها بينهما (قال) لا بأس بذلك حتى اذا أرادا القسمة أواليمة أجبرا على أن يجمعــا بينهما وقد فسـرت لك هذا عن مالك ﴿ قلت ﴾ أوأيت لو أنَّ أُ رجلين اشتريا أمة وولدها صفارصففة واحدة أكنت تجبرها على أن بيعا أويشري كل واحدمنهما حصة صاحبه (قال) لا ولكنهما قران ولدها محال ما اشتريا (قلت) فلوأن رجلاله أمة وولدها صغارفباع السيد الولد أبجرر البيع في قول مالك ويأمرهما أن يجمعايين الام والولد أم منتفض البيع (قال) قال مالك لا منبني له أن يبيم الولد دونًا الام ﴿ قلت ﴾ فان فعل (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئاوأري أن يفسخ البيم الا أن يجمعًا بينهما في ملك واحد ﴿قال ﴾ وسئل مالك عن اخوين ورنا أمة وولدها صغيرًا قارادا أن يتقاوما الأموولدها فيأخذ أحدهما الأموالآخر ولدها ولا يفرق بين الولد والام حتى بلغ الولد ويشترطاز ذلك (قال مالك) لا بجوز ذلك لها الا أن تقوم الام وولدها فيأخذها هذابولدها أو بأخذها هذا بولدها أو بيمان جيعا فيسوق المسلمين ولا يجوز أن يتقاوماهما فيأخسذ هذا الولد ويأخذ هذا الام وان اشترطا أن لا يُعرُّقُ بينهما فلانجوز ذلك ولوكان الاخوان في بيت واحد ولزلت بالمدية فسئل مالك عنها وفقال فيها مثل الذي قلت لك ﴿قلت ﴾ فالهمبة النواب في هذا الصبيُّ مثل البيع سُواتُهُ (قال) لَمْ (قال سحنون) واخبرني أنس بن عباض اللبني عن جعفر بن محمد عن أبية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم عليه السبي صفهم فقام ينظر اليهم فاذاً و الله والدووالدد (قال) ليس من ذلك في شيء رأى امرأة تبكي قال ما يكيك فيتمول بيم إني بيعت ابنتي فيأمريه فيرد اليها (وأخبرناً) ابن وهب عن ابن أبي ذئب وأنس بن عياض عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جدة أن أبا أسيد الانصاريّ قدم بسبي من البحرين فقام رسول الله صـــلي الله عليه وسلم أينظر البهم وقد صفهم فاذا ام أذآتبكي فقال ما يكيك فقالت بيع ابني في بني عبسًا فقال رسول الله صــلى الله عليه وســـلم لأبى أسيد التركبن فلتجنَّني به كما بعته بالثمن . فركب أبو أسيد فجاء به ﴿ وَأَخْبِرَ ﴾ إنن وهب عن ابن لهيمة عن عبيد لله بن **أب**ي اً جعفر عن وانس بن عبد ارجمن أن رسول لله صلى الله عليه وسلم بعث على **بن أبي** ونصراني فيحكم فيه لمحسكم الاسلام(قال) فقلت لمالك فلو أن نصرانيا أسلنًا

ويزوها بذلك فالمشدري اذا حلبها ان رضى حالابها والاردها ورد مها مكان ربها صاعا وقد وصفت لك الصاع الذي يرد عندمالك (قال ابن القاسم) والابل حدثه نخ سمع عقبة بن عامر الجهني صاحب النبي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمْ بَقُولُ عَلَى المُنجِرُ لان جدَّم الرجل حطبًا مثل هذا الامرخ يعنى جبل الفسطاط ثم محرق بالنار حتى زَاً كُلِّ بَعِنْهُ بِمِضَا طَرِحٍ فَيهُ حَتَى اذَا احْتَرَقَ دَقَ حَتَى يَكُونَ رَمِياً ثُمَّ يَذُرَى في ا ربح خبر له من أن يفعل احدى ثلاث يخطب على خطبة أخيه أو يسوم على سوم أُنِّيةً أو يُدِّر منجة ﴿ قَاتَ ﴾ أُرأيت ان حلبها فلم يُرض خلابها فأراد ردُّها واللَّبن وَنَهُ إِياً كَاهُ وَلَمْ بِعِنْهُ وَلَمْ يَشْرِيهِ فَقَالَ لَهُ خَلَّهُ شَانِكُ وَهَذَا لِنَهَا الذي حابت منها أكون ذلك له أم يرد الصاع منها ويكون له اللبن أو لا يكون له أن يردها ويرد ممها اللبن للتحديث الذي جاء (قال) يكون عليه صاع وليس له أن يرد اللبن ولو كان له أزيرد اللبن وانميا أريد بالحديث الصاع مكان اللبن اذا فات اللبنَ لكان عليه أن يرد بنا مثله في مكيلته ولكنه حكم جاء من النبي صلى الله عليه وسلم فأذا زايلها اللبن كان الشتري بالخيار ان شاء أن يمسكها أمسكها وان شاء أن يردها ردهاوصاعامهها وايس له أن يردها بفيير صاع وان كان معها لبنها الا أن يرضي البائم أن يقبلها بفير لبنها ﴿ وَ لَمْتَ ﴾ قان قال البائع أنا أقبابا بهذا اللبن الذي حلبت منها (قال) لا يعجبني ذلك

لاني أخاف أن يكون ذلك يع الطعام قبل أن يستوفي لان رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض عليـه صاعا من تمر ان سخط المشـــترى الشاة فصار ثمنا فد وجب للبائع حين مخط المشتري الشاة صاع من تمر عايه فنسخه في صاع من ابن قبل أن يقبض الصاع الذي وجب له فهذا لا يجوز في رأيي ولم أسمع من مالك فيه شبكاً ﴿ فَلَتَ ﴾ أرأيت ان أشترى شاة لابن ولم يخسبره البائع بما تحلب وايست بمصراة في أبان لبنهما كون المشتري الخيار اذا حابها ويكون فيها عميزلة من اشترى مصراة (قال) أما الغم التي شأنهاالحلابواننا تشتري لمكان درها في اباله فافي أرى ان لم بين ماحلا بها

نصرانيا في خمر (قال) ان أسلما جميعا نقض الامر بينهما وان أسلم الذي عليه الحقُّ فلا أدرى ما حقيقته لإني ان أمرت النصر اني أن يرد رأس المال ظامته وان أعطيتً المسلم الحمر أعطيته ما لايحل له وخالف بينه وبين الذي بـطى الدينار بالدينارين (عَيْمًا ما وصفت لك من الحكم بين المسلم والنصراني - گل في بيع الشاة المصراة ڮي-﴿ فَلَتَ ﴾ أَرأيت ان اشــتريت شاة مصراة خُلِبتها ثم حبستها حتى حلبتها الثانية ثم جنت لاردها أيكون ذلك لى (قال) نم لك أن تردها وانسا يخسبر ذلك الناس بالحلاب الثاني ولا يعرف بالاول ﴿ قَلْتُ ﴾ فإن حليتها اللاث مرات (قال) إذا عِلْمُ من ذلك ما يعرف أنه قـــد اختبرها قبل ذلك فما حلب بعد ذلك فهو رضا منه بالشاة إ ولا یکون له أن يردها(قال) وهو رأني هز قلت ﴾ أرأيت ان اشتري شاة على أنها

تحاب قسطا (قال) البيع جاز في رأي وتجسوب الشاة فان كانت تحلب قسطا والا

ردُّهُ (قَالَ) وقد جاء الحَديث عن النبي صلى الله عليه وسلم رد من الغنم ما لم يشترط فيها أنها تحلب كذا وكذا اذا اشتراها وهي مصراة فهنذه أحرى أن يردها إذا اشترط لانه جاء عن النبي صلى الله عليه وسملم أنه بخسير النظرين بعد أن يحلبها أن رضي بها أمسكها وان ردها رد ممها صاعا من تمر ﴿ فات ﴾ أكان مالك يأخذ بهذا ﴿ الحديث (قال ابن القاسم) قات لمانك تأخذ بهذا الحديث قال أمر (قال مالك) أولاحد إ في همدا الحديث رأى (قال ابن القاسم) وأنا آخذ به الا أن ساليكا قال لي وأرى لاهلَ ا البلدأن اذا نزل بهم همذا أن يعطو الصاغ من عيشهم ومصر لحنطة هي عيشسهم أ

﴿ نَلْتُ﴾ أُرأَيْتُ الْمُصَرِّةُ مَاهِي (قَالَ) التي يَتَرَكُ البَنْ في ضَرَّءٍ، ثُمُ مَاعٍ **وقد دُرْت**ُ أ

المشترى بالخيار في ذلك لان الغم التي شأنها اللمن انحيا تشتري لالبانها ولا تشترير

(171) ي ماحيها ومدين من قمح أو صاعامن عر ﴿ ابْنُوهِبِ ﴾ عن يعقوب بن عبد الرحن ره بي أن سبيل بن أبي صالح أخبره عن أبيه عن أبي هربرة أن رسول الله صلى | تْ عَايِهِ وَسَالِمٍ قَالَ مِن ابْنَاعِ شَاةً مُصِرَاةً فَهُو بِالْخَيَارِ ثَلَالَةً أَيَامِ انْ شَاء أَمسكما وَانْ أ ن، ودها ورد معها صاعا من تمر ﴿ يُرِيدُ بن عِياضٍ ﴾ عن عبد الكريم بن أبي للمارق عن الرهيم النكي عن أبي سعيد الخدريّ عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله حى فى يىع ما، الأبار ﴾− ﴿ قُلْتَ ﴾ أُرأيت لو أن نهرا لي انخرق الي أرض لي فجا، رجل فبي عليــه رحا ما، أُمْدِ أَمْرِي فَأَصَابِ فِي ذَلِكُ مَالًا (قَالَ) أَمَا مَا نِي فِي الأَرْضُ فَالْكُرَاءُ لَهُ لأَزْم فه بني واما الما، في لا كرا، لصاحب الما، على صاحب الرحا لان الما، لا يؤخمه '. كر'، ﴿ فَاتَ ﴾ أتحفظه عن بالك (قال) سممت مالسكا يقول في البركة تسكون لمرجل والغدير يكون فيــه الحيتان والبحيرات ويكون في ذلك كله الــمك فيريد أهاله أن بيعوه (قال) لا يعجبني بيعه ولا ينبغي لأهله أن يمنعوامنه أحدا يصيد فيه ولا تنموا من شرب لشفة ولا سق كبد (وقال مالك) ولا تنع الما. لشفة ولا لسق كبد لا ما لا فضل فيه عن صاحبه فلا أوى لما، النهركرا، للــذي قال مالك في هذه الاشياء (قال) ولقد سألت مالكا عن بثر الماشية أيستق منها الناس بمواشيهم عَيْمَ مَا أَحْبُ أَهَا هَا أَوْ كُرْهُوا (قَالَ) لا الا عن فضل ألا ترى ان الحديث انحـا هُو لا ينع فضــل ما، فهم أحق بمامهم حتى بقع الفضــل فاذا كان الفضــل فالناس في الفضل سوالا ہے ﴿ فِي بِيمِ شربِ يوم ﴾⊸ ﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيتِ انْ بَعْتُ شُرِبُ يَوْمُ أَنْجُوزُ هَـٰذَا أَمْ لَا ﴿ قَالَ مَالُكُ هُو جَا ثُوْ ﴿ فَاتَ ﴾ فَانَ بِمَتْ حَظِي بِمَتْ أَصَّلُهُ مَنَ الشَّرْبِ وَاتَّمَا لَى فَيْهِ يَوْمُ مِنْ أَنَّى عشر يومًا بجوز في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ قان لم أبع أصله ولكن جملت أسع منه الستى

للحومها ولا اشحومها واذا عرف البائع حسائبها ثم كنمه كان تسترلة من باع طبلها جزافًا قد عرف كيله وكتمه فلا بجوز بيمـه الأأن يرضى المشترى أن يحبس النَّأْتُهُ التي يرفع في تمنها ويرغب فيها لمكان ابنها ولا يبلغ لحمها ولا شعمها ذلك النمن وأعما لمانم ذلك الثمن للبنما فذلك عندى لموضع لبنها بمستزلة الطمام الذي قد عرف كيلها فَكُنَّمَهُ فَبِهِم جِزَافًا فَاذَا بَاعْهَا صَاحِبُهَا وَهُو يَعْرَفُ حَلَابُهَا كَانَ قَدْ غُرُهُ ﴿ قَاتَ ﴾ فأنَّا كان لا يعرف حلابها والمانشتراها وباعها (قال) لا ثبي عليه وهو بمنزلة الطعلم الديُّ أ لا يعرف كيله ﴿قَالَ﴾ أرأيت لو اشترى شاة في غير ابان اللبن ثم جا. في ابان اللبن خُلِبِهَا فَلْمِ يُرضَ حَـَلَابِهِا أَيْكُونَ لَهُ أَنْ يُردهـا (قال) لا لان البائم لم يَبِع عَلَى اللَّـبْنِ ﴿ قَالَتُهُۥ وَانَكَانَتُ شَاةَ لَبِنَ ﴿ قَالَ ﴾ وَانْ كَانَتُ شَاةً لَبِنْ ﴿ قَلْتُ لَهُۥ وَانْ كَانَ البائم قد عرف حلابها قبــل ذلك (قال) فيم لانها اذا لم تكن في ابان تبنها الشريت لغير شي واحد ﴿ قلتَ ﴾ والبقر عند مالك مبدَّد المنزلة التي وصفت لك (قال) ان كانت البقرُّ يطاب منهما اللبن مثل ما يطلب من الغنم من تنافس الناس في لبنهما ورفعهم في أثنانها للبنها فهي بمنزلة ما وصفت لك في الغنم (قال) والابل أيضا الكانت بما يطلب منها سألتهك عنها من أمر النم والنَّفِر عن مالك (قال) ما أحفظه فيها عن مالك ففَّةً أخـــبرتك وما لم أخبرك به عن مثلك فلم أسمعه منه وهو رأيي ﴿ إِن وهب ﴾. قال أخبرني ان لحيمة أن الاعرج أخبره عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تصروا الابل والغم فمن اشــتراها بمد ذلك فاند نخير النظرين بمد أنَّ إ

يحلمها ان شاء أمسكها وان شاء ردها وصاعا من تمر ﴿ وَأُخْبِرُنِي ﴾ إن وهب عن

ولس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال بلغنا أنه قال يقضى في الشاة أو اللقيمة المصراة

هن النبيّ صـلى الله عليه وــــلم أن محلمها فان رضى لبنها أخذها وان سخطها رجمها

الماهية (قال) سمعت مالكا يقول لا يباع ما، بثر الماشية وان حفرت من قرب يريد غربه من قرب قرب المنازل فلاأرى أن تباع اذا كان اثنا احتفرها للصدقة فأما ما اخفرانير الصدقة وانتااحتفرهالمنفعته فيأرضه لبيعمائها أويستي بها ماشية نفسه فلا أرى بأسا ولو منعته بيع هــذه لمنعته أن يبيع بكره التي احتفر في داره لنفسه ومنافعه وأما التي لا باع ماؤها من آبار الماشية التي تحدين في البراري والمهامه فتلك التي لا تباع والذين حذروها أحق بماثها حتى يرووا فهمذا أحسن ما سمعت وبلغي ﴿ نَلْتَ ﴾ أرأيت بدر الماشية ماكان في الحاهلية وفي الاسلام ونرب المنازل أليس أهابا أحق ماثها حتى يرووا فم ا فضل كان الناس فيه سواء في قول مالك قال نعم (قال مالك) ألا تسمع الى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسسلم قال لا بمنع فضل ما، فأعلم في الحديث الذي جاء من النبي صلى الله عليه وسلم أحق به وما فضَّل فالناس فيه سوال لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل مأه فجمل لهم أن يمنموا ما لم يقع الفضل إذان وقع الفضل فليس لهم أن يمنعوا ــري ما جا، في الحكرة ﴾~-﴿ قَالَ ﴾ وسمات مالكا يقول الحكرة في كل شئ في السموق من الطعام والربت والكتازوجيع الاشياءوالصوف وكلما أضر بالسوق (قال) والعصفر والسمن والعسل وكل شي (قال الك) بنه من محتكره كما يتنع من الحب (قال) فان كان ذلك لا يُصْر

الله وق (قال مالك) فلا أس بذلك ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اشترى الرجل في القرى خرج اليها فاشمتري فيها ليجلبها الى السوق وكان ذلك مضراً بالقمري يغلي عليهم أسمارهم (قال) سألت مالكما عن أهل الريف اذا احتاجوا الى ماقي الفسطاط من الطعام فيأتون فيشترون من الفسطاط فأراد أهل الفسطاط أن يمنموهم وقالوا هذا يغلى علينا مانى أسواقنا أترى أن يمنعوا (قال مالك) لا أرى أن يمنعوا من ذلك الا

أذ يكون ذلك مفرآ بالفسطاط فان كان ذاك مفراً بهم وعند أهل الذري مامحملهم منهوا من ذلك والا تركو! (قال) فأرى القرى التي فيها الاسواق : فرلة الفسطاط

(171) ا جاء يومي بعت ما صار لي من الماء ممن يسق به أبجوز هذا في قول مالك قائقًا

- على في بيع ما، مواجل (') ما، السا، وبثر الرع وبئر الماشية كلاه ﴿ فَلَتُّ ﴾ أَكَانَ مَالَكَ يَكُرُه بِيعَ مَا، مُواجِلُ مَا، السَّهَا، ﴿ قَالَ ﴾ سألت مالكًا عَنْ ﴿ ما المواجــل التي على طريق انطابلس فكره ذلك ﴿ قَالَ ﴾ فهل كان مالك يُكُمُّ بيع فضل ماء الزرعمن العيون والآبار (فقال) لا بأس ببيع ذلك ﴿ فَلْتَ ﴾ فيل كا مالك يكره بيـم رقاب آبار ما، الزرع (قال) قال مالك لا بأس بييمها ﴿ وَالْتُ وكذلك العيون لا بأس ببيع أصلها وبيع ما ثها ابستي به الزرع (قال) نعم لا بأس تذلك عند مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ وانما كرد مالك بيع بثر الله يه أن بياع ماؤها أو بياع أصلها قال نعم ﴿ فَلْتَ ﴾ وأهابا أحق بمـائها حتى آذا فضل عنهم كان الناس فيه أسوة قال لِمُ ﴿ قَلْتَ ﴾ [هل كان مالك يكره بيع آبار الشفة (قال) قال مالك أن كانت البدُّر في ا داردأو أرضَهُ لم أر بأسا أن بيمها وبيع ماءها فر قت ﴾ وكان مالك بجمل صاحبياً] أحق بمائبًا من الناس قال لهم ﴿ قات ﴾ فالمواجل أكان مالك بجمل وبهـاأحق بمالمًا (قال) أماكل من احتفر في أرضه أوداره يريده لنف مثل ما يحدث الناس في دورهم فهم أحق به ويحسل بيعسه وأما مأعملن من ذنك في الصحاري و**فياني أ** الارض مثل مواجل طريق المفرب فانه كان يكره بيمهامن غير أن يراه حرما وجما ماكان يعتمد عليه الكراهية واستثقال بيع مائها فقمه فسرت لك ماسمعت ووينا

منه وهي مثل الآبار التي يحتفرونها الباشية أن أهابا أحق عالمها حتى يرووا ا

من شربهما منه ﴿ قَلْتَ ﴾ أُرأيت بنر الماشية أنبع في قول ماك (قال) لا ﴿ قَلْتَ ﴾ فماكان منها مميا حدر في الجاهلية والاسلام في نول مانك (قال) نعم هِوَقلت، فما فألم (١) (المواجل) حمى ماجل بكسر الجبر بدون همز وهو ماه الكتبر اعتمع قاله ابن الاعراقية

ويكونالناس مافضل الامنام بهالسقيهم ودوابهم قان أوننك لاعتمون كالاعتمون

نينية (قال) سممت مالكما يقول لا ساع ما، بئر الماشية وان حفرت من قرب يريد عوله من قرب قرب المنازل فلاأرى أن تباع اذا كان اتما احتفرها للصدَّقةُ فأما ما احتفرانير الصدقة واتنااحتفرهالمنفعته فيأرضه لبيعمائها أويستي بها ماشية نفسه فلا أرى بأسا ولو منعته بيع هــذه لمنعته أن بيبع بثره التي احتفر في داره لنفسه ومنافعه وأما التي لاساع ماؤها من آبارالماشية التي تحتني البراري والمهامه فتلك التي لا ساع والدين حذروها أحق عائبًا حتى برووا فهـذ أحسن ما سمعت وبلنني ﴿ لللَّهُ ﴾ أرأت بنر الماشية ماكان في الجاهلية وفي الاسلام وفرب المنازل أليس أهالما أحق عانها حتى يرووا فم ا فضل كان الناس فيه سواء في قول مالك قال نعم (قال مالك) إلا تسمع الى الحديث أن النبي صلى الله عليه وسسلم قال لا يمنع فضل ماء فأهله في الحديث الذي جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أحق به وما فضَّل فالناس فيه سوالا لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يمنع فضل ماء فجمل لهم أن يمنعوا ما لم يقع الفضل إذان وقع الفضل فليس لهم أن يمنعوا ـه ﴿ مَا جَاءٌ فِي الْحَكُوةُ ﴾ ح

م قال ﴾ وسمعت مالكا يقول الحكرة في كل ثينٌ في الســـوق من الطعام والريت والكنازوجيع الاشياءوالصوف وكلما أضر بالسوق (قال) والعصفر والسمن والعسل وكل شي (قال مالك) مِنع مِن مُحسَكره كما مِنع من الحب (قال) فان كان ذلك لا يُصر بالموق (قال الك) فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ أوأب إن اشترى الرجل في القرى خرج اليها فاشـــترى فيها ليجلبها الى السـوق وكان ذلك مضراً بالفــرى يغلى عليهم أسمارهم (قال) سألت مالكا عن أهل الريف اذا احتاجوا الى مافي الفسطاط من الطمام فيأتون فيشترون من الفسطاط فأراد أهل الفسطاط أن يمنعوهم وقالوا هذا ينلي علينا ماني أسواننا أنري أن يتموا (قال ماك) لا أرى أن يمنعوا من ذاك الا

أن يكون ذاك مضرآ بالفسطاط فانكان ذاك مضرآ بهم وعند أهل الفرى مامحملهم

منموا من ذلك والا تركوا (قال) فأرى القرى الني فيها الاحواق بخرلة الفسطاط

نا جا. يومي بعت ماصار لي من الما. ممن يستى به أبجوز هذا في قول مالك يَاا - على في بيم ما، مواجل ('' ما، السما، وبثر الزرع وبنر الماشية ﴾ وس ﴿ قلت ﴾ أكان مالك بكرد بيع ماء مواجل ماء السهاء (قال) سألت مالكاعن ﴿ ما المواجــل التي على طريق انطابلس فكره ذلك ﴿ قَالَتَ ﴾ فهل كان مالك بكي بيع فضل ماء الزرع من العيون والآبار (فقال) لا بأس ببيع ذلك ﴿ قَلْتَ ﴾ فهل عَلَيْ مالك بكره بيم رقاب آبار ما، الزرع (قال) قال مالك لا بأس بيمها ﴿ قَالَتُ ۖ ﴾ وكذلك العيون لا بأس ببيع أصلها وبيع ما ثها ابسقي به الزرع (قال) نعم لا بأس بَدُّ أَيُّ عند مالك ﴿ قَالَ ﴾ وانما كره مالك بيع بنر الماشية أن بناع ماؤها أو بياع أصاراً قُالُ نعم ﴿ قَلْتُ ﴾ وأهابا أحق بمـائها حتى آذا فضل عنهم كان الناس فيه أسوة قال لَهُمَّ ﴿ قَلْتَ ﴾ وهل كان مالك يكره بيع آبار الشفة (قال) قال مالك ان كانت البثر في داردأو أرضه لم أر بأسا أن بيمها ويبع ماءها ﴿ نَلْتَ ﴾ وكان مالك يجعل صاحبًا ﴿ إِ أحق بمانها من الناس قال نعم هز قات كم فالمواجل أكان مالك بجمل ربهـاأحق بمانياً (قال) أماكل من احتفر في أرضه أوداره يريده لنفسه مثل ما محدث الناس في أ دوره فهم أحق به وبحل بيعـه وأما ما نحــل من ذلك في الصحاري وفيالي الارض مثل مواجل طريق المفرّب فانه كان يكره بيمهامن غير أن يراه حرما وجُلُّ ماكان يعتمد عليه الكراهية واستثقال بيع ماثها فقمد فسرت اك ماسمت وقيعة

ويكونالناس مافضل الامنرم بهالستيهم ودوابهم فان أولئك لايمنعون كما لايمنعون من شربهما منه ﴿ قات ﴾ أرأيت بثر الماشية أتباع في قول مالك (قال) لا ﴿ قات ﴾ أ فما كان منها ممــا حفر في الجاهلية والاسلام في قول مالك (قال) لَم ﴿قَلْتُ﴾ قَلْمٍ أَ أن وجلا حفر في أوضه بثراً لمناشية منع من بيمها وصارت مشال ما سواها من آبازًا (١) (النواجل) همي منجل بكسر الجيم بدون عمر وهوالمه الكتابير الجينم. قاله **ابن الاعرابي**

ا سمعت منه وهي مثل الآبار التي يحتفرونها للماشية ان أهلها أحق بمائها حتى يروُّوا ا

- البيع بسمر فلان وسعر فلان كهـ

﴿ فَاتَ ﴾ أُوأَيتِ أَنْ قِلْتَ لُرِجِـلُ أَشْتَرَى مَنْكُ هَذَا العِسْلُ أُو هَذَا السَّمِنْ مَثَّنَّا ما أخــذ منك فلان منه بذاك السعر (قال) قال مالك لا خير في ذلك ﴿ مَلْتُ مُ

مَا هُو ﴿ قَالَ مَالَتُ ﴾ فكذلك الحالط والزرع والبيت فيه القمح يشترى كله ثلاثة أرادب بديار أو أربمة أرادب بدينار والسعر قد عرف فلا يدري كم يخرج من هذاً

اللحم بسعر معلوم فيأخسذ كل يوم وزنا معسلوما والثمن الى العطاء فلم ير الناس بذلكي

أيناع للعم كذا وكذا رطلا بدينار بأخيذ كلّ يوم كذا وكذا والمن الى العطاء م ر أحد ذلك ديسًا بدين ولم يروا بذلك بأسا ﴿ قلت ﴾ أرأيت ات المستريت هيذه الداركل ذراع بدرهم ولم أسم عيدد الاذرع فقلت قيسوها فقيد المناكل ذراع بدرهم أو قلت قد أخذت هدده الثياب كل ذراع بدرهم فقلت

ا ذرعه وها ولم أسم الأذرع (قال ابن القاسم) أرى ان الدار جائرة والنياب جائرة ﴿ فِلْتَ ﴾ أَرأيت الناشتريت هذه الأثواب كل نويين بشيرة دراهم أوهــذه الغيم كل شانين بدشرة دراهم فأصبت فيها مألة نوب ونوبا أو أصبت في الغيم مائة شاة | وشاة هل يزوني الشاة الباقية أو الثوب الباقي الذي ابس معه آخر (قال) لم يلزمك |

نصف المشرة وانما ذلك عمزلة ما لو قلت أشترى منك هذه الغيم كل شاتين مدسار أو كل تو بين بدينار فيجمد في ذلك ثوبا زائداً فيلزمه نصف الدينار فكذلك الدراهم

- على في بع الشاة والاستثناء منها المخاص ﴿ فَلَتَ ﴾ أُرأيت السَّاة اذا باعها رجل أو البعير أو البقرة فاستثنى منها ثلثا أو ربعا أو

لصفاأو استثنى جلدهاأو رأسهاأو فخذهاأوكبدهاأو صوفهاأو شعرها أوكراعها أواستنتي بطومها كلها أواستثني أرطالا مساذ كشيرةأو فليلة أبجوز هذا البيع كله | ف قول مالك أم لا (قال) أما اذا استثنى ربعها أو ثنثها أو نصفها فلا بأس بذلك عند مالك وأما اذا استنبى جلدها أو رأسها فاله ان كيم مسافراً فلا بأس بدلك وان كان

حاضرا فلاخير فيه ﴿ قات ﴾ ولم أجازه في السنفر وكرهه في الحضر (قال) السفر اذا استثنى فيه البائع الرأس أو الجلَّد فايس لذلك عند المشترى ثمن (قال) ماك وأما في الحضر فلا يعجبني ذلك لان المشتري انما يطاب بشرائه اللحم ﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت ان قال المشترى اذا انسترى في السفر واستثنى البائم رأسها وجلدها قال المشترى

لا أذبحها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا الإ أن مالكا قال في الذي يبيع البعير الذي قام عليه بيبه من أهمال لمياد ويستثنى البائع جملده وبيمهم الإدلينجرود فاستحيوه

وكذلك هذا في الخياطة اذا قال أخيط لك هذا النوب نثل ما خطت به لفلان و الاجر والصناعة والصباغ يصبغ لرجل ثوبا فهو بهذه المنزلة كل ذلك مكروه عليا

مالك وكذلك هذافي الاجارة بقول أؤاجرك نفسي مثل ما آجر فلان نفسه (وَالْعُ وهذا كله مكروه من قول مالك اذا لم يعلم ماكان أول ذلك - ﷺ فیمن اشتری جملة طعام أو اشتری داراً أو ثوبا ﷺ -﴿ كُلُّ ذَرَاعَ بَكَذَا وَكَذَا أُو كُلُّ مَدُّ ﴾

هُوَ قَالَ ﴾ وسمعت مالكا وسئل عن رجل اشترى ألاث جنيات من رجل من طائعة ما استجنى منها فهو له من حساب أربعـة آصع بدينار (قال) لا بأس بذلك وَهُوْمُ أم معروف وهو مثل ما يقول أشتري منك طعامك هذ كله أو حالطك هذا كأم أولمنة آصع بدينار لان السمر قد عرف ﴿فان قال قائل ﴾ قالمني يستجي لا يدرُّقُوا

الحائط فالثلاث جنيات مثل ذلك ﴿وسئل﴾ مالك عن الرجل يشتري بأريَّين وَيُنَّارِكُ من رطب حالط ما يجني كل يوم يأخذ بحساب الرئة آصبه بديار (قال) قال مالكُ لاخير في هـــذا لا أمر معروف يأخـــذكل يوم (قال) وندكان الناس يتبايعون ا

بأسا واللحم وكل مربئ في الاسواق مما يتاع الناس فهوكذلك لا يكون الا **بأمراً** معلوم ويسمى ما يُخذُ كل بوم وانكن الثمن الى أجل معنوم أو الى العطاء اذا كانَّ

العطاء معلوما مأموا. ذكان يشرع في أخذ ما شترى ولم يرد مالك من الدين بالدين

يناع اللحم كذا وكذا رطـلا بدينار يأخــذ كلّ يوم كـذا وكذا والنمن الى العطاء

ذ بر أحـد ذلك ديسًا بدين ولم يروا بذلك بأســا ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت ان

استريت هـذه الداركل ذراع بدرهم ولم أرم عـدد الاذرع فقات فبسوها فقـد

أخذ باكل ذراع بدرهم أو قلت قد أخذت هذه الثياب كل ذراع بدري فقلت

: ذرعــوها ولم أسم الأذرع (قال ابن الفاسم) أرى ان الدار جائزة والثياب جائزة

﴿ نَلْتَ ﴾ أَرَأَيت اذاشتريت هذه الأثواب كل ثويين بمشرة دراهم أوهــذه النَّم كل شاتين بدشرة دراهم فأصبت فيها مائةً ثوب وثوبا أو أصبت في الغيم مائة شاة

وشاة هل يلزمني الشاة البانية أو الثوب الباتي الذي ليس معه آخر (قال) نعم يلزمك

نصف المشرة وانما ذلك تنزلة ما لو قلت أشترى منك هذه الننم كل شاتين بدينار

أو كل نو بين بدينار فيجـد في ذلك نوبا زائداً فيلزمه لصف الدينار فكذلك الدراهم

مع في بيع الثاة والاستناء منها ﴿

﴿ فَلَتَ ﴾ أرأيت الشاة اذا باعها رجل أو البعير أو البقرة فاستشى منها ثلثا أو ربعاً أو نسفاأو استثنى جَلدهاأو رأسهاأو خذهاأوكبدهاأو صوفهاأو شعرها أوكراعها

أو استثنى بطونها كلها أو استثنى أرطالا مماة كشيرة أو قليلة أيجوز هذا البيع كله وْ فُولُ مَالِكَ أُمْ لَا ﴿ وَالَ ﴾ أما اذا استثنى ربعها أو ثنتها أولصفها فلا بأس بذلك عند ﴿

مالك وأما اذا استثنى جلدها أو رأسها فانه الرُّحَّنَّ مُسَّفِّراً فلا بأس بذلك والكان

حاضرا فلا خير فيه ﴿ قات ﴾ ولم أجازه في الســفر وكرهه في الحضر (قال) السفر

- ﴿ فِي البيع بسمر فلان وسعر فلان ﴿ صِحْمَ

﴿ قَلْتُ ﴾ أَرَأَيْتُ انْ قَلْتُ لُرِجُـلُ أَشْتَرَى مَنْكُ هَذَا الْعُسُلُ أُو هَذَا الْسُمِنُ شَا

ما أخـــذ منك فلان منه بذاك السعر (قال) قال مالك لا خير في ذلك ﴿ مَلْمَ الْعُمْ

الاجر والصناعة والصباغ يصبغ لرجل ثوبا فهو بهذه المنزلة كل ذلك مكروه عليًّا · اللَّكُ وَكَذَلِكُ هَذَا فِي الْاجَارَةِ يَقُولُ أَوْاجِرِكُ نَفْسَى مثل مَا آجِرِ فَلَانَ نَفْسَه (وَالْ أ

﴿ كُلُّ ذَراعِ بَكَذَا وَكَذَا أُوكُلِ . ﴿ يَ

ما استجنى منها فهو له من حساب أربعـة آصع بدينار (قال) لا بأس بذلك وهوا

أوادب بدينار أو أربية أوادب بدينار والسعر قد عرف فلا يدرى كم يخرج من هذا

الحافط فالثلاث جنيات مثل ذلك ﴿ وسئل ﴾ مالك عن لرجل يشتري بأربهن أثناواً ا من رطب حافظ ما نبختي كان يوم يأخذ بحساب الزنَّه صبه بدينار (قال) قال مالك لاخير في هــذا الا بأمم معروف يأخــذ كل يوم (غَالَ) وَادْ كَانَ النَّاسُ يَبَالِمُونُ ا

اللحم بسعر معلوم فيأخبذكل بوم وزنا معبلوما والنمن الي العطاء فلم ير الناس بذاك بأسا واللحم وكل ما بباع في الاسواق مما يبتك النس فهو كمفاك لا يكون الا بأمر

اذا استثنى فيه البائع الرأس أو الجلد فايس لذلك عندالمشترى ثمن (قال) مالك وأما فى الحضر فلا يعجبني ذلك لان المشتري أنما يطاب بشرائه اللحم ﴿ فَلَتَ ﴾ أُرأَيتُ ان قال المشتري اذا اشتري في السفر واستنبي البائع رأسها وجلدها قال المشتري لا أذبحها (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا الإ أن مالكا قال في الذي يبيم البعير الذي أقام عليه يبيعه من أهمال المياه ويستثنى البائع جملده وببيعهم اياه لينحروه فاستحبوه وكذلك هذا في الحياطة اذا قال أخبط لك هذا النوب نثل ما خطت م لفلان وي

وهذا كله مكرود من قول مالك اذا لم يعلم ماكان أول ذلك

← ﷺ فیمن اشتری جملة طعام أواشتری داراً أو نوبا ﷺ ۔ ﴿ قَالَ ﴾ وسمَّت مالكا وسئل عن رجل اشترى ثلاث جنيات من رجل من حالفه

أمر معروف وهو مثل ما يقول أشتري منك طعامك هذ كنه أو حالطك هذا كاه أربعية آصع بدينار لان السعر قد عرف غرفان قال قائل ﴾ فالذي يستجني لا بدري ما هو ﴿ قَالَ مَالَكُ ﴾ فَكُمْلُكُ الحَالَطُ وَالْرَعُ وَالْبَيْتُ فِيهِ الْفَمْحُ يَشْتَرَى كَاهُ فُلاْفًا

مَمَلُومَ وَلِسَمَى مَا يَأْخَذُ كُلِّ يَوْمُ وَانْ كَانَ أَثَّمَنَ لَى أَجْلَ مُمَلُومٌ أَوْ الْيُ العطاء إذا كأنّ

العظاممعلوما مأمونا ذاكان يشرع في أخذما اشترى ولم يرد مالك من الدين بالدين

حكم﴿ في البيع بسعر فلان وسعر فلان كليح.

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان قلت لرجــل أشترى منك هذا العسل أو هذا السمن منيًّا ما أخـــذ منك فلان منه بذاك السعر (قال) قال مالك لا خير في ذلك ﴿ وَلَمْ مَا

وكذلك هذا في الحياطة اذا قال أخيط لك هذا النوب عنل ما خطت، لفلان م

الاجر والصناعة والصباغ يصبغ لرجل ثوبا فهو بهذه المنزلة كل ذلك مكروه علم مالك وكذلك هذافي الاجارة بقول أؤاجرك نفسي مثل ما آجر فلان نفسه (قال) وهذا كله مكرود من قول مالك اذا لم يعلم ماكان أول ذلك

- کیر فیمن اشتری جملة طعام أواشتری داراً أو ثوبا کید۔ ﴿ كُلُّ ذراع بَكَذَا وَكَذَا أُو كُلُّ مِد ﴾ ﴿ قَالَ ﴾ وسمعت مالكا وسئل عن رجل اشترى ثلاث جنيات من رجل من حائطة

ما استجنى منها فهو له من حساب أردمــة آصع بدينار (قال) لا بأس بذلك وهُوُّ أمن معروف وهو مثل ما يقول أشترى منك طّعامك هذ كله أو حافظك هذا كلُّمْ

ربعـة آصع بدينار لان السعر قد عرف فزفان قال تماش بح فالذي يستجبي لا يدري ما هو ﴿ قَالَ مَانَكُ ﴾ فكذلك الحالط والزرع والبيت فيه القمح يشتري كه ثلاثة

أرادب بدينار أو أربية أرادب بدينار والسمر قد عرف فلا يدري كم بخرج من هيلياً الحائط فالتلاثجنيات مثل ذلك ﴿وسئل﴾ مالك عن الرجل يشتري بأربدين فيناوآ

من رطب حافظ ما بجني كل يوم يأخذ بحساب ثهائة آصبم بدينار (قال) قال مألك لاخير في هــذ لا بأمر معروف يأخــذ كل يوم (قال) وقد كان الناس بقايمون ا

اللحم بسعر معلوم فيأخــذكل يوم وزنا معــنوما واثمن الى العطاء فلم ير الناس بذلك بأسا واللحم وكل ما ياع في الاسواق نما يتاع الناس فهوكذلك لا يكون الا بأمر معلوم ويسمى ما يُخدُ كل يوم والزكان الثمن إلى أجل معلوم أو إلى العطاء إذا كان العطاء معلوما مأمواً فأكن يشرع في أخذ ما اشترى ولم يرد مالك من الدين بلدين

وَ مَاكُ ﴾ والله حدثي عبد الرحمن بن المجبّر عن سالم بن عبــد الله قال كنا ا بذع للحم كذا وكذا رطـلا بدينار أخــذ كلّ يوم كـذا وكذا والنمن الى العطاء ور أحد ذلك دينا بدين ولم يروا بذلك بأسا ﴿ قات ﴾ أرأت ات أستربت هده الداركل ذراع بدرهم ولم أسم عدد الاذرع فقات قيسوها فقد المناكل ذراع بدرهم أو قلت قد أخدفت هدده الثياب كل ذراع بدردن فقلت ورعموها ولم أسم الأذرع (قال ابن القاسم) أرى ان الدار جازة والثياب جائرة ا ﴿ وَمَن ﴾ أَرأيت اذا فتريت هذه الأثواب كل ثويين بشرة دراهم أوهـ ذه النم كل شاتين بمشرة دراهم فأصبت فيها مائةً ثوب وثوبا أو أصبت في الغيم مائة شاةً وشاة هل بلزمني الشاة الباقية أو الثوب الباقي لذي ابس ممه آخر (قال) لعم بلزمك نصف العشرة وانما ذلك تعزلة ما لو قلت أشترى منك هذه الغم كل شاتين بدينار أوكل ثويين بدينار فيجمد في ذلك ثوبا زائداً فيلزمه نصف الدينار فكذلك الدراهم

. حجر في بيع الشاة والاستناء منها ﴿ ﴿ لَمْتَ ﴾ أَرأَيت السَّاة اذا باعها رجل أو البعير أو البقرة فاستشى منها الثنا أو ربعا أو لهانا أو استثنى جلدها أو رأسها أو خذها أوكيدها أو صوفها أو شعرها أوكراعها

أو استنبى بطونها كالما أو استثنى أرطالا مساة كشيرة أو قليلة أمجوز هذا البيع كله فى قول مالك أم لا (قال) أما اذا استثنى ربعها أو نشها أونصفها فلإبأس بذلك عند مالك وأما اذا استثنى جلدها أو رأسها قاله ان ذُنَّ مَسَافَراً فلا بأس بذلك وان كان حاضرا فلا خير فيه ﴿ قات ﴾ وم أجازه في السفر وكرهه في الحضر (قال) السفر اذا استثنى فيه البائم الرأس أو الجَلد فايس لذاك عند المشترى ثمن (قال) مالك وأما

في الحينىر فلا يعجبني ذلك لان المشتري أنما بطاب بشرائه اللحم ﴿ فَأَتْ ﴾ أُوأَيْتُ ان قال المشترى اذا انسترى في السفر واستثنى البائع وأسها وجلدها قال المشترى لا أذبحها (قال) لم أسمع من مالك فيهشيكًا الإ أن مالكاً قال في الذي يبيع البعير الذي قام عليه يبيعه من أهمل المياه ويستثني البائع جملده وبيمهم الياه لينحروه فاستحبوه

0

(قال) مالك أوى لصاحب الجلد شر وى جلده ﴿قَالَ ﴾ فقلت لمالك أو قيمة الجلد (قال)

مالك أو قيمة الجلدكل ذلك واسع ﴿ قَالَ ﴾ وما معنى شروى جلده عند مالك (قالُ)

Citi والمتبع المسك والرأس والسواقط فبرأ البعير فلم ينحره صاحبه (قال) إذا لم ينحره أعطاه فيمة ما استثنى وقال شريح أو شرواه وقال مالك والليث شرواه أو قيمته ﴿ ابْنَ وهب ﴾ وأخبرني موسى بنشيبة الحضري عن يونس بن يزيد عن عمارة بن غزية عن عروة بن الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج هو وأبو بكر من مكمًّا ماجرين الى المدينة مرا براعي غيم فاشتريامنه واشترط عليهما أنسلبها له (وأخبرني) الهيث بن سمد عن يونس بن يزيد عن عمارة بن غزية بهذا وقال الليث فذلك حلال إن اشترطه مهيز في الرجل بيع من لم شاته أوطالا قبل أن يذبحها أو بيع شاة ڰڎ ﴿ ويستنبي من لحمها أرطالا مساة ﴾ ﴿ فَاتَ ﴾ أَراْيِتِ ان بِمِتِ عشرة أرطال من لحم شاني هذه أبجوز هذا في قول مالك ﴿ وَالَّ لَا يَجُوزُ ﴿ قَالَ ﴾ قان بعته رطلا من لحم شاتي هذ. أيجوز أيضا ﴿قَالَ) لايجوز ا عَنَّ مالك ﴿ قَاتَ ﴾ قان بعت شاتي واستثنيت رطلا من لحما أو عشرة أرطال أمجوز في نول مالك (قال) قال مالك إذا اشترط الثي الخفيف من ذلك الرمان أو الرطاين وما أشبهه فذلك جائز ﴿ قات ﴾ وإن اشترط من لحمها ما هو أقل من الناث أبجوز هذا في قول مالك (قال) ما رأيت مالكا يبلغ الثلث أنما يجوز من ذلك الشي الخفيف و ان وهب ﴾ قال وقال لى مالك أن اشترى رجــل من رجــل شاة فقال بعلى ﴿ وَ لَمْتَ ﴾ ولم جاز هذا عند مالك أن أبيع شاتى وأشترط من لحمها الرطاين والثلاثة والاربعة وما أشبهه ولا يجوز لى أن أبيع من شاتي رطلين أو ثلاثة قبــل أن أذبحها ﴿ وَاسْلَحُهَا ﴿ قَالَ ﴾ لانه لا يجوز لك أن تبيع ثمرة حائطك قبيل أن تكون ثمراً حَمَيْنَ يزهى وبحل بيعه وتشترط منثمر الحائط آصعا معلومة تأخذها تمرا اذا طابت وكانت

النمر الناث فأدنى ولايجوز أن تبيع من تمرحائطك حين يزهى وبحل بيمه تمرا آصعا

مىلومة وان كانت دون الثلث يأخذها تمرا اذا كان انما يعطيه ذلك النمر من تمر هذا

الحائط فلا مجوز هذا وان كان الذي باعد من ذلك أقل من الثلث ﴿ قَلْتَ ﴾ ما قول ﴿

مالك في شراء لحوم الابل والبقر والغنم والطيركا با قبل أن تذبح فيقال له اذبح فقد لم

جلدمناه ﴿ قَالَ ﴾ فقلنا لمالك أرأب أن قال صاحب الجلد أما أحب أن أكون شريكا البمير بقدر الجلد (قال) مالك لبس ذلك له بيبعه على الموت ويريد أن يكون شريجًا في الحياة ليس ذلك له وليس له الا قيمة جلده أو شرواه فمسئلتك في المسافر مشل هذا (قال) وأما اذا استنبي خذها فلا خير في ذلك ﴿ فَلْتَ ﴾ وهـــذا قول مالكُ فيُّ الفخذ (قال) لم وأما كبدها فإن مالكا قال لا خير في البطن والكبد من البطن (قال) وأما استنتاؤ دصوفها أوشعرها فازهذا ليسرفيه اختلاف انه جائز (قال) وأماالارتال اذا استثناها فان مالكما قال انكان الشيء الخفيف الثلاثة أرطال والاربعة فهو جَائزًا ﴿ لَلَّهُ أَرْأَيْتُ انْ استثنى أرطالًا ثما بجوز له فقال المُشتري لا أذبح (فقال) أوي أنَّ يذبح على ما أحب وأكره ﴿ قال ابن وهب﴾ قال لى ماك فهن باع ماة حية وإستنتي جلدها أو شيئاً من لحمها قليلا كان أو كثيرا وزنا أو جزاة (فقال) أما اذا استشي جلدها فلاأرى به بأسا وأما اذا استثنى من لحمها فلا أحب ذلك جزاة كان ذلك أو وزالاً حینند کا به ابناء لحما لا بدری کیف هو أو باع لحماً لا بدری کیف مو (قال ابن وهب) ثم رجع مالك فقال لا بأس به في الارطال البسيرة تبلغ الثلث أو دون ذلك لحما بكذا وكذا فذاك غرو لا يصلح واذا اشتريبا وضمتها وحزتها فأنر بأس بذائع وان شرطت للذي ابتمتها منمه الرأس أوالاهاب لانك اذ اشتريتها منمه وضبيتها وشرطت له رأسها و هامها فانها ان ماتت نمی من الذی اشدتر ها وان**ه اذا باعك لجها**] فماتت قبل أن يذبحها فضمانها على بالمها ﴿ إِن وعبٍ ﴾ قال وأخبرني محمد بن محرَّوَ عن ابن جریج أن زید بن ثابت نفی فی جزور بیمت و شترط للبائع **مسکها فرغب** الرجل فیها فأمسكم ففال زید بن أرت له شیری مسكم، ﴿ قَالَ ﴾ وأخبرني اسهاعیل بن عيــاش أن على بن أبي طالب وشريحا الكندى نضيا في رجل باع **بميراً أو شَاة**ِ

نترط الممك والرأس والسواقط فبرأ البعير فلم ينحره صاحبه (قال) اذا لم ينحره (قال) مالك أوى لصاحب الجلد شر وى جلده ﴿قَالَ ﴾ فقلت لمالك أو قيمة الجلد (قالُ) أعطاء قيمة ما استشى وقال شريح أو شرواه وقال مالك والليث شرواه أو قيمته ﴿ ابْ مالك أو قيمة الجلدكل ذلك واسع ﴿ قاتَ ﴾ وما معنى شروى جلد دعند مالك (قال ا وهـ ﴾ وأخبرني موسى بنشيبة الحضري عن يونس بن يزيد عن عمارة بن غزية جلدمثله ﴿ قَالَ ﴾ ففلنا لمالك أوأيت أن قال صاحب الجلد أما أحب أن أكون شريكا في أ عن عروة بن الربير أن النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج هو وأبو بكر من مكة البعير بقدر الجلد (قال) مالك ليس ذلك له يبيعه على الموت ويريد أن يكون شريعًا كم ماجدين الى المدينة مرا براعي غنم فاشتريامنه واشترط عليهما أنسلبها له (وأخبرني) فى الحياة ليس ذلك له وليس له الا قيمة جلده أو شرواه فمسئلتك في السافر مُشَلِّ " إن بن سعد عن يونس بن يزيد عن عمارة بن غرية مهذا وقال الليث فذلك حلال هذا (قال) وأما اذا استننى فخذها فلاخير في ذلك ﴿ فلت ﴾ وهــذا قول مالك في ا لن اشترطه ميز في الرجل بيع من لحم شاته أوطالا فبل أن بذبحيا أو بيم شاة كا ﴿ ويستني من لحما أرطالا مماة ﴾ ﴿ فَالَّهُ ۚ أُرَابِتِ انْ بَعْتُ عَشْرَةَ أَرْطَالَ مِنْ لِمُ شَاتِي هَذْهُ أَنْجُوزُ هَذَا فِي قُولُ مَالِكُ ا (قال) لا يجوز ﴿ قات ﴾ قال بعته رطلا من لحم شاتي هذه أبجوز أيضا (قال) لا يجوز عند مالك ﴿ قَلْتُ ﴾ قال بعت شاتي واستنبت رطلا من لحمها أو عشرة أرطال أبحوز في قول مالك (قال) قال مالك إذا اشترط الثيُّ الخفيف من ذلك الرطل. أو الرطلين | وما أشبهه فذلك جائز ﴿ قات ﴾ وان اشترط من لحمها ما هو أقل من ائتك أمجوز | هذا في قول مالك (قال) ما رأيت مالكا يبلغ الثلث أما يجوز من ذلك الثيُّ الحفيف ا ﴿ قَالَ ﴾ ولم جاز هذا عند مالك أن أبيع شانى وأشترط من لحمها الرطلين والثلاثة والاربعة وما أشبهه ولا بجوز لى أن أبيع من شاتي رطلين أو ثلاثة قبــل أن أذبحها وأسلخها (قال) لانه لا بجوز لك أن تبع ثمرة حائطك قبل أن تكون ثمراً حاين يزهى وبحل بيعه وتشترط منثمر الحائط أصعا معلومة تأخذها تمرااذا طابت وكانت

الفخذ (قال) نم وأما كبدها فان مالكا قال لا خير في البطن والكبد من البطن (قالً) وأما استثناؤه صُوفها أوشعرها فازهذا لبس فيه اختلاف انه جائز (قال) وأماالارطَالُ اذا استثناها ذان مالكا قال انكان الشيء الخفيف الثلابة أرطال والاربعة فهو جائز ﴿ قَالَتُ ﴾ أَرَأَيْتُ ان استثنى أرطالا مما يجوز له فقال المشتري لا أذبح (فقال) أرى أن يذبح على ما أحب وأكره ﴿ قال ابن وهب﴾ قال لى مالك فمن باع شاة حية واستنتيًّا جلدها أو شيئًا من لحمها قليلا كان أوكشيرا وزنا أو جزافًا (فقال) أما اذا استشى جلدهًا إ فلأأرى له بأسا وأما إذا استثنى من لحمها فلا أحب ذلك جزاة كان ذلك أو وزالا في حینند کانه نباد لحمالا بدری کیف هو أو باع لحماً لا بدری کیف هو (تال ابن وهب) ثم رجع مالك فقال لا بأس به في الارطال البســيــة تبلغ النلث أو دون ذلك ﴿ ابن وهب ﴾ قال وقال لى مالك ان اشترى رجـال من رجــال شاة فقال بع لي الم لحمها بكذا وكذا فدلك غرر لا يصلح واذا اشترينها وضمنتها وحزتها فلأ بأس بذلك وان شرطت للذي ابتعتها مشه الرأس والاهاب لانك اذا اشتريتها مشه وضمتها وشرطت له رأسها والهابها فأنها الأماتت فهي من الذي اشتراها وانه اذا باعك لحما فمانت قبل أن يذبحها فضائها على بالمها ﴿ إِنْ وَهُبِ ﴾ قال وأخبرني محمد بن عُمْرُوُمُ عن ابن جریم أن زید بن ثابت تغنی فی جزور بیعت و شترط البائع میکها فرغب الرجل فیها فأمسكما فقال زید بن ثابت له شروی مسكما ﴿ قَالَ ﴾ وأخبرنی اساعیل

التمر الثاث فأدنى ولايجوز أن تبيع من تمرحائطك حين يزهى وبحل بيعه تمرا آصعا معلومة وان كانت دون الثلث يأخذها تمرا اذا كان انما يمطيه ذلك النمر من تمر هذا الحالط فلا يجوز هذا وان كان الذي باعه من ذلك أقل من الثلث ﴿ قلت ﴾ ما قول ابن عيماش أن على بن أني طالب وشريحا الكندي نفيها في رجل باع بديراً أو شاة } مالك في شراء لحوم الابل والبقر والغنم والطيركالها قبل أن تذبح فيقال له أذبح فقد

(194) تهمن الباتي والباقية الثلث من نصف لغمن الباقي وانما هما في هذا النصف الباقي عنزلة أ رجل اشعري لبن عشر شيا. في الإدا لملاب على ما وصفنا ثممات منها خمس قبل أن ل يحف منها شيئًا فأنه يصير أمرهما الى ماوصة فت لك في المسئلة التي فوق وكذلك. أن لوكات الهالكة تيهاب الثلث أو النصيف أو الثلاثة أرباع فعملي همذا الحساب إيكون جميع هـ ذه الوجود ﴿ فلت ﴾ فان كنت أيما سَلفت في لبن هذه الغنم ندوت منها شي (قال) اذا سافت فيها فيموت منها شي كان سلفك كله فيا بـ قي من لبن هـــذه النَّم ﴿ قلت ﴾ والساف في لبن النَّم مفارق لشراء لبن النَّم في قول ً مالك قال نم (قال مالك) وأعما بحوز أن يشترى لبن الغم أذا كانت كثيرة الشهر و تشهرين والثلاثة وأما ان كانت الشاة أو الشاتين فاشترى رجــل حلامها على كـذا وكذا شــهرا بكذا وكذا درهمإ فلا بمعبنى لان الشانين غــير مأمونتين (قال) ولو ا لمان في لبن شاة أو شاتين كميلا معلوما كذا وكذا فسطا بكذا وكذا درهما في ا ابان ابنها فلا بأس بذلك ﴿ قلت ﴾ وانمــا الــالف في لبن الغم مكايلة في قول مالك ﴿ وَقَالَ ﴾ نَمْ لَا بِجُورَ الا مَكَايَلَةَ فِي الْجَنْ اللَّبَنِّ ﴿ فَاتَ ﴾ أُرأَيْتَ لُو أَنِّي بمت لبن غنمي هـ د في ابان لبنها حتى ينقطع أنجوز ذلك أم لا ﴿ قَالَ ﴾ قال مالك اذا ضرب لذلك أجلا شهرا أو شهرين فلا بأس بذلك اذا كان ذلك في إبان البها وعلم أن البها لا ينقطم إن ذلك الاجل اذا كانت قسد عرف وجه خسلامها ﴿ فَلْتَ ﴾ فلو أبي بعث لبنها في غـير ابان اللبن وشرطت ان أعطيه ذلك في ابان لبنها كيلا أو جزاها أبجوز ذلك في ول مالك (قال) لا خير فيه عند مالك ﴿ فلت ﴾ أرأيت ان بمت لبن شاتى هذه في ﴿ إيان لبنها شهراً أو شهرين (قال مالك) أكره أن يباع لبن الشاة الواحدة أو الشانين | كل قسط بكذا وكذا ﴿ قلت ﴾ وينقد في ذلك اذا اشترى لبن الشاد أو الشانين | (قال) نم اذا شرع في أخذ اللين أو كان يشرع في ذلك بعد اليوم واليومين أو الايام تحلب قسطين قسطين وبقيت التي تحلب قسطا قسسطا ثنى نصف الثمن لان لبن

عَدْنَا مِنْكُ كُلُّ وَطُلْ بِكَذَا وَكَذَا (قَالَ مَالَكُ) لَا يجوز ذلك لانه منيب لإ کیف یکون ما اشتری ولا یدری کیف پنکشف -هﷺ في الرجل بدعي على الرجل فيصالحه من دعواه ۗ۞٠-﴿ على عشرة أرطال من لحم شاة بدينها ﴾ ﴿ قَاتَ ﴾ أَرأَيْتُ لُو ادعيت في دار رجــل دعوى فصالحني من ذلك على عَبْمُو أرطال من لحم شآمه أبجوز ذلك في قول مالك (قال) قال ملك لأبجوز هذا عندي − ﴿ فِي اشْتَرَاءُ اللَّبِنِ فِي ضَرُوعِ الغُنْمِ ﴾ __ ﴿ قَاتَ﴾ أُوأَيت ان اشـ تريت ابن عشر شــياه بأعيانها في ابان لبنها أيجوز ذلك فَيْ قول مناك (قال) لعم ذلك جائز اذا سعى شهراً أو شهرين أو ثلاثة وكان قد عرفُ وجــه حلامها فلا بأس به وان لم يمرف حلابها فلا خــير فيــه ﴿ قلت ﴾ أرأيت ال اشترى لبنها ثلاثة أشهر نم حلبها شهراً ثم يموت منها خس ﴿ قَالَ ﴾ ينظر الى الحِمْنُ الهاكة كم كان حلابها كل يوم فانكان حلابها كل يوم قسطين قسطين قبل فماحلاب هذه الخس البافية كل يوم فانكان حلابها قسطا قسطا قيل فكمكان الشهر الذي حلبُ فيَّةً العشر كابا من الثلاثة الاشهر التي اشترى حلابها فيها في فلة اللبن وكثرته في غلاثه ورخصه فان بين اللبن في أوَّله وآخره تَفاونا بعيداً في الثمن يكون شهراً في أوله بعدلُ ﴿ شهرين في آخره وأكثر من ذلك ﴿ فان قيــل ﴾ الشهر الذي احتلب فيــه بعدُّلَّيَّا الشهرين البانيين أن لوكات الغنم الهالكة قياما في نناق اللبن في الشهر الاول لللانه فيه ورخصه في الشهرين البافيين ﴿ قِيلٍ ﴾ فقد قبطت أيها المشترى نصف حقك لحلابك الغم كاما الشهر الاول و بق نصف حفك فلا حق لك في نصف اللبن الباقي وقد استوجبه البائع محلامك غنمه شهراً وبرد عليك البائع لما هلكت الخس التي كانت

الهالكة فسطان فسطان ولبن الباقية فسط فسط فعلمنا ان الهالعكة ثلثان من نصف

القلائل ﴿ قَلْتَ ﴾ فإن اشتريت لبن هذه الغنم في ابان اللبن فلم يقبض اللبن حتى ذهب

(171) عرف وجه ما مخرج منه فاذلك خففه على وجه الاستثقال منه له

في النياس (قال) ولقد قال لي مالك مرة لا يعجبني ثم خففه

وجل قوله في القديم والحديث مما حملناه عنه

نحن واخواننا فيالتخفيف على وجه

الاستحسان ليسعل القياس

﴿ نَمُ كَنَابِ العرايا والتجارة بأرض العدو وبيع أرض العنوة وأرض الصلح وبيع

الشاة للصراة والفرقة في الفرابات وبيع ما المواجل والآبار والأنهار ﴾

ـــر وبليه كتاب التدليس كا⊸

- ﷺ في الرجل يكتري البقرة بحرث عليها وهي حلوب ويشترط حلابها ﷺ ﴿ قَالَ ﴾ وسألت مالكا أو سمل وسمعته عن الرجىل يكتري البقرة تحرث له الم

يستق عليها الاشهر وهي حلوب أوالناقة ويشترط حلامها في ذلك (قال) ان كان لله

﴿ فِي الرجل يشتري الجلجلان على ان عليه عصره والقميم على ان عليه طحنه ﴾

﴿ فَلْتَ ﴾ أُوأَيت أَنَّ اشْتَرِيت مَنَ رَجَل جَلَجَلانَه هَذَا عَلَى أَنْ عَلِيهِ عَصَرِهُ أَيْجُورُ هذا في قسول مالك (قال) قال مالك لا يجوز هذا ﴿ قَالَ ﴾ لم (قال) لانه كأنه بإنكَّ

ما يخرج منــه فهو لايدري ما يخــرج منه ﴿ قت ﴾ وكـذلك نو باعــه زرعا قالمًا إ ويشترط المشتري على البائع أن عليه حصاده ودراســه (قال) قال مالك لا يجوز هَذًّا إ أيضاً ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت الآباع حنطته هــذه ويشــترط عليه المشــترى أن يطحنها (قال) استثقله مالك وجوزه وأرى أنه خفيفوعو جل قول مالك اجازته (قال) وقال لى مَالِكَ وَلُو أَنْ رَجَّــلا ابْتَاعَ مِن رَجَل نُوبًا عَلَى أَنْ يَخْيِطُهُ لَهُ لَمْ أَرْ بذلك بأساً ولو اشترى نعلين على أن يحدومهاله لم أر بذلك بأساً ولو ابتاع قمحا على أن يطحنه له (قال) لى مالك فيمه مغمز وأرجمو أن يكون خفيفا وأنا لا أرى مه بأسا ﴿ قَالَ ۗ ﴾] فقلت له فالسمسم والفجل والزيتون يشتريه على أن علي البائم عضره فكرهه مالك إ وقال لا خسير فيه انما هذا اشترى ما يخرج من زبته والذي يخرج لا يعرفه فردده عليه عاما بعد عام فكل ذلك يكرهه ولم يقف فيه وقال لا خير فيه ﴿ قلت ﴾ والقمح يشتريه على أن على بالمه حصاده ودراسه وذرو ديشتريه زرعاة ثما قد يبس (قال) لا خير ا فيه ورأيشه عنده من المكرود البين لانه أنا يشتري ما يخرج من الزوع ﴿ قلت ﴾ [فمأ فرق ما بين الطحين وبين هذه لاشياء التي كرهها مما بخرج منها والدقيق بخرج من الحنطة (قال) كأني وأشه ري أمر الشعين أمراً قويا ويرى أن القلع قبله

إبان اللبن (قال) يردالدراهم

عرف حلامها فلا أرى بذلك بأسا

﴿ الحمد لله وحده ﴾ ــــــــ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﷺ

-،﴿ كتأب التدليس ﴿ ح

حه ﷺ في العبد يشتري و بدلس فيه بعيب ويحدث في عيب آخر ﷺ۔ ﴿ حدثنا ﴾ زيادة الله من أحمد قال حدثنا يزيد وسلمان قالا حدثنا سحنون قال قلُّ

لان الفاسم أوأيت لو أني انستريت عبداً مدنا ير فأصابه عندي عيب ثم ظرف على عيب دائمه لى البائم أترى لى أن أرده في قول ساك بن أنس (قال) لهم الأ أنَّ كُونَ العيبُ الذي أصابه عنــدك مفسداً مثل القطع ؛ العور والشلل والعلى وَتَهُمُّ ذلك فان كان العيب الذي أصابه عيبا مثل هــذه العبوب كنت مخــيراً في أنْ تُرْقُرُ

العبد وتدرم بقدر ما أصاب العبد عندك من العيب وان شئت احتبست العبد وأخددت من البائع ما بين الصحة والداء الا أن يقول البائع أنا أقبــله اللبب الذي

أصابه عندك وأرد آلثمن كله فيكون ذلك له ﴿ قَلْتَ ﴾ ولم كان هذا هكذا اذا أصاُّهُ

عند المشترى عيب مفسد لم يكن للبائع أن يأخذه ويرجع على المشترى بقدرما أصاف

عنده من العيب (قال) لان العيب اذا كان مفسداً فأصابه ذلك عند المستحى فو

فوات فايس لابائع أن يقول أنا آخذه وأرجع بقيمة العيب لذى أصابه عند الشنري

لانه قد فات ﴿ فَتَ ﴾ وم لا يكون عني المُشترى اذ رد العبد بعيب ظهر عليه وقُلُّم

أصابه عنده عيب غير مفسد نيمة هذ الميب الذي أصابه عنده وانكان غير مفسة (قال) لانها ابست من المبيب "تي هي تلف العبد التي تنقصه لقصانا كشيراً وْهَذَّا

البائع قيمة هـذا الثاث وقيمة الميت الثلثان (قال) يقال لها صفا الميت فاذا تصادقاً في

البائع ولا شي عليه (قال) لعم

صفته دعى الصفته أهل المعرفة به فيةومون تلك الصفة وان تناكرا في صفته فالقول في ل صفته قول البائع مع بمينه اذاكان قد أنتقد الثمن لان المبتاع مدع للفضل على مايقول إ

(itt) من الحي والرمد وما أشبه ذلك ألا ترى أنه ان حم يوما أو أصابه رمد أو دماميـــل

أن ضهر على عيب داسه له البائع أن له أن يرده ﴿ قَالَتَ ﴾ فَانَ كَانَ هَذَا العِبِ الذِي ﴿ أماء عند المشترى قبد نقصه الا أنه ليس من العيوب المفسيدة أيكون للمشترى أن رده اذا ظهر على عب قد داسه له البائع ولا يكون عليه لما نفص السب الذي أماب الديد عنده شي (قال) قال مالك بن أنس له أن يرده ولا حي عليه اذا كان إيا غير مفسد وان كان قد تقصه ﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأَتِ ان قطبت اصبعه أو أصابه أمر ا

من الله فذهبت اصبعه ثم ظهر المشترى على عيب داره له البائع أله أن يرده (قال) أ الأحفظه عن مالك بن أنس الا أني أراه عياً مفسداً لا يرده الا بما نفص ﴿ قَلْتَ ﴾ ا

فان ذهبت أتملته أو ظفره (قال) أما أنملته فهو عيب لا يرده الا بما نقص منه الا

ان يكون من وخش الرفيق الذي لا يكون ذلك مفسداً فيهم ولا ينقصه كثيراً قان

كان كذلك رده ولا شئ عليه وأما الضفر فان له أن يرده ولا شئ عليــه ولا أراد عِيا ﴿ قَاتَ ﴾ فَيَحْفُظُ عَنِ مَالِكُ بِنَ أَنِسَ أَنَّهِ قَالَ انْ أَصَابِهِ عَنْــُدُهُ جَي أُو رمد أُو

صداع أوكي وكل وجع ليس بمخوف أن له أن يرده اذا أصاب به عيبا قد داس ^{له} إ

- على في الرجل بشترى العبدين فيموت أحدهما ومجمد بالآخر عببا ﴾ إ

﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت عبدين في صففة واحدة فمات أحدهما في بدي وأصبت

ا بالباق عيبا أيكون لى أن أرده عند مالك (قال) نم لك أن ترده عند مالك وتأخذ

من الثمن بحساب ما كان يصدير لهذا العبد من الثمن يقوم همذا الميت والمعيب

فنظر ما يصيب قيمة همذا الذي أصات به عبا من النمن فيرجع بذلك على البائع

﴿ ﴿ وَالَّهِ ﴾ فاناختامًا في قيمة الميت فقال المبتاع قيمة الميت الثلث وقيمة هذا الثلثان وقال

كيل والوزن فذلك له وانكان ما استحق مما بيم على العدد فكان الاستحقاق على الاجزاء نصف ما اشترى أو ثشيه أو ثلاثة أرباعه أو ثلث فذلك له لان ما رضي الذكية نحصتها من النمن في قول مالك بن أنس أم لا (قال) أرى ذلك مثل الرسيل الله عني النمن أو بثلثيه وكذلك ما استحق من الكيل والوزن لان الذي ستى أنن معروف لانه مما لا يقسم الثمن عليه ان كان استحق منه جزيممروف أو عدد على عدد السلم وان كان ما باع عدداً واستحق من العدد ما يصير للمشترى حبة في أن يرد فأراد أن بحبس مابقي ما يصيبه من الثمن فان ذلك لا بجوز له لأنه إذا وجب له رد جميع مافي يديه فليس له أن يقول أنا أحبس مابقي بما يصير له من الثمن إنه يحسه ثمن مجهول لانه أوجبه على نفسه تما يصيرنه من الثمن وذلك غير معروف عنى نفوم السلع ثم يقسم النمن عليها فما صار للذي بتي أخذه بحصته من الثمن وذلك عمول وأما في العيب فانه اذا أصاب العيب في كثير من العدد حتى يضر ذلك به في المستنته أو في كشير من وزنه أو كيله فانه مخير في أن يقبل الجميم بمينه أو يرده كله وايس له خيار في أن يحبس ما صح في يديه بما يصيبه من المن وان كان معروفا وهو خلاف الاستحقاق في هذا الموضع لان صاحب العيب أنما باع على أن حمل بعضاً بعضاً فاما رضي منه بما وأي وامارده عليه ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً شويين وَ مَلْكُ أَحد اللهِ بِين عند صاحبه وأصاب النوب الباق عيباً لجاء ليرده كيف يَحون هذا في تولمالك (قال) ينظر الىالثوب الذي وجديه العيب فأن كان هو وجه مااشترى وفيه الفضل فيها يرىالناس رده ونظر الى العبد فانكان لم يفت رده ونظر الى قيمة الثوب الناف فرده قايضه مع النوب الذي وجد بهالعيب وأنكان العبد قد فات نماء أو نقصان أواختلاف أسواق أوشي من وجوه الفوت نظرالي الثوب الباقيكم كان من الثوب التالف فانكان ثلثا أو ربعاً نظر الى قيمة العبد ففرم قابض العبد لصاحب الثوب من فيمة العبد بقدر الذي يصيبه من صاحبه أن ثلثًا أو ردمًا يفرم له من قيمة العبد ثلمها أو ربمها ولا يرجع في العبد بشيُّ وان كان أنما أصاب صاحب العبد بالعبد عبيا وقعد إ

البائع فالقول قول البائع وعلى المبتاع البينة على الصفة وان لم يأت بالبينة على المستثقة ﴿ حلف البائم وكان القول قوله اذا كان قدائتقد وان لم يكن انتقد فالقول قول المنترق وفلت ﴾ أوأيت ان اشتريت شاتين مذبوحتين فأصبت احداهما غير ذكية أتوني بِمِنْ الطمام فيقال له أن فيه ما له أردب فيشتري على ذلك فلايجد فيه الاخسين الم أُربَّمَين (قال) لا يلزمه أخذ ذلك الطعام الاأن يكون الذي نقص من ذلك الارادي البسيرة وهذه الشاة اذا وجدها ميتة وانماكان شراء الرجل شاتين لحاجته اليجلة اللحم والرجل اذا جم انشراء في الصفقة الواحدة كان أرخص فأرى الشاتين يمزله الله ما وصفت لك من الطَّمام عند مالك وبرد الجيم الا أن يشاء أن يحبس الذكية فالذي يصيبها من حصة النمن فذلك له ﴿ قلت ﴾ فان اشتريت عشر شياد مذبوحةً فأصبت احداهن ميتة (قال) أرى أن تلزمك النسعة بحستهن من الثمن ﴿ قات ﴾] وكذلك الرجل يشترى قازل خل فيصد احداهن خراً أو اشترى قلتي خل فيصب ا أحداهما خمراً فهو على حال ما وصفت لك من قول مالك (قال) لعم ﴿ قال سِعنون﴾ وقال غيره اذا اشترى شاتين أو قلتين أو عبدين متكافين فان هذا لم يشتر أحدهما لصاحبه فان أصاب أحدهما عيبا أو استحق أحدهما رجع بمبا يصيب المستحق من الثمن وانكان عيبا رده وأخذ ما يصيبه من الثمن ﴿ قَالَ سَحْنُونَ ﴾ وَكَذَلْكَ يَقُولُ ۖ ابن القاسم في العبـدين المنكافئين وأيس العبدان المنكافان كعبدين أحدهما تبع المنتج لصاحبه أنما اشترى لمكان صاحبه أوكجمة ثياب أورتيق أوكيل أو وزن يكثراً أ فيستحق منه اليسير ويبقى الكثير فان هذا فدسلمت له جسل صفقته فيلزمه ماصح أ وبرجع ثمن ما استعق فان كان ما استعق مضرا به في صفتته لكثرة مااستعق إ

من يديه ويعلم أن هذا اذا استحق منه دخل عليه فيه الضرر لتبعيض ذلك عليه وأنَّ ا مثله أنما رغب في جمة ما شترى فإن هـــذا مثله أن يرد الصفقة كابا ويأخـــذ النمن أ وان أراد أن خوس با سم في يديه ويرجع بثمن مااستحق فان كان ما اشترى على

الثوبين ومن أجله اشتراهما رد النوب الباني وغرم قيمة التالف انكان التوب

لم يفت نماه أو نقصان ولا اختلاف أسواق وان كان فات بشي من ذلك أو كاري

﴿ قلت ﴾ مانول مالك بن أنس فيمن اشترى سلمة بيما صحيحا فلم يقبضها صَأَيْهِا

ثم ظهر على عيب كان عند البائع أي القيمتين بحسب على المشتري ومجعلها قيم الجاراً

اذا أراد أن يرجع بالعيب أقيمتها يوم قبض الجارية أم قيمتها يوموقعت الصفقة (قال)

بل فيمتها يوم وفعت الصفقة ﴿ قاتِ ﴾ فانكون البيم حراما فاسداً فأي النُّينيُّنُّ

الابعد شهر أو شهرين وقد حالت الاسواق عند البائه وقبضها فماتت عند الشئير

نلف أحد النوبين عند بالع العبد رد العبد وينظر الى النوب الباقي فإن كان هُو

مند انسأة شيئًا الا أنه قال لي قبل ذلك في الموت والعيوب أنها من المشترى جيمًا وأرى أن ذلك كله من البائم الا أن يشترط البائم أن ما أصابها بعد الصفقة فهو من المنشري فيكون ذلك على ما اشترط وهو قول مالك الآخر الذي ثبت عليه وقاله لي الباقي مهما سوى الذي ليس من أجله كان الاشتراء أسام لمشتريهما وغرم أي النبوب التي تصيب السلمة قبل أن يقبضها المبتاع عمرلة الموت ضان و قات) أرأبت ال المترط كا وصفت ال ﴿ قات ﴾ أرأبت ال المتربت جارية ما عيد لم أعليه فلم أقبط إحتى مات عند البائع أو أصابها عيد مفسد مثل القطع حِيْرٌ في الرجل يشتري السامة فنموت عنده ويظهر منها على عيب كيميا والشال وماأشمه وذلك كله عند البائع قب آن اقبضها أتلز عني الجارية أم لا وهل النام اذا اطلع على العيب الذي كان بالجاربة عندالبائع (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً ا ﴿ مَا قَالَ لَى مَالِكَ فِي المُوتِ اذَا اشْتَرَاهَا فَاحْتَبِهُمْ البَّائْعُ لِلنَّمْنِ فَهِي مِن المشتري اذَا لات من لا يتواضع مثالها وبيعت على القبض فان هذه السَّلمة قد وجبت وان كان له أن رده الاماء شا، أن يأخذها أخذها بعيهاولم يكن للبائع فيها حجة ألا ترى أن عقه جائز ا فِهِ وَنَ عَنَى البَائِعِ فَيهَا غيرِ جَا ثَرُ وَلَا يَشِبُهِ هَذَا الْبَيْعِ الفَاسِدَ لَانَ ٱلشَّتَرَى في البيع الفاسد لو أراد أن يأخذ لم يكن ذلك له وان البائع لو أعتق في البيع الفاسد لجاز ذلك عليه ولم يكن للمشترى عتق معه الا أن يكون المشترى أعنق قبل البائم فيكون قد أننها وان هذا لاعتق للبائم مع عتق المشترى ولا عتق له وان لم يعتق المشــترى ُ لاَنَ المُسْتَرَى كَانَ عَلَى شَرَّانُهُ يَأْخَذُهُ النَّ أُحبِّ وَانْمَا احْتِبْسَيًّا لِعَدُ وَجُوبِ البيعِ بالنَّمَنَ ﴿ فَلَ ﴾ وَكَدَلَكَ قَالَ فِي مَالِكَ أَرَاهَا يَنْزُلُهُ الرَّهِنِ انْ احتبسها بِمَدَّ وَجَـوْبِ البيع بالثمن فَرِنْ مَانَتَ فَهِي مِن المُشْهَرِي فَهِي اذَا بِأَعَهَا وَبِهَا النَّبِ فَاحْتِبْسُهَا بِالْمُنْ فَهِي رَهْنَ وَلَّوْ مُ بحتبسها لفبضها الشتري وكآن المشترى ضامنا لمباأصابها فحبس البائع ابإهسا تنزلة

يحسب على المشترى (قال) فيمنها وم قبضها ليس قيمتها يوم وقع البيمرلان المُشتَّقَى في البيع الفاسمة لا يضمن الا بعسه ما يقبض لان له أن يسترك ولا يقبض واللَّهُ الصحيح الفيض له لازم وليس له أن يفسخ ذلك ومصيبتها منه فهذا فرق مَا يُشْهِلُ ﴿ فَلَتَ ﴾ أرأيت ان أشتريت جارية بيما صحيحا فلم أفيضها حتى ماتت عند البائم ولله نَقَدَنَهُ الْهِيْ أُومُ القَدَّهُ وقد فأتَت الجارية أو حدث بالجارية عيب عند البائعُ قبلُ اللهِ أنقدها (قال)قال مالك الموت من المشترى وانكن البُّء حتبسها بالثمن (قَالَ أَبُّنَّ القاسم) فالهيب عندي بمنزلة الموت يكون ذلك كله من المشتري اذا كانت الجارية] ممن لا يتواضع مثلها وبيعت على الفبض ﴿ قَلْتَ ﴾ ذان كان اشتراها على صفة فأصَّابِهَا } بعد وجوبالصفقةعلى ما ذكرتاك (قال) قال ماك ذاكن أشداها وهي علىالصفة التي وصفت له فما أصابها من حدث بعد ذلك فيو من المشـــتري (قال ان القالم) وقال لى مالك بعد ذلك في هــذه المسألة فيميز اشترى على الصــنة اليها ال مالت قبل يى فهي من البائم (قال إن القاسم) ولم مذكرتي في العيوبُ في

﴿ هَن وَقِيضَ لِلمُشْتَرَىٰ بِعَنْدُ الوجوبُ فأَرَى أَنْ كُلُّ مَا أَصَابِهَا مِنْ عَيْبِ أَوْ مُوتَ

وال كان بها يوم باعها البائع عيب كان عنده فهي من المشترى حتى يردها فبضها من

البائع أولم يقبضها حتى يردها يقضاه من السلطان أو بعر له منها البائع ﴿ وَأَخْبِرُنِّي ﴾

سعنون عن ابن وهب عن ابن لهيمة أنه سـمع يزيد بن أبي حبيب يقول أمسري

نه ملكت فكانت من البائع

مع في الرجل بنتاع الجارية وبها العيب لم يعلم به حتى ببيمها ثم تردُّ عليه كات

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت أن السعريت جارية وبها عيب لم أعمل به ثم بعنها فتداولها رجال

فغيرت في بدنها أو أسواقها ثم اشتريتها فعلمت بالعيب الذي كان عند البائع الذي إيني ﴿ قَالَ سَعَنُونَ ﴾ وقال غـيره لك أن تردها عليه ان لم يكن دخايا عيب مفسد

مثل ما وصفت لك ﴿ وقال أشبب ﴾ لك أن تردها على الذي اشتريتها منه آخراً

لان عبدتك عليه ﴿ قات ﴾ لابن القاسم فان كان اشتراها بيما صحيحاً وبها عب لم

بها به فباعها أو آجرها أو رهنها أو تصدق بها أو كانبها أو اتخذها أم ولد أترى هذا كه نونًا في قول مالك أم لا (قال) أما الرهن والإجارة والبيع فليس بفوت وقسد لمنني عن مالك بن أنس ممن أثق به أنه لم يره في البيع فونا ورأيي الذي آخذ به أن

ابس البع بفوت لانه قد أخذ له ثمنا انما هو على أحد وجهين إما أن يكون قد رأى ا اللبب فقد رضيه حبن باعه ولو شاء لم بمه حتى ثبتت من صاحبها فودها عليه العيب وإما

أن يكون لم يره فهو ان كان نقص في بيعه العبد لم ينقص لموضع العيب (قال) وأما الندبير والكتابة والوت واتخاذها أم ولد والصدقية فان ماليكا قال لي في ذلك ابه كله فوت ﴿ فلت ﴾ فما قول مالك بن أنس في الهبة اذا وهبها وقد اشتراها وبها

عبب (قال) قال. الك ان كان وهبها للثواب فهو بيع وان كان وهبها لغير ثواب فهو من وجه الصدؤة وهمو فوت ويرجع فيأخبذ قيمة العيب والبيع الصحيح اذا أصاب العبب بعد ما رهن أو آجر فيلا أواه فونا ومني ما رجعت البيه بافتكاك أو الفضاء

أجل الاجارة فأرى له أن يردها ان كانت محالها وان دخليا عيب مفسد ردها وما نقسها الدير الذي حددث بها ﴿ وقال أَصْبَ ﴾ إن افتكها حين علم بالعب فله أن أيردها والاوجع بما بين الصحة والداء

رجل عبداً من آخر فقال لذي باعه قد وجب لك غير أنى لا أدفع اليك العبد عُجُّها تنقدني تمنه فاني لأ آمنك فالطاق المشهري يأتي ثمنه فلم يأت ثمنه حتى مات العبد مية الذي باعه (قال) يزيد قال سميد بن المسبب هو من الني مات في بده (وقال) سلمان من بشار بل هو من الذي آشعراه ووجب له ﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ وقد قال مَالِكُ بقولهما جميا ﴿ إِن وهِ ﴾ قال الليث كتب إلى يحيي بن سعيد يقول من باعدا في غائبة أو مناعا غائبًا على صفة لم يصلح أن يقبض البائع النمن حتى يجد الداية أو المناع الذى اشترى وكن يوقف الثمن فانكانت الدامة أو المتساع على ما وصف البائم تم أ بيعهما وأخيذ "نمن ﴿ وأخيبرني ﴾ سعنون بن سعيد قال أخيبرني ابن وهت عن يحيى بن أبوب عن بحيي بن سعيد أنه قال في بيع الدابة الذئبة ان أدوكتها الصفقة حية فابس بذلك بأس وعلى ذلك بيع الناس ﴿ وَأُخْبِرَنِي ﴾. عن ابن وهب عن يونس ابن يؤيد عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال ما أدركت الصفقة حيا مجموعاً فهو من المبتاع ﴿ وأخبرني ﴾ عن ابن وهب عن عبــد الجبار بن عر عن ا

> فرسا غائبة وشرط ان كانت هذا اليوم حيةً فهي منى ﴿ وَأَخْدِنْى ﴾ ابن وهب عن ﴿ ابن جرهج عن ابن شباب قال كان عثيان بنمة غان وعبد الرَّحن بن عوف من أجلُكُ أصحاب رسول المة صنى الله عليه وسسام في البيع فكان الناس يقولون ليتهما قد ثبايعًا [حمى نظر أبهما أجد فاشع عبدالرحن بن عوف من عثمان بز عذن فرسا غائبة بأني عشر ألفا ان كانت هــذا اليوم صحيحة فهي منى ولا إخال عبد الرحمن الاوقد كان

ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه حدثه قال تبايع عثمان بن عفان وعبدالرحمن بن عوف

عرفها ثم ان عبد الرحمن قال المثمان هل لك أن أزيدك أربعة كان وهي ملك حتى

يقبضها رسولى قل نعم فزاده عبسد الرحمن بن عوف أربسة آلاف على ذلك فمتت فقدم رسول عبد الرحمن فعلم الناس أن عبد الرحن أجد من عثمان ﴿ وأُخبر فِي ﴾ إبن

عَن يُولُسُ بْنُ يَزْيِدُ عَنَ ابْنُ شُـهَاكِ قَالَ وَانَّهُ وَجَدُ الفَّرْسُ حَيْنُ خَلَعَ وَسُمَّمْ

(18.) تني في بديه عليـك بنصف الثمن فتكون نصف الـلمة في يديك ونصفها في يدي - ﴿ فِي الرجل بِتاع الامة فناذ أولاداً ثم بجد بِما عيبا كهر أتيى اشتراها من صاحبه ﴿ فَلَتُ ﴾ أَرَأَيْتِ انْ ابْنَاعِ أَمَّـةً فُولَدْتُ ءَنْدُ الْمُشْتَرِى وَلَدَّا فَاتَّ وَلِدُهَا فأسَانَ عَ م منظ في الرجل بنتاع الجارية على جنس فيصيبها على جنس آخر كر عيباً أله أن يردها وقد مات الولد عنده (قال) نم يردها اذا مات الولد ولا شي علم ا ويرجع بالنمن كله ولا شي عليه في الولد ﴿ قلت ﴾ فان كانت الولادة قيد نفيت ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اشعريت جاربة على أنها بربرية فأصبتها خراسانية (قال) لك إِنْ رَدُهَا ﴿ فَاتَ ﴾ فَانَ اشْتَرِيُّهَا عَلَى أَنَّهَا صَفَّائِيةً أَوْ آثِرِيَّةً أَوْ اشْابَائِيةً فأصبتها تربرية وقعه مات الولد ثم أصاب بهاعيها (قال) له أن بردها وما نقصت الولادة منها وكذَّاكُ أو خراسانية (قال) ليس لك أن تودها ﴿ قَلْتَ ﴾ لم (قال) لان البروية والخراسانية قال لى مالك بن أنس وكذلك لو لم تلد وأصابها عند المشترى عب مفسد من أ أفضل من الصقلبية والآبرية لان الناس اتما يذكرون الاجناس لفضل بعضها على ا القطع والعور والشال ونحو ذلك فنقصان الولادة مثــل العيوب المفسدة ﴿ قَاتَ ﴾ بعض فيراد بذلك في أثنان الرقيق فاذا كانت أرفع جنسا مما شرط فلبس له أن برد ارایت ان اشتری رجل جاریه و بها عیب لم بعلم به ثم ولدت عنده أولاداً فمانت الام ﴿ فَتَ ﴾ وتحفظ هذا عن مالك (قال) لا الا أن يكون في ذلك أمر يعرف به أن ا أو قتلها رجل وبق الاولاد عنده ثم عـلم بالعيب (قال) يرجع على بائــه فيأخذ عَيْنِهِ الشغرى قد أواده فيرد عنه مثل أن يكره شراء البربرية لما يخاف من أصولحن قيمة العيب كما فسرت لك ﴿ فلت ﴾ فتقوم الجارية الكانت ميتة أو مقتولة وولدها] وحريتهن وسرقتهن وماكان من هذا وما أشبهه فأرى أن يرد وما لم يكن على هذا ممها (قال) نَقُوم هي نَمسها كما وصفت لك هِ قال سعنون ﴾ وقد قال بعض روأة الوجه وليس فيه عيب يرده به ولا ثمن بوضع فلا أرى أن يرد﴿قال﴾ ولقد سمعت مالك الا أن يكون ما وصل اليه من قيمة الام مشـل الثمن الذي يرجع به على البائغ 📆 مالكا وسأله ابن كنانة ونزلت هذه المسئلة بالمدينة في رجل اشترى جارية فأراد أنَّ فلا تكون له حجة ألا ترى أن البائم لو أن الإم لم تنسل ولكنها مات لو قال على يَخذها أم ولد فاذا نسبها من العرب فأراد ردها بذلك وقال ان ولدت مني وعتقت المشترى أنا أردّ عيك جميم الثمن وردّ على الولد ولا أعطيك ما بين القيمتين كمان ذلك له وقيــال للمشترى إما ان رددت عليــه الولد وأخذت النمن واما أن تمسكت و واجر العرب ولاءها ولا يكون ولاؤها نولدي (قال مالك بن أنس) لا أرى هذا بالولد ولا شي لك فهو اذا كانت القيمة في يده وهي مثل المُرْهِ والولد فضلا أيضاً عياولا أرى له أن بردها تكن للمشترى حجة لان الذي يربد أن يرجع به في يديه مثله منها م€رفي الرجل يتناع العبد وبه عيب فيفوت عنده بميرت أو عيب﴾< ﴿ فَاتَ ﴾ أَرأيت ان اشتريت عبداً وبه عيب دامه لي البائم بمائة دينار وقيمته مائة - مَخْرُ فَى الرَّجَائِنَ بِتَاعَانَ السَّلْمَةُ ثُمُّ بِيمِياً أَحَدُهُمْ ۚ كَانِهِ ﴿ وخمسون ديناراً فتفيرعندي العبد بعيب فاسد أو مات فأردت أن أرجع على البائع ﴿ مَنْ صَاحِبِهُ ثُمُّ لِظُّهُمْ عَلَى عَيْبٍ ﴾ بالسب (قال) ينظر الى قيمته صحيحا يوم قبض عند مالك فزعمت أن قيمته خمسون ا ﴿ قَالَ ﴾ فَاوِ أَنَّى إِمَّا مِن رَجَائِنَ ثُوبًا فِبَاعٍ أَحَدُهُمَا مِنْ صَاحِبُهُ حَسِيَّهُ ثُم ظهر عِلَى ومأنه والى قيمته ممينا بوم قبضته فزعمت أن قيمته وبه العيب مائة فصيار مايين قيمة عيبكان عنده (قال: أرى أن الذي باع حصته من صاحبه قد خرج ما كان في بديها المبد صحيحا ويبن نيمته ممييا الثلث فيفض الثمن على ذلك فيكون لبائع العبد ثلثا المائة من السلمة فلا يرجع عليك بما بين الصحة والداء وأما الذي لم بنع فله أن يرد حصة

(127) ع رده فهذا عمر وشريح قد رداها على البائع فلذلك كان للمشترى أن يرد العيب عن ورجع بما ين الصحة والدا، فذلك له ألا ترى أن عمر من عبد العزيز قضى في الرجل بيع المبد وفي عب ثم يصيبه عبب عند الذي ابناعه أنه يوضع على المشتري ما يين أتبيسه بشتريه الرجسل بيع المسلمين فيسرق وهو بيد الذى اشتراه وتقوم عليه البينة ل ذلك ثين ولا نرى الا أنه يرده (فقيل) لابن شهاب فان أبق من عند الذي اشتراه أنم أنه البينة العادلة أنه كان آبقاً معلوما ذلك من شأنه وأنه كتمه ودلسه به (عال إن شماب) برى أن يرد المال الى من دلس له ويتم المدلس العبـــد ويرد الثمن (أنه غره بأمر أراد أن يتلف فيه ماله (قال ان شهاب) وكذلك اذا دلس له إلجنون فخنق حتى مات أنه يرجع بالثمن كله ﴿ سَحَنُونَ ﴾ عن ابن نافع عن عسه دلس فيها بماهــة فظهرت تلك الماهة وقد فات رد المبدأو الامة نموت أو عتق أو ﴿ أَنْ ثَلَكَ الاَمَةُ حَلَتَ مَنَ سَيْدُهَا فَانَّهِ يُوضَعُ عَنَ الْمُبَاعِ مَا يَتِنَ قَيْمَةً ذَلك الرأس وبه للك الماهة وبين قيمته بريئا منها فان مات ذلك الرأس من تلك الماهة التي دلس بها فهو من البائع ويأخذ المبتاع الثمن كله منه .وهم سعيد بن المسبب والفاحم بن محملة وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحرث بن هشام وعروة بن الربير وغارجة بن زيد بن إ نَابَ وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وسايان بن بسار مع مشيخة سواهم من نشرائهم أهل فقه وفضل ﴿قَالَ﴾ فقلت لمالك بن أنس فالعبد مِتَاعه الرجل وهو أتجمى أو الجارية فيدفع العبد الى الصناعة فيعمل البنيان أو يكون صائنا أو صاغا أو ا بحارا فيرضع ثمنه فيجد به عيبا بعمد ذلك فيريد أن يرده أثرى ذلك له أم تراه فوتاً

ويرجع مشترى البيد حين فات العبد عنده بعيب مفســـد أو بموت بثلث المان 🌏 عن العبد لأن العب نقص العبد الثاث فكأن البائع قد أخذ ثلث المائة بنيري المسائة المائة المائة المائة المسائة ال دفعه الى المبتاع فلذلك يرجع به ﴿ فلت ﴾ وهذا قول مالك بن أنس كله (قال) ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك من بآع عبدا وبه عبب دلسه مثل الاباق والسرفة أو أربي من الامراض فأبق العبيد أو سرق العبيد فقطعت بده فأت من ذلك أولم عنها المنظم المنظم في المنظم عن المنظم عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أنه قال في تمادى بالعبد المرض فمات منه أو أبق وذهب ولم يرجع فوجد المشترى البينة فقطمت بده رد في القطم كما فسرت لك لأن القطع عيب حدث عند المشتري في غير العيب الذي باعه به أو حدث في مرضه عيب آخر أو اعورت عينه أوقطت للله من غيرسبب المرض فهذا لا وده الا ومعه ما نقصه كم فسرت لك في المسئلة الاولى أو يحبسه فيأخذ قيمة العيب كما فسرتاك في المسئلة الاولى وماكان من سبب الينا الذي وصفت لك أنه داس به فمت، يه أو أبق أو قطع فلا ثنيَّ عليه فيه وهو يأجل ا الثمن كله ﴿ وأخبرنى ﴾ سحنون عن إن وهب عن عبد الجبار بن عمر أن ممرن ا عبد العزيز قضى في الرجل بيبع العبد وبه عيب ثم يصيبه عند الذي ابتاعه عيب اله أنَّيُّ قامت له البينة على أنه ن كان به ذلك العيب عند صاحبه لذي باء، وضع عن المنت على الم ما بين الثمنين قدر العيب الذي كان عند البائع ﴿ وَأَحْبَرُ فِي مُ عَنِ وَكِيمٌ بَنِ الْجِواحِ عَنْ أَ سليان الأعمشءن ابراهيم عن شريح في الرّجل يشترى الجدية فيطّوها ثم يجهد بها عيباً (قال) انكانت ثيبًا ردها ورد نصيف العشر وانكانت بكراً ردها ورد العشر

﴿ وَأَخْدِنَى ﴾ عن وكيم عن اسرائيل وشريك عن جابر عن عامر الشمي عن عمس قال ترد العشرونصف العشر ﴿ قال ســحنون ﴾ وأنما كنتبت هذا في العشر ولصف العشر والأكان مالك لا يُحذِّ به واثما يقول ما نقص من وطء حجة الله **أن يردم**ا ولا يكون وطؤه ناه. و ن دخل به نفص فونا لا يردمن المنق والموت وما لاقدارًا

(120) بأن مالكا عن الرجل بيع الأمة فيزوجها المشترى عبده ثم مجدبها عيا فيريد وده أنه أن بردها (قال) نع ﴿قال ﴾ فقات لمالك بن أنس في النكاح أيفسخه البائع (ق:) لا وهو بمنزلة أن لو زوجها سيدها رجلا حراً فليس للبائم أن يفسيخه ان . ردها عليه ﴿ عَالَ ﴾ فقات ألك من أنس أفيرد في ذلك قيمة ما نقص الجارية النكاحُ إ ﴿ وَتَى ﴾ ان كانت الجاربة ﴿ فِي يَفْصُهَا النكاحِ فِعليهِ مَا نَفْصَ مِن ثَمْهَا (قال) وربما ردُّهَا وند نكحت وهي خير منها يوم باءها بردهاً ومعها الولد فيكون هو أكثر لثمها فان كُنَّ ذُلك يَقْصُها فَأَرَى أَنْ يَرِدُ النَّقْصَانَ وَالْا فَلْبِسَ لَلْبَائْعِ ثُنَّى وَيُرْدُهَا عَلَيْهِ وَالسَّكَاحِ ﴿ ثَابَ ﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيِتَ انْ كَانْ فِي الولدِ مَا يجِبِهِ * عَيْمًا الذِي دَخْلُ مِن قَبْلِ النَّكَاحُ ا أيكون له أن بجبر عيبهابالولد في قول مالك (قال) نع ألا ترى أن مالكا قال ربماردها | وولدها وقد زاد ذلك في تملها فهمذا من قوله بدلك على أنه ابما أراد أن يجبر به ﴿ قَالَ لَمُ

معنوزي وقدقال غيرد بردهاوما نقضها النكاح وانما زيادة ولدهافيها كمثل زيادة بدنها أ وجسمها وصنعة تحدث فيها فيرتفع لذلك تمنها حتى تكون يوم بردها أفضل منها أن لُوْ كَانَ مِمْهَا وَلِدُ وَأَ كُثُرُ لَهُمْهِا وَأَشَدُ جَبِراً لَمَا نَفْصَ النَّكَاحِ مِنْهَا (وقد) قال مالك بن ا

أنس في بعض هذا اليا، بما يردها به وهو فيها ويغرم ما نقص العيب ولا يحسد له ل في جبر ما نقص الديب عنده شي ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أوأيت ان الشريت عبداً بمبد و فهلك العبد الذي دفعت وأصبت بالعبد الذي اشتريت عيبا فأردت أن أوه، (قال) هُ يَمُالُ مِنْ أَنْ يُردِدُ وَلِهُ قِيمَةُ الفَلامُ الذي دَفَعَ البِيهُ لا بَهُ ثَمْنَ هَذَا الدِيد (قال) وأن نقص هذا ا الباتي الذي ظهر به العيب فلصاحبه أن يرده ولا شي عليه في نفصانه الا أن يكون نفصائه ذلك عيبا مفسدا مثل العور والشال والقطع والصعم وما أشبه ذلك وأماكل

عيب ليس تفسدفاه يرده بالعيب الذي ضهرعايه ولا شيء عليه في العيب الذي حدث عنده اذا كان لبس عيبا مفسداً وانكان لم يهلك العبد الآخر ودخله نما، أو نفصال إ أو اختلاف من أسواق أو عتافة أوكتابة أو دبره أو باعه أوكانت جاربة فأحبلها ثم ل غاير هذا الآخر على عيب بالعبد الذي عنده فانه يرده وليس له من العبد الذي فات

قال لا (قال مالك) والجارية يشتريها القوم فتُستحق عندهم فتنصب (قال ﴿ لمالك ما النصب قال تطبخ وتعمل وتغزل وتغسل وتعالج الاعمال وتستحق وفي وبرتفع ثمنها مذلك أفهذا فوت (قال مالك بن أنس.) لا أرى هذا فومًا أن أحيا رد رد والا حسى ولا شي له ﴿قال ﴾ فقلت لمالك فالصغير يشتري فيكبر أترا (قال) نعم وأرى أن يأخذ قيمة العيب منه على ما أحب أوكره البائع (قال) وَ ﴿ عن مالك أنه قال الهرم فوت ﴿ قلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم وتفسير البيت یرجع به ان رجمع أو یرد ان رد (قال) ان أراد أن برجع المبتاع نظـر الی معیا الجاربة يوم باعها كم كانت قيمتها صحيحة ونظركم قيمتها وبها العيب يوم باعها وقبضا

فان كان العبب الذي مها ســـدـــها أو خمــها نظر الى الثمن الذي نقد فيها فردمنية سدسه أو خسسه كان ذلك الثمن أكثر من الفيمة أو أدنى فعلى هــذا يحسبُ وَإِلَّا أواد أن يردها نظر إلى قيمتها يوم اشتراها وبها البيب الذي اشتراها به ثم نظر ال ما أصابها عندالمشتري من الديب كركان فيمتها توم قبضها أن لوكان مها يـ وتفسيرُ وَكُلُّ أن يكون بِعها ومها العيب ونيمتها ثمانون دىناراً فعورت عنده ولو كانت ذلك الوُّهِّما ا عوراءكات نيمتها ستين فيرد ربع الثمن بعدما طرحنا ما يصيب العيب الذي دَلَيْهُمْ البائم من الثمن وأما العين التي ذهبت فيلزمه قيمتها وم قبضها كمثل رجل التاع عبدت في صفقة واحدة بثمن واحد ثم مات أحدهما وبتي الآخر فيوجدته عيث فأراد أنترف

فالملفض كركان قيمة الباقي من صاحبه الهالك توم تبضهما فان كانالثاث أو النصف أو الربع رده ورجع فأخذ من الثمن الكان الربع فأربع والكان النصف فالنصف وال كَانَ الثاث فالناث من الثمن فالعبد الباقي مع الذى مات بمنزلة اليد والعين من الجَيَّلُةُ بعد فيمَّة لعيب الذي داس له يقسم المُن على العيب الذي داس له وعلى ما بَيُّ مَنَّ العبد ثم يطرح قدر العيب الذي دلس له به ثم ينظر الى ما بق فيكون ذلك ثمّا للمبِّد تم خفر الى اليما أو المين كم كانت من العبــد ذلك اليوم فان كانت ا**اربع أو النك رد**

(pil _ lie = den)

ربع ما بتي من الثمن أو ثلثه بعد العيب الأول فيدًا تفسير قول مالك في هذا ﴿قَالَ ﴾]

لَذَبَهُ فَهُو اذَا أَعْتَقُهُ دَخُلُ فَي عَنْقُهُ اللَّهِ قَبْضُهُ للمَّبَّدُ بَقُواتَ المَّبَّدُ هُو قَلْتَ ﴾ وكذلك ا

ركن البعد لم يتغير بنقصان بدن ولا بزيادة ولا بحوالة أسواق (قال) نعم قال عبد ا

أن منه حتى تقبضه فتجب الصفقة بليهما ان البيع بشهما جائر وضاله من البائع حتى

أ ببنه المبتاع ولا يصلح النقد فيه بشرط الأأن ينطوع بذلك المشترى بعد وجوب

السنقة فان أعتقه المشترى وقد اشترط ان ضانه من البائع جاز العتى عليه وكذلك

البيع الفاحد اذا أعتقه المشترى قبل أن يقبضه جاز عتقه على المشترى وان كان العبد

ل في منهان البائع وهذا مثل الاول ﴿ قلت ﴾ وما وصفتْ من بيع العبد الذي يكون في

ل بعض المواضع ويشترط سيده أن ضائه منه أن البيع جائز هو قول مالك (قال) فيم إ

﴿ قَالَ ﴾ والعبد إذا أعتقه المشترى قبل أن يقبضه أنه جائز أهو قول مالك (قال)

لا أنبه عنه في العنق ﴿ قات ﴾ أرأيت لو أني اشتريت عبدا أيكون لــــد أن

ا منعني قبضه في قول مالك حتى أدفع البه حقه (قال) نعم ﴿قَلْتَ﴾ فلو أعتقه المشترى

ودخله ما ذكرت لك من المتق وغيره قليل ولاكثير وانما له فيمته يوم في وليس له من النمن الذي باعه به هذا شي وان كان باعه ولم يمتقه باعه بأقل مرزم وم قبضه أوباً كثر من قيمته فليس لهذا الذي يرد العبد بالعيب في هذا النمن فلم الرحن بن الفاسم وانما مثل ذلك مثل الرجل يشتري الدبد الفائب ويشترط على البائع م ولا كثير وانما له قيمة هـذا العبد الذي دخله الفوت بالعنق أو بالبيع ورد التيم أ أصاب؛ العيب ولا شي له ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً بطعام أو بشي مما يكل أو يوزن كان مما يؤكل ويشرب أوكان مما لا يؤكل ولا يشرب فأصبت بالعبد عليه وقد لف الثمن الذي دفعت اليه فأردت رد العبد (قال مالك) ترجع عمل ما دفعت من

الكيل والوزن فان كان قد تلف ذلك الذي دفعته فاتما لك مثله ﴿ قَالَ ﴾ فان كُنْيَ المتمت عبداً معرض من العروض فأصبت نه عببا وقد تلف العرض عند الذي دُفيتُهُ أنيه (قاله) قال مالك يرجع عليه بقيمة ذلك العرض ولا يرجع عليه بعرض مثله (قالُ) ۗ وما يوزن ويكال في هذا بمنزلة الدنانير والدراهم وأما العروض كلها فاتما له تيمتها الذِّ كانت قسد تلفت وان كانت لم تتلف فاله يرجع فيها الا أن تبكون قد فاتت بمادّ أوُّ نقصان أو اختلاف من أسواق أو يُم فاتما له قيمتها ﴿ قَلْتَ ﴾ ما فرق ما بين العروض ۗ ا

في هذا وبين ما يوزن ويكال في قول مالك (قال) لان العروض لا يستطيع رد مثليل 📆 وهوحين تبضها وجبت عليه فيمتها يوم نبضها ال حالت عن حالها فاذا تلفت العروض؟ عند الذي باع العبد فانه يرجع عليه بقيمتها (قال) وأما ما يوزن ويكال فلم يجب غليم 🌉 فيه قيمة أنَّ حال فهو وان تلفُّ فأنما له مثل كيله أو وزنَّه فكأنَّه أخذ شَّمَتُه لَمُنهُ أَ حَجَمْ في الرجل بيتاع العبد بيما فاسداً ثم يعتذه قبل أن نقبضه ﴿ حَجَمَ

أيلزمني العتق أم لا (قال) العتق لازم للمشـــترى فبفس أو لم تقبض اذا كان البيع فاحداً وقوم عليه في ماله وتؤخــذ من ماله قيمته ذكان له مال فان لم يكن له إ

يمد وجوب الصفقة وقبل أن يدفع اليه النمن أبجوز عنف وقدكان للبائع أن يمعه (قال) العتق جائز عند مالك ان كان للمشترى مال ويؤخذ منه الثمن وإنَّ لم يكن له | مال لم بجز عتقه فان أبيئ قبل أن باع عليه وأدى الثمن وقبض العبد جاز ذلك العتق عليه ﴿ قَالَ مِهِ وَقَالَ مِالِكَ فَانْ سِعَ عَلَيْهِ فَى ثَمَنَّهُ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِعَدْ ذَلْكَ أَ أَرْهُ يُمتنى عَلَيْهِ لا نَهْ إ ت الله عليه فبطل عتقه ذلك ﴿ قاتٍ ﴾ ما قول مالك فيهن اشترى سلعة بسلعة عنده الله عنده ا ل في بيَّه موصوفة فقبض السلمة الحاضرة ثم أصاب السلمة الغالبة التي كانت في البيت

وهد تلفت أو ماتت قبل وقوع الصنفقة (قال) يأخذ ــــــاهـته بعينها ال كانت لم تنغير ﴿ قَلْتَ ﴾ قَانَ كَانَتِ السَّلْمَةُ التي قبض جاربة فأعتقبًا ثم أصاب السَّلْمَةُ الموصوفةُ التي

كانت فى البيت فد نلفت قبل وجوب الصفقة (قال) أرى عنقه جائزاً وعليه فيمم ﴿ قَالَ ﴾ وهـ ذا قول مالك (قال) قال لي مالك في البيع المكروه أنه من صاحبــه

يوم يقبضه وأبيع أندىكان بيسهما مفسوخ لا يقرّ فعقدتهما التي عقدا بإطلُّ

مال فلا يجوز عتمه ﴿ قات ﴾ لم أجزت عتمه قبل أن يقبضه والبيع فاسد وهو أقبيل

﴿ قلت ﴾ أرأيت لو أبي اشتريت عبداً بيعا فاسمه أفر أقبضه من الباثم حتى أعتقته

(184) و ٢٠ فوت وأرى لهذا النصراني على الله ميمة جاريته ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان المناه أيما ألم المناه أيكون هذا فومًا أم لا (قال) أن كان يقدر على أن و مناح الممة في يديه فاني لا أواه فونا وان كان ليس يقدر على أن يفتكها ولا سمة .. ر رو به به سد ببيع وهن عليه قيمها و المنافقة إِجَارِيمَ فَأَتَخَذَتُهَا أَمْ وَلَدُ أَ يَكُونَ هَذَا فَوَنَا فِي قُولَ مَالِكَ قَالَ نَمْ ﴿ قَلْتَ ﴾ فأن دبرهما أر أعنها أو كانبها أو باعها أو تصدق بها أو آجرها أو رهمها (قال) فيم هذا كله فوت ن البيع الفاسد في قول مالك الا الاجارة والرهن فاني لم أسمعه منه ﴿ وأُخبرني ﴾ [ل بن وهب عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجــل باع بيعا بمضــه حلال وبمضه ه رأم وتعطن له فغال أنا أضع عنك الحرام وأمضى لك الحلال (قال ابن شهاب) ان الم كات الصفقة فيهما واحدة تجمعهما فانا ترى أن يرد ذلك البيع كله وال كاتا سِمتين انتى لكل واحدة منهما صفقة على حدة فانا نوى أن يرد الحرام ويجاز الحلال ﴿ وَقُلْ ابْنُ وَهُبُ ﴾ وقال يولس بن يزيد قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن لا يجمع صفقة واحدة شيئين بكون أحدهما حلالا والآخر حراماً . ومن ذلك مابدرك فينفض أومن ذلك ماشفاوت فلا يدرك بعضه الا يظلم فيترك قال الله سارك وتعالى وان تتبم فلكم رؤس أموالكم لانظلمون ولا تضلمون وكل سع لا يدرك حتى سفائوت فلا إستطاع رده الاعظامة فقد تفاوت رده وماكان معيماً مرفقضته بين أهله بغير أظم فلم يفت ذلك فأنفضه ﴿ وِسَالَتَ ﴾ ابن الفاسم عن الرجل مِتاع العبد من الرجل فيجد به عيبا مناه لا يحدث فيأتي به الى السلطان وقدغاب بالعه (قال) قال مالك ان كانت غيبته بميدة وأقام المشتري الينة أنه اشتراه بعهدة الاسلام وبيع الاسلام تلوم السلطان للبائع فان طمع بقدومه والا باعه فقضى الرجل حقه فان كان البائع فضل حبسه له وان كان فيه تقصان اسم

صامن له اذا قبضه فهذا اذا كانت السلمة غائبة غيبة بعيدة فالنقيد فها مكرود ووا اشترط النقد فيهاصار بيعا مكروها وهو قول مالك وغيره ممن هوأ كبر منه ووي حتى بدفع الثمن فان باع أو أعتى جاز ذلك له الا أن يمتى ولا مال له فيكون عيَّها باطلا ﴿ قلت ﴾ أرأيت أن اشترى جارية بيما فاسدا فأعتقبا المشترى قبل أن منطبًا الله أوكاتبها أو تصدق بها أيكون هذا فوتاوان كان لم يقبضها (قال) لم على ما فسرَّتْ ﴿ لك ان كان ذا مال ﴿ فات ﴾ فان كانت عندالبائع فأصابها عيب من العيوب أوتغيرتُ بدوق أو زيادة بدن أو نقصان أو ماتت وكل هذا قبل أن نقبضها المشتري من البائم (قال) قال مالك ذلك كه من البائع لانه لم يقبضها فيكون ضامنا لهـــا لان البيع حرام مفسوخ فلا يضمن ذلك المشتري حتى نقبض فأما العتق والصدقة والتدسر والكتائة فهذا أم أحدثه المشترى فضمن مما أحادث وصار فونا اذكان بقدر على تمها وقلت، رأيت ان اشتريت جاربة بيعا فالسنداً فيكانبها وجعلت كتابتها نجسوما كل شهراً فعجزت عن أول نجم ولم تتغير نزيادة سوق ولا نقصان ولا نزيادة بدن ولا تنسير بدن ثم رجمت الى رقيمًا فأردت ردهـا أيكون ذلك لى أم تراه فوتًا في قول مالكِيُّ (قال) قال مالك الحيوان لا نثبت في الايام اليسيرة على حال واحدة ورآه مالك فومًا ﴿ وَالَّهِ ُ فالشهر أبين عنمه مالك أنه فوت في البدن وان لم تنفير الاسواق فهذا لما مضيشهر فقد فاتت الجارية وليس له أن يردمما وعليه القيمة وانمــا يكون له أن بردها لوكان| ذلك قربًا الايام اليسميرة (قال) وكذلك قال لي مالك بن أنس في الايام اليسيرة [﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ وقال غيره اتما كان قبضه لها على قيمة فا أحدث فيها الكتابة تم ا وجوب القيمة وان عجسزت من ساعتها ﴿ قات ﴾ أرأيت لو أن مسلم الشـــتري من لصراني جارية نخمر فأحبب أو أعتقها أيكون ذلك فويًا (قال) لم أسمع هذا من مالك إ

المشترى البائع مذلك النقصان ﴿ قات ﴾ ويدفع السلطان الثمن الذي بيم م إلي المنه الذي ألم من الثمن الذي أع به أو أكثر الا البيم والسلف ومأشبه من اشتراط مشترى العبد الذي رده بالعبب في قــول مالك قال نعم (قال مالك) مدفر الدين الدين البيان الذي النبية الذي الله الذي رضى به على ال الذي اشتري هو به العبد ﴿ قات ﴾ فهل يكون على هذا الذي يرد العبد باليث الله على الله عل السلطان وبانع الديد غائب اذا باع السلطان العبد فقال ادفع الى الثمن الذي أي المن الذي أي وقال مالك بن أنس في الحارية بينها مدها على أن تخذ أم ولد فلابعلم به العبد هل يكافه السلطان البينة أنه قد نقد الثمن البائع (قال) نم يكلفه والأ بي المنظمة والمائم المتعادلة على المتعادلة الم فغاب البائع كيف أصنع بالعبدوالعبدلم يتنبر بنا، ولا تقصان ولا تغيير أسواق (في الشريت سلمة بيما فاسدا فبعت نصفها أثرى هذافوتا في جميمها (قال) نيم فووأخبر في ا سألت مالكاءن الرجل يشترى العبد وبه العبب فينيب البائع عنه فيطله ولا على المنافع عنه في المنافع عنه المنافع عنه في المنا حنحر به على رجل في جارية يتاعها يمنع به هبتها وبيعها أو ما مجوز للرجل في ملكه فيرفع ذلك الى السلطان (قال) أرى أن يسأله السلطان البينة على شرائه فان أن يُجِيُّ أ و بشترط عليه أن يلتمس ولدها ولا يعزلها فلا يحل له أن يطأها على شيء من هذه أنه اشتراه بعم لاسلام وعبدة الاسلام نظر السلطان بعد ذلك فتلومله وطلب الياتير الشروط وان اشترط ذلك عليته فأهمل الجارية أحق بجواز البيع ان تركوه من لشروط وخلوا بينه وبين الحاربة بغير شرط وان أنوا تناقضوا البيع وذلك أنهلاكحل أو النقصان أو الوت ثم قبض السلطان ثمنه فان كان فيه وفاء دفعه الى مشترى البدل أ؛ من الجارية ما اشتراها له به من أن عسها والحاجة له اليها والشرط الذي أشترط وال كان فيه تفصان دفعه أبضاً لى مشترى العبد والبع المشترى البائع بما بتي له من ا يه فيها فأهل العبارية بالخيار إن شاؤا ومنموا عنه الشرط وان شاؤا نقضوا البيم الألم اليه الثمن الذي شتراه به وان كان في ثمنه فضل حبسه السلطان على بائع العبد حتى

و مترادان النمن

مالك عن أن شهاب عن عبيد الله بن عتبة أن أبن مسعود استفتى عمر بن الخطاب في مثل هذا فيا الشرطة عليه أمرأته في الجاربة التي اشتراها منها وكان شرطها أن المها في أحق بها بالثمن فقال عمر لا تقربها وفيها شرط لأحد ﴿ وأخبرنى ﴾ عن على بن زياد عن مالك بن أنس فيمن استاع جاربة على أن لا يبيمها ولا بهما فباعها المشترى أنه يسلمها اليه ولا شرط المشترى أن يسلمها اليه ولا شرط فيها فان كانت قد فانت فلم توجد أعطى البائع فضل ما وضع له من الشرط (وقد)

نسل انها ان فاتت بييم أو تدبير أو موت أوكنابة أو اتخاذ أم ولد ان عليــه نيمتها

يطاها قان وطثها كان في ذلك رأى الحكم ﴿وَأَخْبَرُنِّ﴾ حَنُونَ عَنَ ابْنُ الفَّاسُمُ عَنِ

﴿ فَاتَ ﴾ أُواْبِتَ انَ اشْتُرِيتَ جَارِبَةً بِيمَا فَاسَدًا فَاصَلُهَا عَنْدَى عَبِ فَضَعَنَى مَالِكَ قَيْمَتَهَا يُومُ قَبْضُهَا وَ أُرَانِتَ انْ كَانَ الثَّمَنِ الذي بَاعَتَى بِهِ اللَّبِثِي اللَّهِ عَلَيْرِيةً يُومُ قِيمَهَا أُو أَكِثَرُ أَيْارَمَنَى ذَاكَ قَالَ نَهِ ﴿ قَالَ ﴾ وكل يتع حرام لايقر على حال

" يدفعه (قال) فأرى البيع الفاسد مثل هذا اذا ثبت له البينة أنه كان بيعة حراما ولم يتعمِّم

وال كان قد فات بشيء مما وصفت اك جعله الناضي على المشترى بقيمته يوم قبقة 🕻

ويترادان فيما بينهما ان كان لاحدهما فضن على صاحبه اذا لتي بائمه يوما ما

→ ﴿ فِي الرجل بِنتاع الجارية بِما فاسداً فَنفوت عند الشتري بعيب ﴿ وَمَا

بنماء ولا نقصان ولا اختسلاف أسواق رأيت أن يفعل مهكما وصفت لك في الليجا

﴿ قلت ﴾ أوأيت أن اشتريت جارية حاملا دلس لي بها البائع فمات من خاسكا

المشترى والحمل عيب من العيوب فان كانت الجارية مانت قبـــل أن يعلم مه المشتري

بمنزلة من لم يعلم ولعله أن يكون علم حين أضر بها الطانق غرج في ذلك فلم يُصلُ اللهِ السلطان ولا الى الرد حتى ماتت فهي من البائع وازكان أمراً في مثله ما ترد ولم يأت

من ذلك أمر من طول الزمان ما يرى أنه رضًا منــه بكون اليوم وما أشبهه أجلياً بالله الذي لا اله الا هو مَا رضي الاعلى القيام ثم يردها وان كان لم يدلس له به وَمِاتِ ﴿ في يدى المشترى من ذلك العيب كانت المصيبة من المشترى ورد البائع على المشتري ما بيين الفيمتين ﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ وقد بينا آثار هذا قبل هذا وهذا قول أشهبًا

مُمْ ﴾ في الرجل بيم الجارية من الرجل فناد أولاداً ثم تموت الام كيوهــــ

﴿ فَيْظُهُو المُشْتَرَى عَلَى عَبْ كَانَ بَالْجَارِيةُ ﴾ ﴿ قَالَتَ ﴾ أوأيت أن بعت من رجل جارية فولدت عند المشترى أولادا فمات ولعيُّ

أولادها ثم ظهر على عيب كان بالجارية حين بعنه اياها (قال) يرد البائع قيمة العيب ا

ولايكونالمشترى أزبرد الاولاد وقيمة الأم الاأن للبائع أزيقول أنا آخذ الاولاد وأرفائتمن لأن الني كانِ البيع فيها قد ماتت ﴿قَالَ حَنُونَ ﴾ فَنْ قالَ لا أقبل ذلك قَبْلُ أ

للمشترى إما ان أخذت التمن ورددت الاولاد واما ن تمسكت بالاولاد ولاشئ

لك ألا تري لو أن لأم قائة ومها ولدها ثم أراد ردهاويها الميب لم يكن له أن يردها إ الا ومعها ولدها أو تسكيا وولدها أولا ترى لو أن الام لم يكن معها ولد وأصاب بها [

وين ما عنده عب آخر كان له أن يردها ويغرم ما نقصها الميب عنده أو محبسها . حد قيمة الدي الذي دلس له الأأن قول النائع اذا أواد المشتري الحملك بها أن أرجع بالنمن أم لا (قال) قال مالك بن أنس كل عيب داس به البائع باعد وأن برجع بالميب أنا أرد النمن وآخذها مفية فلا تكون للمشتري حجة اما أن

وهو يعلم فهلك العبد عند المشترى من ذلك العب فالمصيبة من البائع والدن وأوري أن يديل النمن واما أن احتبس ولا شي له وكذلك اذا وضي أن يديل النمن وأخذ الولد بلا أم قال للمشترى إما أن أخذت الثمن وأعطيت الولد واما "عُسكت وقد دلسه فأراها من البائع وان كان علم فلم يود حتى ماتت من نفاسها فلا من الله المولد ولا نبي لك ﴿ فات ﴾ لابن الفاسم أرأيت ان اشتريت جارية فلم أقبضها حتى

(قال أشهب) الا أن يكون فيها علم أمر لم يكن في مثلة فوت فقام في ردها فكي:

(ولدت عند البائع ولداً ثم قبضتها بعد ما ولدت بشهر أو بشهر بن ثم أصبت بها عيما دلـ ه لى البائم وقد حدث بالجاربة عندى عيب فأردت أن أرجع عَليه بالميب الذي دلس لى هلَّ يَفْسَمُ النَّمَنُ على قيمة الام والولد أم على قيمة الام وحدها (قال) ينظر

الى قيمة الام يوم وقعت الصفقة بلا ولد ثم يرجع بقيمة العيب بحال ما وصفت لك منكل في المكاتب يبتاع أو بديع العبد فيدجز المكاتب ويجد السيد بالعبد عيا كا

﴿ وَالْمَاذُونَ لَهُ فِي النَّجَارَةُ بِيتَاعُ العبد ثم يحجر عليه ثم يجد السيد بالعبد عيبا ﴾ ﴿ وَلَتِ ﴾ أَرَايَتُ لُو أَنْ مَكَاتِبًا اشْتَرَى عَبِداً فَبَاءَهُ مِن سِيدَهُ ثَمَ عَبْرُ الْحَكَابُ فرجع [رقيقا فأصاب السيد بالعبد عيبا كان عند باثعه من المكاتب فأراد رده على بالعه من (قال) ذلك للسيد ﴿ قلت ﴾ لم وأعما كانت العهدة للمكانب على الهائم ولم

تكن للسيد (قال) لأن المكاتب حين عبر فقه عار معجوراً عليه وصارت العهدة

له على البائع فليس للمحجور عليه ها هنا أن يقبل ولا يرد ألا ترى أن العبد لو أراد أن يرده فأبي السيد ورضى بالعبب كان ذلك للسيد ولا ينظر في هذا إلى قول العبد فَهَا يَدَلُكُ عَلَى أَنْ هَذَا قَدَ صَارَ الى السِّيدَ أَنْ يَرِدُ أَوْ يَقْبَلُ أَلَا تَرَى أَنَالسِيدَ لو أَذَن المباهد في النجارة فاشترى رقيقًا ثم منعه من التجارة وأشهد عليه أنه قد حجر عليه

ذلك الاذن ثم أصاب السيد بالعبيد عيبا أن للسيد أن يردأولنك العبيد بعيبهم الذي رجد بهم وليس للعبدأن يرد لان السيد قد حجر عليه الأأن يكون العبد قبل أن بحجر عليه قد رأى العيب ورضيه من غير أن يكون رضاه معروفا ولا محاباة ولكنه

(٢٠ _ المدونة _ عاشر)

(100) يا أو نسخق فاتما يرجع عليه بقيمة الجارية ولا يرجع عليه بقيمة الكتابة لأن ذلك أبيس بدين قاطع عايه فلذلك رد ألى قيمة العرض وهـ ذا هو قول مالك في المكاتب ولايشه هذاآليع وهو في البيوع ثمن وهذا ليس ثمن وهذا ونكاح المرأة واحمد صنيع الا باذن سيده ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت مكاتبا اشترى عبداً فمات قبل أن يؤد المجارية السامة بالسلمة مختلف ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت حين باعيه نفسه بهذه الجارية ونداب بها عبيا فردها عليمه أيكون تام الحرمة جائز الشسهادة وتكون عليمه قيمة المغارية دينا(قال) نعم ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً بشي ممما يكال أو يوزن ا ونن بالم العبد ذلك الثمن وقبضت العبد فأصبت به عيباً (قال) ترد العبــد وتأخذ مكيلة طمامك ولا يكون لك قيمة طعامك ﴿ قلت ﴾ فان كنت انما اشتريت العبد إلى فاتلف الثياب ثم أصبت بالعبد عبها (قال) يرجع بقيمة الثياب ﴿ قَالَ ﴾ وهذا كله نول مالك بن أنس (قال) لعم ۔ ﷺ ما جا، فيمن اشتري داراً أو حيوانا فأصاب ما عيا ۗ ﴿ قَالَ عِبْدَ الرَّحْنِ بِنِ القَاسِمِ ﴾ سئل مالك عن الرجل يشتري الدار وبها صدع (قال) ان كان صدعا تخافر على الدار الهـدم منه فأرى هذا عبا ترد به وان كان صـدعا لا نخاف على الدار منه فلا أرى أن ترد منه لأنه يكون في الحائط الصــدع فيمكث أ الحائط وبه ذلك الصدع زمانا كثيراً فلا أرى هذا عبيا تر د الدار منه ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فأصبها رسحاء (١) أيكون هذا عيبا في قُول مالك (قال) لا يكون عيباً (قال) وسئل مالك عن الجارية تشتري فتصاب زعماً، العالمة لا تلبت (قال) أواه عيباً وأرى أن ترد ﴿فَلْتَ ﴾ أوأيت من باع عبداً وعليـه دبن أيكون ذلك عيبا يرد منه في قول مالك (قال) نعم ذلك عيب يرد منه كذلك قال مالك ﴿ اخبرني ﴾ سحنون عن ابن وهب عن عقبة بن افع قال قال يحيي بن سعيد دين العبد في ذمته يتبعه به صاحبه حيث كان وهو عيب يرد منه وليس للمبتاع أن محبس العبد (١) (رسِحاء) الرسِحاء الفييحة من النساء من الرسح محركة وهو قبة لحم الألبنين والعجز والنخذين وتجمع على رسع بضم فكون اهكنه مصححه

رضيه رَجادالفضل فيه وكذاك المكاتب ومما يدلك على ذلك أن لمدَّدا الم أن برد اذا لم يعمله المكاتب بالعبب حسى عجر أو كان عبده ا محجوراً عليه قبل أن يعــلم بالعيب أن المبد قد صار للسيد والمــال قد صار في يد العبد فلا يجوز له في أله كتابته ولم يترك وفاء فأصاب السيد بالبدعيا بمدموت المكاتب أيكون له أو يرده على البائم (قال) نم الاأن يكون للبائع بينة أنه قدتبراً من العيب الى المسترى المكاتب وذلك أن مالكا ســـــــــــــــــــــــ الرجل بشترى العبد أو الدابة فيهلك المشترى فيجد ورثة المشترى بالسلمة عيبا فيربدون ردها فيقول البائم قد تبرأت من منها العيب الى صاحبكم (قال مالك) ان كانت له بينة فذلك له والا حَلْف الورثة الذين بطن ۖ بهم أمَّهم علموا بذَّلك وردوا العبد ﴿ اللَّهِ كَانِتُ ﴾ وكيف يحلف الورثة أعلى البتات أم على ا العَمْمُ (قال حَدُونُ) أَخْبُرُنَى ابْنُ نَافَعُ أَنَّهُمْ يُحَافُونَ عَلَى العَمْمُ ﴿ قَالَتُكُمْ قَالَ لَم يكن فيهم من يظن به أمه قد علم بدلك (قال) فلاتمين عليهم عند مالك بن أنس ﴿ فلت ﴾ أرأيت مَكَامًا بَاعِ عَبِداً ثُمْ عَجِز الْمُكَاتِ ووجمه المشترى بالعبد عيبا فأراد وده (قال مالك) ذلك له فان كان العبد مال أخذ الثمن منه وأنَّ لم يكن له مال بيع العبد المردود فقضيٌّ الذي ردد بالعيب الثمن الذي اشتراه مه ان كان فيه وقاء لذلك فان فضل بعـــد ذلك فضل كان للعب الذي مجز وان كان تقصانا كان عليه يتبعه به في ذمته (قال) فان كان على العبد الذي عجز دين ورضي المشتري بالردكان هو والفرما، فيه شرعا سواة حركم في الرجل ببيع عبده من نفسه بسلمة يأخذها منه كيحب ﴿قَاتَ﴾ أُواْيِثَ لُو أَبِّي بِمِنْ عِبداً كَيْ مِنْ نَمْسِه بِجَارِيةَ عَنْدَهِ فَنْبِضَتَ الْجَاوِية ثم أصبت بهاعيها فأردت ردها بماذ أرجع على العبد أبقيمة نفسه أم بقيمة الجارية (قال) ليس لك أن ترادها اذا كانت للعبد يوم باعه نفسه لأنه كأنه انتزعها منه وأعتقمه (قال) ولو ألك بعته نفيمه ساولم تكن للعبمه يومشة ثم وجدت عيبا تردمته رددتها ورجمت عليه بقيمتها بخزنة لمكتب يقاطعه سيده على جاربة بأخذها منه ويعتقهتم يجديالجارة المستخدم

ChoVi (107) وت برأ من الدين ولكنه إن أنواد حبسه حيسه بدينه وان أواد رده كان ذلك الله على الأخر وان كان رجع اليه بشراء اشتراه فهو بالخيار ان أواد أن يرده على الآخر وأخبرني كل عن الدين وهد عن عد الدين بدين الدين وهد عن عد الدين بدين الدين بدين على المساد في ﴿ وَاخْبِرْنِي ﴾ عن ابن وهب عن عبد العبار عن رسمة أنه قال في رجل استرى عند العبار في الدي يرده عليه بالخيسار في وعلى المن عبدته عليه ثم يكون الذي يرده عليه بالخيسار في وعليه دين مع لا بالم دين المدال وعليه دين مع الأمراد وعليه دين مع الأمراد المنظم المن وعليه دين وهو لا يعلم (قال) بخير اذا علم بالدين فو قال ان وهب ، وبلني على المسترى على الدين فو الدين فو قال ان وهب ، وبلني على الله الله والخور في رده عليه كان عهدته عليك فازرده عليك بالعيب رددته على بالمسترى الزياد مثله هواخور في مدان م لل ان شـــت وان لم برده عليك ورضى بعيبه فقد اختلف الرواة .فقال بعضهم الزياد مناه ﴿وَأَعْدِنِي﴾ عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهابُ إِيهِ ا يمسك العبد فالدين على العبد (قال ابن وهب) قال مالك دين العبد عهدة ومرا المنطقة والمنطقة العبد العبد على النام الله عبد العبد عبدة ومرا المنطقة العبد عبد المنطقة العبد عبد العبد عبد العبد عبد العبد العبد عبد العبد عبد العبد ال کله عیب ترد به ﴿ قلت ﴾ والجاریة التي لهــا ولد (قال) لم أسمعه من مالك وموا الذي كان اشتراه به ولا باعــة له في الديب على الذي اشتراه منه أخيراً لرجوعــه عندی عیب ترد منه مثل الفلام ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية قد زنت عليه سيدها فا محدها سيدها وقد عامت بذلك أنجب على أن أحدًها (قال) سئل مالك المهدة الاولى والمشترى الآخر أن يَبعك بالعبب الذي اشترى العبد منك وهو علك ويأخذ هذا الثمن منك كله ولا حجة لك عليه لأن العبد قد صار اليك وليس اذا باعنيها زانية ولم بيين ذلك في وخش الرقيق وعليتها قال نعم ﴿قاتُ ﴿ قالَ مُعْرَبِ } ﴿ عبداً زانيا أكن ماك براه في العبد عبيا أم لا (قال) لا أفوم على حفظ قول مالي: ﴿ فَمَا اعْتَرَاتُهُ مَا لُو بَاعِهُ مِن غيركُ بأقل من الثمن ورضي مشتريه بالنميك به لم يرجع علك الا بالاقل مما نقص من الثمن أو مما نقص العبد من قيمته .وان كان انما رجع اله مبية أو بصدقة من الذي كان اشتراه منه فلاواهب أو للمتصدق أن يرجع عليه بما بين الصحة والداء في الثمن الذي كان اشــــراه به وله أن يرَّدُه على بالعـــه الاول ويأخذ منه جميع الثمن ولابحاسب بشئ مما بق في يديهمن ثمن الواهب أو المتصدق

للفيه ﴿ أَنَّى أَرَاهُ عَيْبًا بِرِدْ مِنْهُ ﴿ ح ﴿ فِي الرجل يشتري العبد ثم ييمه ثم يدي إمد ما باعه أن به عيبا ﴿ حَ ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرأيت ان بعت عبداً من رجل فباءه المشترى ثم ادعى عيبا بالعبد أيكونو له أن يخاصم بأمه في العيب وقسد باع العبد في قسول مالك (قال) لا أرى أن يرجع إ بالمیب فکیف یکون بنیمها خصومیة ﴿ قَلْتُ ﴾ قان رجع العبد الی المشتری بوجیهٔ مِن الوجوه بهيَّةِ أُولِشراء أو بميرات فأراد أن يخاصم الذيُّ باءه في العيب الذيَّاديُّنَ نه كان به يوم باعه أقملته من الخصومة بعد ما رجع اليه في قول مالك قال فيم ﴿ قَالَ ا

المشتري الميت وهو النمن قد صواراه ميرانًا وكان العبد رداً عليه فهو يرجع بجميع النمن

لانه كانه رد عليـه العبد ووهبه أو تصدق عليه بقيمة الثمن بعد طرح قيمة العيب

وازكان ورثه من الذي اشتراه رده على بالسه الاول وأخذ منه جميع النمن لان مال

(NOA) معظر فى الرجلين بيناعان العبد فيجدان به عيباً فيريد أحدهما أن يرد و ﴿ وَيَأْتِي الْآخِرِ الْأَأْنُ يَتَّمَسُكُ ﴾ وقلت كه أرأيت ان بعت عبدى من رجلين صفقة واحدة فأصابا بالعبد عمل المستخد الم الما أن المحض عندك هذا الشهر يوشك أن تحيض الشهر الداخل أترى أحدهما أن يحبس وقال الآخر أما أرد (قال) قال مالك يرد من أراد أن يردوي

الذي أراد أن يحبس (قال) قال مالك وازللبائع هاهنا لمقالاً وقال؛ وسألنا عنه منها

بعد ذلك فقال لى مثل ماقلت له انه من أراد أن يمسك أمسك ومن أحب أن

ردَّ شاءذلك البائم أو أبي وذلك أمانو أفلس أحدهما لم يتبعه الا بنصف حمَّه وأنَّا إِلَيْهِ كل واحد منهماً نصفه ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان بعت جارية من رجلين صفقة وأغيرًا

فأصابا بها عبياً فقال أحدهما قدرمنيت بالعيب وقال الآخر أنا أردِها (قال) سألنا ألكم كون للبائع مقال (قال ابن الفاسم) وقد سمعت من أثق به ينكر أن يكون من قُولًا مالك غير ذلك وهو أمر بين لانه ان أفاس أحدهما لم يتبع البائع الآخر الايالدي

يصيبه من الثمن وأنما باع كل واحد مسما نصفها -∞گيرجامع العيبوب کچ⊸

﴿ قَالَ - حَنُونَ ﴾ قات أميد الرحمن بن الفاسم أوأيت أن اشتريت أمة مستعام الله المات مصابرتها من المشترى فكذلك ماحدث من الديوب ﴿ قات ﴾ أزأيت أن أثراه عياً في قول مالك من أنس أردها به (قال) قال مالك من أنس ذلك عيب وا منَّه ﴿ فَالَّهُ ﴾ أُوأَيتِ الْأَشْتُرَاهَا وهي حَدْيَةً آلَــنَ مِن تَحْيَضَ فَارْتَفْتَ حَيْضَهَا عَلْهِ

في هــذا حداً الا أنى أوى انجاء ايردها وبدعى ال ذات عيب وذلك بعد مضي أبار إ حيضتها بالايام البسيرة لم أر ذلك له لان لحيض تديتقدم ويتأخر الايام البسيرة الإ

اشتراها ولم تحض أيكون له أن يردها مكانه وكون هذا عيبا (قال) لم يحد لي مالكِ أ

المشترى فىالاستبراء بشهرين أوثلاثة أيكون هذاعبا في قول مالك (قال) قال مالك فلك عيب ان أحب أن يردها ردها ﴿ فات ﴾ أرأيت اذا مضى شهران من حين ۗ

أن يرده وما نقص النقطيع رده وان أحب أمسكه وأخذ قيمة الديب ﴿ فلت ﴾ فلو

مثالاً من البائع حتى تخرج من الجيضية الا أن تبكون من الجواري اللآتي بجوزً أبهن على غيير آلاســـتبرا، وتباع دل ذلك فنـكون من المشــترى لأنه مما يحدث وكذك لو أصابها عيب كان من المشترى ألا نرى لو أنها مانت بعد استبرائه المترب ثوبا فقطمته ثم اطلعت على عب يرد به (قال) المشدري بالخيار أن أحب

أَمْ فَ البِيمِ (قَالَ) لا أحفظ عن مالك في هذا شبيًا ولسكن ينظر في ذلك السلطان إ و الله مرداً فسخ البع وان رأى ان ذلك ليس بضرو أخره ما لمقع الضرو ﴿ فَلْتَ ﴾ أَيُّكُ إِنْ قَالَ البَالَمُ أَنَا أَفِيمِ البِهِنَةِ أَنْهَا فَلَدُ حَاضَتَ عَنْدَى قِبَلَ أَنْ أَبِيمُهَا بِيوم أُو يومين أوْغُو ذلك وقال للمشترى انما حدث بها هذا الداء عندك فلا يكون لك أن تردها

ع (وَال) قال مالك من أنس اذا لم تحض فذلك عيب يردها به المشترى فقول البائع

والها لا ينفعه لإنها في ضبان البائع حتى تخرج من الاستبراء وانما تصير للمشترى

إذا تم الاستبراء فهي وان حدث بها هذا الداء في الاستبراء فإنما حدث وهي في ا

الدى المشتري الذي قطع النوب ان البائع حـين باء، علم بالعيب وأنيكر البائع

ذلك (قال) قال مالك بن أنس له على البائع اليمين (قال) فقيل لمالك فلو كان البائع

قدرآه قبل أن يبيعه أنسيه حين باء، حتى قطعه المبتاع ثم أناه به فقال ما علمت به أو

قال لي ولكني نسبت العب أن أخبرك به حين بعنك أثراه مثل الندليس أو مثل

الذي لم يعلم (قال) قال مالك أرى أن يحلف بالله الغد أنسى العيب حين باعه ويكون

منهان البالع ألا زي ان ماحدث من العيوب في الاستبراء اذا كانت ممن يتواضع

ينغرى فاذ كان ضرواً على المشترى صار غيبا يردها به على البائم ﴿ فَاتَ ﴾ أوأبت الما ي مراكبة في محمدها والصبر عليها لعلما تحيض في الشهر الثاني ولا نفسخ ألبيم

()od) ن بعالى ذلك فلا بقدر المشترى على وطايا ولا الخروج ما فيكون هذا ضرراً عَلَى

مثل الذي لم بدلس لا يرده الا وما نقص القطع منه ﴿ قلت ﴾ أرابت أن أو مين ملك عن رجل اشتري من رجل عبداً فلم يقم عسده الاأياما حتى أبق فأناه مَنْ لَهُ إِنْ أَعَافُ أَنْ لَا يَكُونُ أَبْقُ عَنْدَى فِي قُرْبُ هُـذًا الْأَوْقَدُكُانُ عَنْدُكُ آمِنًا

الله على المنال مالك ما أرج عليه يمينا ﴿ قال ابن الفاسم ﴾ وانما بيبع الناس على الم

. | فأروت رده فقال البائع احلف بالمفائك لم رض بالعبد بعدما رأيت العيب ولا تسوقت |

ل م أعلى تبين أم لا (قال ابن القاسم) لا يمين عليك له اذا لم يدع أنه بلغــه أنه رضيه ا بهد معرفته بالميب أو يقول قد بينت لك العيب فرضينه أو ادس أن مخبراً أخبره أن

النتري تسوق به بعد معرفته أو رضيه لأني سمعت مالكا وسئل عن رجل باع دابة أو جارية من رجل فوجد بها عبها فأني بها المشترى الى البائع ليردها فقال احلف لي ﴾ نك ما رأيت العيب حين اشتريهما ولم يدع البائع أنهأواه اياه الا أنه قال احلف أنك

ا ؛ وو (قال) قال مالك ماذلك على المشترى أن مجلف أنه ما رآه ولو جاز ذلك للبائم لِجَازِ في غيرِ هــذا ولكني أرى أن يردالجارية على البائع ولا يحلف المشـــترى الا أنَّ كون له بينة بأنه فد رآه أو يدعى أنه قد أراه اياه فيحلف له ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان

الهاجِتُ مَا أَوْ اللَّهِ وَخِنْنَا أَمْرِي ذَاكَ عِيبًا (وَل) لِهِم ﴿ قَالُ ﴾ أَنحَفَظُهُ عَنِ مَالك ﴿ (فَلَ) لا ﴿ فَلَتَ ﴾ فالأمــة المذكرة (قال) الكانت توصف بذلك واشتهرت ؛ [رأيته عيباً ترد به ولم أسمعه من مالك

حير في الرجل يشتري العبد أو الجارية فيجدهما أولاد زنا ڲج⊸ ﴿ اللهِ أُواَ لِنَا النَّاشِرِينَ عَلَامًا أُو جَارِيةَ فَأَصِيْتِهِما أُولادِزْنَا أَيْكُونَ هَذَا عَبَا أُردهما به (قال) نيم سمعت مالكا يقول في الجارية توجد ولد زنا أنها تردمنه ﴿ وأَخْبَرُ فِي ﴾

عن أن وهب عن مالك بن أنس في العبــد يكون لنَّـةً إنَّه قال هو عب يزد منــه (۲۱ _ المدونة _ عاشر)

ففطن المشترى بَعيب فأواد ال بستحاف البائم أن العيب لم يكن بها يوم بأي ا ان بها العيب الذي بدعيه المشتري الا بفسوله (قال) ليس له ان يستعلفه على يكن مها عيب يوم باعه اياها تا ولا على علمه حتى يكون العيب الذي بذي ا عيا معروفا برى فيها فيازمه از كان لا محدث مثله عند المشترى (قال ان المالية) المستوى المستوى المستوى المستوى (قال ان المستوى (قال ان المستوى الله المستوى الله المستوى (قال ان المستوى الله المستوى المستوى المستوى المستوى (قال ان المستوى ال

العبوب الظاهرة حاف البائع على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على المائع على البنات والمائع على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على البنات المائع على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على المائع على البنات المائع على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على المائع على البنات المائع على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على البنات وان كان تما يخني وترى انه لم يناية على البنات وترى انه البنات وترى انه الم يناية على البنات وترى انه الم يناية على انه البنات وترى انه البنات وترى انه الم البائع على العلم ﴿ وَكَيْمٍ ﴾ عن سفيان عن رجل عن عامر الشعبي أنه كان متواجيك في العب اذا كان باطناً على العام واز كان ضاهراً فعلى البتات ﴿ فَلْمُ ﴾ أوأيت إن الما عبداً فأصاب به المشتري عيباً فادعي المشترى ان العيب كان به عندي وأنكرت الم

الميب ومثله بحدث كيف يستحلف البائم أعلى علمه أم على البنات (قال) قال في المعالم زُكُنَ مَن الديوب الظاهرة التي لا يخنَّى مثلبًا أحلف على البتات وان كأنَّ من الدوليُّ الني تخفى أحلف على علمه والبينة على الشترى أن العيب كان عندالبائع ﴿ وَلَتَ ۗ وَكُونُ إِ ملك تقدول ال أحلفه على العبب لحف البرائر أن العيب لم يكن عنده ثم

المشترى بعد العين البينة أن السب كال عند البائع أله أن يرده بعد اليمين (قال) كُلُنَّ مالك بن أنس برى ان استحاله ولا عدلم له بالبينة ثم علم أن له بينة وجدهم ويوج يبطل حقه اليمين والكان يعنم ببينته فاستحلمه ورضى باليمين وترك البينة فلاين لموكذلك قول مالك في هذا وفي جميع الحنُّونَ ﴿ قَالَتَ ﴾ قان طعن المشترَى أَنَّهُ

البائع باعه العبد آبقا أو مجنوبا أيحلف البائع على علمه أم على البتات (قال) لا يملننا

على العملم ولا على البتات لانه لم يثبت أنه كان منده آنا أو مجنونا ولو ثبت ذلك لرقية

عليه ولم ينفعه تبينه ولو أمكن هذه من الناس لدخل عليهم الضرر الشديد يأتي المشتري

الى الرجل فيقول له احلف لى أن عبدك هذا ما زنى عندك ولا سرق عندك ولا علم

الناش بما يكون من رقيقهم وهذا يدخل على الناس منه فأأضرر شديد ولوأجاز فجا

(177) فوجده برينا أثراه عيباً ان لم بينه (قال) لا قال مالك من أنس وقسد تهم الرجل الحر بالسرقة وبالنهمة فيانى سليما من ذلك فلا مدفع شهادته بذلك - يَكُمْ فِي الرَّجِلِ بِنتاعِ السلمةِ وبها العيبِ لم يعلم به ولا يعلم به ﷺ و من بذهب السب نم بريد ردها ڰ ﴿ فَتَ ﴾ أُرأيت أن اشتريت عبداً عليه دين فعلمت بديه فأردت رده فقال سيده المائم أنا أؤدى عنه دينه أو قال الذي له الدين قد وهبت له ديني الذي لي عليه أثرى السيد المشترى أن يرد، أم لا (قال) لا يكون السيد المشتري أن يرد، وكذلك لو

كان أمة في عدة من طلاق فاشتراها رجل فعلم بذلك المشتري فلم بردها حتى انقضت عدمًا لم يكن له أن يردها لأن العيب قد ذهب فلا يكون له أن يردها بعيب ل مدذهب ﴿ قَالَ ﴾ وكذلك لو أبي اشتريت جارية فرأيت بعيمًا بياضًا فأردت ردهًا مند مبالبياض قبل أن أردها لم يكن لى أن أردها (قال) أم (قال ابن القاسم) بلفني

عن مالك أنه قال اذا ذهب العيب لم يكن له أن بردها ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان أصابته الحي في الايام الثلاثة أو ابيضت عيناه في الايام الثلاثة ثم ذهبت الحي وذهب البياض من عينيه فجاء به المشترى في الايام الشلالة بريدرده (قال) أما اذا ذعب العيب

d فلم يعدلم المبتاع بالعب حتى برى العبد من ذلك العبب لم يكن له أن يرَّده (قال) وسمت مالكا يقول في الرجل يشتري العبد وله ولد كبير أو صَفير لم يعلم بولده فله أن يرده ورآه عيبا (قال ابن القاسم) وان مات الولد قبل أن يعلم به السيد ذعب البيب ولم يكن للسيد أن مرده بالعيب حين علم به فتركه حتى مرى أو لم يعلم حتى

مرئ تمنزلة هذا

وخش الرقيق وعليهم (قال) لم ولفد خالفي ابن كنانة في وخش الرقيق ألالك ليس بعيب فيهن فسألنا مالكا عن ذلك فقال لنا هو عيب برى أن ردمة ﴿ قَلْتُ ﴾ أَوَابِتُ لَوَ أَنْ رَجَلًا كَانِتُ لَهُ أَمَّةً وَاثْمَةً كَبِيرَةً تَبُولُ فَي الفُواشُ فَأَمِّيعً دَلك عنها ثم باعها ولم بينه أثراه عبيا في قول مالك لازما أبداً (قال) أرى أنه عير

لازم أبداً لا بدله من أن بين لأنه لا تؤمن عودته مثل الجنون ولابه اذا هو يُعْنَا وضع من ثمنها لما تخاف من عودة ذلك وكذلك الجنون ﴿ قال سعنون ﴾ أخيرة أشهب في البول ان كان انقطاعه علمها انقطاعا طوبلا وقد مضى له سنون كثيرة فالما لا أرى عليه أن بين وان كان انميا انقطع عنها انقطاعا لا يؤمن أن يمرد اليها فاتي لأرى لك أن تردها ان شئت ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اشتريت جارية فأصبتها مها، الشعر ولم أكشف شعرها عند عقدة البيع أتراه عيبا (قال) لم أسمع من مالك في

الصبوبة في الشمر شيئاً ولكن سمعت مالكا يقول في الرجل يشتري الجاربة وقد إ جعد شمرها أو سود فأنه عيب ترد به وقال مالك وان كان بها شبب وكانت جارية رائعة ردمًا لذلك الشبب ﴿ قال إن وهب ﴾ قال مالك والبخر في الفرعيب تردمنا] ﴿ فَتَ ﴾ فَانَ كَانَتُ غَيْرِ وَ لَهِ فَظَاهِرِ عَلَى الشَّبِ أَبِرُوهَا أَمْ لَا ﴿ قَالَ ﴾ أسمع مالكما يقول في الشبب الا في الرائمة وايس هو في غير الرائمة عبها ﴿ وقال أَنِ القَاسِمُ ﴾]

ولا أرى أن يردها الا أن تكون رائمة أو يكون ذلك عبها يوضع من تُمنها ﴿ قُلْتَ ﴾] أرأيت الخيلان في الوجمه والجبسد أيكون عيباً ملا في قول مالك (قال) أما] ماكن عبها عند الناس فهو عيب ترد ﴾ ذ كان ذلك عببا ينقص الثمن ﴿ قَالَ ﴾

وقال مالك وقد يكون العيب إلخفيف بالمبد والجارية يشترسها الرجل الكي الخفيف

حمعت مالكا وسئل عن العبد يتهم بالسرقة فأخذه الساطان فحبسه ثم كشف أمره

لاينقص تمنهوما أشبه ذلك فريكرت فحشا فلا أرىله أن يرد بهذا العيب العبد]

(قاًل) مالك وهذا عند النخاسين عيب فلا أرى أن برد به وان كان عيب**ا برد به (قال)** ^ا

﴿ قَالَ ﴾ أَرأَيت الحَبلِ في الجارية اذا باع ولم بين أثر ادعيبا أم لا في قول مالك ﴿

(190) مُحْكِمٌ فِي الرجل بيع السلمة بما نه دينار فيأخذ بالمائة سلمة كيميم ﴿ أَخْرَى فَيْجِدُ بِهَا عِيبًا ﴾ ﴿ فَلَتَ ﴾ أَوْأَيْتِ انْ بِمِتْ سَلِّمَةً مَنْهُ دِينَارٍ فَأَخْذِنْتُ بِاللَّالَّةُ سِلَّمَةً أَخْرِي فَوْحَمَالُونَ بالسلمة الثانية عيبا (قال) ردها و رجع بالمائة الدينار وهذاتما لا اختلاف فيه وقال . ولقد سألنا مالا كان من المائة الدينار وهذاتما لا اختلاف فيه وقال . ولقد سألنا مالا كان من المنافذة الدينار وهذاتما لا اختلاف فيه وقال . ولقد سألنا مالكا عن رجل ببع من الرجل الطعام بثمن ذهب أو ورق فيلقاء فيأنين فى ثمنه طعاما آخر مخالفا له أمنتقض البيع كله أم برد البيع الآخر وبثبت البيع الأل ورنه وكذلك السلمة الآخرة اذا وجد فيها عيبا فأنما لمنقض الصفقة التانية وهوتما لا اختلاف فيه ونبق الصفقة الاولى على حالها صحيحة وإنما اختلاف الناس في السلمة لاولى وذلك أن أهل الدراق قالوا فيها فولا فسألنا مالكا عنها فقال الذي أخبرتك

- عَمْ فَي الرَّجَلُ مِنَّاعَ السَّامِ الكثيرة فيجد ببعضها عيبا ﴿ حَ هُوْ قَلْتَ ﴾ أُواَيْتِ انْ أَشْتَرِيتَ سَلِّما كُنْيَرِة صِفْقَة واحدة فأصبت باحدًاها عَيْلًا وليس هو وجه تلك السلم وند نبضت جميع تلك السنم أ يكون لي أن أودها جميًّا أصبت بها العيب ﴿ قَالَ ﴾ فَان كنت لم أقبض مَّاكُ السَّلَمُ من البائع فأصبت لللَّهُ إ مُمَّا عِبَا قِبَالِ أَنْ أَفِضَهَا مِن البَائعِ ولِمِس آلَكُ السَّلَّمَةِ وَجَهُ ذَلِكُ الشَّرَاءُ فأردت أَنَّي

أينظر ماك في هذا فإن كان الذي وجدت به العيب هو وجمه تلك الثياب رد أ

من دانير واتما قيمة هذا العبد خسون أو أربعون ديناراً فهو وان كان أكثر ثمنا من كل واحــد مسهم اذا انفرد ثمته فلبس،هو وجه جميع هذا البيع وانما يكون وجه أ أرد جميم تلك السلم (قال) قال مالك ليس لك أن ترد الا تلك السامة وحـدهــا ﴿ قَلْتَ ﴾ وسوالو ان كنت قد قبضت أم لم أقبض في قول مالك إنما لي أن أرد تلك السلمة التي وجدت فيها العيب بحستها من الثمن اذا لم تبكن تلك السلمة التي وجدت إ فيها العيب وجمه تلك السلم (قال) نع وهمـذ أول مالك ﴿ قات ﴾ أرأيت أنَّ المستديت عشرة أنواب كل ثوب مهابضرة دراهم صفقة واحدة فأصبت باحداها

جميع هذا البيع اذاكان العبـد الذي يصاب به العيب أو السلمة التي يصاب بها العيب هي أكثر تلك الاشباء ثمنا اذا جمت تلك الاشياء يكون جبع الثمن ألف دينار وهي ا سلم كثيرة فيكون ثمن هذا العبد سبعائة دينار أو تمانمائة دينار فهذا الذي هو وجه نلك الاشباء ومن أجله اشتريت وان أصبت به عيبا رددت مده السلم كلها - على في الرجل بتاع النخل فيأكل مرتها ثم جد ساعباً كريد

(190)

لِيبِ إِنْ مَا يَضِيرُ لانًا قد سمينا لـكل سلمة تمنا (قال) قال مالك يقسم النمن على قيمة أ

التنبى من وجمل حبوانا أو رقيقا وثيابا وعروضا كل ذلك صفقة واحدة فأصاب

ومن أجلماً المستعدد عنه السلع لمكان تلك السلمة وفيها كان يرجو الفضــل ومن أجلماً

المناع ود ذلك البيع كله الا أن يشاء المشترى أن محبس ذلك كله

اللهيد كليم كل عبــد منهم الاثون ديناراً وقيمة الثياب كـذلك أيضاً الاثون ديناراً

كو نوب وقيمة الدواب كذلك أيضاً كل دامة ثلاثون ديناراً وقيمة العبد الذي

أربت به العيب قيمته وحده خمسون ديناراً أو أربعون ديناراً أثرد جميع مماً! البيع

وتجمله انما اشترى هذا البهم من أجل هذا العبد في قول مالك (قال) لا لان العبد | لدى أجاب به العيب قيمته خمسون ديناراً وها هنا عبيـــد وثياب ودواب قيمة كل ا

ا واحد من هذه الاشياء قريب من هذا الذي أصاب به هذا العبب فليس لهذا العبد

لذى أصاب به العيب اشتراء ولاهذا العبدوجه هذا البيع لان جميمهم قد بلغوا مائتين أ

وَقَاتَ ﴾ أُوأَيت الرجل بيبع الأرض والنخل فيأكل المشترى تمريها ثم بجد بالنخل عباً أله أن يردها في قول مالك ولا ينرم ماأكل (قال) قال مالك في الدور والمبيد

اذا أصاب بهم عيبًا وقد اغتام ان له أن يردهم وله غلمهم فكذلك غلة النجل على النوب ويرجع على البائع بمما يين الصحة والدا، وان شا، رد الثوب ولا وقال سحنون كان النات الذين بين على النوب وكرجم على البائم ﴿ قَالَ سَعَنُونَ ﴾ لأن الغلة بالفيان وقد قال رسول الله صلى الله عليه والم النام عليه وان كان الصبغ قدزاد في النوب فان شا، حبس النوب ويرجع على البائع ﴿ قَالَ كَانَ الْعَلِمُ اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَمِنْ اللَّهُ عَلَيْهِ وَمِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ وَانْ كَانَ الصبغ في النوب أيكون له أن يردها أم لا في قول مالك (قال) هو عندي أيضاً بمنزلة الله (قال) أب الربي أب المحادث الربيل أو الربيل أو الربيل أو المنظمة أن المنظمة أن و المنظمة أن المنظمة أن المنظمة أن المنظمة أن المنظمة الله المنظمة الله المنظمة الله المنظمة الله المنظمة المنظمة الله المنظمة المنظ أوأيت ماجز من أصوافها والصوف قائم دينه أبرده مهما (قال) لاأري ذلك الألم المائية والسائل الم يدلس طرح عن المبتاع قدر عبيه وقلت ولا بن مكدن منذ المعالمات المائية الموافعة المعالمين المعالم يكون -ين اشتراها كان عليها صوف قد تم غزد قان ردها رد ذلك مها وان كان المالية المالية بن المالية عنده اذا كان البائع هو سات فلا أن من ذلا دردال معال وان كان المالية المالية بن المالية بن المالية بن المالية عنده اذا كان البائع هو نبات فلا أرى ذلك ﴿قالسحنون﴾ وأخبرني أشهب بن عبد الديزاً مقال الديراً مقال به ﴿قال ﴾ لأن البائع هاهنا كأنه أذن له في ذلك فلا شي له على المستهرى من وغير من الدلاد : الله عند الديراً مقال الديراً مقال الديراً مقال الديراً معالى ما تقلب المستهدد الله على المستهدي من وغيره سواله لان ذلك تبع وانو مع مالبتت من الضأن وكذلك ثمر النخل المؤود المنافق المنافق المنافق التوب البسه (قال) هذا يضمن ما نقص لانه غاته الدار والمنافق المنافق المن لانه غلة والغلة بالضمان ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ولم جملت الصوف واللبن بمنزلة اللَّهُ تيوب اللسه أن أراد رده (قال ابن القاسم) قال مالك و'ذا لم يدلس بالعيب فقطع' (قال) لأن مالسكا قال في الغنم يشتريها لرجل النجارة فيجزها (قال) ارىأن أصوالنا المنترى منيه قميصا أوصبغه صبغا ينقصه فال أدرك الثوب رده وما نقص العبب عنده وان شاه حبسه ورجع بما بيين الصحة والداء (قال) فان زاد الصبغ في الثوب إ بمنزلة غلة الدور وليس فيها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم بقبض النمن الأباغ الم الصوف ﴿ قَالَتُ ﴾ أُرأيت ال كانت أمة فولدت أولاداً ثم أصاب بهاالمشترى عَيْمًا ون المشترى بالخيار ان شاء حبس النوب ورجع بمنا بين الصحية والداء وان شاء أ (قال) يردها وولدها والا فلا شي له في نول مانك ﴿ قالتُ ﴾ أرأيت أليم الناسد في الله رده وكان شريكا بالزيادة وهذا في الصبوغ في الريادة ﴿ فَاتَ ﴾ فمن دلس بالعيب هذا والصحبح سواة اذا أصاب تيباً وقد اغنل غهَّمن الدور والنخل والنم أو ولدت ومن لم يدلس فأنما الفول فيه قول واحدوانما نختلف الفول فيها في هذا الذي داس الغم أو الجوارى (قال) نعم هو سولا ما كان من غنة نعى له بالضان وما كان لديَّن ا اذا قطع المشترى ثوبه أوصيغه صبغا ينقصه رده ولم رد معه مانقص والذي لم يدلس ليس للمشترى اذا صبغ صبغا ينقصه أو قطع الثوب فنقص ليس له أن يرده ألا أن [برد النفصان ممه (قال) نعم انما افترقا في همة اقفط ﴿ قلت ﴾ أرأيت ماسمعتك فيمم وم قبضها فان أراد أن رد بالمب فذلك له والديوب ليس فيها فوت الأأن ا مذكر عن مالك أن من باع فدلس أنه ان حدث عنده به عيب ان له أن برده أهذا تُوتُ أَو يَدَخَلُها نَفْسَ فَبَرِدُهَا وَمَا نَفْسَ الْعِبِ مَنَّهَا ﴿ فَلَتَ ﴾ وهذا قول مالك بن أ ً في جميع السلع في قول مالك أم لا (قال) ابس هكذا قلت لك اتنا قلت لك ان مالسكا قل من باع قوبا فدلس بسيب علمه فقطمه الشترى ان له أن برده ولا يكون عليه مما مُحْمَرُ فِي الرَجَلِ بِمِ السَّامَةُ وَبِدُنْسُ فَهِهِ لَمُهِبِ وَقَدْ عَلَمْهُ ﴿ وَمِدْ عَمْمَهُ الفَطْعِ شَيْ وَانْ كَانَ بَاعِهُ وَلَمْ يَعْلَمُ بِالْعَبِ وَلَمْ يَدْلُسُ لَهُ بَالْعِيبِ لَم يَكُن لَهُ أَنْ أَ ﴿ قَاتَ ﴾ أوأبت ن بعت ثوبا من رجل عاست ؛ نديب وأنا أعلم أو كان به غيب [] رده الا أن يرد معه ماقص النقطيع ﴿ قَالَ ﴾ فقلنا لمالك فان كان قدعم البائع بالعيب أُعْمِ به (قال) قال مالك بن أنس اذ داس لرجل؛ نيب وهو يعلم ثم أحدث المشترى ا ثم باعه فزعم أنه نسى العيب حين باعه ولم يعلم بتدايسه (قال) قال مالك يحلف بالله أنه ل ألثوب صبغاً ينقص الثوب أو قطعه قميصاً أو ما شبه ذلك فان المُشترى بالخيار ان "

(194) (NFL) نسى العب حين بانه وما ذكره ويكون سبيل من لم يدلس ﴿ فَلَتِ ﴾ كانالباشرقد داير له بالعبر غير من الدين من لم يدلس ﴿ فَلَتِ ﴾ ﴿ وَمَدَعُ مِن تُنَّهَا كَبِيرِ مِنى ﴿ وَلَمْتَ ﴾ أوأيت الحيوان الأا المبيار في العالم للأن الحيوان كان البائع قد داس له بالميب خدت به عند المشترى عب من غير التقطيع أو في الميال الميال الميال الدابس وغير التدابس في الحيوان سوا، في قول مالك لأن الحيوان حدث عب (قال) اناما قال الله في الميال الميا حدث عيب (قال) اتما قال مالك في الرقيق والحيوان اذا حدث بهاعيب منت المعلم على أن يقطم والثياب اتما تشتري للقطع وما أشبه فرقات ، قالدار اذا المعرم من المعرم المعرب ب رجى و حيوان ادا حدت بهاعيب مفتق المسلم من المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم من المسلم من المسلم المسلم من المسلم المس ما نقص داس أولم يدلس (قال) لأن الرفيق والحيوان كله داس أولم يدلس ر من من من التدليس سوالة هوقال أن الفاسم به وأما في النياب فاته اذا دار من المن المن الشخرية أوبا فقطعة تبايين (ومثل هذا الثوب لا يقطع تبايين وهو وشي المنافقة عند المنافقة عند الناس التعلق المنافقة عند المنافقة ع مرة وامن في التياب عيب عند المشترى مفسد من غير التقطيع أو فعل بما لا ينبني له أن من المراق المربت فويا مصححه عيد المسترى مفسد من غير التقطيع أو فعل بما لا ينبني له أن من المربق المسترى مفسد من غير التقطيع أو فعل بما لا ينبني له أن من المربق المسترى مفسد من غير التقطيع أو فعل بما لا ينبني له أن من المربق المسترى مفسد من غير التقطيع أو فعل بما لا ينبني له أن من المربق المسترى مفسد من غير التقطيع أو فعل بما لا ينبني له أن من المربق المسترى مفسد من غير التقطيع أو فعل بما لا ينبني له أن من المربق المسترى مفسد من غير التقطيع أو فعل بما لا ينبني له أن من التقطيع أو فعل بما لا ينبني له أن من المسترى مفسد من غير التقطيع أو فعل بما لا ينبني له أن من المربق المسترى المستر مالايقطع من ذلك الثوب مثله فهو فوت وليس له أن يرده ولكن يرجع على النائع. مالايقطع من ذلك الثوب مثله فهو فوت وليس ير ت درس من مرد و معه ما تقص العب وانتا آثر المن عن دلك النوب منه فيو موت وبيس من وبا به عبد داسه المالك في التقطيع وحدد أن يرده ولا يرد معه ما تقص اذا دلس له (قال ان التأمير) المن عند المن المن التأمير وقلت به أرأيت ما شعرى من النياب فدلس في مع الناب فدلس في البائم في المنابع في المن لك تولُّ مالك في هذا قبل هذا الموضع فو قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت ثوبا فعسبنته إ لم بمنه أو بسواد أو بزعة إن أو بورس أو بمشق أو بخضرة أو بغير ذلك من الصبغ أو أحمدت فيها ماهو زيادة فيها ثم صلم عي العيب فأراد المشترى أن يرد ويكرن رواد الثوب الصبغ خيراً أو نقص فأصبت به عِيباً داسته لى البائع باعنى الثوب وبه إ معه شريخ عازاد الصبغ ب النوب أيكون ذلك له في قول مالك (قال) لم ذلك له في النوب أيكون ذلك له في النوب منا ينفس النوب رده ولا نفصان عايمه فيا فعل بالنوب وان كان قد زاد الصبغ النوب خبراً فالمشترى بالخيار أن أحب أن يمسكه ويأخمه قيمة العبب فذلك له وان ملك والكان لم يدلس له وقد صبغه المشترى صبغا يتقص رده ورد معمه مأ فشهل أبي أن يحبسه ردّه وأخذ الثمن وكان شريكا في الثوب بقدر ما زاد الصبغ في الثوب الصبغ منه وال أحب أن يمسكه ويأخذ ما نقص العيب من السلمة من البائع فذلك] يقوم النوب وبه العيب غير مصبوغ فينظر ما قيمته ثم يقوم وبه العيب وهو مصبوغ أ ﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيت ان المستريت ثيابا كان بها عيب عنى دالبائع لم أعلم بعثم اطلعناعي

العيب وقد حبدت بها عنبدي عيب غير مفسد أيكوزلي أن أردها على البائم ولإ أرد ممها شبكاً (قال) ان كان الثنى الخليف الذي لاخطب لعرأيت أن يرده والعبوب

فى النياب ليستكاميوب في الحيوان لان الميت في الثوب يكون الخرق في وسَّطَّع

و نَكُنْ غَيْرَكَبِيرَ فَأَنَّهِ وَضَا مَنْ ثَنَّهُ وَالْكَيَّةَ وَمَا أَشْبِهِهَا يَكُونُ فِي الْحَيُوالَ فَلا يُكُلُّّهُ

(١) (أَسَابِينَ) قال في المصباح والنبان فعال شبه السراويل جمه سبارين والعرب لذكره ر ونؤند قاله الهذيب أند وقوله (وهو وشي) هو نوع من النياب الموشية تسمية بالمصدر أه مصباح (۲۲ _ المدونة _ عاشر)

ا فينظر مانيمته فالذي زاد الصبغ في الثوب يكون بذلك المشترى شريكا للبائع ﴿ قَالَ ﴾ إ

وقال مالك وان كان لم يدلس البائع وقد صبغه المشترى صبغا ينفصالنوب كاز أبائيًّا

نتراه بأكثر فليس له أن يرده عليك لانه انستراه وهو يعلمه وانكان انستراه أنل رد عليك تمـام الثمن الاول لانك كان لك أن ترده عليــه وها هو ذا في يديه وانكان لم يعلم بالعيب حين باعه منك حتى اشتراه منك بأكثر فله أن برده عليك وأخذ الثمن ولك أن رده عليه وان كان اشتراه عثل الثمن الاول فكأنه رده عليك ون كان اشتراه بأقل من الثمن رد عليك تمام الثمن الاول لانك كان لك أن ترده عليه وها هو ذا في يديه 🕳 ﴿ فِي الرجل ببيع السلعة وبها عيب لم يعلم به 🌋 🖘 ﴿ قَلْتَ ﴾ أَوَأَيْتَ انْ بَاعَ صَاحِبِ الثُّوبِ ثُوبِهِ وَبِهِ عَيْبٍ لَمْ يَعْلَمُ بِهِ وَلَمْ يَبرأُ الى المشترى من ثي ثم قطعه الشستري فظهر المشتري على عيب وقد كالَّ في الثوب عيب عنسه البائع (قال) قال مالك بن أنس لا تكون البراءة في النياب (قال مالك) فان باعــه البائع وهو لا يعلم فقطعه المبتاع ثم وجد المبتاع بعد ما قطعه به عيبا فالمشترى بالخيار ان أحب أن يرده رده وما نقصه القطع وان أحب أن بمسكه ويأخله نيمة العيب فدلك له وفرق مالك بين من علم أن في تو به عيباً حين بانه وبين من لم يعلم أن شوبه عيباً ﴿ قلت ﴾ والعروض كابا عند مالك مثل الثياب (قال) لم أسمعه من مالك الأأنى أرى ما كان من العروض التي تشتري لان يعمل بها كمايصنع بالثياب من القطع مثل الجلود نقطع اخفافا ومثل جلود البقر نقطع نعالا وما أشبه هذه الوجوه رأسه مثل النباب وأمآ الخشب وما أشبهها مما يشتربها الرجمل فيقطعها فيكون العيب في داخلها ليس بظاهر للناس فان مالكا قال في اخشب إذا كان العيب في داخــل الخشبة أنه أ لبس بعيب (قال) ويلزم المشسري إذا قطعها فظهر على العيب (قال) وترات لحبكم

ان شاه أن يمسكه أمسكه وأخذ تيمة العيب وان شاه أن برده رده وما نقص الم منه فذلك له والمشترى في ذلك بالخيار وان كان الصبغ قد زاده فالمشه أحب أن يمسكه ويأخذ قيمة العيب فعل وان شا، ردَّ، وكان شريكا ﴿قَالَتُ أَوْأَيْكُ ان اشتريت فوبا فابسته حتى غسلته غسات ثم ظهرت على عيب قدكان دائميُّ البائع وعلم به أو باعني و به عيب إيمام البائع بالعيب (قال) اذا لبسه لبسا خفيفالم يتقلُّم رده ولا ثي عليه وان كان قد لبسه لبسا كثيراً قد نقصه رده ورد معه ما نقفةً ولس به أو لم يدلس الا أن يشا، أن يحبسه ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت حنطة فَلْمُ مسها الما: وجَفْتُ ولم بين لي أوعسلا أو لبنا مفشوشاً فأكنته ثم ظهرت على ماصنيرًا البائم (قال) لم أسمع من مالك فيه شيئًا وأرى أن يوضَّم عنه ما بين الصَّعَّة والدَّارُ أ لان هذا وان كان مما يوزن أو يكنال لا يوجد مشله لانه منشوش فان كان يدلم أيو يوجد مثله فى غشه يحاط بذلك معرفة رأينا أن يرد مشله ويرجع بالثمن ﴿ قات ﴾ أوأيت ان اشتريت جارية بكراً للما زوج ولم يدخيار بها وند علمت أن لهما زوج ا فقبضتها ثم اقتضها زوجها عنبدي فنقصها ذلك نصبرت على عيب دلسمه لي البائغ أيكون لى أن أردها ولا يكون على شئ من نقصان وط؛ الزوج لها (قال) أرىاليُّهُ إ أن تردها ولا شئ عليك لانه باعك جارية ذات زوج وقد دلس فيها بعيب فلينتج عليك لوط، الزوج اذ جاء من وطء الزوج نقصان عليك تليل ولاكثير وكذبك الرجل ببيع الثوب من لرجل وبه العيب قد داسه أه علم به البائع فقطعه المشترى ثم أ ضهر على عيبه فان له أن بردانوب ولايكون عليهالفطيم شي وكذلك قال مالك **بن أنس** فى الثياب وهذا أدنى من ذلك والجارية داس أو لم يُدِّس فلا ثبي عليه في اقتضاضً ا الزوج لان البائم هو نذى زوجها وانميا كان كون عليمه أن نوكان المشترى فهو

الذي زوجها ﴿ قَلْتُ ﴾ أرأيت أن اشتريت عبداً من رجيل وبه عيب أعمام به ثم ا

المتتراد ، بي بائمه بأكثر نما اشترته به أو بأنن (قال) ذكان البائم دلس بالميب ثم

فسا مالك من أنس بذلك مع ما جاء في الخشب والبيض والرائح والقثاء يوجد به عيب گالا⊸ ﴿ قَالَ ابْنِ القَاسِمِ ﴾ كل ما أشبه الخشب ما لا يلغ علم الناس معرفة الديب فيه لانه (144)

و على البتاع قيمة الديب من النمن لأنهاقد قاتت وليس لواحد منهما خيار ﴿قاتَ﴾ الباطن بعد ما شقة فهو له لازم ولا شيء على البرنيم فر فقات كه لمالك فالرافع في المباع فيمة العيب من اعن م مهد على البرنام له البائع له المبلوز الحمدي والحمد والمعدد والمحدد والمحدد والمحدد والحمد والحمد والحمد والحمد والحمد والمحدد و الجوز الهندى والجوز والنناء والبطيخ والبيض يشتريه الرجل فيجده فاسداً وألى المؤراة المنافع المنافعة ال

وأما الفتاء فان أهل الاسواق يردونه اذا وجمدود مرا (قال مالك) ولا أدرى عما في من المائم وكلم الله الفاسد وين لك أن الكبر فوت وبجبرالبائع على أداء قيمة العب أن البيع الفاسد ردوا ذلك استدكاراً منه لما عمله المهمد ذاه و المنسلات أسواق يعمله

وان كانت أرفع في القيمة يوم يريد ردها ولا حجة له في أن يردها

حى﴿ فِي الرجل بِنتاع الجارِيةِ ثَمْ بِيمِها مِن بَالْعُها أَوْ غَـيْرِه ﴾. ⊸ ﴿ ثم يملم بعد ذلك بعيب كان داسه به البائع ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ أُواَّيتِ إِنْ اشْعِرِتِ جَارِيةً بِهَا عَبِ وَلَهِ لِي البَّائِمِ ثُمُ اشْتِرَاهَا مِنَي البَّائِمِ مد، تم ظهرت منهاعلى العبب الذي داسه لي البائع ألي أن أرجع عليه بشي أم لا في فول والك (قال) لم لك أن ترجع عليه بذلك ان كنت بنتها منه بأقل من النمن لذي الشريها به منه ولا حجة للبائع الذي داس بالعيب أن يقول للمشترى ردها على وهي

في يده فلذلك رأيت أن يرجع عليه بما نقص من الحمين الاول ﴿ قَلْتَ ﴾ فان كان ا المنة ي باء ما منه بأكثر مما اشتراها به (قال) ان كان البائع الاول قد علم بالعبب وداس له لم يرجع على المشسري بشئ اذا الشهراها منه بأكثر ثما باعه به (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه اذا باعها من أجنبي فلا أرى أن يرجع على البائع بشئ أنما هو على أحد أمرين ان كان باع سنصان وقد علم بالعيب فقد رضى به وان كان لم يعــلم

بالمب فانما لقص من غير العيب وهو الذي سمعت من قول مالك ﴿ قلت ﴾ فان كان المشترى وهبها للبائع أو تصدق بها عليه ثم ظهر على العيب الذى داس له البائع (قال) يرجع عليه بالميب ﴿ قات ﴾ أوأيت أن اشتريت جارية وقد داس لي بالمها فيها میب فیمت نصفها ثم ظهرت علی الدیب الذی دار لی به (قال) بقال للبائع اما أن

أما الرانج والجوز فلا أدى أن يرد وهو من المشترى وأما البيض في من البائم ورود المناه مال المناه على المناه على المناه على المناه على المناه على أما الفناء عان أها الاستان المناه عان أها الاستان على المناه عان المناه على المناء على المناه على المناه

معرفة فنطو البيض كأنه أمر ظاهم يعرف ايس بباطن مثل غيره - ﴿ فَالْامَاءُ وَالْعَبِيدُ وَالْحَيُوانَ بَجِدُ بِهِمْ الْمُشْرَى الْعِيبُ وَلَيْهُ الْبَائِعُ أَوْلَمْ يَدا. مَ ﴿ وَأَ ﴿ قَالَ ﴾ عبد الرحمن بن الفاسم العيب في الجوارى والعبيد من داس ومن لم يدلي اذا حدث عند المسترى عيب مفسد لم يرده الا وما نفص العيب منه ايس هو مثل الثياب في ذلك ﴿ قات ﴾ فمـاً فرق ما بين الثياب و لرقيق في قول مالك (قال) قَالِياً

مالك لان النوب حين دلسه قد باعه اياد ايقطعه الشقرى و أنا تشََّدى النياب للقطع ا وان العبد ليس يشتري على أن تفقأ عينه ولا تقطع بدد فبذا فرق ما بينهما ﴿ قَلْتُ ﴾ والحيوان مثل الرقيق في قول مالك (قال) نم
 ضَرَّمْ في الرجل بناع الجارية فيقرها عنده وتُشب تم بجد بها عيبا
 چوب

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتِ الْ اشْتَرِيْتِ جَارِيةً صَغِيرَةً فَكَبَرِتَ عَنْدَى فَصَارِتَ جَارِيَّةً شَابِةَ فَيْ ادْتُ خيراً فأصبت بها عيبا كان عنسد الدافع باعنيها وبها العيب (قال) قال مالك من باع أ صغيراً فكبر عنمه صاحبه (قال) فأراه فوتا عليه ويرد قيمة العيب ولا يشبه عندي أ الفراهية والزيادة من تعليم الصناعات وغسيرها وذلك ايس بفوت ان أحب أن يردها أ

ردهاوالسَّغيرة أذا كبرتُ برد اليانع قيمة أنبيب على ما حجب أو كره ورآه مالك فومًا

(IVa) (148) وَإِنِ إِن اشْتَرِيتُ غَنَّا أُوبِقُراً فَخَلِتَ أُو جِزِزَتَ وَتُوالِدَتَ أُولَادًا عَنْدَى ثُمَّ أُصْلِتَ ا ددت نصف قيمة العيب على المشترئ وإما قبلت النصف الباقي الذي في بدهنجة (الامهات عيبا ألى أن أرد الامهات وأحبس أصوافها وأولادها والبامها (قال) قال مالك الثمن ولا شي عليك غير ذلك وكذلك سمعت من مالك ي لاولاد فيردون مع الامهات ان أواد أن يرد بالعيب (قال) ان القاسم وأماأصوافها مُحْكِمْ فِي الرَّجْلُ بِتَاعَ الْحُفَيْنِ أَوْ الْصَرَاعِينِ فَيَجِدُ بِأَحْدُهُمَا عَبِياً ﴾ وم ا إِنْ مِنْ مَا وَسُمُومًا قَالَ ذَلِكَ لَا يُرْدُمُعُ النَّمُ لَانَ هَذَا عَبْرُلُهُ النَّهُ ﴿ قَلْتَ ﴾ أتحفظ عن ﴿ قَلْتَ ﴾ أُواْيِتِ أَنْ اشتريت خفين أو نعلين أو مصراعين أو شيئًا من الأشيابي يِّنْ في النخل شيئًا اذا اشهراها رجل فاستفاما زمانا ثم أصاب عيما (قال) قال مالك يكون فيه زوج فأصبت بأحدهماعيبا بعد ما قبضته أو قبل أن أقبضه (قال) لا يكون اذا اشرى مخلا فاستغلها زمانا ثم أصاب بها عيها أو استحقت انه يرجع على بالعه بالثمن لك أن تردَّ الا جيما أو تحبس جيما ﴿ فلت ﴾ وكل شي من هذا ليس بروج ول وتكون له الغلة بالضمان ﴿ قات ﴾ أوأيت ان اشتريت مخلا فيها تمرقد أبر فسكنت بأخ لصاحبه نما اشتراهما أفرادا اشترى نمالا أفرادا فأصاب بأحدها عببا كان له أو النخل عندي حتى جددت الثمرة ثم أصبت عيبا فأردت أن أرد النخل وأحتبس الثمرة يرده (قال) نم على ما وصفت لك في أول الكتاب في اشتراء الجملة وغيرها (قال) ليس ذلك لك وعليك أن ترد الثمرة مع النخل ان أردت الرد والا فلا شئ لك ﴿ فَاتَ ﴾ لم واتما اشتريت النجل وفيها ثمرة لم تره أوانما استريت النخل وفيها تمر قد حكم في الرجل ببتاع النخل أو الحيوان فينتابهم ثم يصيب بهم العيب كليت أبر فبلغ عندي حتى صار ثمراً وجددته (قال) لان النبي صـــلى الله عليه وسلم قال من ﴿ قَالَ ﴾ أَرَايَتُ أَنْ اشْتَرِيتُ شَـَاةً أَوْ بَقَــرةً أَوْ نَافــةً فَاحْتَلْبَتُ لِبْهُنَ زَمَالًا أَنْ إغ تخلا قد أرت فصرتها للبائم إلا أن يشعرطه المبتاع فله كانت النمرة للبائع اذا باع النخل ولم يكن للمبتاع الا باشتراط منه رأيت أن يرد الثمرة مع الحائط هذا المشترى

المجتوزات السوافين وأوبارهن ثم أصبت عبيا دلس لى في ذلك البائع أيكون لى أن الخلاط المبتاع الا باشترات أسوافين وأوبارهن ثم أصبت عبيا دلس لى في ذلك البائع أيكون لى أن النظر ولم يكن للمبتاع الا باشتراط منه رأية أن برد الممرة مع الحائط هذا المشترى وكيف ان كان المبتاع الا باشتراط منه رأية أن برد الممرة مع الحائط هذا المشترى أو كيف ان كان المبتاع الا باشترى أو العموف أو المور عشا بعينه ولم يكن لا باشترى أخلا و المبتاع الا باشترى أخلا و المبتاع الا باشترى أو العموف أو المور عشا بعينه ولم يكن لا باشتراط و المبتاع الا باشترى أجر ما المبتاع الا باشترى أجر ما كان بعيا المبتاع ولا بعين كاه وتألم المبتاع ولا بالمبتاع ولا بالمبتاع ولا بالمبتاع المبتاع المبتاع الا المبتاع المب

البن شي لا له كان و من وعذا عنولة غالة لدور وهو تغفيف ولم ان يردها ولا يكون عليه البن شي من النمن واغا مثل ذلك مثل مائل مائك في العبد يشتريه الرجل وبشنرط مائه البن شي لا له كان و من وعذا عنولة غالة لدور وهو تبع لما شتري و قلت كي المائل الله عنه الله عنه المنازع من مائل مي فالمناز على المنازع من مائل مي فالمنزد المنازع من المنزوة اذا المنزوع المنزو

تَ يَرِيرٌ سطنيا فأما إذا كان يظهرها أو بفخذها فلا حاجة لي مها (قال) الجارية لازمة وينة ي الاأن يأتي من ذلك الكي أمر متفاحش مشل ما وصفت لك في الاباق والدير فذلك لا تبرئه البراءة ألا أن يخسبره يشنع الكي أويريه اياد ﴿ قَلْتَ ﴾ ولا يتنت في هذا الى عدد الكي (قال) لا الا أن تفاحش الكيُّ أيضا فيكون كيا يسلم ان ذلك متفاحش كثيرٌ فيكون على ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان باع جاريةُ فبرأ من عيوب الفرج فأصاب المشــترى بفرجها عيوبا كثيرة عفلاٍ أو قرنا (قال) إن كان ما بفرجها من العيوب مختلف حتى يصير بعضه فاحشا فلا بجزئه البراءة الا أن بين أي الديوب بفرجها فان بين والالم بجزئه البراءة ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان باعها وتبرأ اليــه من عيوب الفرح فأصابها رتقاء (قال) أرىأن في عيوب الفرج اذا تبرأ من عيوب الفسرج أن تجوز براءته في العيب البسسير الذي ينتفر من ذلك فأذا جاء من ذلك عب فاحش لم تجزء البراءة من ذلك الا أن يسميه وبينه ﴿ قَلْتُ ﴾ أرأيت أن قال أبرأ اليك من رتقبًا ولم يقل رتفًا؛ بعظم ولا بغير عظم فأصابها مشتربها رقبًا؛ منظم لا يقدر على أن سِط ولا يمالج (قال) ان كان رَهَا شديداً لا يقدر على علاجه لازمنه ما يقدرعلي علاجه فكان الذي بها من الرتق مالا يقدر على علاجه فلإ بجزئه البراءة الا أن ببين ذلك ﴿ ــحنونَ ﴾ عن ان وهب قال سمعت مالكا أن يذكر الدبرة وما فيها . ومما يشبه ذلك أني سمت مالكاوسئل عن رجل باعملاً المنافية المن العالم عندا أو دابة أو شاباً فنبراً من العيوب وسماه في أشياء يسمها فيقول رِنْتُ مِنْ كَذَا وَمِنْ كَذَا فَانْ ذَلِكُ بِرِدْ عَلَى البَّائِمِ حَتَى بُوقِفُ الَّذِي اشْتِرَاهُ منه عَلَى ذلك العيب بمينه الذي في الثبئ الذي باع ﴿ وأخبرني ﴾ ابن وهب عن ابن سممان أن سليان بن حبيب الحاربي أخبره أن عمر بن عبد العزيز كتب الى عامل من عماله أز امنع التجار أن يسموا في السملمة عيوبا ابست فيها التحاس التافيق على المسملمين والبراءة لأنفسسهم فاله لا ببرأ منهم الا من وأى العيب بمينه فاله ليس في دين الله غن ولا خديمة والبائع والمبتاع على رأس أمرهما حتى يتفرقا ولا يجاز من الشيروط

أو يصيمها يأمر من أمر الله (قال) وذلك أني سمعت ماليكا أيضا مقول لو أن علما اشترى حائطاً لاثمر فيــه فأناه رجل فأدرك فيــه الشفعة وفيــه يوم أدرك السينة نمرة قد أوت فقال مشترى الحائط النمرة لى قد قال رسول الله صلى الله عله والم من باع نخلا قد أبرت فنمرها للبائع فهذه قد أبرت و هي لي (قال) مالك أرى الله يعطى أجر قيامه وسقيه فيما عالج ويأخذ صاحب الشفعة النمرة فتكون له فيذا معا اذا ردت النمرة على البائع أعطى المشترى أجر عمـله فياعالج ﴿ وَأَخْـبَرِنَى ﴾ [أ] وهب عن يونس عن ابن شـــاب أنه قال في رجل ابتاع داية فغزا عليها فلا تقلُّها وجد بها داء فردها منه (قال) ابن شسباب لا نوی لصاحبها کرا؛ من أجل صَّلْهَا مِيْ فَي الرَّجِنْ بِتَهِراْ مِنْ دِيرِ أَوْ عِيبِ فَرْجِ أُوكِي ﷺ 🇝 🍇 فيوجد أشنع نما يتبرأ منه 🗽 – ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرْأَيْتَ انْ بَاعَـه بعـيراً وتبرأ اليـه من دير البعير و بالبعير ديرات كثيرة (قال) ان كان دىرە دىراً مفسدا مىغلالم أر ذلك يېرئه ان كان مشلە لا برى ختى نتين صفة الدبرة أو يخبر، ما لأن الرجل رتنا رأى رأس الدبرة ولم يدلم ما في داخلًا ولعلما أن تكون قد أعنتنه أو أذعبت سينامه أو تكون نفلة قلا أري أن بيرة الله وقد كان أبق وتهرأ من الابلق فاذ ابلغه ابلق بسيمه (قال) لا أرى ذلك يبرة لله الله يشترى الرَّجَل المبدوتِبرأ صاحبه من الاباق وأنما يضن المشترى أن المغمثل الموالي أ أو المق ليسلة وم أشبه ذلك فاذا أباقه الى الشام أو الى مصر (قال) لا أرى برآمه [تنفعه حتى يبين (قال أبن القاسم) ومن ذلك أيضا أن تهمأ من السرقة فيظن للشدي" أنه أنما كان يسرق في البيت الرغيف وما أشبه ذاك وهو عاد ينمك بيوت النامنُّ

فلا تنفعه البراءة حتى بيين ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتَ انْ اشْتَرِيْتَ جَارِيَّةً وَتَهِراً الى صاحبها من أ

ككي الذي بجسدها فأصبت بضهرهاك كشيرا أو بفخديها فقلت للباثع انما ظنفت

في البيع الاما وافق الجق ﴿ وأخسبرني ﴾ ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن

ان كان باطنا ان ذلك له ويمكنه من ذلك (قال) إن كان البائع بقول أنا أتبرأ الساعة من عب هذه الجارية فان أحب أن يأخذها أخذها والا ردها ولا يكون للمشترى أن يقول لاأصدقك أن بها العبب وهو عب ظاهر أويقيم عليه بينة ثم يطؤها فيظهر على العب بعد ذلك فيرجع يردها وقد حبسها يستنع بها أو تنوت عنده فيرجع مقدر العيب وقد تبرأ صاحب السلمة اليه من العيب (قال) فاذا لم يكن العيب ظاهراً ولم البينة على الباطن أنهم البائع أن يكون رغب فيها وندم في بعه فلا تقبل قوله لائه مدع الا أن تقوم له بينة على العيب ان كان باطنا أو يكون ظاهراً يرى

صير ما جاء في عهدة الثلاثة كي صلى العبد في الايام ﴿ قلت ﴾ أرأيت قول مالك بن أنس من باغ بنسير البراءة فما أصاب العبد في الايام

وللت به أرأيت تول مالك بن أنس من باغ بضير البراءة فما أصاب العبد في الاباء أن الثلاثة فيو من البائع الموت وغيره (قال) نم هو قوله فو قلت به أرأيت ان باع بالبراءة فات في الثلاثة الايام أو أصابه مرض أو عيب في الثلاثة الايام أبلز مذلك المشترى ولا شئ اللائم وقل به فاتنا يلزم ذلك المشترى ولا شئ على البائع فو قلت به فان أصابه عور أو عمن أو عي (قال) في قول أرد في قول مالك كل شئ بكون عند أهل الممرفة بالرقيق عيبا اذا أصابه ذلك في الايام الثلاثة من مالك كل شئ بكون عند أهل الممرفة بالرقيق عيبا اذا أصابه ذلك في الايام الثلاثة فو من البائم فوقل مالك في صداع رأس أو نحو ذلك (قال) ماسممت من مالك في صداع الرأس شيئاً ولان مالك قال في كل شئ يكون عند أهل المعرفة الملافة الله الذان الدى أصاب بذا المبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فومن البائم فوقلت بها المبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فومن البائم فوقلت بها المبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فومن البائم فوقلت بها المبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فومن البائم فوقلت بها المبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فومن البائم فوقلت بها المبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فومن البائم فوقلت بها المبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فومن البائم فوقلت بها المبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فومن البائم فوقلت المبد المبد المبد المبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فومن البائم فوقلة المبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فومن البائم فوقلة المبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فومن البائم فوقلة المبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فومن البائم فوقلة المبد هو داء أو مرض في الايام الثلاثة فومن البائم فوقلة المبدر المبدر

سفط من فوق بيت فمات أو احبترن أيكون من البائع قال نم ﴿ قات ﴾ فان خنق نفسه أيكون من البائع قال نم ﴿ قلت﴾ فان قناه رجل أيكون من البائع (فال) نم في قول مالك وذلك أن مالكا قال في عبد خرج في أيام العهدة الشلائة فقطت يدد أو فقلت عيشه (قال) قال مالك دية الجرح للبائع لان الضان مشه وان أحب

فان،اتفهومن البائم في قول مالك قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان غرق في الايام الثلاثة أو ان

شهاب أنه قال فى رجل باع سلمة وبها عب فسمى عيوبا كثيرة وأدخل ذلك الديب وحده أو أعلما فيا سمى (قال ان شهاب) ان لم يكن وضع يدد على ذلك الديب وحده أو أعلما اياه وحده فالا لا برى أن تجوز الخلابة بين المسلمين حتى يتبرأ من الديب وحرف وأخبرنى كم عن ابن وهب عن يونس عن دبيعة أنه قال من تبرأ من عهد في المبائع كل ما تبرأ منه من شى فد علمة الماكان قد ضعه مع غيره ولم ينصصه وحده بعينه وذلك انما وضعه ذلك الموضع ليلس على من باعه وليخفيه لما ضعه اليه وجعله معه مما ليس بشى وأخبرنى كم سخون المعالم من باعه وليخفيه لما ضعه اليه وجعله معه مما ليس بشى وأخبرنى كم سخون الله على من باعه وليخفيه لما ضعه اليه وجعله معه مما ليس بشى وأخبرنى كم سخون المعالم من باعه وليخفيه لما ضعه اليه وجعله معه مما ليس بشى وأخبرنى كم سخون المعالم المعالم

عن وكيم بن الجراح عن سفيان عن المفيرة عن ابراهيم النخبي أنه قال اذا قال أيماني الحمالية المحافظة المادية أبيماني المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة المحافظة عن شريح قال لا يبرأ حتى يضع بده

مَعَكُمْ فَى الرجل بِنِيعِ السلمة ثم يأتي آلى مُشتريبًا بِمِد ﷺ ﴿ ذلك فيبرأ اليه من عيوبها ﴾

و نلت ؟ أوابت ن اشتریت سلمة فنا وجبت لی و قبضها آنانی بائمها فقال لی ان بها عبوبا و آنا أحب أن أنهرا مهما (قال) قال لی مالك ان كانت عبوبا ظاهرة بری فالمشتری باخیار ان أحد أن أخد أخدوان أحب أن برد رد وان كانت عبوباغیر ظاهرة بری فی بیمه فان اطلع بعد ذلك علی معرفة عبوب كان المشتری علی بیمه فان اطلع بعد ذلك علی معرفة عبوب كانت بها عند البائع أمر بثبت ذلك كان له ان شاه أن يمسك أمسك وان شاء أذيرد رد لا به اذا كان الامر غير الظاهر كان فی ذلك مدعیا فوقلت ؟ أوابت ان قال البائع أن بها داء باطنا فانا أرد أن أبراً منه وقال البائع أن أنيم البيئة أن هذا العبب الباطن أن بتهراً و بها الباطن أن يتهراً و بها عبد أن يتهراً منه عند عقدة البيع فاراد أن يتهراً منه عند عقدة البيع فاراد أن يتهراً منه بعد ذلك و هو شدر و قامت بذلك بنتا

CIAN مدن من موت أو سقم فهو من الاول وانما كانت عهدة الثلاث من الربع لان إلى الربع لا تستبين الا في أبلاث ليال ﴿ وأخبرني ﴾ عن ابن وهب عن ابن أبي إنزاد عن أبيه قال قضى عمر بن عبد العزيز في رجدل باع من أعرابي عبداً فوعك يكون باع بالبراءة فان أبق المبديمد المهدة فهو من المشترى (فال) ابن نافع وسلم الله عن المبد في عهدة النلاث فات فجمله عمر من الذي باعه ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال إلى مالك عن المبد في عهدة النلاث فات فجمله عمر من الذي باعه ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال إلى مالك عن المبد في عهدة النلاث فات فجمله عمر من الذي باعه ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال إلى مالك _ه ﴿ فِي بِيعِ البراءة ﴾ ﴿ فَاتَ ﴾ أَرأَيت من باع بالبراءة عبداً أو دابة أو ثوبا أو سلمة من السلم من أي اليوب يتبرأ (قال) كان مالك مرة يقول من باع بالبراءة فان البراءة لا سَفْعَه في شي ما يتابع الناس به كانوا أهل ميراث أو غيرهم الا في سِم الرقيق وحدهم فاله كان رى البراءة فيه مما لم يعلم فان علم عيبا ولم يسمه بعينه وقد بآع بالبراءة لم شفعه البراءة في ا ذلك العيب (قال) فقات له فلو أن أهل ميراث باعوا دواب واشترطوا البراءة أو إعها الوصى فاشترط الوصى البراءة وقال لا علم لى بما فى هذا من العيوب وانما هو يع ميراث وانماكان هـذا المال لفـيرى (قال) لا ينفعه ذلك في الدواب وليست الهراءة الا في الرقيق ثم رجع فقال لا أرى البراءة تنفع في الرقيق لا أهمل الميراث إولا الوصى ولا غييرهم (قال) فجاءه قوم وأنا عنده قاعد فقالوا ياأبا عبد الله إنا بمنا إجارية في مسيرات بيع البراءة لا تعلم بها عبها هم تمراه وجل فاقلب بها فوجه في فرجها عيما (قال) أرى أن يردها ولا تنفعه البراءة شيئاً فلما خرجوا كليته فقات له

ا يا أبا عبد الله البراءة في الميراث من الرقيق قال لا أرى أن تنفع وانما كانت. البراءة أ لاهل الديون يفلسون فيبيع عليهم السلطان (قال مالك) فلا أرى البراءة تنفع أهل ل الميراث ولا غــيرهم الا أن يكون عيبا خفيفا قال فعــى (قال مالك) ومن ذلك الرجل يأتيه الرقيق قد جلبت من البلدان اليهوهو بالمدينة أو بلد من البلدان أويكون ند جابها فيقول أبيمكم بالبراءة ولا علم لى فقد صدق ولا علم له ولم يكشف لحم إ وبا فهو يريد أن يذهب بأمــوال الناس بهــذا الوجه (قال) فما أوي البراءة تنفعه إ

المبتاع أن يأخذه بالثمن كله ولا يوضع عنة للجناية التي جنيت على العبد شئ أُحَيِّينَا إ وان أحب أن يرده رده والفتل مثل هذا ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً عَلَيْكُمْ أَ العبد عند البائم قبــل أن أقبضه (قال) ان كان أبق في العهدة فهو من البائم الأأنَّ عن العبد بياع بيع الاسلام وعهدة الاسلام وبالبراءة من الاباق فيأبق في عبد الله النافي الرقيق الثلاثة (فقال) أرَّاه من البائم لاني لا أدري لمله عطب في الثلاثة لانه أبداً من اللَّهُمَّ ا حتى نخرج من الثلاثة سالما فهو من البائع حتى يعلم أنه قد خرج من الثلاثة سالمًا فأما الجه في الثلاثة قايس له على المبتاع في ذلك حجة فأراه من البائم حتى يعلم أنه قد خرج من الثلاثة سالما فاذ على بذلك كان من المبناع ومن ذلك أن يوجد بعد الثلاثة بيوم أوتو مين أو إمد شهر أو شهرين وليس عليــه أن يصرب له في ذلك عهدة ثلاثة أخر من وجد ولكن ذ أصيب بمــد الثلاثة بمــا فات لك رجع الى المبتاع ولا يكون له في الاباق على البائم شي لانه فــد تبرأ منه ﴿ فلت ﴾ أرأيت اذا أبق في عهــدة الثلاثة أ فرأيته من البائم لانك لاندرى لعله قد تلف في الثلاثة أبرجع عليه بالثمن من سَامِةً إ فيه أجاز حتى يهام أنه خرج العبد من الفائريَّة سالنا أم عطب فيها (قال) بل أرى أن يضرب في ذلك أجـ لاحتى يتبين ما أمر العبد فان علم أنه خرج منَّ إ الثلاثة سالما كان من المبتاع وان لم يعلم ذلك كان من البائع لانه لا يدري لعله عطب في الثلاثة هو أبد في السلانة من البائع حتى يعسلم أنه خرج منها ﴿ وَأَخْبُرُنِّي ﴾ [

والبرص ان ضهر بالمموث شئ من ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد الى البائع أ

رسول الله صلى الله عليه وسلم عهدة الرفيق أربعة أيلم أو ثلاثة ﴿ ابن وهب ﴾ عن أ

ابن سمعان قال سمت رجالًا من علمانًا منهم يحيي بن سعيد وغسيره يقولون لم يزل

الولاة بالدينة في الرمان لاول يقضون في الرقيق بمهدة السنة من الجنون والعِدَّام

﴿ الحمد لله وحده ﴾

حمير وصلى الله على سيدنا محمد النبي الامي وعلى آله وصحبه وسلم ﷺ

- ﴿ كتاب التدليس ﴿ حَابِ م ﷺ في العبد يشتري وبدلس فيه بعيب ويحدث فيه عيب آخر ﷺ۔

﴿ حدثنا ﴾ زيادة الله من أحمد قال حدثنا نزيد وسلمان قالا حدثنا سحنون قال قلبُ لان القاسم أوأيت لو أني اشتريت عبداً بدنانير فأصابه عندي عيب ثم ظرف على عيب داسه لي البائع أترى لي أن أرده في قول مالك بن أنس (قال) فع الأأنُّ

يكون العيب الذي أصابه عنــدك مفسداً مثل القطع والعور والشلل والعمي وثير ذلك فان كان العيب الذي أصابه عيبا مثل هــذه العيوب كنت مخــيراً في أن تُرْقُرُ

العبد وتغرم قدر ما أصاب العبد عندك من العيب وأن شلت احتبست العبد وأخدفت من البائع ما بين الصحة والداء الأن يقول البائع أنا أفيسله بالعيب الدي أصابه عندك وأرد لثمن كله فيكون ذلك له ﴿ فَلْتَ ﴾ ولم كان هذا هكذا اذا أصَّابُهُ عند المشتري عيب مفسد لم يكن للبائع أن يأخذه ويرجر على المشتري بقدرماأيله

عنده من العيب (قر) لان العيب لذكن منسد أفاصله ذلك عند المستحى فهو فوات فليس للبائع أن يقول أنا آخذه وأرجع بقيمة العيب لذى أصابه عند المشترى

لانه قد فات ﴿ قَتَ ﴾. ولم لا يكون على المُشترى اذا رد العبد بعيب ظهر عليه وَقَعْهُ أصابه عنده عيب غير مفسد فيمة هذا الميب الذي أصابه عنده وان كان غير مفسد قال) لانها ابست من العيوب التي هي تلف للعبد التي تنقصه نقصانا كشيراً وهذا

البائع قيمة هـ ذا الناث وقيمة الميت الثانان (قال) يقال لهما صفاً الميت فاذا تصادقًا في صفته دعى لصفته أهل المعرفة به فيقومون تلك الصفة وان تناكرا في صفته فالقول في إ صفته قول البائع مع بمينه اذاكان قد أنتقد الثمن لان المبتاع مدع للفضل على مايقول إ

أماب العبد عنده شي و (قال) قال مالك من أنس له أن يرده ولا ين عليه اذا كان أُ عِبا غير مفسد وان كان قد نقصه ﴿ قَاتَ ﴾ أَرَأْتِ ان قطبت اصعه أو أصابه أمر ا من الله فذهبت اصبعه ثم ظهر المشترى على عيب دلسه له البائع أله أن يرده (قال) | [الم الله عن مالك بن أنس الا أني أواه عيا مفسد آلا برده الا عا نقص ﴿ قلت ﴾

(Trr) منل الحمي والرمد وما أشه ذلك ألا ترى أنه ان حم يوما أو أصابه رمد أو دماميــل

ن ضر على عيب داسه له البائع أن له أن برده ﴿ قَلْتَ ﴾ فان كان هذا العيب الذي أ أنابه عند المشرى قبد تقصه الا أنه ليس من الدوب المفسدة أيكون للمشترى

فان ذهبت أنملته أو ظفره (قال) أما أنملته فهو عيب لا يرده الا بما نقص منه الا أن يكون من وخش الرقيق الذي لا يكون ذلك مفسداً نهم ولا سقصه كثيراً قان كان كذلك رده ولا شي عليه وأما الظفر فان له أن يرده ولا شي عليه ولا أراه

أن برده اذا ظهر على عيب قــد دلــه له البائع ولا يكون عليه لما نقص العيب الذي

عيا ﴿ فَلَتَ ﴾ فَتَحْفُظُ عَنِ مَالِكَ بِنِ أَنِسَ أَنَّهِ قَالَ إِنْ أَصَابِهِ عَنْدُهُ حِمَى أَو رمد أُو ر صداع أوكي وكل وجع لبس بمخوف أن له أن يرده اذا أصاب به عيباً قد داس ^{له} إ

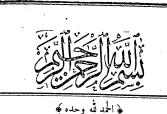
الله عيما أيكون لى أن أرده عند مالك (قال) نم لك أن ترده عند مالك وتأخذ من الثمن بحساب ما كان يصــير لهذا العبد من الثمن يقوم هــذا الميت والمعيب فينظر ما يصبب قيمة همذا الذي أصات به عبيا من الثمن فيرجع بذلك على البائع

[البائع ولا ثنى عليه (قال) نعم

-ه ﴿ فِي الرجل بِشترى العبدين فيموت أحدها وبجد بالآخر عبا ﴾ الحاص

﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عبدين في صفقة واحدة فمات أحدهم إلى يدي وأصبت

﴿ وَلَتُ ﴾ فان اختلفا في قيمة الميت فقال المبتاع قيمة الميت الثلث وقيمة هذا الثلثان وقال



مَعْ فِي المِد يشتري ويدلس فيه بعبب وبحدث فيه عبب آخر كلام ﴿ حَدْمًا ﴾ زيادة الله من أحمد قال حدثنا نريد وسلمان قالا حدثنا سحنون قال ثلثًا

لابن القاسم أوأيت لو أني اشتريت عبداً بدنانير فأصابه عندي عيب تم ظريق على عيب دلسه لي البائع أترى لي أن أرده في قول مالك بن أنس (قال) لَمُ الأَلِيُّ يكون العيب الذي أصابه عنمدك مفسداً مثل القطع والعور والنال والعمي وهيكم

ذلك فان كان الديب الذي أصابه عيبا مثل هــده السَّوب كنت مخــيراً في أنْ مُؤْجِّ العبد وتغرم فدر ما أصاب العبد عندك من العبب وان شئت احتبست المنت

وأخــذت من البائم ما بين الصحة والداء الأأن يقول البائع أنا أفـــله بالعب الت أصابه عندك وأرد أثمن كله فيكون ذلك له ﴿ قَلْتَ ﴾ ولم كن هذا هكذا اذا أصافًا عند المشترى عيب مفسد لم يكن للبائع أن يأخذه ويرجع على المشترى بقدرما أمافي

عنده من العيب (قال) لان العيب اذا كان مفسداً فأصاه ذلك عند المستحى فهر

فوات فليس للبائع أن يقول أنا آخذه وأرجع بقيمة العيب لذى أصابه عند المشرئ

لانه قد فات ﴿ فَتَ ﴾ ولم لا يكون على الْمُشترى اذ رد العبد بعيب ظهر عليه وقد إ

أصابه عنده عيب غير مفسد قيمة هذا العيب الذي أصابه عنده والركان غير مفسد لانها ابست من العيوب التي هي تلف للعبد التي تنفسه نقصانا كثيراً وهذا لم

إمن الثمن بحساب ماكان يصدير لهذا العبد من الثمن يقوم هـذا الميت والمعيب ل فينظر ما يصبب قيمة هـذا الذي أصبت به عبيا من الثمن فيرجع بذلك على البائع ﴿ وَلَتَ ﴾ فان اختلفا في قيمة الميت فقال المبتاع قيمة الميت الثلث وتيمة هذا الثلثان وقال

البائع ولا شي عليه (قال) نعم

البائع قيمة هـ ذا الثاث وقيمة الميت الثاثان (قال) يقال لها صفا الميت فاذا تصادقاً في صفته دى لصفته أهل المعرفة به فيقومون تلك الصفة وان تناكرا في صفته فالفول في حنقه قول البائع مع بمينه اذاكان قد انتقد الثمن لان المبتاع مدع للفضل على مايقول إ

(177) من الحي والرمد وما أشبه ذلك ألا ترى أنه ان حم يوما أو أصابه رمد أو دماميـــال

م فان كان هذا العب الذي الله على عب داسه له البائع أن له أن يرده ﴿ قَالَتَ ﴾ فان كان هذا العب الذي أ أمابه عند المشترى قبد نقصه الا أنه ليس من العيوب المفسيدة أيكون للمشترى أن برده اذا ظهر على عيب قــد دلسه له البائع ولا يكون عليه لما قص العيب الذي أصاب العبد عنده شي و (قال) قال مالك بن أنس له أن يرده ولا شيخ عليه اذا كان عِيا غير مفسد وان كان قد تقصه ﴿قات ﴾ أرأيت ان قطبت اصبعه أو أصابه أمر ا من الله فذهبت اصبعه ثم ظهر المشترى على عيب داسه له البائع أله أن يرده (قال) |

الله أحفظه عن مالك بن أنس الأأني أواه عيا مفسداً لا يرده الا عا تقص ﴿ قلت ﴾ إ

ون ذهبت أتملته أو ظفره (قال) أما أتملته فهو عيب لا يردد الا بما تقص منه الا

أن يكون من وخش الرقيق الذي لا يكون ذلك مفسداً فيهم ولا ينمصه كثيراً فإن

كان كذلك رده ولا شئ عليه وأما الضفر فان له أن يرده ولا شئ عليه ولا أراه عِيا ﴿ فَاتَ ﴾ فَتَحَفُّظُ عَنِ مَالِكُ بِنِ أَنِسَ أَنِهِ قَالَ انْ أَصَابِهِ عَنْــُده جَمَى أَو رمد أُو

صداع أوكي وكل وجع ليس بمخوف أن له أن يرده اذا أصاب به عيبا قد داس له إ

- مع في الرجل بشتري المبدين فيموت أحدهما ومجد بالآخر عبيا كالات

ا ﴿ فَاتَ ﴾ أُرأيت إن إشتريت عبد بن في يتفقه ﴿ الحَدِهُ فَاتَ أَحَدُهُ إِلَى إِلَى عَلَى وَأَصْبِتَ

ا بالباق عيما أيكون لى أن أرده عند مالك (قال) نم لك أن ترده عند مالك وتأخذ ا

كيا والوزن فذلك له وانكان ما استحق مما بيع على المدد فكان الاستحقاق ع الاجزاء نصف ما اشترى أو تشيه أو ثلاثة أرباعه أو ثلث ه فذلك له لان ما رضي به سیر له نمن معروف ان کان الذی استحق نصفه أو ثلثیه فرضی مما بنی صار له نعيف المُن أو بثلثيــه وكذلك ما استحق من الكيل والوزن لان الذي ــةِ. ني ميروف لانه مما لا تقسيم الثمن عليه ان كان استحق منه جزيهمعروف أو عدد على عدد السلم وال كان ما باع عدداً واستحق من العدد ما يصير للمشترى حجة في أن رد فأراد أن يحبس مابتي عا يصيبه من الثمن فان ذلك لا مجوز له لأنه إذا وجب له رد جميع ماني يديه فليس له أن يقول أنا أحبس مابتي عا يصير له من النمن الإه محبسه ثمن مجهول لانه أوجبه على نفسه بما يصيرله من النمن وذلك غير معروف حنى تقوم السلع ثم نقسم النمن علمها فما صار للذي بتي أخذه بحصته من الثمن وذلك عمول وأما في العيب فانه اذا أصاب العيب في كثير من المدد حتى يضر ذلك نه في منفقه أو في كثير من وزه أو كيله فاله خير في أن قبل الجميع بعينه أو يرده كله وابس له خيار في أن يحبس ما صح في يديه بما يصيبه من الثمن وان كان معروفا والو خلاف الاستحقاق في هذا الموضع لان صاحب العبب انما باع على أن حمل بعضاً بعضاً فاما رضى منه ما رأى وامارده عليه ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً شؤيين فَلَكُ أَحِدَ اللهِ مِن عند صاحبه وأصاب النوب الباق عيباً فِياً البرده كَيْبِ يُكُونُ هذا في ا فولمالك (قال) · نظر الى الثوب الذي وجديه البيب فان كان هو وجه مااشترى وفيه الفضل فما برىالناس رده ونظر الى العبد فانكان لم نفت رده ونظر الى قيمة الثوب النالف فرده قابضه مع النوب الذي وجد بهالعيب وانكان العبد قد فات بنماء أونقد ان اواختلاف أسواق أوثي من وجوه الفوت نظرالي الثوب الباقيكم كان من الثوب التاف فان كان ثلثا أو ربماً نظر الى قيمة العبد فغرم قابض العبد لصاحب الثوب من

قيمة العبد قدد الذي يصيبه من صاحبه أن ثلثا أو ربا يفرم له من قيمة العبد ثلثها

أو ربم اولا يرجم في العبد بشئ وأن كان انا أصاب صاحب العبد بالمبد عبيا وقد

البائع فالقول قول البائع وعلى المبتاع البينة على الصفة وان لم يأت بالبينة على المسفة حلف البائم وكان القول قوله اذا كان قدانتقد وان لم يكن انتقد فالقول قول المنتري ﴿ وَلَمْتَ ﴾ أَرأيت ان اشتريت شاتين مذبوحتين فأصبت احداهما غير ذكية أثلوًا الذكية بحصتها من الثمن في قول مالك بن أنس أم لا (قال) أرى ذلك مثل الرَّجِيَّةِ ا يبتاح الطمام فيقال له ان فيه مائة أردب فيشتري على ذلك فلانجد فيه الا خسين الم أُربَّين (قال) لا يلزمه أخذ ذلك الطمام الاأن يكون الذي نقص مِن ذلك الارادي اليسيرة وهذه الشاة اذا وجدها ميتة وأنماكان شراء الرجل شاتين لحاجته الى حمل اللحم والرجل اذ جمع الشراء في الصفقة الواحدة كان أرخص فأرى الشاتين بمنزلة ما وصفت لك من الصَّعَام عند مالك وبرد الجميع الا أن يشاء أن يحبس الذكية فالذيُّ الصبها من حصة النمن فذلك له ﴿ قَالَ ﴾ قال اشتريت عشر شياه مذبوحةً فأصبت احد من ميتة (قال) أرى أن تلزمك النسمة بحستهن من الثمن ﴿ قلت ﴾ وكذلك الرجل يشترى فلالخل فيصيب احداهن خمراً أو اشترى فلتي خل فيصيب احداهما خمراً فهو على حال ما وصفت لك من قول مالك (قال) نعم ﴿ قال سعنون﴾ [وقال غيره اذا اشترى شاتين أو قلتين أو عبدين متكافئين فأن هذا لم يشتر أحدما الصاحبه فان أصاب أحدهما عيبا أو استحق أحدهما رجع بمسا يصبب المستحق من الثمن وانكان عيبارده وأخذ ما يصيبه من النمن ﴿ قَالَ حَدَونَ ﴾ وَكَذَلِكَ يَقُولُ ۗ

ابن الفاسم في السبدين المتكافئيين وليس العبدان المتكافئان كعبدين أحدهما تم الصاحبه انحما المستحق منه السبد وسبق الحكثير فإن هذا فدسلمت له جمل صفقه فيلزمه ماصح ويرجع ثمن ما استحق فإن كان ما استحق مضرا به في صفقه الحكثرة ما استحق منه دخل عليه فيه الضرر لنبيض ذلك عليه وأن امثله أمثا رغب في جمة ما شترى فإن همدا مثبه أن يرد الصفقة كاما ويأخد المن واز أرد أن يحبس ما سم في يديه ويرجع ثمن ما استحق فإن كان ما اشترى على واز أرد أن يحبس ما سم في يديه ويرجع ثمن ما استحق فان كان ما اشترى على والمستحق فان كان ما اشترى على المستحق فان كان ما استحق في المستحق فان كان ما اشترى على المستحق فان كان ما استحق في المستحق فان كان ما استحق فان كان ما استحق فان كان ما استحق فان كان ما استحق في المستحق فان كان ما استحق فان كان ما استحق فان كان ما استحق فان كان ما استحق في المستحق في المستحق فان كان ما استحق في المستحق في المستحد في المستح

منه السالة شيئا الا أنه قال لي قبل ذلك في الموت والعيوب انها من المشترى جياماً (141) وأرى أز ذلك كله من البائع الا أن يشترط البائع أن ما أصابها بعد الصفقة فيو من نلف أحد النويين عند بائع العبد رد العبد وينظر الى الثوب الباقي فان كان هو وي الشنرى فيكون ذلك على ما اشترط وهو قول مالك الآخر الذي ثبت عليه وقاله لى الثويين ومن أجله اشتراهما رد الثوب الباني وغرم قيمة النالف ان كان الثوب عَيْدٍ عَامٍ وَأَرَى الديوبِ التي تصيبِ السلمة قبل أن يقبضها المبتاع عَزَلَة الموت ضاف لم يفت بما. أو نقصان ولا اختلاف أسواق وان كان فات بشي من ذلك أو كار الم من البائع لا أن يشترط مكما وصفت لك ﴿ قات ﴾ أرأبت ال اشتريت جارية ﴿ قات ﴾ أرأبت ال اشتريت جارية ﴿ الباقي منهما سوى الذي لبس بَنن أجله كان الاشتراء أسايا لمشتريهما وغرم في إبها عب لم أعلم به فام أقبضها حتى ماتت عند البائع أو أصابها عيب مفسد مثل القطم جمعا لصاحب العبد والشال وماأشبهه وذلك كله عند البائع قب أن اقبضها أتلز نبي الجارية أم لا وهل حيك في الرجل يشتري السامة فتموت عنده ويظهر منها على عيب ﴿ وَمُعْلَمُ يكون ما أصابها من الدوب أو الموت الذي كان دسه الصفقة من المشسري أم من ﴿ فَلَتَ ﴾ ماقول مالك بن أنس فيمن اشـــترى سلمة بِما صحيحاً فلم بقبضها صابحياً ا الما على العبب الذي كان بالحارية عند البائع (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً الابعد شهر أو شهرين وقد حالت الاسواق عند البائع وقبضها فمات عند المتترقي الا ما قال لى مالك في الموت إذا اشتراها فاحتسبها البائع للثمن فهي سن المشتري إذا ثم ظهر على عبب كان عند البائع أي القيمة ين يحسب على المشترى ويجعلها قيمة الْجَالِيُّ كات بمن لا يُتواضع مثلها وبيعت على التبض فان هذه السلعة قد وجبت وان كان له أن اذا أراد أن يرجع بالعيب أقيمتها يوم قبض الجارية أم قيمتها يوم وقعت الصفقة ﴿ إِلَّهُ ا يردهالازماء شاء أن يأخذها أخذها بسيهاولم يكنالبائم فيها حجة ألاترىأن عقهجائر بل قيمتها يوم وقعت الصفقة ﴿ قلت ﴾ فإن كان البيع حراما فاسما ۖ فأى القيمين فيها وان عتق البائع فيها غير جا نز ولا يشبه هذا البيع الفاسد لان المشترى في البيع ا يحسب على المشترى (قال) فيمنها يوم قبضها ليس فيمنها يوم وقع اليملان المنتَّقُ اللهِ لِ الفاسد لو أواد أن يأخذ لم يكن ذلك له وان البائع لو أعتق في السيم الفاسد لجاز ذلك في البيع الفائسة لا يضمن الا بعمد ما يقبض لان له أن يمرك ولا يقبض وليم عليه ولم يكن للمشترى عتق معه الا أن يكون المشترى أعتق قبل البائع فيكون قد | الصحيح الفيض له لازم وليس له أن يفسخ ذلك ومصيبتها منه فهذا فرق ما يُلَيْحُ أتنفيا وان هذا لاعنق للبائم مع عنق المشترى ولا عنق له وان لم يعنق المشترى ﴿ قَلْتُ ﴾ أَرَأَيْتَ انْ اشْتَرِيتَ جَارِيةً بِيمَا صحيحًا فَيْرَ أَوْضُهَا حَتَّى مَاتَتَ عَنْدَ البَاعِ وَا نقدته يدين أهِم أنقده وقد فاتت الجاربة أو حدث بالجاربة عيب عند البائع قبل 🛂 ﴿ وَنَا ﴾ وَكَذَلَكَ قَالَ لِي مَالِكَ أُواهَا تَنْزَلَةَ الرَّهِنَ أَنْ احتباسُها بَعْدُ وَجَدُوبِ البَّيْمُ بِالْخُنْ أنقدها (قال) قال مالك الموت من المشترى واذكان البائع احتبسها بالنمن (قال أن فن ماتت فهي من المشترى فهي اذا باعها وبها العيب فاحتبسها بالثمن فهي رهن ولولم | القاسم) فالعيب عندي بمــنزلة الموت يكون ذلك كله من المشترى اذا كانت الجايزة المحتبسها لقبضها المشتري وكان المشترى ضامنا لمسا أصابها لحبس البائع اياهسا بمنزلة أ ممن لا يتواضع مثلها وبيعت على القبض ﴿ قلت ﴾ ذان كان اشتراها على صفة فأسلوا الرهن وقبض للمشترى بعمد الوجوب فأرى أن كل ما أصابها من عيب أو موت إ بعد وجوبالصفقةعلى ما ذكرتاك (قال) قال مانك ذكن اشتراها وهي على العلقة وان كان بها يوم باعها البائع عيب كان عنده فهي من المشترى حتى يردها قبضها من التي وصفت له فما أصابها من حدث بعد ذلك فبو من المشاري (قال ان الفاسم) النافع أولم يقبضها حتى يردها بقضاء من السلطان أو يعرثه منها البائع ﴿ وأخبرنى ﴾ ا أن يقبضها المشتري فهي من البائع (قال ابن تفسم) مِنْ يَكُولِي في العَيْوَبُ اللَّهِ (۱۸ _ المدونة _ عاشر)

(141) من السانة شبئًا الاأنه قال لي قبل ذلك في الموت والعيوب الها من المشترى جيماً نلف أحد النويين عند بالع العبد رد العبد وينظر الى النوب الباقي فان كان موزي وأرى أن ذلك كله من البائع الا أن يشترط البائع أن ما أصابها بعد الصفقة فهو من الثويين ومن أجله اشتراهما رد النوب الباني وغرم قيمة التالف ان كان الثوب أ المشترى فيكون ذلك على ما اشترط وهو قول مالك الآخر الذي ثبت عليه وقاله لى لم نفت نما، أو نقصان ولا اختلاف أسواق وان كان فات بشي من ذلك أو كار الباقي مهما سوى الذي ليس من أجله كان الاشتراء أسايا لمشتريهما وغرم أي المنتاع عمزلة الموت ضان النائم لا أن يشترط كما وصفت لك ﴿ قات ﴾ أرأ بت أن اشتريت جارية الماعيب لم أعلم به فلم أقبضها حتى ماتت عند البائع أو أصابها عيب مفسد مثل القطع حج في الرجل يشتري السامة فنموت عنده ويظهر منها على عيب كيمي والثال وماأشهه وذلك كله عند البائع قب ل أن أقبضها أتاز عني الجارية أم لا وهل ﴿ قلت ﴾ ماقول مالك بن أنس فيمن اشترى سلمة بيما صحيحا فلم يقبضها عَالَيْكُ بكون ما أصابها من الديوب أو الموت الذي كان بدله التدغقة من المشدّري أم من الابعد شهرأو شهرين وقد حالت الاسواق عند البائع وقبضها فماتت عند المبتنجي إنام اذا اطلم على العيب الذي كان بالجارية عند البائم (قال) لم أسمع من مالك فيها شيئاً ثم ظهر على عيب كان عند البائع أي القيمة ين يحسب على المه ترى ويجعلها فيم والمالي الآما قال لى مالك فى الموت اذا اشتراها فاحتبسها البائع لائمن فهي من المشتري اذا اذا أراد أن يرجع بالنيب أقيمتها يوم قبض الجارية أم قيمتها يوموقت الصفقة ﴿ أَلَّ كانت تمن لا يتواضع مثلها وبيعت على القبض فان هذه السلمة قد وجبت وان كان له أن بل قيمتها يوم وقعت الصفقة ﴿ قات ﴾ فان كان البيع حراما فاسما أ فأى النيس يردهالانهاي شا. أنَّ يأخذها أخَذها بعبهاولم يكن للبائم فيها حجة ألا تريأن عقه جائز يحسب على المشترى (قال) قيمتها يوم قبضها ليس قيمتها يوم وقع البيم لان الشيئي فيها وان عتق البائع فيها غير جا تز ولا يشبه هذا البيع الفاسد لان المشترى في البيع في البيم الفاحد لا يضمن الا يعد ما يقبض لان له أن يدرك ولا تقبض والعم الفاسد لو أراد أن يَأْخِذُ لم يكن ذلك له وان البائع لو أعتق في البيع الفاسد لجاز ذلك الصحيح النبض له لازم وليس له أن يفسخ ذلك ومصيبتها منه فهذا فرق ما يجا عليه ولم يكن للمشترى عتق معه الا أن يكون المشترى أعنق قبل البائم فيكون قد ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتُ أَنْ أَشْتَرِيتَ جَارِيةٍ بِيعا صحيحاً فَإِ أَقِيضَها حَتَى مَاتَتَ عَنْدَ الْبِالْعُرْفِيلَ أتلفها وان هذا لاعتق للبائع مع عتق المسترى ولا عتق له وان لم يعتق المشـــترى نَقَدَتُهُ النَّهُ عَيْرًا وَ ﴿ نَقَدُهُ وَقَدْ فَاتَ الْجَارِيَّةُ أَوْ حَدْثُ بِالْجَارِيَّةُ فَيْ لان المسترى كان على شرآله يأخذه ان أحب وانما احتبسها بعد وجوب البيع بالثمن انقدها (قال) قال مالك الموت من المشترى وانكان البائع احتبسها بالثمن (قَالَ أَنِّ ﴿ وَلَىٰ ﴾ وَكَذَلِكَ قَالَ لِي مَالِكَ أُواهَا بَنْزَلَةَ الرَّهِنِ إِنْ احْتَبِهِمْ لِمُدْ وَجَـُوبِ البيع بالثمن القاسم) فالعيب عندي تسترلة الموت يكون ذلك كله من المشتري إذا كانت الجارَّة فإن ماتت فهي من المشترى فهي اذا باعها وبها العيب فاحتبسها بالثمن فهي رهن ولو لم ممن لا يتواضع مثلها وبيعت على القبض ﴿ قَالَ ﴾ فَانْ كَانَ اشْتَرَاهَا عَلَى صَفَّةُ فَأَمَّكُمْ الْ محتبسها لغبضها الشتري وكان المشترى ضامنا لما أصابها فحبس البائع اياهما تنزلة بعد وجوبالصفقةعي ما ذكرتاك (قال) قال مالك ذا كان اشتراها وهي على الصفة الرهن وقبض للمشترى بعدة الوجوب فأرى أن كل ما أصابها من عيب أو موت التي وصفت له في أصابها من حدث بعد ذلك فهو من المشـــتري (قال أن القاسمُ} وان كان بها يوم باعها البائم عيب كان عنده فهي من المشترى حتى يردها قبضها من وقال لى مالك بعد ذلك في هــذه المسألة فيمن شتري على الصــفة انها ان ماتت قُبَلُ البائع أولم قبضها حتى يردها بقضاء من السلطان أو بدئه منها البائع ﴿ وَأَخْبُرُنِّي ﴾ أن يقبضها المشتري فهي من البائع (قال أن الفاسم) ولم بذكر لي في العيوب في

اند ملكت فكانت من البائع

معيز في الرجل متاع الجارية وبها العيب لم يعلم به حتى مبيمها تم رد عليه كري

﴿ وَلَتَ ﴾ أُوأَيت أَن السَّمَريت جارية وبها عيب لم أعلم به ثم يمنها فنداولها رجال فنيرت في مدنها أو أسواقها ثم اشتريتها فعلمت بالعيب الذي كان عند البائع الذي

إعلى ﴿ قَالَ سَعَنُونَ ﴾ وقال غييره لك أن تردها عليه ان لم يكن دخاها عب مفسد

منل ما وصفت لك ﴿ وقال أشهب ﴾ لك أن تردها على الذي اشتريتها منه آخراً

لان عهدتك عايه ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم فان كان اشتراها بيما صحيحاً وبها عيب لم لطبريه فباعها أو آجرها أو رهنها أو تُصَدَّق بها أوكاتبها أو اتخذها أم ولد أثرى هذا

بلني عن مالك بن أنس ممن أثق به أنه لم يره في البيع فونًا ورأيي الذي آخذ به أن إ

ا بس البيع بفوت لانه قد أخذ له ثمنا انما هو على أحدُّ وجهين إما أن يكون قد رأى الديب فقد رضيه حين باعه ولو شاء لم بعه حتى تبتت من صاحبها فردها عليه بالعيب وإما

أن يكون لم يره فهو ان كان نقص في بيعه العبد لم ينقص لموضع العيب (قال) وأما الندبير والكتابة والموت واتخاذها أم ولد والصدقية فان مالكا قال لى في ذلك أنه كله فوت ﴿ قَلْتُ ﴾ فمـا قول مآلك بن أنس في الهبة اذا وهبها وقد اشتراها وبها |

عبب (قال) قال الله ان كان وهبها للثواب فهوبيع وان كان وهبها لغير ثواب فهو من وجه الصدة، وهـــو فوت ويرجع فيأخــــــد قيمة العيب والبيع الصحيح اذا أصاب العيب بعد ما رهن أو آجر فــــلا أراه فونا ومنى ما رجعت اليـــه بافتكاك أو المضاء |

أجل الاجارة فأرى له أن يردها انكات بحالها وان دخايا عب مفسد ردها وما

نقصها الديب الذي حــدث مها ﴿ وقال أَشْهَبِ ﴾ ان افتـكها حين علم بالديب فله أن بردها والارجع بما بين الصحة والداء

سعنون عن ابن وهب عن ابن لهيمة أنه سمع يزيد بن أبي حبيب يقول المسترقي رجل عبداً من آخر فقال الذي باعه قد وجب لك غير أنى لا أدفع اليك العبد عليه تنقد في ثمنه فاني لا آمنك فالطاق المشترى يأتي ثمنه فلم يأت ثمنه حتى مات المدعير

الذي باعه (قال) يزيد قال ســعيد بن المسيب هو من الحج مات في بده (وقال) سلمان بن بشار بل هو من الذي اشتراه ووجب له ﴿ قال حَدُونَ ﴾ وقد قال ماليُّ

م قوليهما جميا ﴿ إِن وهِ ﴾ قال الليث كتب الى يحيى بن سعيد يقول من باعدادًا

عَائْبَةِ أَوْ مَنَاعًا غَازًا عَلَى صَفَّةً لَمْ يُصَلِّح أَنَّ يَقْبَضَ البَّائْمِ الْمُنْ حَتَّى يجد الدامة أو المناقرأ الذي اشترى ولكن يوقف الثمن فالكانت الدابة أو المتداع على ما وصف البائم تم بيعهما وأخمذ النمن ﴿ وأخميرنى ﴾ سحنون بن سعيد قال أخميرني ابن وهم عن يحيى بن أبوب عن يحيى بن سعيد أنه قال في بيع الدابة الدئية ان أدركها السنقة

حية فايس بذلك أس وعلى ذلك بيع الناس ﴿ وَأَخْبَرَنِي ﴾ عن ابن وهب عن يونسُ أ ابن يُزيد عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال ما أدركت الصفقة

ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه حدثه قال تبايع عمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف

فرَّمَا عَائِبَةً وشرط ان كانت هذا اليوم حية نهي منى ﴿ وَأَخْبُرَنَى ﴾ ابن وهب عَنْيُ ابن جرايج عن ابن شهاب قال كان عمل بن عنان وعبد الرحمن بن عوف من أحيفها

أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسمام في البيع فكان الناس يقولون ليتهما فد بالمَّلَّا حثى نظر أبهما أجد فايت عبدالرحن بن عوف من عنان بن عمان فرسا غائبة باتي ا

عشر ألفا ان كانت هــــذا ابوم صحيحة فهي منى ولا إخال عبد الرحمن الاوقد كان

عرفها ثم ان عبدالرهن قال لفيان هل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهي منك حتى أ

يقبضها رسولى قال نعم فزاده عبـــد الرحن بن عوف أربعــة آلاف على ذلك فاتت

فندم رسول عبد الرحمن فعلم الناس أن عبد الرحمن أجد من عبان ﴿ وَأَخْبَرَ فِي ﴾ ابن إ

عن يونس بن بزيد عن ابن شــباب قال وانه وجد الفرس حين خلع وسنها أ

إنه ملكت فكانت من البائع

معيل في الرجل متاع الحاربة وبها العب لم يعلم به حتى بيمها ثم ترد عليه كا

أُ فَنْدِنَ فِي مِدْمًا أَوْ أَسُواقِهَا ثُمُ اشْتَرْبُهَا فِعَلَمْتُ بِالدِيْبُ الذِي كَانَ عَنْدُ البَائِمُ الذي

بقوليهما جيما ﴿ ان وهب ﴾ قال الليث كتب الى يحيى بن سعيد يقول من باع دايا ﴿ إِنَّا لَهُ وَقَالَ سَعَنُونَ ﴾ وقال غيره لك أن تردها عليه ان لم يكن دخاما عيب مفسد

. بن ما وصفت لك ﴿ وقال أشهب ﴾ لك أن تردها على الذي اشتريتها منه آخراً

الان عهدتك عليه ﴿ قات ﴾ لابن القاسم فان كان اشتراها بيما صحيحاً وبها عب لم لها به فباعها أو آجرها أو رهنها أو تصدق بها أو كانبها أو اتخذها أم ولد أترى هذا كله فونا في قول مالك أم لا (قال) أما الرهن والاجارة والبيع فليس بفوت وقسه

المذي عن مالك بن أنس ممن أنق به أنه لم يرد في البيع فونا ورأبي الذي آخذ به أن البس البيع بفوت لانه قد أخذ له ثمنا انما هو على أحد وجبين إما أن يكون قد رأى

الديب فقد رضيه حين باعه ولو شاء لم يبعه حتى ثبت من صاحبها فردها نايه بالعيب وإما أن يكون لم يره فهو ان كان نقص في بيعه العبد لم ينقص لموضع العيب (قال) وأما

الندبير والكتابة والموت واتخاذها أم ولد والصدقية فان مالكا قال لى في ذلك أنه كله فوت ﴿ قلت ﴾ قما قول مالك بن أنس في الهمة اذا وهبها وقد اشتراها وبها أ

عيب (قال) قال. الله ان كان وهبها للنواب فهوبيم وان كان وهبها لغير ثواب فهو من وجه الصدة، وهــو فوت ويرجع فيأخــذ تيمة العيب والبيع الصحيح اذا أصاب

العيب بعد ما رهن أو آجر فـــلا أواه فوناً ومتى ما رجعت اليــه بافتكاك أو انقضاء أجل الاجارة فأرى له أن يردها ان كانت بحالها وان دخابا عيب مفسد ردها وما

نقصها الديب الذي حدث مها ﴿ وقال أشب ﴾ ان افتكها حين علم بالديب فله أن بردها والا رجع بما بين الصحة والداء حدون عن ابن وهب عن ابن لهيمة أنه سمع يزيد بن أبي حبيب يقول الشبي رجل عبداً من آخر فقال الذي باعه فد وجب لك غير أبي لا أدفع اليك العبد عليه

تقدني تمنه فاني لا آمنك فالطاق المشترى يأتي ثمنه فلم يأت ثمنه حتى مات المدعد الذي باعه (قال) يزيد قال سميد بن المسيب هو من ابي مات في يده (وقال) في نال لا نات كه أرأيت ان اشتريت جارية وبها عب لم أعلم به ثم بمنها فنداولها رجال سلمان بن بشار بل هو من الذي اشتراه ووجب له ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال مَالَكُ ۗ

> غائبة أو متاعا غائبًا على صفة لم يصلح أنَّ يقبض البائع النمن حتى يجد الدابة أو النَّاعُ عَلَيْهِا الذي اشترى ولكن يوقف الثمن فان كانت الدابة أو المتساع على ما وصف البائع تم بيمهما وأخبذ الثمن ﴿ وأخبرنى ﴾ سحنون بن سعيد قال أخبرني ابن وهب ا

عن يحيي بن أوب عن بحيي بن سعيد أنه قال في بيع الدابة الغائبة ان أدركتها الصفقة حية فايس بذلك بأس وعلى ذلك بيم الناس ﴿ وَأَخْبَرُنِي ﴾ عن ابن وهب عن يونسُ أ ابن يزيد عن ابن شهاب عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال ما أدركت الصفقة .

حيا مجموعاً فهو من المبناع ﴿ وأَحْدِ بَنِ ﴾ عن ابن وهب عن عبـــد الجبار بن عمر عنَّ إ ربيعة بن أبى عبد الرحمن أنه حدثه قال تبايع عُمَان بن عفان وعبدالرحمن بن عوفتًا فرساً غائبة وشرط ان كانت هذا اليوم حية فهي مني ﴿ وأَخْدِنَى ﴾ ابن وهب عِنْي

ابن جرهم عن ابن شهاب قال كان على بن عفان وعبد الرحمن بن عوف من أجمع الم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وســلم في البيع فكان الناس يقولون ليتهما قد تبايعًا

حتى ننظر أمهما أجد فانتاع عبدالرحمن بن عوف من عُمَان بن عفان فرسا غائبة بانني ا

عرفها ثم ان عبد الرحمن قال الميان هل لك أن أزيدك أربعة آلاف وهي منك حتى أ

فقدم رسول عبد الرحمن فعلم الناس أن عبد الرحمن أجد من عُمَان ﴿ وَأَخْبَرُ فِي ﴾ ابن

وهب عن هونس بن نزيد عن ابن شهاب قال وآنه وجد الفرس حين خلع رسنها

يقبضها رسولي قال لع فزاده عبــد الرحمن بن عوف أراحـة آلاف على **ذلك فاتت**ا

(181) و في بديه عليـك بنصف الثمن فتكون نصف السلمة في يديك ونصفها في يدي عيباً أله أن يردهاوقد مات الولد عنده (قال) نيم بردها اذا مات الولد ولا شيء على المنظم وبرجع بالنمن كله ولا شي عليه في الولد ﴿ قلت ﴾ فان كانت الولادة قد معني ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية على أنها بربرية فأصبتها خراساسة (قال) لك أو خراسانية (قال) ليس لك أن تردها ﴿ قلت ﴾ لم (قال) لان البربرية والخراسانية القطع والعور والشال ونحو ذلك فنقصان الولادة مثــل العيوب المفسدة ﴿ قَلْتُ ﴾ ﴿ أَفْضَلُ مِن الصَّالِيةِ وَالآبِريةِ لان الناس أنما بذكرون الاجناس لفضل بعضها على بعض فيراد بذلك في أثمان الرقيق فاذا كانت أوفع جنسا تما شرط فلبس له أن يرد | ﴿ وَانْتُ ﴾ وَتَحَدَّظُ هَذَا عَنْ مَالِكُ ﴿ قَالَ ﴾ لا الا أن يكون في ذلك أمر يعرف به أنَّ إ الشرى قد أراد، فيرد عنه مثل أن يكره شراء البربرية لما تخاف من أصولهن وحربتهن وسرفتهن وماكان من هذا وما أشبهه فأرى أن يرد وما لم يكن على هذا الوجه وليس فيه عبب يرده به ولا ثمن بوضع فلا أرى أن يرد ﴿قَالَ﴾ وأقل سمعت ماكا وسأله ابن كنانة ونزات هذه المسئلة بالمدينة في رجل اشترى جارية فأراد أن غذها أم ولد فاذا نسماً من العرب فأراد ردها بدلك وقال ان ولدت مني وعنفت بوما جر العرب ولاءها ولا يكون ولاؤها لوادي (قال مالك بن أنس) لا أرى هذا حى﴿ فِي الرجل بِنتاع العبد وبه عبب فيفوت عنده توت أو عبب ٪ٍ<.→ ﴿ فَاتَ ﴾ أَرأيت ان اشتريت عبداً وبه عب داسه لى البائع عائة دينار وقيمته مائة وخمسون ديناراً فتغيرعندي العبد بعيب فاسد أومات فأردت أن أرجع على البائع اللهب (قال) ينظر الى قيمته صحيحا يوم قبض عند مالك فرعمت أن قيمته خمسون ومائه والى قيمتة ممينا يوم قبضته فزعمت أن قيمته وبه الميب مائة فصبار مايين قيمة أ العبد صحيحا ويبن تيمته ممييا الثلث فيفض الثمن على ذلك فيكون لبائع العبد ثلثا المائة

حى﴿ فِي الرجل بِيتَاعِ الامة فَتَلدُ أُولاداً ثَمْ مِجد بِهَا عَيْبًا ﴾و ﴿ فَلْتَ ﴾ أُوأَيِتِ ان ابتاع أمة فولدت عند المشترى ولداً فمات ولدها فأصاب الله الشراها من صاحبه قال لى مالك بن أنس وكذلك لولم تلد وأصابها عند المشترى عيب مفسد مثيل أرأيت ان اشترى رجل جارية وبها عب لم يعلم به ثم ولدت عنده أولاداً فمانت الإلم أو قتلها رجل وبتى الاولاد عنده ثم عــلم بالعيب (قال) رجع على بائســه فيأخذ منه قيمة العيب كم فسرت لك ﴿ قلت ﴾ فتقوم الجاربة الكانت ميتة أو مقتولة وولدها] ممها (قال) تقوم هي نفسسها كم وصفت لك ﴿ قال سحنون ﴾ وقد قال بعض رواة 🌉 مالك الا أن يكوز ما وصل اليه من قيمة الام مشال لثمن لذي يرجع به على البَّائم 📆 فلا تكون له حجة ألا ترى أن البائم لو أن لام لم تنسل ولكنها مات لو قال ا للمشترى أنا أردَّ عليك جميع الحمَّن وردَّ علىّ الولد ولا أعطيك ما بين القيمتين كَانَ ﴿ ﴿ إِلَّهُ اللَّهُ ذلك له وقيــال للمشترى إما ان رددت عايــه الولد وأخذت النمن واما أن تمسكيتي بالولد ولا شي لك فهو اذا كانت القيمة في بده وهي مثل العن والوثَّد فضلاً أيضًا إلى الله أن يردها -تكن للمشترى حجة لان الذي يريد أن يرجع به في يديه مثله منها - عَمْرِ فَى الرَّجَايِنَ مِتَاعَانَ السَّلَّمَةُ ثَمَّ مِيمِياً أَحَدُهُمْ ﴿ وَمِ ﴿ مَنْ صَاحِبُهُ ثُمُّ لِنظِّهُرُ عَلَى عَيْبٍ ﴾

﴿ قَاتَ ﴾ فلو أنى بعث من وجلين ثوباً فباع أحدهما من صاحبه حصته ثم ظهر على

عیب کان عنده (قال) أری أن الذی باع حصته من صاحبه قد خرج ما کان فی بدیه

من السلمة فلا يرجع عليك بما بين السحة والداء وأما الذي لم بنع فله أن يرد حصته

(180) أَنْ مَاكُمُ عَنَ الرَّجَلِّ بَيْعِ الإُمَّةِ مَنْرُوَّ حِهَا المُشترَى عَبِيدُهُ ثُم محديها عِيا فيريد dis وه أن أن يردها (قال) نم ﴿قَالَ ﴾ فقات لمالك من أنس في النكاح أيفسخه البائع قال لا (قال مالك) والجارية بشتريها القوم فتستحق عندهم فننصب (قال) مَلَّهُا ﴿ قَنَ ﴾ لا وَهُو بَمَنزَلَةً أَنْ لُو زُوْجِهَا سَيْدُهَا رَجَلًا حَرّاً قَلْيَسَ لَلْبَائِمَ أَنْ يَسْسَمَّهُ أَنْ لمالك ما النصب قال تطبخ وتعمل وتغزل وتفسل وتعالج الاعمال وترسمين وتوريخ ويرتفع ثمنها بذلك أفيذا فوت (قال مالك بن أنس) لا أري هذا فوقا ان أخيل . وها عليه ﴿ قَالَ ﴾ فقات لمالك بن أنس أفيرد في ذلك قيمة ما نقص الجارية النكاحُ ﴿ وَالَى ان كَانَتِ الْجَارِيةِ ﴿ يَنْفُصُهَا النَّكَاحِ فِعَلَيْهِ مَا نَقْصَ مِنْ ثَمْهَا (قال) وربما ردُّهَا رد رد والا حبس ولا شي له ﴿قال﴾ فقلت لمالك فالصغير يشتري فيكبر أترافي وند نكحت وهي خير منها يوم باعها بردها ومعها الولد فيكون هو أكثر لثمنها قان (قال) نعر وأرى أن يأخذ قيمة العيب منه على ما أحب أوكرد البائع (قال) ﴿ وَالَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ كن ذلك ينفسها فأرى أن يرد النفصان والا فليس للبائع ثبي ويردها عليه والنكاح عن مالك أنه قال الهرم فوت ﴿ قات ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم وتفسير العيب كي الله الله ﴿ قَالَ ﴾ أُوأَيِتِ انْ كَانْ فِي الولد ما مجبر به عيبها الذي دخل من قبل النكاح رجع به ان رجــع أو يرد ان رد (قال) ان أراد أن يرجع المبتاع نظــر الى فيع أيكون له أن بجبر عبهمابالولد في قول مالك (قال) نعم ألا ترى أن مالكا قال ربماردها . الجارية يوم باعهاكم كانت قيمها صحيحة ونظركم فيمتها وبها العيب يوم باعها وقبينا

عن مالك أنه قال الحرم فوت ﴿ فلت ﴾ لعبد الرحمن بن القاسم وتفسير الديب المناح كان ذلك ينقسها فأرى أن يرد النقصان والا فليس للبائع شي ويردها عليه والشكاح يرجع به ان رجع أو يرد ان رد (قال) ان أراد أن يرجع المبتاع نظر الى ينت العاب يوم باعها وقبط الديب يوم باعها أن الديب الذي المن الذي نعل هذا الديب الذي المنافق الديب عنده في الديب الذي أن مها ولد وأكثر المنها وأشد جبراً كما نقص الديب ولا يحسب له المنافق الديب والمنافق الديب الذي المنافق الديب الذي المنافق الديب الذي المنافق الديب الذي المنافق الديب الديب الديب الذي المنافق الديب الذي المنافق الديب المنافق الديب الذي المنافق الديب الديب الذي المنافق الديب المنافق المنافق الديب الديب الذي المنافق الديب الديب الذي المنافق الديب الديب الذي المنافق الديب الديب الذي المنافق الديب الديب الديب المنافق الديب الديب المنافق الديب الديب الديب الديب الديب الديب المنافق الديب المنافق الديب المنافق الديب الديب الديب المنافق الديب الديب الديب المنافق الديب المنافق الديب ال

أنس في بعض هذا الها ما يويسه و را با القاسم أرأيت ان اشتريت عبداً بعبد في جبرما نفس الهيب عنده شئ ﴿ فَاتَ ﴾ لا بن القاسم أرأيت ان اشتريت عبداً بعبد في جبرما نفس الهيد الذي دفعت وأصبت بالعبد الذي اشتريت عبا فأردت أن أرده (قال) وان نقص هذا الباقي الذي طبر به الهيب فلصاحبه أن يرده ولا ثنى عليه في نفسانه الا أن يكون نفسانه ذلك عبا مفسداً مثل العور والشلل والقطع والصمع وما أشبه ذلك وأما كل عيب ليس تفسد فاه رده والهيب الذي ظهر عليه ولا ثنى عليه في الهيب الذي عدت عبد ايس تفسد فاه رده والهيب الذي ظهر عليه الهيد الآخر ودخله نما، أو نفسان عند اذا كان ليس عبا مفسداً وان كان لم يهلك العبد الآخر ودخله نما، أو نفسان أو اختلاف من أسواق أو عتافة أو كتابة أو درد أو باعه أو كانت جارية فأحبلها ثم

الربع رده ورجع فأخذ من الثمن انكان الربع فالربع وانكان النصف فالنصف و**ان** كان الثاث فالثاث من الثمن فالعبد الباقي مع الذى مات بمثرلة اليد والدين من الجسه بعد قيصة العيب الذى دلس له يقسم الممن علي العيب الذي دلس له وعلى ما بق من العبد ثم يطرح قدر العيب الذي دلس له به ثم ينظر الى ما بق فيكون ذلك تمنا للعبة

في صفقة واحدة بثمن واحد ثم مات أحدهما وبتي الآخر فيوجديه عيب فأراد أنْيَرِيُّ

ثم ينظر الى اليد أوالمين كم كانت من العبــد ذلك اليوم فانكانت الربع أو الثلث ود ربع ما بتى من الثمن أو ثلثه بعد العيب الاول فهذا تفسيرقول مالك فى هذا ﴿وَقَالَ﴾

والمنظركم كان قيمة الباتي من صاحبه الهالك يوم تبضهما فان كانالثاث أو النصف أو الم

ظهر هذا الآخر على عيب بالعبد الذي عنده فانه يرده وليس له من العبد الذي فات (١٩ _ المدونة _ عامر)

. * يرت عنقمه قبل أن يقبضه (قال) لان عنقه العبد قبل أن يقبضه قبض منمه تهد فهو إذا أعتقه دخل في عنقه أياد قبضه للعبد بفوات العبد فو قات ﴾ وكذلك ر كان العبيد لم يتغير بتقصان بدن ولا بزيادة ولا بحوالة أسواق (قال) لهم قال عبد الرحن بن الفاسم وانما مثل ذلك مثل الرجل يشتري العبد الغائب ويشترط على البائع لله منه حتى يقبضه فتجب الصفقة يلهما ان البيع يلهما جأثر وضاله من البائع حتى غبهنه المبتاع ولا يصلح النقه فيه يشرط الاأن يتطوع بذلك المشترى بعد وجوب ا بيد الذاحد اذا أعتقه المشترى قبل أن يقبضه جاز عتقه على المشترى وان كان العبد في نبهان البائع وهذا مثل لاول ﴿ فَلَتَ ﴾ وما وصفتْ من بيع العبد الذي يكون في ا بعض المواضع ويشترط سبده ن ضمانه منه ان البع جائز هو تول مالك (قال) لعم [﴿ قَالَتُ ﴾ والعبد اذا أعتقه اشترى قبل أن يقبضه أنه جائز أهو قول مالك (قال) يته بي نبطه في قول مالك حتى أدفع اليه حقه (قال) نعم ﴿فَلْتُهُ فَلُو أَعْتُمُهُ الشَّمْرِي بدد وجوب الصفقة وقبل أن يدفع اليـه الثمن أبجوز عتقـه وقدكان للبائم أن يممه (قال) العتق جائز عند مالك نكان للمشترى مال ويؤخذ منه الثمن وانَّ لم يكن له ا مال لم يجز عتقه فان أيسير قبل أن يباع عليه وأدى الثمن وقبض العبد جاز ذلك العتق عليه ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك فان سع عليه في ثمنه ثم اشتراه بعد ذلك لم أرد يستق عليه لأنه قد بيع عليه فبطل عتقه ذلك ﴿ فَلْتَ ﴾ ما قول مالك فيمن اشترى سلمة بسلمة عنده في بيته موصوفة فقبض السلمة الحاضرة ثم أصاب السلمة الغائبة التي كانت في البيت فد تلفت أو مانت قبل وقوع الصفقة (قال) يأخذ ــــــلمته بعينها ان كانت لم تتغير ﴿ قلت ﴾ فان كانت السلمة التي قبض جارية فأعتقها ثم أصاب السلمة الموصوفة التي كانت في البيت فد تلفت قبل وجوب الصفقة (قال) أرى عقه جائزاً وعليه قيمها ﴿ قَاتَ ﴾ وهــذا قول مالك (قَالًى) قال لى مالك في البيم المكرود أنه من صاحبــه

ودخله ما ذكرت لك من المتق وغيره قليل ولا كثير وانتا له نيمته يوم نبغة منَّا وليس له من النمن الذي باعه به هذا شئ وانكان باعه ولم يعتقه باعه بأقل من قيمته وم قبضه أو بأكثر من قيمته فليس لهذا الذي يرد العبد بالنيب في هذا النمن ظيلًا ولاكثير وانما له قيمة هــذا العبد الذي دخله الفوت بالمتق أو بالبيع ويرد الذي أصاب العيب ولا شي له ﴿ قات ﴾ أوأيت أن اشتريت عبداً بطعام أو يشي مما يكال أو يوزن كان نما يؤكل وبشرب أوكان مما لا يؤكل ولا يشرب فأصبت بالعبد عيا وقد تلف الثمن الذي دفعت اليه فأردت رد العبد (قال مالك) ترجع بمثل ما دفعت من الكيل والوزن فان كان قد تاف ذلك الذي دفعته فاتما لك مثله ﴿ قَلْتَ ﴾ فان كُنْتُ ﴿ ابتعت عبداً مرض من العروض فأصبت به عيبا وقد تلف العرض عند الذي دفعته أ اليه (نال) قال مالك برجع عليه بقيمة ذلك العرض ولا يرجع عليه بعرض مثله (قال) 🖁 وما يوزن ويكال في هذا بمنزلة الدنانير والدراهم وأما العروض كابها فاتما له قيمتها ان أ كانت فسد تلفت وان كانت لم تتلف فأنه يرجع فيها الا أن تكون قد فانت بناء أو نقصان أو اختلاف من أسواق أو بيع فانما له قيمتها ﴿ قلت ﴾ ما فرق ما بين العروض ۗ في هذا وبين ما يوزن ويكال في فولُّ مالك (قال) لان العروض لا يستطيع رد مثلمًا وهوحين قبضها وجبت عليه قيمتها يوم قبضها ان حالت عن حالها فاذا تلفت العروض عند الذي باع الميد فانه يرجع عليه بقيمتها (قال) وأما ما يوزن ويكال فلم يجب عليه فيه قيمة أن حال فهو وان تلف فأنما له مثل كيله أو وزنه فكأنه أخذ شيئه بمينه ليمية مَ الرجل بتاع العبد بيما فاسداً ثم يعتقه قبل أن يقبضه ﴿ ﴿

﴿ فلت ﴾ أرأيت لو أبى اشتريت عبداً بما فاسداً فلم أقبضه من البائع حتى أعتقته أ أيلز منى المتق أم لا (قال) المتق لازم للمشترى فبض أو لم يقبض اذا كان البيع فاسداً ويقوم عليه في ماله وتؤخذ من ماله قيمته اذا كان له مال فان لم يكن له مال فلا يجوز عتقه ﴿ قات ﴾ لم أجزت عتقه قبل أن يقبضه والبيع فاسد وهو انما يضمنه يوم يقبضه والبيع الذي كان بنهما مفسوخ لا يقر فعقدتهما التي عقدا بإطال

مرن عقمه نبل أن يقبضه (قال) لان عقه البد نبل أن يقبضه نبض منه المرد نبل أن يقبضه نبض منه ودخله ما ذكرت لك من العتق وغيره قليل ولا كثير وانما له قيمته يوم قبينه مير تبهد فرو ذا أعنقه دخل في عنقه الإه قبضه للعبد بفوات العبد ﴿ قَلْتَ ﴾ وكذلك أ . أوكن العبيد لم يتغير بتقصان بدن ولا بزيادة ولا بجوالة أسواق (قال) لعم قال عبد إ . أ برحن بن الفاسم وأنه مثل ذلك مثل الرجل يشقرى العبد الغائب ويشترط على البائع ^أ الم منه حتى تقبضه فنجب الصفقة بإجما أن البيح برجما جائز وضاله من البائع حتى م إن ينهذه المبتاع ولا يصلح النقه فيه بشرط الا أن يتطوع بذلك المشترى بعد وجوب التبياء المبتاع ولا يصلح النقه فيه بشرط الا أن يتطوع بذلك المشترى المهنقة فال أعنقه المشترى وقد المترط ال ضاله من البائع جاز العتق عليه وكذلك اليم الفاحد اذا أعتقه المشترى قبل أن يقبضه جاز عتقه على المشترى وان كانِ العبد أ أ في ضران البائع وهذا مثل الاول ﴿ فات ﴾ وما وصفتْ من بيع العبد الذي يكون في أ بعض المواضع ويشترط سيده أن ضمانه منه أن البيع جائز همو قول مالك (قال) أنم ﴿ وَاللَّهِ ﴾ وَالعبد اذا أعتقه الشترى تبال أن يقبضه أنه جائز أهو قول مالك (قال). الاأنبته عنه في العنق ﴿ قات ﴾ أرأيت لو أني اشتريت عبدا أيكون لسنيده أن منعني قبضه في قول مالك حتى أدفع اليه حقه (قال) نعم ﴿ فَلْتَ ﴾ فلو أعتقه المشترى ل بعد وجوب الصفقة وقبل أن يدفع اليـه الثمن أبجوز عنقـه وفدكان للبائع أن ينمه ا (قال) العتق جائز عند مالك ان كان للمشترى مال ويؤخذ منه الثمن وان لم يكن له | مال لم بجز عقه فان أيسم قبل أن بناع عليه وأدى النمن وقبض العبد جاز ذلك العتق عليه وقال مجه وقال مالك فان سِع عليه في ثمنه ثم اشتراه بعد ذلك لم أرد يعتقى عليه لأ نه قد بع عليه فيطل عتقه ذلك ﴿ قلت ﴾ ما نول مالك فيمن اشترى سلمة بسلمة عنده في بيَّه موصوفة فقيض السلمة الحاضرة ثم أصاب السلمة النابَّة التي كانت في البيت قد تلفت أو مات قبل وقوع الصفقة (قال) يأخذ سلمته بعينها ان كانت لم تتغير ﴿ قلت ﴾ قان كانت السلمة التي قبض جارية فأعتقها ثم أصاب السلمة الموصوفة التي كانت في البيت فد تلفت قبل وجوب الصفقة (قال) أرى عنقه جائزاً وعليه قيمتها | ﴿ قَلْتَ ﴾ وهـذا قول مالك (قال) قال لي مالك في البيع المكرود أنه من صاحبــه

وليس له من الثمن الذي باعه به هذا شيُّ وان كان باعه ولم يمتَّه باعه بأقل من نيمنا فَمِّ يوم قبضه أو بأكثر من قيمته فليس لهذا الذي يرد العبد بالنيب في هذا النمن قيا أ ولا كثير وانحا له نيمة همـذا العبد الذي دخله الفوت بالمتق أو بالبيع ويرد الذي أصاب، العيب ولا شي له ﴿ قلت ﴾ أوأيت أن اشتريت عبداً بطمام أو بشي ما يكي الم أو ورزن كان مما يؤكل ويشرب أوكان مما لا يؤكل ولا يشرب فأصبت بالعبد عيباً وقد تاف الثمن الذي دفعت اليه فأردت رد العبد (قال مالك) ترجع بمثل ما دفعت من الكيل والوزن فانكان قد تلف ذلك الذي دفعته فانما لك مثله ﴿ قلت ﴾ فان كـنت ۗ ابتعت عبداً بمرض من المروض فأصبت به عيبا وقد تلف العرض عند الذي دفعة اليه (قال) قال مالك يرجع عليه بقيمة ذلك العرض ولا يرجع عليه بعرض مثله (قال ﴿ وما يوزن ويكال فى هذا بمنزلة الداانير والدراهم وأما المروض كلها فانما له قيمها ن كانت قسد تلفت وان كانت لم تتلف فأنه يرجع فيها الا أن تكون قد فاتت نماء أو نقصان أو اختلاف من أسواق أو بيع فانما له قيمتها ﴿ قلتَ ﴾ ما فرق ما بين المروض أ فى هذا ويين ما يوزن ويكال فى قول مالك (قال) لان العروض لا يستطيع رد مثايا وهوحين قبضها وجبت عليه قيمتها يوم قبضها أن حالت عن حالها فاذا تلفت العروض عند الذي باع المبد فانه يرجم عليه بقيمتها (قال) وأما ما يوزن ويكال فا بجب غليه فيه قيمة أن حال فهو وأن تلف فأنما له مثل كيله أو وزنه فكأنه أخذ شيئه بعينه حى﴿ فِي الرجل بِناع العبد بِيعا فاسداً ثم يعنقه قبل أن يقبضه ۗۗ۞ ﴿ قلت ﴾ أوأيت لو أبي اشتريت عبداً بيما فاسداً فلم أقبضه من البائع حتى أعتقته أيلزمني النتق أم لا (قال) المتق لازم للمشـــتري قبض أو لم يقبض اذا كان البيع فاسداً ويقوم عليـه في ماله وتؤخــٰذ من ماله قيمته اذا كان له مال فان لم يكن له مال فلا يجوز عتقه ﴿ قات ﴾ لم أجزت عتقه قبل أن يقبضه والبيع فاسد وهو انمــا يضمنه يوم يقبضه والبيع الذىكان بينهما لمفسوخ لايقر فعقدتهما التي عقدا باطل

(184) ونك فوت وأرى لهذا النصراني على المسلم قيمة جارية ﴿ نلت ﴾ أرأيت ات ل يَنْ مَا مِنْ اللَّهُ أَمْ وَهُمُ اللَّهُ أَيْكُونَ هَذَا فُونًا أَمْ لا ﴿ قَالَ ﴾ ان كان يقدر على أن ينكم الممة في مديه فاني لا أراه فوما وان كان ليس يقدر على أن يفتكما ولا سمة لى ذراء فونا وأراد من وجود البيع لانه قد أعتق رقبتها وكذلك هو في الاجارة ال ﴿ رَبِّهُ فَاتَخَذَتُهَا أَمْ وَلَدُ أَ يَكُونَ هَذَا فَوَنَّا فِي قُولَ مَالِكَ قَالَ نَمْ ﴿ قَاتَ ﴾ فأن دبرها أو أعنها أو كانبها أو باعها أو تصدق بهاأو آجرها أو رهمها (قال) نع هذا كله فوت ا ف البيع الفاسد في قول مالك الا الاجارة وإله هن فاني لم أسمه منه ﴿ وأُخبرني ﴾ أو كاتبها أو تصدق بها أيكون هذا فوناوان كان لم يقبضها (قال) نم على ما فسرت الله بن وهب عن يونس أنه سأل ابن شهاب عن رجــل باع بيما بمضــه حلال وبمضه . حرام فغطن له فقال أما أضع عنك الحرام وأمضى لك الحلال (قال ابن شهاب) ان كنت الصفقة فيهما واحدة تجمعهما فانا ري أن يرد ذلك البيع كله وان كانتا بيمتين منتى لكل واحدة منهما صفقة على حددة فانا نرى أن يرد الحرام ويجاز الحلال ﴿ وَقَالَ ابْ وَهِبِ ﴾ وقال يونس بن يزيد قال ربيعة بن أبي عبدالرحمن لانجمع صفقة واحدة شيئين يكون أحدهما حلالا والآخر حراما . ومن ذلك مايدرك فيقض . ومن ذلك مايتفاوت فلا يدرك بعضه الا بظلم فيترك قال الله تبارك وتعالى وان سَم ل فلكم رؤس أموالكم لانظلمون ولا نظلمون وكل سِع لامدرك حتى تفاؤت فلا بدن ثم رجمت الى رقيقا فأردت ردها أيكون ذلك لى أم تراه فونا فى قول مالك ﴿ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّ (قال) قال مالك الحيوان لا يثبت فى الايام الوسيرة على حال واحدة ورآه مالك فونا استطاع رده الا تظلمة فقد نفاوت رده وما كان مع فصر فقضه بين أهله بغير

إغام فالم يفت ذلك فانقضه ؎ﷺ في الرجل متاع العبد فيجد مه عبياً فيريد رده وبالعه عائب ﷺ ﴿ وَسَالَتَ ﴾ ابن القاسم عن الرجل بنتاع العبد من الرجل فيجد به عيبا مثله لا يحدث فياني به الى السلطان وقدغاب بالمه (قال) قال مالك ان كانت غيبته بميدة وأقام المشرى البينة أنه اشتراه بعهدة الاسلام وبيع الاسلام تلوم السلطان للبائع فان طمع بقدومه ل والا باء، فقضى الرجل حقه فان كان للبائع فضل حبسه له وان كان فيه نقصان آسم

ضامن له اذا قبضه فهذا إذا كانت السلمة عائبة غيبه بعيدة فالنفسد فيها مكرود فألما الم اشترط النقد فيها صار بيعاً . كمروها وهو قول مالك وغيره ممن هو أكبر . . . من المسترى اذا قبضها وعنفه فيها جائز ولو باءها نفذ البيع وكان عليه قيمها وَأَنَّى فبضها وجاز البيم لمن باعـه اذا كان الأول قد قبضـها وكذلك لوكانت حاضرة أو عَيْمَا ٥ عَائِمَةُ غَيْبَةً قَرِيبَةً ثَمَا بِحُوزُ فِيهِ النقد اذا اشْتَرَطُ أَنْ سَقده فَهُو صَامَنَ اذا قبض السَّلَهُ حتى بدفع الثمن فان باع أو أعتى جاز ذلك له الا أن يعتق ولا مال له فيكون عقيها باطلا ﴿ قَالَتُ ﴾ أرأيت ان اشترى جارية بيما فاسدا فأعتقها المشترى قبل أن مقبضًا ﴿ أَنَّ

لك ان كان دا مال ﴿ قلت ﴾ فان كات عندالبائع فأصابها عب من العيوب أوتغيرت بسوق أو زيادة بدن أو نقصان أو ماتت وكل هذا قبل أن يقبضها المشترى من الباثع أ (قال) قال مالك ذلك كاه من البائع/لانه لم يقبضها فيكون ضامنا لهما لان البيع حرآم مفسوخ فلا يضمن ذلك المشترى حتى يقبض فأما العتق والعمدقة والندبير والكتابة فهذا أمر أحدثه المشترى فضمن بما أحدثوصار فوما اذاكان يقدر على تنها ﴿ وَلَمْ ﴾ أوأيت ان اشـــتريت جارية بيما فاســـداً فــكانيهما وجمات كــتابهما نجـــوما كل شهر | فعجزت عن أول نجم ولم تنغير بزيادة سوق ولا نقصان ولا بزيادة بدن ولا بتغييير

فالشهر أبين عنــد مالك أنه فوت في البدن وان لم تنعير الاسواق فهذا لما مضي شهر أ فقد فاتت الجارية وليس له أن يردها وعليه القيمة وانمــا يكون له أن يردها لوكان ذلك قربًا الايام اليسميرة (قال) وكذلك قال لى مالك بن أنس في الايام اليسيرة ﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ وقال غيره أنما كان قبضه لها على قيمة فلما أحدث فيها الكذابة تم ا

نصراني جاربة بخمر فأحبابا أو أعتقها أيكون ذلك فويًا (قال) لم أسمع هذا من مالك

(ioi) (100)و من النهي الذي باع به أو أكثر الا البيع والسلف ومأأشبهه من اشتراط المُسْتَرى البائع بذلك النقصال ﴿ قَاتَ ﴾ ويدفع السلطان الثمن الذي بيع مُ البَيْنَ ﴿ و يُرْ نِهِ إِنْ أَسِمِ فَأَنَّهُ أَنْ كَأَنْتُ القِيمَةُ أَكَثَرُ مِنْ ذَلِكُ الثَّمِنِ الذِّي رضى به على ان مشترى العبد الذي رده بالعب في قـول مالك قال نعم (قال مالك) بدفر المنافقية . . و الله عليه و ان كان أقل رد الي ذلك ﴿ قلت ﴾ وهذا قول مالك (قال) مِرْ وَ وَلَى مَالِكُ مِنَ أَلْمِر فِي الجارِيةِ بِيمِها سيدها على أن تنخذ أم ولد فلايما السلطان وبائم العبد غائب اذا باع السلطان العبد فقال ادفع الى الثمن الذي أشرفها به العبد هل يكافه السلطان البينة أنه قد نقد النمن النائع (قال) نم يكنه والألفاق النم النماع أن يوضع له الله المخر، وإلى أرب وإلى النائع (قال) نم يكنه والألفاق النم يكنه والألفاق النم يكنه والألفاق على النائع ال (ف) لا أرى ذلك له انميا القول هاهنا للبائم وليس للمبتاع ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اليه المُن ولم أسمع هذا من مالك ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً سما أيَّهُمْ المعالمة بما فاسدا فيمت نصفها أترى هذا فوتا في جيمها (قال) ليم ﴿وَأَحْبِرَنِي ﴾ فغاب البائم كيف أصنع بالعبدوالعبدلم يتنير بما، ولا نقصان ولا تغيير أسواق و الم أبن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه قال كل شرط سألت مالكا عن الرجل يشترى العبد وبه العيب فيغيب البائع عنه فيطلبه ولانجيلها فيرفع ذلك الى السلطان (قال) أرى أن يسأله السلطان البينة على شرائه فان أني يُنْجُ

و ندر دان النم

منجربه على رجل في جارية يتاعيا تمنع به هبتيا وبيمها أو ما يجوز للرجل في ملكه و يشترط عليه أن يلتمس ولدها ولا يعزلها فلا يحل له أن يطأها على شي من هذه تدوط و ن الشيرط ذلك عليه فأهمال الجارية أحق بجواز البيع ان تركوه من تدروما وخلوا بينه وبين الجارية بغير شرط وان أبوا تناقضوا البيع وذلك أنهلا يحل ﴿ وَمَنْ الْجَارِيةِ مَا اشْتَرَاهَا لَهُ بِهِ مِنْ أَنْ يُحْسَهَا وَالْحَاجَةِ لَهُ الْهِمَا وَالشّرط الذي اشترط مله فيها فأهمل الجارية بالخياران شاؤا وضمواعنه الشرط وان شاؤ القضوا البيع اللم

إِيدْ هَا قَالَ وَطَامُ إِكَانَ فِي ذَلِكَ رَأَى الْحَكَمِ ﴿ وَأَخْبَرَنَى ﴾ سحنون عن ابن الفاسم عن بنا؛ ولا نقصان ولا اختسلاف أسواق رأيت أن يفعل به كما وصفت لك في البيئة المستقل عن الله عن عبيد الله بن عتبة أن ابن مسعود استنفتي عمر بن الخطاب والتعديد الله بن عتبة أن ابن مسعود استنفتي عمر بن الخطاب والتعديد الله بن عتبة أن ابن مسعود استنفتي عمر بن الخطاب والتعديد الله بن عليه المرابع التعديد الله بن عليه التعديد المعديد الله بن عليه التعديد الله بن عليه التعديد الله بن عليه التعديد الله بن عليه التعديد الله بن المعديد الله بن عليه التعديد الله بن عليه التعديد الله بن عليه التعديد الله بن عليه التعديد المعديد الله بن عليه التعديد الله به الله التعديد الله بن عليه الله التعديد الله بن عليه التعديد الله بن المعديد الله بن عليه التعديد الله بن عليه أن ابن مسعود السينة التعديد الله بن التعديد الله بن الله بن الله التعديد الله بن الله بن الله التعديد الله بن عليه التعديد الله بن الله بن الله التعديد الله بن الله الله الله بن الله **اً في هذه** عنها اشترطت عليه امرأنه في الجارية التي اشتراها منها وكان شرطها ان ^ا إنها فهي أحق بها بالثمن فقال عمر لا تقربها وفيها شرط لأحد ﴿ وأَحْـ برني ﴾ عن عى بن زياد عن مالك بن أنس فيمن استاع جارية على أن لا هيمها ولا بهيها فبـاعما

مشمري أبه ينقض البيع وترد الى صاحبها الا أن يرضي أن يسلمها اليه ولا شرط فيها فأن كانت قد فاتت فلم توجد أعطي البائع فضل ما وضع له من الشرط (وقد) فيمان مها أن فاتت بييم أو مدبير أو موت أوكتابة أو آنخاذ أم ولد أن عليمه فيمنها

أنه آشتراه بيع الاسلام وعهدة الاسلام نظر السلطان بمد ذلك فتلومله وطلب البائم فان كان قربًا لم يتعجل بيعه وان كان بعيداً باعه السلطان اذا خاف على العبيد الضية أو النقصان أو الموت ثم قبض السلطان ثمنه فان كان فيه وفا. دفعه الى مشترى البُّدُّمْ وان كان فيه نفصان دفعه أيضاً لى مشترى العبد واتبع المشترى البائع بما بتي له منَّ اليه الثمن الذي اشتراه به وان كان في ثنه فضل حبسه السلطان على بائم السد خي

لدفعه (قال) فأرى البيع الفاسد مثل هذا اذا مبتت له البينة أنه كان بيعه حراما ولم يتغيُّرا وان كان قد فات بشيء مما وصفت لك جعله الفاضي على المشترى بقيمته يوم فيسا الم ويترادان فيما بينهما ان كان لاحدهما فضل على صاحبه اذا اتى بائمه يوما ما م على في الرجل بيتاع الجارية بيما فاسداً فنفوت عند المشترى بعيب على -

﴿ قَالَ ﴾ أُواَيِّتِ أَنَّ الشَّرِيْتِ جَارِيةً بِيعًا فَاسِداً فَأْسِلْهَا عَنْدَى عَيْبٍ فَضَمْنِي مالك قيمتها يوم قبضها . أرأيت ان كان الثمن الذي باعني مه البائع الجارية أقـــل من قيمتها يوم قبضها أو أكثر أيازمني ذلك قال نعم ﴿ قال ﴾ وكلُّ سِع حرام لايقر على حال ا ان أدرك ردّ فاذافات (قال) مالك فعلى المشترى اذا فات عنده قيمتها يوم قبضها كانت

(ioi) المشترى البائع بذلك النقصان ﴿ قات ﴾ ويدفع السلطان الثمن الذي بيع به البيدة ﴾ تبعة فل من النمن الذي باع به أو أكثر الا البيع والسلف وماأشبهه من اشتراط الذي اشترى هو به العبد ﴿ قات ﴾ فيل يكون على هذا الذي يرد العبد بالدين ﴿ وَاللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَّمُ عَلَّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَا عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّا اللّّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ السلطان وبانع العبد غائب اذا باع السلطان العبد فقال ادفع الى الثين الذي أنس في الحارية والم اللك من أنس في الحارية وبيم سيدها على أن تتخذ أم ولد فلابعلم به العبد هل يكلفه السلطان البينة أنه قد نقد النمن البائع (قال) نم يكلفه والالمنظ في أن يوضع له الدائم المناع المناع المناع أن يوضع له المناع المنا اليه الثمن ولم أسمع هذا من مالك ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اشتريت عبداً سيا فائياً ﴾ (قال) لا أرى ذلك له انمياً القول هاهنا للبائع وليس للمبتاع ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان فغاب البائع كيف أصنع بالعبدوالمبدلم تغير بنما، ولا تقصان ولا تغيير أسواق (قال) المردو أخبرني ﴾ المناسطة بيمافاسدا فيمت نصفها أترى هذا فوتا في جيمها (قال) لهم «وأخبرني» ا

بن وهب عن يونس بن يزيد عن ربيمة بن أبي عبد الرحن أنه قال كل شرط عنجر به على رجل في جارية يبتاعها تينع به هبتها وبيمها أو ما نجوز لارجل في ملكه ﴿ بِنْدَرِطُ عَلَيْهِ أَنْ يَلْتُمُسُ وَلَدُهَا وَلَا يَعْزُلُما فَلَا يَحُلُ لَهُ أَنْ يُطَأُهَا عَلى شيء من هذه تشروط وان اشـــترط ذلك عليـــه فأهـــل الجارية أحق بجواز البيع ان تركوه من

لمروط وخلوا بينه وبين الجارية بغير شرط وان أبوا تناقضوا البيع وذلك أنه لايحل ، من الجارية ما اشتراها له به من أن بمسها والحاجة له البها والشرط الذي اشترط عليه فيها فأهل الجاربة بالخيار إن شاؤا وضعوا عنه الشرط وان شاؤ انفضوا البيع اللم ل بيناها قان وطنهاكان في ذلك رأى الحكم ﴿وَأَخْبَرُنِّي﴾ سحنون عن ابن الفاسم عن

مالك عن ان شهاب عن عبيد الله من عنبة أن ان مسعود استفتى عمر من الخطاب في مثل هذا فيها اشترطتُ عليه أمرأته في الجارية التي اشتراها منها وكان شرطها ان إعها فهي أحق بها بالثمن فقال عمر لا تقربها وفيها شرط لأحد ﴿ وأُخْبِرْنِي ﴾ عن على بن زياد عن مالك بن أنس فيمن اشاع جارية على أن لا بيبمها ولا يهبها فبساعها

المسترى اله منقض البيع وترد الى صاحبها الا أن يرضي أن يسلمها اليه ولا شرط فيها فان كانت قد فاتت فلم توجد أعطي البائع فضل ما وضع له من الشرط (وقد)

نبسل انها ان فاتت بييم أو تدبير أو موت أوكتابة أو انخاذ أم ولد نن عليــه قيمتها ان أدرك ردّ فاذافات (قال) مالك فعلى المشترى اذا فات عنده قيمتها يوم قبضها كانت ويترادان الثمن

مألت مالكا عن الرجل يشتري العبد وبه العبب فينيب البائع عنه فيطلبه ولامجيُّنا فيرفع ذلك الى السلطان (قال) أرى أن يسأله السلطان البينة على شرائه فان أنى بيناً أنه أشتراه بيع الاسلام وعهدة الاسلام نظر السلطان بعد ذلك فتلوماه وطلب الباقع [

فان كان قريباً لم يتعجل بيعه وان كان بعيداً باعه السلطان اذا خاف على العبيد النسعة أو النقصان أو الموت ثم قبض السلطان ثمنه فانكان فيه وفا، دفعه الى مشترى العبُّدُ ﴿ وان كان فيه نقصان دفعه أيضاً الى مشترى العبد واتبع المشترى البائم ما بق له مؤا اليه الممن الذي اشتراه به وان كان في ثمنه فضل حبسه السلطان على بأم العبد حتى يدفعه (قال) فأرى البيع الفاسد مثل هذا اذا ثبتت له البينة أنه كان بيعه حراما ولم يتنغير بنما؛ ولا نقصان ولا آختـ لاف أسواق رأيت أن يفعل به كما وصفت لك في اللَّيْجُ

وان كان قد فات بشئ مما وصفت لك جمله القاضى على المشترى بقيمته يوم قبضُهُ ويترادان فيا بينهما ان كان لاحدهما فضل على صاحبه اذا اتى بائمه يوما ما - ﷺ في الرجل بِنتاع الجارية بِيعا فاسداً فَنفوت عند المُشترى بعيب ۗ ♦ ٥-﴿ قَاتَ ﴾ أُرأيت أن اشتريت جارية بِعا فاسداً فأصابها عندي عيب فضمني مالك فيمتها يوم فبضمها . أرأيت ان كان الثمن الذي باعني به البائع الجارية أقــل من فيمتها

وم قبضها أو أكثر أيازمني ذلك قال نعم ﴿ قال ﴾ وكل يع حرام لايقر على حال

ورجم تيمة السب الذي دلس له الا أن يقول البائع اذا أواد المشتري التمسك ميا

وأن يرجع بالعيب أنا أرد الثمن وآخــذها معيبة فلا تكون للمشترى حجــة اما أن

أرده ويأخذ الثمن واما أن احتبس ولا شئ له وكذلك اذا رضي أن يرطي الثمن

لوياخذ الولد بلا أميقال للمشترى إما أن أخذت الثمن وأعطيت الولد واما تعسكت

إلوا ولا شئ لك ﴿ قات ﴾ لان القاسم أوأيت ان اشعرت جارية فلم أقبضها حتى

ولدت عند البائع ولداً ثم قبضتها بعد ما ولدت بشهر أو بشهرين ثم أصبت بها عيما

دنمه لى البائم وقد حدث بالجاربة عندى عيب فأردت أن أرجع عليه بالعيب الذي

داي لي هل يقسم الثمن على قيمة الام والولد أم على قيمة الام وحدها (قال) ينظر

لى نبعة الام يوم وقعت الصفقة بلا ولد ثم يرجع يقيمة البيب محال ما وصفت لك

ميز في المكاتب يبتاع أو ببيع العبد في جز المكاتب وبجد السيد بالعبد عيا ﴾ -

﴿ وَالْمَاذُونَ لَهُ فِي التَّجَارَةُ مِتَّاعَ العبد ثُم يحجر عليه ثم يجد السيد بالعبد عيا ﴾

﴿ وَلَتِ ﴾ أَرأيت لو أن مكاتبا اشترى عبداً فباعه من سيده ثم عجز المكاتب فرجع رنبنا فأصاب السيد بالعبد عيما كان عند بالعه من المكاتب فأراد رده على بالعه من

المكات (قال) ذلك للسيد ﴿ قلت ﴾ لم وائما كانت المهدة للمكاتب على البائع ولم

ل نكن للسيد (قال) لان المكاتب حين عجز فقاه مار معجوراً عليـه وصارت العهدة

له على البائع فليس للمحجور عليه ها هنا أن يقبل ولا يرد ألا ترى أن العبد لو أراد |

أن يرده فأبي السيد ورضى بالعيب كان ذلك للسيد ولا ينظر في هذا الى قول العبد |

فذا بدلك على أن هذا قد صار الى السيد أن برد أو يقبل ألا ترى أن السيد لو أذن

لمبدد في النجارة فاشترى رقيقا ثم منعه من النجارة وأشهد عليه أنه قد حجر عليه

ذلك الاذن ثم أصاب السيد بالمبيد عيبا أن للسيد أن بردأولنك العبيد هميهم الذي

وجد مهم وليس للمبدأن يرد لان السيد فد حجر عليه الا أن يكون العبد قبل أن

﴿ فَلَتَ ﴾ أُوأَيت أَنَّ اشْتَرِيت جارِية حاملا دلس لي سِا البائع فمات من فعانتها الله

أن أرجَم بالنمن أم لا (قال) قال مالك بن أنس كل عيب دَلْس به البائع باعد ومُؤْلِيلًا وهو بعلم فهلك العبد عند المشترى من ذلك العبب فالمصيبة من البائع والنين وديم المشترى والحمل عيب من العيوب فان كانت الجارية ماتت قبــل أن يعلم به المشترقيُّ

وقد دليه فأراها من البائع وان كان علم فلم يرد حتى ماتت من نفاسها فلا مي ا (قال أشهب) الا أن يكون فيما علم أمر لم يكن في مثلة فوت فقام في ردها فيكون ا عَنْرُلَةُ مِن لَمْ يَمْلُمُ وَلِمُلَهُ أَنْ يَكُونَ عَلَمْ حَيْنَ أَضَرَ بِهَا الطَّلَقَ خَرْجٍ فَي ذلك فلم يصلُ الْأَ

السلطان ولا الى الرد حتى ماتت فهي من البائع وان كان أمراً في مثله ما ترد ولم أن من ذلك أمر من طول الزمان ما يرى أنه رضًا منـه يكون اليوم وما أشبهه أحلُّنْ بالله الذي لا اله الا هو ما رضي الا على القيام ثم يردها وان كان لم يدلس له به ومات

في يدى المشترى من ذلك العيب كانت المصيبة من المشترى ورد البائع على المشتري ما بين الفيمتين ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا آثار هذا قبل هذا وهذا قول أشهب

→ ﷺ في الرجل بيع الجارية من الرجل فنا. أولاداً ثم تموت الام ﷺ ۔ ﴿ فِيظْهِرِ المُشْتَرِي عَلَى عَيْبِ كَانَ بِالْجَارِيَّةِ ﴾

﴿ فَاتَ ﴾ أُوأَيت ان بعت من رجل جارية فولدت عند المشترى أولادا فماتت وبني أولادها ثم ظهر على عيب كان بالجارية حين بعنه اياها (قال) يرد البائع قيمة العبب

ولايكون للمشترى أزبرد الاولاد وقيَّمة الأم الا أن للبائع أن يقول أنا آخذ الاولاد

وأردالثمن لأن التيكانِ البيم فيها قد ماتت ﴿قَالَ ـعنونَ﴾ فان قال لا أقبل ذلك قيل

للمشترى إما ان أخذت النمن ورددت الاولاد واما ان تمسكت بالاولاد ولاشي

لك ألا تري لو أن الأم قالمة وممها ولدها ثم أراد ردهاوبها الديب لم يكن له أن يردها

الا ومعها ولدها أو بمسكها وولدها أولا ترى لو أن الام لم يكن معها ولد وأصاب بها

يحجر عليه قد رأى العيب ورضيه من غير أن يكون رضاه ممروفا ولا محاباة ولكنه (٢٠ _ المدونة _ عاشم)

مدن م عنده عب خركان له أن يردها ويغرم ما نفصها اليب عنده أو بحبسها ورجه فنيمة العيب الذي دلس له الأأن يقول البائع اذا أراد المشتري التمسك سها وَنْ بِرِجِم بِالْمِيبِ أَنَا أَرِدِ الثَّمِنِ وَ خَـنَاهَا مِمْيِيةً فَلاَ تَكُونَ للمَشْتَرَى حَجَّةَ أَمَا أَنْ أ

وها وأخذ الثمن واما أن حبس ولا شئ له وكذلك اذا رضي أن به الما الثمن . وإنحذ الولد بلا أم يقال للمشترى إما أن أخذت الثمن وأعطيت الولد واما أن تسكت أُ يُولِدُ وَلاَ ثِينَ لِكُ ﴿ قَالَ ﴾ لا بن القاسم أوأيت ان اشتريت جارية فلم أقبضها حتى

إلى عند البائع ولداً ثم قبضنا المد ما ولدت بشهر أو بشهر من ثم أصبت سها عيما لله البائع وقد حدث الجارية عندي عيب فأردت أن أرجع عليه العيب الدي داس لي هل يقسم الثمن على تيمة الام والولد أم على تيمة الام وحدها (قال) ينظر

ان نبعة الام يوم وقعت الصففة بالا ولد ثم يرجع بقيمة العيب محال ما وصفت لك منز في المكاتب بيتاع أو بديم البيد فيعجز المكاتب ومجدالسيد بالعبد عيا ﴿ ﴿ وَالْأَذُونَ لَهُ فِي النَّجَارَةُ بِنَاعِ الْعَبْدُ ثُمْ يُحِجِّرُ عَلَيْهُ ثُمْ يَجِدُ السَّيْدِ بالعَبْدُ عَيْبًا ﴾ ﴿ فَنَتِ ﴾ أَرأيت لو أن مكاتبا نشتري عبداً فباعه من سيده ثم عجز المكاتب فرجم

رنينا فأصاب السيد بالعبد عيا كان عند بالعه من المكاتب فأراد رده على بألعه من المكاتب (قال) ذلك للسيد ﴿ قلت ﴾ لم وابحما كانت العهدة للمكاتب على البائع ولم نكن للسيد (قال) لان المكاتب حين عجز فقد هالمر محيفوراً عليه وصارت العهدة

له على البائع فليس للمحجور عليه ها هنا أن يقبل ولا يرد ألا نرى أن العبد لو أراد ان برده فأبي السيد ورضي بالعب كان ذلك للسيد ولا ينظر في هذا الى قول العبد فَذَا يَدَلُكُ عَلَى أَنْ هَذَا قَدْ صَارَ الى السيد أَنْ يَرِدُ أَوْ يَقْبَلُ أَلَا تَرَى أَنْ السيد لو أَذَن المبده في النجارة فاشترى رقيقاتم منعه من النجارة وأشهد عليه أنه قد حجر عليه ذلك الاذن نم أصاب السيد بالعبيد عيما أن للسيد أن يردأولنك العبيد بعيبهم الذي

وجد بهم وليس لامبدأن يرد لان السيد قد حجر عليه الا أن يكون العبد قبل أنه أ بحجر عليه قد رأى العيب ورضيه من غير أن يكون رضاه معروفا ولا محاباة ولكنه (٢٠ _ المدونة _ عاشر)

مُحْكِرٌ فِي الرَّجْلُ بِنَّاعَ الْجَارِيَّةِ وَبِاللَّذِيبِ لِمَ يَعْلَمُ بِهِ ثُمَّ تَمُوتَ مِن ذلك الديب كيج ﴿ فَلْتَ ﴾ أُوأَيْتُ أَنْ اشْتَرِيتَ جَارِيةً حَامِلًا وَلَسْ لِي سِهَا البَائِعِ فَمَاتَ مِنْ فَلَكُ أن أوجع بالنمن أم لا (قال) قال مالك بن أنس كل عيب داس به البائع باعه ومروقياً وهو يعلم فهلك الدَّبد عند المشترى، من ذلك العيب فالمصيبة من البائم والنَّمن ورُّ عَلَّها اللَّهِ عَلَيْهِ اللّ المشترى والحملُ عيب من العيوب فإن كانت الجارية ماتت قبــل أنّ يعلم به الشرّي أ وقد داسم فأراها من البائم وان كان علم فلم يرد حتى ماتت من نفاسبا فلا شي الله

(قال أشهب) الا أن يكون فيا علم أمر لم يكن في مثلة فوت فقام في ردها فيكوز أُ عَنْرُلَةُ مَنْ لَمْ يَعْلَمُ وَلَمْلُهُ أَنْ يَكُونَ عَلَمْ حَيْنَ أَضَرَ بِهَا الطَّلْقِ خَرْجٍ في ذلك فلم يصل ألَّ السلطان ولا الى الرد حتى مات فهي من البائع وأن كانأمرا في مثل ماترد ولم يأت من ذلك أمر من طول الزمان ما يرى أنه رضًا منــه يكون اليوم وما أشبهه أحلُّ بالله الذي لا اله الا هو ما رضي الا على القيام ثم يردها وان كان لم يدلس له به ومات في يدى المشترى من ذلك السب كانت المصيبة من المشترى ورد البائم على المسترى ما بين النيمتين ﴿ قال سحنون ﴾ وقد بينا آثار هذا قبل، هذا وهذا قول أشهب

∼ى ﴿ فِي الرجل بِنِيعِ الجاريةِ من الرجلِ فنلد أولاداً ثم تموت الام ڮ؞۔ ﴿ فيظهر المشترى على عيب كان بالجارية ﴾ ﴿ فَلْتَ ﴾ أُوأَيت أَنْ بعت من رجل جارية فولدت عند المشترى أولادا فمات وفق

أولادها ثم ظهر على عيب كان بالجارية حين بعنه اياها (قال) يرد البائع قيمة العبب ولايكون المشترى أن يرد الإولاد وقيمة الأم الا أن للبائم أن يقول أنا آخذ الاولاد وأردالئمن لأن التي كانِ السِيم فيها قد مانت ﴿ قال سَعْنُونَ ﴾ فان قال لا أقبل ذلك قبلُ للمشترى إما ان أخذت النمن ورددت الاولاد واما ان تمسكت بالاولاد ولاثئ

لك ألا تري لو أن الأم قائمة وممها ولدها ثم أراد ردهاوبها الميب لم يكن له أن بردها الإومعها ولدها أو بمسكماً وولدها أولا ترى لو أن الام لم يكن معها ولد وأصاب بها

ي و تستحق فاتنا برجع عليه بقيمة الجارية ولا يرجع عليه بقيمة الكتابة لأن ذلك ب بدين قاطع عليه فلذلك رد الى قيمة العرضَ وهــذا هو قول مانت في المكاتب ولابشه هذالبع وهو في البيوع ثمن وهذا ليس ثمن وهذا ونكح المرأة واحدا وهما وبيع السلمة بالسلمة مختلف ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْنِ حَيْنَ بَاعَــه نفســه بهذه الجارية إ أماب ما عبيا فردها عليـه أيكون تام الحرمة جائز الشـمادة وتكون عليـه نيمة الجاربة دينا (قال) نم ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً بشئ مما يكال أو يوزن وشن بالع العبد ذلك الثمن وقبضت العبد فأصبت به عيباً (قال) ترد العبــد وتأخذ . كمالة طمامك ولا يكون لك قيمة طمامك ﴿ قلت ﴾ قان كبنت أنما اشتريت العبد شياب وَ تَلْفُ النَّبَابِ ثُمُ أَصْبَتِ بِالعَبِدَ عَبِهَا (قال) يرجع بقيمة النَّبَابِ ﴿ قَلْتَ ﴾ وهذا كه نول مالك بن أنس (قال) نعم ۔ علی ما جا، فیمن اشتری داراً أو حیوالا فأصاب سا عیما پیده۔ ﴿ قَالَ عِبْدُ الرَّحْنُ مِنْ القاسم ﴾ سئل مالك عن الرجل يشتري الدار وبها صدع (قال) ان كان صــدعا يخاف على الدار الهــدم منه فأرى هذا عيبا ترد به وان كان صــدعا لا يخاف على الدار منه فلا أرى أن ترد منه لأنه يكون في الحائط الصــدع فيمكث الحائط وبه ذلك الصدع زمامًا كثيراً فلا أرى هذا عيبا نرد الدار منه ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية فأصبها وسعاء (١) أيكون هذا عيبا في قول مالك (قال)

لا يكون عبباً (قال) وسئل مالك عن الجارية تشترى فتصاب زعراً، العالة لا تنبتُ (قال) أواه عيها وأوى أن ترد ﴿ قلت ﴾ أرأيت من باع عبداً وعليه دين أيكون ذلك عيبا يرد منه في قول مألك (قال) نيم ذلك عيب يرد منه كذلك قال مالك ﴿ أَخْبُرُ نِي ﴾ سحنون عن إن وهب عن عقبة بن مافع قال قال يحيي بن سعيد دين العبد

في ذمته يتبعه به صاحبه حيث كان وهو عبب يرد منه وليس للمبتاع أن يحبس العبد

رضيه رَجاء الفضل فيته وكذاك المكاتب . وتما يداك على ذلك أن لمذاالية أن يرد أذا لم يه لم المكاتب بالعيب حَسَى عجز أو كان عبدا محجوراً عليه قبل أن أُه يملم بالعيب أن العبد قد صار للسيد والمال قد صار في يد العبد فلا يجوز له في ماه صَدِيمُ الا بادن سيده ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت مكاتبا اشترى عبداً فان قبل أن يؤيُّ كتاب ولم يترك وفاة فأصاب السيد بالعبد عيبا بعد موت المكاتب أيكون له أن ا يرده على البائع (قال) نم الا أن يكون للبائع بينة أنه قد تبرأ من العيب الى إلميتركي ﴿

المكاتب وذلك أن مالكا سئل عن الرجل بشترى العبد أو الدابة فيهلك الشنري فيجد وَرَثُةَ المُشترى بالسَّامَة غَيْبًا فيريدون ِردها فيقول البائم قد تبرأت من هُــَذَا العيب الى صاحبكم (قال مالك) أن كانت له بينة فذلك له والا حلف انورثة الذين يُظُنُّ أبهم أنهم علموا بذلك وردوا العبد ﴿ فات ﴾ وكيف يحلف الورثة أعلى البنات أم على أ العلم (قال سحنون) أخبرني ان نافع أنهم بحلفون على العلم ﴿ قاتَ ﴾ فان لم يكن فيهم إ من يظن به أنه قد علم بذلك (قال) فلانتين عليهم عند مالك بن أنس ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت مَكَانَبا باع عبداً ثم عجز المكاتب ووجــد المشترى بالعبد عيبا فأراد رده (قال مالكِ)

الذي رده بالعيب الثمن الذي اشتراد به ان كان فيه وفاء لذلك فان فصل بعــد ذلك كان على العبد الذي تجز دين ورضي المشترى بالردكان هو والغرماً، فيه شرعاً سواة حَجْرٌ فِي الرَّجَلُّ مِنْ عِدْدُ مَنْ نَفْسَهُ بِسَلَّمَةً بِأَخْذُهَا مِنْهُ ﷺ

ذلك له نان كان للمبد مال أخذ النمن منه وان لميكن له مال بيع العبد المردود ففضي

﴿ فَالَّ ﴾ أَرأَيت لو أنى بعت عبداً كي من فسه مجارية عنده فقيضت الجارية ثم أصبت مهاعياً فأردت ردها بماذا أرجع على العبد أبقيمة نفسه أم بقيمة الجارية (قال) ليس لكُّ أن تردها اذا كانت للمبد يوم باعه نفسه لأنه كأنه انتزعها منه وأعتقمه ﴿ قَالَ ﴾ ولو

أمك بعته نفسه مها ولم تكن للعبعد يومشذ ثم وجدت عيبا ترد منه رددتها ورجعت عليه بقيمتها تنزلة المكاتب يقاطعه سيده على جارية يأخذها منه ويعتدهثم بجدبالجارية

(١) (رسحاء) الرسحاء الفييحة من النساء من الرسح محركة وهو قلة لحم الألينين والعجز والنخذين وتجمع على رسح بضم فسكون اهكتبه مصححه بر و تستحق فاتما يرجه عليه بقيمة الجارية ولا يرجع عليه بقيمة الكتابة لأن ذلك المدر و تستحق فاتما يرجه عليه بقيمة الكتابة لأن ذلك المدر بدين قاضع عليه فلذلك رد الى قيمة العرض وهمذا هو قول مالك في المحتب بلايمه منا البيع وهو في البيوع ثمن وهذا اليس ثمن وهذا ونكاح المرأة واحسد وهما وبيع السامة بالسلمة مختلف هر قلت ﴾ أرأيت حين باعمه تفسمه بهذه الجارية وتكون عليمه قيمة الجارية ديا (قال) نعم هر قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً بشئ مما يكال أو يوزن وأنت بأع انبعد وتأخذ وتأخذ وننا بأع المهد وتأخذ والمناب ولا يكون لك قيمة طعامك هر قلت كه فان كنت انما اشتريت العبد أب وقائل النياب شما أصبت بالعبد عبيا (قال) يرجع بقيمة النياب هرقات كه وهذا أب وهذا النياب في الني العبد أنس (قال) نعم

ن كان صدعاً نخاف على الدار الهدم منه فأرى هذا عيبا ترد به وان كان صدعاً لا خاف على الدار منه فلا أرى أن ترد منه لأنه يكون في الحائط الصدع فيمكث الحائط وبه ذلك الصدع زمانا كثير أفلا أرى هذا عيبا ترد الدار منه ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت أن ان اشتريت جارية فأصبها رسحاء (١) أيكون هذا عيبا في قول مالك (قال)

ريس السعريب بريستان المالك عن الجارية تشترى فتصاب زعراء العالة لا تنبت لا يكون عيبا (قال) وسئل مالك عن الجارية تشترى فتصاب زعراء العالة لا تنبت (قال) أراه عيبا وأرى أن ترد وفلت ﴾ أرأيت من باع عبداً وعليه دين أيكون ذلك عيبا يرد منه كذلك قال مالك ذلك عيبا يرد منه كذلك قال مالك في الحبد في قول مالك (قال) نعم ذلك عيب يرد منه كذلك قال مالك في الحبد في الحب

فى ذمته يتبعه به صاحبه حيث كان وهو عيب يرد منه وليس للمبتاع أن تجيس العبد (١) (وسحاء) الرسحاء النبيحة من النساء من الرسح محركة وهو قلة لحم الأليتين والعجز والنخذين ونجمع على رسح بضم فكذن اله كنبه مصححه رضيه رَجاءالفضل فيّمه وكماك المكانب ، ومما بدلك على ذلك أن لمذال لم أن يرد اذا لم يمم المكانب بالعب حسى عجز أو كان عبدا محجوراً عليه قبل أن

يسلم بالديب أن الديد قد صار للسيد والمسال قد صار في يد العبد فلا يجوز له في رابر المنيع الا باذن سيده ﴿ قات بَم أَرايت مكاتبا اشترى عبداً قات قبل أن يو على كتابته ولم يترك وفاء فأصاب السيد بالديد عيما بعد موت المكاتب الي المشترى يرده على البائع (قال) نم الا أن يكون للبائع بينة أنه قد تبرأ من العيب الى المشترى المكاتب وذلك أن مالكا سئل عن الرجل يشترى العبد أو الدابة فيهلك المشترى فيجد ورثة المشترى بالسلمة عيبا فيريدون ردها فيقول البائع قد تبرأت من همذا العبب الى صاحبكم (قال مالك) ان كانت له بينة فذلك له والا حلف الورثة الذين يظن بهم علموا بذلك وردوا الديد ﴿ فات ﴾ وكيف يحلف الورثة أعلى البتات أم على

العَمْ (قَالَ سحنونَ) أخبرني ابن نافع أنهم يحلفون على العلم ﴿ قلتَ ﴾ فان لم يكن فيهم

من يظن به أنه قد علم بدلك (قال) فلاتين عليهم عند مالك بن أنس ﴿ قلت ﴾ أرأيت

مكاباً باع عبداً ثم عجز المكاتب ووجد المشترى بالعبد عيبا فأراد رده (قال مالك) ذلك له فاز كان للعبد مال أخذ النمن منه وان لميكن له مال بيع العبد المردود فقضى الذى رده بالعيب الثمن الذى اشتراد به ان كان فيه وفاء لذلك فان فضل بعد ذلك فضل كان للعبد لذي عجز واز كان مقصانا كان عليه يتبعه به في ذمته (قال) فأن كان على العبد الذي عجز دن ورضى المشترى بالردكان هو والفرماء فيه شرعا سواله

حري في الرجل بيم عده من نفسه بسلمة يأخذها منه كه و المحتلفة في الرجل بيم عده من نفسه بسلمة يأخذها منه كهر أصبت الجارية ثم أصبت المادية أم أصبت المادية أم أصبت المادية أم أمينة المادية أم تقيمة الجارية (قال) ليس الك أن تردها إذا كانت للمديوم باعه نفسه لأنه كأنه انتزعها منه وأعتقم (قال) ولو

أمك بنته نفسه مها ولم تكن للعب يومشذ ثم وجدت عيبا ثرد منه رددتها ورجمت عليه بقيمتها بمنزلة المكاتب يقاطعه سيده على جارية يأخذها منه ويُعنقه ثم بجدبالجارية

Chavi أين ﴾ ون كان رجع اليه بشراء شتراه فهو بالخيار ان أواد أن يرده على الآخر نى ئىتىرد منه ردد عليه لان عهدته عليه ثم يكون الذي يرده عليه بالخيــار في يب كه وفي رده عليه ك لان عهدته عليك فانرده عليك بالعيب رددته على بالله ون لم يرده عليك ورضى ميه فقد اختلف الرواة . فقال بعضهم المرجع على البائع لاول بشئ كان ما باعدة به أقل مما اشتراد به أو أكثر. وقال بعديم نظر فان كان الذي ماعه به من الذي رضي بعيبه واحتبسه مشال الثمن الذي كُلُونَ المتراد به أو أكثر فلا تباعة أوعلى البائع الاول لانه قد صار في يده مثل الثمن المدى كان برجع به أو أكثر وال كان النا باعه بأقل من الثمن الذي كان اشتراه به رجه على الله. الاول بمنا نقص من ثمنه الاأن تكون تيمة الديب أقل مما ينقص الإ برجه عايه لا بقيمة العبب من النمن الذي اشتراه به ﴿ وَقَالَ أَشْهِبٍ ﴾. وأن شاء ، برده على الذي باعه أخيراً ثم اشتراه منه ورده على البائع الاول وأخذ منه النمن أيركن اشتراد به ولا تباعية له في العيب على الذي اشتراد منه أخيراً لرجوعيه مهدة لاولى وللمشترى الآخر أن يتبعك بالعيب الذي اشترى العبد منك وهو به الكان يعكمه بأناج مما اشتراه به منك فيأخذك بتمام الثمن لانه قد كالله أن يرده عَلِكُ وَيَأْخِذُ هَذَا الثَّمِنَ مَنْكَ كُلَّهِ وَلا حَجَّةَ لكَ عَلِيهِ لانَ النَّبِدِ قد صار اليك وليس هَذَا بَعْرَلَةُ مَا لُو بَاعِهِ مِن غَيْرِكُ بِأَقَلَ مِن الثَمْنَ وَرَضَى مُشْتَرِيَّهِ بِالْتَمْسك به لم يرجع علك الا بالانل مم نقص من الثين أو مما يقص العبد من قيمته وان كان انما رجم اليه مبية أو يصدقه من الذي كان اشتراه منه فللواهب أو للمتصدق أن يرجع عليه نا بين العجة والدا. في الثمن الذي كان اشــتراه به وله أن يرده على بائعــه الاول وبأخذ منه جميع الثمن ولابحاسب بشئ مما بني في يديهمن ثمن الواهب أو المتصدق

لانه كانه رد عليــه المبد ووهبه أو تصدق عليه بقيمة الثمن بمد طرح قيمة العيب

والكان ورثه من الذي اشتراه رده على بائمه الاول وأخذ منه جميع الثمن لان مال

المشتري الميت وهو الثمن قد صاراه ميراثا وكان العبد رداً عليه فهو يرجع بجميع الثمن

وسبراً من الدين وليكنه ان أراد حبسه حبسه بدينه وان أراد رده كان ذلك الم ﴿ وَأَخْبَرُ فِي ﴾ عن ابنَ وهب عن عبد الجبار عن ربيمة أنه قال فيرجل اشترى عَيْنَا ﴿ إِ وعليه دين وهو لا يعلم (ذل) يخير اذا علم بالدين ﴿ قَالَ ابْنُ وَهُبُ ﴾ وبلني عراق الزناد مثله ﴿ وَأَخْبِرُنِي ﴾ عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهابَ أَنْهِ عَلَيْكُ رجل باع عبداً وعليه دين فكتمه دين عبده حين باعه (قال) ان أحب الذي اشترال أن يرده فعل (قال ابن وهب) قال يونس وقال ابن موهب ان رضي أن يمسك العبـد فالدين على العبـد (قال ابن وهب) قال مالك دين العبد عبدة وهوا عيب من العيوب أن شاه حبس وأن شاه رد ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم أرأيت أن استريب جارية لها زوج أو عبداكه امرأة أو عبداكه ولد أو جارية لها ولد أيكون هـ ذاعيا ﴿ (قَالَ) سَمَّعَتُ مَالَكَما يَقُولَ فِي الجارِيَّةِ التِّي لِهَـا زوج والفلام الذي لعامراً ۚ أَو ولد قَنْفاً كنه عيب ترد به ﴿ نلت ﴾ والحارية التي لهـا ولد (قال) لم أسمعه من مالك وهو عندى عيب ترد منه مثل النلام ﴿ فات ﴾ أرأيت ان اشتريت جارية قد زنت عَلَيْكُ سيدها فنم يحدها سيدها وقد عامت بذلك أيجب على أن أحدًها (قال) سئل مالك عن ذلك فقال ما أرى ذلك على المشترى بالواجب ﴿ قلت ﴾ أفكان مالك براه على الم اذا باعنيها زائية ولم يين ذلك في وخش الرفيق وعليتها قال نعم ﴿قَاتُ ﴾ فان المُعْرَبُّ أَنَّ عبداً زايا أكان مالكِ براه في العبد عبيا أم لا (قال) لا أقوم على حفظ تول مالك ∼ ﴿ فِي الرجل يشتري العبد ثم بيمه نم يدعى بعد ما باعه أن به عييا ﴾

﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَابِتَ انَ بِمِتَ عِبداً مِن رَجلَ فِباعِه المُسْتَرَى ثُم ادعى عِيباً بِالبَيد أَيكُونَ لَهُ أَن يُخاصَم بِاللَّهِ فَي العِيب وقد باع البَيد في قبول مالك (قال) لا أرى أن يرجم الليب فكيف يكون بينهما خصومة ﴿ قِلْتَ ﴾ قال رجم البيد الى المُسْتَرى بوجه من الوجوم بهة أويشراء أو بميراث فأراد أن يخاصم الذي باعه في البيب الذي ادى أنه كان به يوم باعه أيمكنه من الخصومة بعد ما رجع اليه في قول مالك ذال نم ﴿ قالَ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ قَالَ لَهُ عَلَى اللَّهُ قَالَ لَهُ فَي قَالَ اللَّهُ قَالْ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ قَالَهُ قَالَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ عَلَى قَالَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ قَالَهُ قَالَ اللَّهُ قُلْ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ قَالَى اللَّهُ قَالَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ قَالَهُ قَالَهُ قَالَهُ قَالَ اللَّهُ قَالَ اللَّهُ قَالَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ قَالَ اللّهُ قَالَ اللّهُ قَالَهُ اللّهُ قَالَ اللّهُ اللّهُ قَالَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ قَالِهُ اللّهُ قَالَ اللّهُ قَالَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ قَالَهُ اللّهُ قَالَ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّه

ر و و ن كان رجع اليه بشراء اشتراء فهو بالخيار ان أراد أن يرده على الآخر ن الله الله و الله عليه لان عهدته عليه نم يكون الذي يرده عليه بالخيسار في ك وفي رده عليه ك لان عبدته عليك فان رده عليك بالميب رددته على بالمسه هزول ان شـنت وان لم برده على ورضى بعيبه فقد اختاف الرواة ·فقال بعضهم لا يرجع على البالع الاول بشئ كان ما باعــه به أقل مما اشتراد به أو أكثر. وقالًا . يضهر ينظر فان كان الذي باعه به من الذي رضي بعيبه واحتبسه مشال الثمن الذي أكن اشتراه به أو أكثر فلا تباعة لوعلى البائع الاول لابه قد صار في بده مثل الثمن نى كان برجع به أو أكثر وان كان انما باعه بأنل من الثمن الذي كان اشتراه به | ب، على بشمه الاول عبا فص من ثمته الا أن تكون قيمة العيب أقل مما ينقص وَرَبِهِمْ عَلِيهِ لا نَقِيمَةُ العِيبِ مِن النَّمَنِ الذي اشتراد به ﴿ وَقَالَأُسُهِ ﴾ وان شاء ا . برده على الذي باعه أخيراً ثم اشتراه منه ورده على البائم الاول وأخذ منه النمن تنيكان اشتراد به ولا تباعــة له في العيب على الذي اشتراد منه أخيراً لرجوعــه مهدة الاولى وللمشترى الآخرأن يتبعك بالعيب الذي اشترى العبد منك وهو به الكان باعكه بأقل مما اشتراه به منك فيأخذك بتمام الثمن لانه قد كان له أن يرده عليك ويأخذ هذا الثمن منك كله ولا حجة لك عليه لان العبد قد صار اليك وليس هذا عنزلة ما لو باعه من غيرك بأقل من الثمن ورضى مشتريه بالتمسك به لم يرجع عليك الا بالاقل مما نقص من الثمن أو مما يقص العبد من قيمته . وان كان اتما رجم اليه بهبة أو بصدقة من الذي كان اشتراه منه فللواهب أو للمتصدق أن يرجع عليه ما بين الصحة والداء في الثمن الذي كان اشـــــراه به وله أن يرّده على بالعـــه الاول وبأخذ منه جميع الثمن ولايحالب بشي مما بتي في يديهمن ثمن الواهب أو المتصدق لانه كانه رد عليـه العبد ووهبه أو تصدق عليه بقيمة الثمن بعد طرح قيمة العيب وانكان ورثه من الذي اشتراه رده على بالممه الاول وأخذ منه جميع الثمن لان مال المشتري الميت وهو النمن قد صارله ميرانا وكان العبد رداً عليه فهو يرجع بجميع الثمن

وتسبراً من الدين ولكنه ان أراد حبسه حيسه بدينه وان أراد رد. كان ذائر . ﴿ وَأَخْبَرُ فِي ﴾ عن ابن وهب عن عبد الجبار عن ربيعة أنه قال في رجل اشترى عبد ﴿ فَ وعليه دين وهو لا يعلم (قال) يخير اذا علم بالدين ﴿ قَالَ ابْ وَهُبِ ﴾ وبلغني عنأو الزار مثله مزوا خبرني م عن ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب أبه عالي ا رجل باع عبداً و فيه دين كنمه دين عبده حين باعه (قال) ان أحب الذي المنتزز أن يرده فعل (قال ابن وهب) قال يونس وقال ابن موهب ان رضي أز أ عسك العب فالدين على العب (قال ابن وهب) قال مالك دين العبد عهدة وهر عب من العيوب ان شا، حبس وان شا، رد ﴿ قلت ﴾ لابن القامم أرأيت ان اشتريت جارية لحا زوج أو عبداً له امرأة أو عبداً له ولد أو جارية لها ولد أ يكون هـذا ب (قُلْ) سمعت مالكا يفول في الجارية التي لهـا زوج والفلام الذي له امرأة أو ولد فيذ في كُنَّهُ عَيْبِ تَرْدَ بِهِ ﴿ قَلْتَ ﴾ والعبارية التي لهـ أولد (قال) لم أسمعه من مالك وهر ﴿ عندی عیب ترد منه مثل الغلام ﴿ قات ﴾ أوأیت ان اشتریت جاریة قد زنت عندمَّجْ سيدها فلم يحدها سيدها وقد علمت بذلك أنجب على أن أحدًها (قال) سئل مالك عن ذلك فقال ما أرى ذلك على المشترى بالواجب ﴿ قلت ﴾ أفكان مالك يراد عيماً ﴿ اذا باعنيها زانية ولم بين ذلك في وخش الرقيق وعليها قال نم ﴿ فَاتَ ﴾ فاناشتريت عبداً زانيا أكان مالك يراه في العبد عيبا أم لا (قال) لا أقوم على حفظ قول مالك ه فه المان أراه عيا ردمه

صحیر فی الرجل یشتری العبد نم بیمه نم یدعی بعد ما باعه أن به عیبا کید و قلت به أرأیت ان بعت عبداً من رجل فباعه المشتری نم ادی عیبا بالعبد أیکون له أن بخاص بالعه فی العیب وقید باع العبد فی قبول مالك (قال) لا أری أن برجم بالعیب فیکون بنهما خصوصة فر قلت به فان رجم العبد الی المشتری بوجه من الوجوه بهبة أوبشراه أو بمیراث فأراد أن يخاصم الذی باعه فی العیب الذی ادی أنه كان به يوم باعه أن العیب الذی ادعی فی قول مالك دال نم خوقال الله کان به يوم باعه أند كنه من الخصومة بعد ما رجع الیه فی قول مالك دال نم خوقال الله کان به يوم باعه أند كنه من الخصومة بعد ما رجع الیه فی قول مالك دال نم خوقال الله کان به يوم باعه الله کان به يوم باعه الله کان به يوم باعه کنه من الخصومة بعد ما رجع الیه فی قول مالك دال نم خوقال الله کان به يوم باعه کنه من الخصومة بعد ما رجع الیه فی قول مالك دالد نم من الخصومة بعد ما رجع الیه فی قول مالك دالد نم به من المناس من المناس به تم باعد من المناس به تم باعد کنه من الخصومة بعد ما رجع الیه فی قول مالك دالد به تم باعد کنه من الخصومة بعد ما رجع الیه فی قول مالك دالد به تم باعد کنه من الخصومة بعد ما رجع الیه فی خوال مالك دالد به تم باعد کنه با کنه با کنه به تم باعد کنه به به تم باعد کنه باعد کنه به تم باعد کنه به تم باعد کنه به تم باعد کنه باعد کنه باعد کنه به تم باعد کنه کنه باعد کنه باعد کنه باعد کنه باعد کنه باعد کنه کنه باعد کنه کنه کنه کنه کنه کنه کنه کنه

أَ بِمَوْنَ ذَانِ وَلاَ يَقْدِرِ الْمُدْنِي عَلَى وطامًا ولا الخروج بها فيكون هذا طَرْرَا عَلَى إ بَنِي وَوْ كَانَ ضَرِراً عَلَى الشَّتْرِي صَارَ عَبِيا بِرَدْهَا إِهِ عَلَى البَّائِعِ ﴿ قَالَتُ ﴾ أرأ بت وَلَا إِنْهِ إِنَّهَا لَنَ أَخْضَ عَنْدُكُ هَذَا الشَّهِرُوشِكُ أَنْ تَحْيَضَ الشَّهِرُ الدَّخُلُ أَثرى ا

المشترى محمسها والصبر ح. الملها تحيض في الشهر الثاني ولا يفسخ البيع

اليم (قال) لا أحفظ عن مان في هذا شية والكن ينظر في ذلك السلطان ب إَه ضرراً فَسَخَ البِيعِ وَانْ رأَى لَـ فَالِكَ لِيسَ لِضَرِرَ أَخَرِهِ مَا لَمِقِعِ الضَّرُو ﴿فَلَتُ﴾ أ رُأْتِ انْ قَالَ البَالْمِ أَنَا أَقِيمُ البَانِةَ لَمَا فِدَ حَافَتَ عِنْدَى قَبَلَ أَنْ أَبِيمُ إِ بِيرِمُ أُو يُومِينَ ا . فمو ذلك وقال للمشترى الما حدث بها هذا الداء عندك فلا يكون لك أن تردها

﴿ إِنَّ إِنَّ اللَّهِ مِنْ أَلْسَ إِذَا لَمُ تَحْضَ فَلَاكَ عَيْبٍ مِرْدُهَا بِهِ المُشْتَرَى فَقُولُ البائع و من لا ينمه لانها في ضان البالم حتى تخرج من الاستبراء وانما تصير للمشتري ﴿ زَنُمُ الْاسْتَبْرَاءُ فَهَىٰ وَانْ حَدَثْ بِهَا هَذَا اللَّاءُ فِي الْاسْتَبْرِاءُ فَأَمَّا حَدَثُ وهِي في

مهان البائم ألا ترى ان ماحدث من العيوب في الاستبراء اذا كانت ممن يتواضع | منها أنه من البائع حتى تخرج من الحيضة الا أن تكون من الجوارى اللاتي يجوز ا يبهن على غـير الاســتبرا، وتباع على ذلك فنـكون من المشــترى لأنه مما بحدث إ وكذك لو أصابها عيب كان من المنترى ألا ترى لو أنها مانت بعد استبرائه

حَجْمُ فِي الرَّجَايِنِ مِناعَانِ العبد فيجدان به عيبًا فيريد أحدهما أن يردُّ يُهِيِّينًا ﴿ وَيَأْتِي الْآخِرِ الْآأَنِ يَمْسُكُ ﴾ ﴿ وَلَلَّ ﴾ أُرأيت ان بعت عبدي من رجلين صفقة واحدة فأصابا بالعبد عياً وَمَرْ

أحدهما أن يُحبِس وقال الآخر أما أرد (قال) قال مالك برد من أراد أن يردوني الذي أراد أن يحبس (قال) قال مالك وان للبائع هاهنا لمقالا ﴿ قَالَ ﴾ وسألنا عنه ماك بعد ذلك فقال لى مثل مافلت له انه من أراد أن عسك أمسك ومن أحب أن وا ردَّ شَاءَذَلكُ البَائْمِ أُو أَبِي وذلكُ أَنْهُ لُو أَفْلَسَ أَحَدَهُمَا لَمْ يَتَّبَعُهُ لَا يُضَفَّ حَمَّهُ وَأَعَاجُهُمْ كل واحد منهما تصفه ﴿ قات ﴾ أوأيت ان بعت جارية من رجلين صفقة وأحدة فأصابا بها عياً فقال أحدهما قدرضيت بالعيب وقال الآخر أنا أردها (قال) سألناما ﴿ إِلَّهُ اللَّهُ اللَّهُ إِ عنها فقال مالك له أن يرد من شاء ويحبس من شاء من المشتريين وما أحرى أزَّ أُ

ككون للبائع مقال (قال ابن القاسم) وقد سمعت من أثق به ينكر أن يكون مَن فَوْلُ إِ مالك غير ذلك وهو أمر بين لانه إن أفاس أحــدهما لم يتبع البائع الآخر الإيالة ي يصيبه من الثمن وانما باع كل واحد مهما نصمها ۔ ﷺ جامع العيوب ﷺ۔

أتراه عيباً في قول مالك بن أنس أردها به (قال) قال مالك بن أنس ذلك عيب ترد مَّه ﴿ وَلَمْتُ ﴾ أرأيت اناشتراها وهي حديثة السن ممن تحيض فارتفعت حيضها عِنْدًا المشترى في الاستبراء بشهرين أوثلاثة أيكون هذاعبها في قول مالك (قال) قال مالك

ذلك عيبُ أن أحب أن يردها ردها ﴿ قلت ﴾ أرأيت اذا مضى شهران من حَيْنَ ا اشتراها ولم تحض أيكون له أن يردها مكانه ويكون هذا عيبا (قال) لم يحد لي مالك

أ شتريت ثوبا فقطمته ثم اطلعت على عبب برد به (قال)المشــترى بالخيار ان أحب ا أن برده وما نقص التقطيع رده وان أحب أمسكه وأخذ قيمة العيب ﴿ قلت ﴾ فلو | ادى المشتري الذي قطع الثوب أن البائع حين باعه علم بالعيب وأنكر البائع ذلك (قال) قال مالك من أنس له على البائع اليمين (قال) فقيل لمالك فلو كان البائع قدرآه قبل أن بييمة فأنسيه حين باء، حتى قطمه المبتاع ثم أناه به فقال ما علمت به أو قال بلي ولكني نسيت العيب أن أخبرك به حين بمنك أثراه مثل الندليس أو مثل أ الذي لم يعلم (قال) قال مالك أرى أن يحلف بالله العد أنسى العيب حين باعه ويكون |

في هيذا حداً الا أني أرى ازجاه لير دها ويدعي ان ذلك عيب وذلك بعد مضي أيام حيضتها بالايام اليسيرة لم أر ذلك له لان الحيض قد يتقدم ويتأخر الايام اليسيرة الإ

المستعد الووعلى لابق تمدداً على السرقة تم أيضاعلى الزنا تم أيضاعلى الجنون وولقد ري مالك عن رجل اشتري من رجمل عبداً فلم يقم عنسده الا أيماحتي أبق فأثاه أ مَن لَهُ فِي أَذِكِ أَنْ لَا يَكُونَ أَبِقَ عَنْدِي فِي قَرْبُ هَـٰذِا اللَّا وَقَدَكُانَ عَنْدُكُ آلِمَا ا من ل (فقال) چاك ما ري عليه يمينا فرقال اين القاسم ﴾ واتنا بيم الناس على ويهجة فن دلس وترعيبه ما دلس وما جهل البعائع من ذلك فيو على بيم الصحة الا أن لتورالينة للمشتري أن ذاك البيب كان عند البائع فيرده عليه وان لم يعلم البائع بذلك أُمْبِ ﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَتِ لَ الشَّتَرِينَ عَبِداً فَأَصِاتِ بِهُ عَبِياً كَانَ عَدَالْبَالُمِ وَلَسْهُ لَ أ فروت رده فقال البائع حف بالله ألك لم رض بالعبد بعدما رأيت العب ولاتسوات به على بين أو لا (قال بن القاسم) لا ثبين عليك له اذا لم يدع أنه بلمه أنه رضيه يه مَرَقَه بِ مَبِ أُو يَقُولُ قِد يَئِنَ لِكَ العَبِ فَرَضَيْتُهُ أُو ادْتِي أَنْ مَجْرًا ۖ أَخَبُرُهُ أَنْ النتري لسوق به بعد معرفته أو رضيّه لأني سُمعت مالكا وسئل عن رجل بأع دا بَّةً | أو جاربة من رجل فوجد بها عبها فأتى بها المشترى إلى البائم ليردها فقال احلف لى المن ما رأيت العيب حين المتريم إولم يدع البائع أنه أواه اياه الا أنه قُل احلف أنك ا ترو (قال) قال ماذاك على المشترى أن محلف أنه ما رآد ولو جاز ذلك للبائع ا لجاز في غير هــذا ولكني أرى أن برد الجارية على البائع ولا يحلف المشــترى الا أنَّ رَكُونَ لَهُ بِينَةً بأنه قد رآءً أو يدعى أنه قد أراه اياه فيحلف له ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان * فقريت عبداً وأصبته مختل أترى ذلك عيبا (قال) أيم ﴿ قات ﴾ أتحفظه عن مالك (قال) لا فو قات ﴾ فالأمة المذكرة (قال) ال كانت توصف بذلك واشتهرت به

إرأيته عيباً ترد به ولم أسمعه من مالك حى﴿ في الرجل يشتري العبد أو الجارية فيجدهما أولاد زنا ۗ؞ ﴿ اللَّهِ ﴾ أَرأيت اذا شتريت غلاما أو جارية فأصبتهما أولاد زنا أيكون هذا عباً أردهما ا و (فال) لم سمعت مالكا يقول في الحاربة توجد ولد زنا أنها تردمنه ﴿ وَأَخْبَرْنَى ﴾ عن ابن وهب عن مالك بن أنس في العبــد يكون لِنَّــةُ أنَّهُ قال هو عيب برد منــه

مثل الذي لم يدلس لا يرده الا وما نقص الفطّع منه ﴿ قَلْتَ ﴾ أوأيت أن بالمراجع عليه ففطن المشترى بميب فأراد ان يستحلف البائم أن العيب لم يكن بها يوم بأع أراثه ان بها العيب الذي يدعيه المشترى الا بقــوله (قال) ليس له ان يستحلنه على أيَّ يكن ساعيب توم اعه اياها بنا ولا على عامه حتى يكون العيب الذي يدعه والم عيبا معروفا يرى فيها فيازمه ان كان لا يحدث مثله عند المشترى (قال ان العَلَمْ ا وقال مالك وان كان من الميوب التي يحــدث مثالما عند البائم والمشترى وكان والم العيوب الظاهرة حلف البائع على البتات وان كان مما يخني ويرى اله لم يعلمه عَمْدًا البائع على العلم ﴿ وَكِيمٍ ﴾ عن سفيان عن رجل عن عامر الشعبي أنه كان يُتو إخلالًا في العيب اذا كان باطناً على العلم وان كان ظاهم، أفعلى البتات ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت ان بسر

عبداً فأصاب به المشتري عيباً فارعي المشتري ان السيكان به عندي وأنكرت ال العيب ومثله محدث كيف يستحان البائع أعلى عامه أم على البتات (قال) قال مالين أ ان كان من العيوب الظاهرة التي لا يخلي مثلها أحلف على البتات وان كان من العيوب التي تخفى أُحلَف على علمه والبينة على المشترى أن العيب كان عندالبائع ﴿ وَلَكُ إِلَّهُ وَكُنْيِ الْ مالك يقــول ان أحلفه على العبب فحلف البــائع أن العبب لم يكن عنـــده ثم أَصَّانِيًّا المشترى بعد العين البينة أن العيب كان عند البائم أله أن يردد بعد اليمين (قال) كانَّ مالك بن أنس برى از استحلفه ولا عـ لم له بالبينة ثم علم أن له بينة وجدهم وتركم يبطل حقه اليمين وانكان يعلم مبينته فاستحلفه ورضى باليمين وترك البينة فالرقيق

له وكذُّلك قول مالك في هذا وفي جميع الحقوق ﴿ قات ﴾ فان طمنُ المشتريُّ إِنَّهِ البائع باعه العبد آبقا أو بجنونا أيحلف البائع على علمه أم على البتات (قال) لا يحلق على آلصلم ولا على البتات لانه لم يثبت أنه كان عنده آبقا أو مجنونا ولو ثبت ذلك لرده هليه ولم ينفعه يمينه ولو أمكن هذا من الناس لدخل عليهم الضرر الشديد بأتي المشتري الى الرجل فيقول له احات لى أن عبدك هذا ما زنى عندك ولا سرق عندك ولا علم الناس بما يكون من رقيقهم وهذا يدخل على الناس منه اذاً ضرر شديد ولو جاز هذا

CITE ∼ى﴿ فى الرجل بيع السلعة بما له دينار فيأخذ بالمائة سلمة ﴿ يَهِ ه أخرى فيها بها عيا). ﴿ فَلَتَ ﴾ أَوْأَيْتَ أَنْ بِمِتَ سَلِّمَةً مَا فَهُ دِينَارٍ فَأَخْذِنَ بِالْمَانُهُ سَلَّمَةً أَخْرى فُوجِيْنُكُ بالسلمة النائية عيبا(قال) بردها وبرجع بالمائة الدينار وهذاتماً لا اختلاف فيه ﴿وَالَّهُ ۚ إِيَّا ولقد سألنا مالكا عن رجل ببع من الرجل الطعام بثمن ذهب أو ورق فيلفاه فيأخيُّه

فى تمنه طعاما آخر مخالفا له أينتقض البيم كله أم يرد البيع الآخر ويثبت البيع الأول (قال) بل يرد البيع الآخر ويثبت البيع الاول محال ما كان ويرجع عليـه فيأخذ ورقه وكذلك السلمة الآخرة اذا وجد فيها عيبا فانما تنتفض الصفقة الثانية وهوتما

لا اختلاف فيه وتبق الصفقة الاولى على حالها صحيحة وآنا اختلاف الناس في السلمة الاولى وذلك أن أهل العراق قالوا فيها قولا فسألنا مالكا عها فقال الذي أخبرتك

- ﷺ في الرجل ببتاع السلع الكثيرة فيجد ببعضها عيبا ۗۗ ڮه ﴿ قَالَ ﴾ أُوأَيت ان اشتريت سلما كثيرة صفقة واحدة فأصبت باحداها عيمًا وليس هُو وجه تلك السلم وقد قبضت جَمِّع تلك السلع أيكون لى أن أردهاجيما

أصبت بها السب ﴿ فات ﴾ فان كنت لم أفيض كناك السلم من البائع فأصبت بسلمة منها عيبا فبــل أن أفبضها من البائع وليس تلك الـــلعة وجه ذلك الشراء فأودت أن

أرد جميع تلك السلم (قال) قال مالك ليس لك أن ترد الاتنك السلمة وحــدهما

﴿ قَالَ ﴾ وسوا؛ انْ كنت قد قبضت أم لم أُقبض في قول مالك أنما لى أن أرد تلك

السلمة التي وجدت فيها العيب بحصتها من الثمن أذا لم تدكمن تلك السلمة التي وجدت

فيها العيب وجـه تلك الــلم (قال) نم وهــذا فول مالك ﴿ قات ﴾ أرأيت ال اشتريت عشرة أثواب كلّ ثوب منهامشرة دراهم صفقة واحدة فأصبت باحداها عيباً أنظر مالك في هذا فإن كان الذي وجدت به العيب هو وجــه تلك الثياب رد

(140)

أغسترى جبع تلك السلع لمكان تلك السلمة وفيها كان يرجو الفضسل ومن أجلها

المناع رد ذلك البيم كا و الا أن يشاء المشترى أن يحبس ذلك كله

الرفيد كا أرأيت أن اشتريت عبيداً ويابا ودواب فأصبت بعبيد مها عبا وقيمة الديد كابر كل عبد منهم الاثون ديناراً وفيعة النياب كذلك أيضاً الاثون ديناراً

كو نوب وقيمة الدواب كذلك أيضاً كل دابة ثلاثون ديناراً وقيمة العبد الذي

أنسبت به العبب نيمته وحده خمسون ديناراً أو أربعون ديناراً أترد جميع ممذا البيع

ونجمه الله الشتري هذا البع من أجل هذا العبد في قول مالك (قال) لا لان العبد لدى صاب به العيب قيمته خمسون ديناراً وها هنا عبيــد ويــاب ودواب قيمة كل

و عد من هذه الاشياء قريب من هذا الذي أصاب به هذا العيب فليس لهذا العبد

الذي أماب به العيب اشتراء ولاهذا المبدوجه هذا البيع لان جيمهم قد بلغوا مائتين إ

من دنانير وانميا قيمة هذا الديد خسون أو أربعون ديناراً فهو وان كان أكثر ثمنا

من كل واحــد منهم اذا انفرد بثمته فليسهو وجه جميع هذا البهع واتما يكون وجه

م الميم اذا كان العبد الذي يصاب به الميب أو السلمة التي يصاب بها الميب

هي أكثر تلك الاشياء ثمنا اذا جمت تلك الاشياء يكون جميع الثمن ألف دينار وهي أ

سلم كثيرة فيكون ثمن هذا العبد سبمائة دينار أو تمانمائة دينار فهذا الذي هو وجه

- مير في الرجل بنتاع النخل فبأكل تمرتها ثم جد بها عبها كليت

مُوْقَاتُ﴾ أُرأيت الرجل بيبع الأرض والنخل فيأكل المشترى تمرسها ثم بجد بالنخل

عبيًّا أله أن يردها في قول مالك ولا يغرم ماأكل (قال) قال مالك في الدور والمبيد ل

تذن الاشيا، ومن أجله اشتريت وإن أصبت به عيبا رددت هذه السلم كابا

ميم (لا ينفر الآنا قد سمينا لكل سلمة تمنا (قال) قال مالك يقسم الثمن على قيمة أ

أبيته ي من رجمل حبوانا أو رنيةا وثيابا وعروضا كل ذلك صفقة واحدة فأصاب بين ذائد عيباً (قال ح ل مالك ال كان أصاب بأوقع تلك السلع عيباً ويدلم أنه انساً ا

﴿ قَالَتَ ﴾ أَرَأَيْتِ الحَجَلِ في الجارية اذا باع ولم بين أثر ادعيباً أم لا في قول مالك ﴿

وخش الرقيق وعليهم (قال) فيم ولفد خالفني ابن كنابة في و نش الرقيق الله ا

(177) فر حدد رينا أنراد عيباً ان لم بينه (قال) لا قال مالك بن أنس وقــد تهم الرجا خر بالسروة وبالتهمة فيلق سليما من دلك فلا تدفع شهادته بذلك ے پیر فی الرجل بنتاع السلمة و بها الدیب لم یعلم به ولا یعلم به گیجی۔ ےﷺ منی دیاں المیس نم برید ردھا کھ⊸ و فات ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً عليه دين فعامت بدينه فأردت رده فقال سيده البائم أنا أودي عنه دينه أو قال الذي له الدين قد وهبت له ديي الذي لي عليه أثري السيد المنترى أن يرده أم لا (قال) لا يكون السيد المشتري أن يرده وكذاك لو كن أمة في عدة من طلاق فاشتراها رجل فعلم بداك المشرى فلم بردها حتى تذبت عدمًا لم يكن له أن بردها لأن العيب قد ذهب فلا يكون له أن بردها ديب. ل مدذهب ﴿ قَالَتُ ﴾ وكذلك لو أنى اشتريت جارية فرأيت بعيما بياضا فأردت ردها وذهب البياض قبل أن أردها لم يكن لي أن أردها (قال) نعم (قال ابن القاسم) بلغدي عن مالك أنه قال اذا ذهب العب لم يكن له أن يردها ﴿ قَالَ ﴾ أرأيت ان أصابته الحي في الإيام الثلاثة أو البضت عيناه في الايام الثلاثة ثم ذهبت الحجي وذهب البياض من عيديه فجاء به المشترى في الايام الشلالة بريدرده (قال) أما اذا ذهب العيب ا فايس له أن يرده (قال) لامه بانني أن مالكما قال لو أن رجـــلا التاعــــــــــــ ومه عيب المديد مُناع بالعيب حتى برئ العبد من ذلك العيب لم يكن له أن يرده (قال) وسمت مالكا يقول في الرجل يشتري المبدوله ولد كبير أو صغير لم يعلم بولده فله | أن برده ورآه عينا (قال ابن الفاسم) وان مات الولد قبسل أن ينام به السيد ذهب

العيب ولم يكن للسيد أن يرده بالعيب حين علم به فتركه حتى برى أو إ بعام حتى

رئ تنزلة هذا

ليس بميت فيهن فسألنا مالكاً عن ذلك فقال لنا هو عيب نرى أن تردُّمُونَّ ﴿ فَلَتُ ﴾ أَرَأَيْتُ لَوْ أَنْ رَجَلًا كَانَتُ لَهُ أَمَّةً رَائِمَةً كَبِيرَةً بَـوِلَ فِي الفراشِ فَأَفَظُمُ فنك عنها ثم باعباً ولم يبينه أثراد عيباً في قول مالك لازما أبداً ﴿ قَالَ ﴾ أرى أنه عَنْتُ لازم أبداً لا بدله من أن بين لأنه لا تؤمن عودته مثل الجنون ولانه اذا هو يُقْ ومنم من ثمنها لما نخاف من عودة ذلك وكذلك الجنون ﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ أُخَبُّرُنُّ أشهب في البول ان كان انقطاعه عنها انقطاعا طويلا وقد مضى له سنونَ كثيرة فأتَيْ لا أرى عليه أن بين وان كان انما انقطع عنها انقطاعا لا يؤمن أن بمرد البها فني أ لأرى لك أن تردها ان شدَّت ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اشتريت جارية فأصبتها صها، الشعر ولم أكشف شعرها عند عقسدة البيع أثراه عيباً (قال) م أسمع من مالك في أ الصبوبة في الشمر شيئًا ولكن سمعت مالكاً يتمول في الرجل يشتري الجاربة وقد جعد شعرها أو سود فانه عيب ترد به وقال مالك وان كان با شيب وكانت جارة [رائمة ردها بذلك الشيب ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال مالك والبخر في الفيم عيب تردمه أ

﴿ فَلْتَ ﴾ فَانْ كَانْتَ غَيْرِ رَادْمَةً فَظْهُرَ عَلَى الشَّيْبِ أَبِرَدُهَا أَمْ لَا (قَالَ) لم أسمع مالكم

يقول في الشيب الا في الرائمة وليس هو في غير الرائمة عيباً ﴿ وَقَالَ ابْ ٱلْفَالِمِ ﴾] ولا أرى أن يردها الا أن تكون رائمة أو يكون ذلك عِبا يوضع من تمها ﴿ لَلَّتُهُمْ الْمُولَاتِ ﴾

حممت مالكا وسثل عن العبديتهم بالسرقة فأخذه السلطان فحب ثم كشف أمره

رَأْيَتَ الْحَيْدَلانَ فِي الوجَّهِ والجنسِدُ أَيْكُونَ عِيبًا أَمْ لا فِي قُولَ مَالكُ (قَالَ) أَمَا ا كان عبها عند الناس فهو عيب ترد به اذا كان ذلك عبها يتقص الثمن ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك وقد يكون العبب الخفيف بالعبد والجارية يشتريهما الرجل الكي الخفيف لا ينقص تمنعوما أشبه ذلك اذا لم يكرن فاحشا فلا أوى له أن يرد بهذا العيب العبد أ (قال) مالك وهذا عند النخاسين عيب فلا أرى أن برد به وان كان عيبا برد به (قال)

اذا أصاب بهم عببًا وقد اغتام ان له أن يردهم وله غلمهم فكذلك غلة النظم النائر النوب ويرجع على البائع بمسا بين الصحة والداء وان شاء رد النوب ولا وقال سحنون له لان الناة بالضان وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم النائر النائم وقالت عنا ويرجع على البائع على البائع على البائع على البائع على البائع على النائر النوب وقالت عالى البائع على البائع على النائر النوب وكان تاريخ البائع على البائع على النائر النوب أيكون له أن يردها أم لا في الله الله النائم على النائر النائر على النائر النائر على النائر النائر على النائر النائ أيكون له أن بردها أم لا في قول مالك (قال) هو عندى أيضاً بمنزلة الله و قال الله و عندى أيضاً أو الزاد اذا التاء (جل قوبا فقطمه قيصاً ثم وجد فيه عينا (قال) فان كان أدات ما حد من أو الزاد اذا التاء عدد الماء قد عده فلت الان أوأيت ماجز من أصوافها والصوف قائم بعينه أبر ده ممها (قال) الأاري ذلك (وق) الم برده عليه وان كان لم يدلس طرح عن المبتاع قدر عبيه وقلت كالابن مكه ذرحه المناه ته الماكان المناه المرده ممها (قال) الأاري ذلك (م) المناه المن يكون -ين اشتراهاكان عليهاصوف قد تم فيزه فان ردها رد ذلك مها وان كان المالية الإنجال مالك بن أنس عليه مانقيه الفطع والصبغ عنده اذا كان البائع هو سات فلا أرى ذلك من المن عليه مانقيه الفطع والصبغ عنده اذا كان البائع هو بات فلا أرى ذلك ﴿قال معنون﴾ وأخبرني أشهب بن عبد الدرزأ مثل الير وَلَيْ بِهِ (قال) لأن البائم هاهناكانه أذن له في ذلك فلا شي له على المشنتري من وغيره سواله لان ذلك تبع وأنو مع ماابتت من الضأن وكذلك ثمر النخل المأوَّرُونُ مَّ فَاللَّهُ فَاللَّهُ اللَّهِ المُشترى فاتفص الثوب البسه (قال) هذا يضمن ما نقص لانه غلة والغلة بالضمان ﴿ قَلْتَ ﴾ لابن القاسم ولم جعلت الصوف و البن تذله اليُّقُّ يحوب للب، ان أراد رده (قال ابن القاسم) قال مالك واذا لم يدلس بالعيب فقطع [(قال) لأن مالسكا قال في الغنم يشتويها الرجل للتجارة فيجزها (قال) ارىأن أصوَّانَهَا النذي منيه قبصا أوصيغه صبغا ينقصه فإن أدرك الثوب رده وما قص العيب أ بمنزلة غلة الدور وايس فيها ذكاة حتى يحول عليها الحول من يوم يقبض النمن أن أأم مند وان شاء حبسه ورجع بما بين الصحة والداء (قال) فان زاد الصبغ في الثوب الصوف ﴿ قات ﴾ أوأيت ال كانت أمة فولمت أولاداً ثم أصاب بها المشترى غَيِّكًا فن المشترى بالخيار ان شآء حبس الثوب ورجع بمنا بنين السحــة والدَّاء وان شاء (قال) بردها وولدها والا فلا شي له في أول مان ﴿ قَالَتَ ﴾ أرأبت أنيم الفاحد في ا إرد. وكان شريخا بالزيادة وهذا في المصبوغ في الزيادة ﴿ قَلْتَ ﴾ فمن داس بالعيب هذا والصحيح سواء اذا أصاب عيباً وقد اغنى غيتمن الدور والنخل والغنم أو ولديُّ ومن لم يدَّلس فاتنا القول فيه قول واحدواتنا يختلف الفول فيها في هذا الذي دلس النَّمْ أَوْ جُوارى (قَالَ) نَمْ هُو سُوالِا مَا كَانَ مِنْ غَلَّةً فَهِي لَهُ بِالضَّانَ وَمَا كَانَ له يَنْ اذا قطع المشتري ثوبه أوصيفه صيغا ينقصه رده ولم يرد معه مانقص والذي لم يدلس إليس المشتري اذا صبغ صبغا ينقصه أو قطع الثوب فنقص ليس له أن يرده الأ أن فيمتها يوم فبضها فان أزاد أن يرد بالميب فذلك له والعيوب ليس فيها فوت الآأن آبرد النَّفِهان ممه (قال) نم انما افترقا في همذا فقط ﴿ قات ﴾ أرأيت ماسمعتك نَمُوتُ أُو يَدِخَابًا نَقْسَ فَبَرِدُهَا وَمَا نَقْسَ الدَّيْبِ مَنَّا ﴿ قَلْتَ ﴾ وهذا قول مالك بن ﴿ لذكر عن مالك أن من باع فدلس أبه ان حدث عنده به عيب ان له أن برده أهذا في جميع السلم في تول مالك أم لا (قال) لبس هكذا قلت لك أنما قلت لك ان مالكا فأرمن باع ثوبا فدلس بسب علمه فقطه الشترى الله أن يرده ولايكون عليه مما مُحْكُمُ فِي الرَّجَلُّ ﴿ وَالسَّلَّمَةُ وَبِدَّاسَ فِيهِا النَّمِبُ وَقَدْ عَلَمْهُ ﴾ وحد نفسه النطع شي وان كان باعه ولم يعلم بالعبب ولم يدلس له بالعبب لم يكن له أن ﴿ قَلْتُ ﴾ أُوأَيْتُ أَنْ بِمِنْ ثُوبًا مِن رجل السُّنَّ لِهُ النَّبِ وَأَمَّا أَعْلِمُ أُوكَانَ بِهُ عَيْبًا إ برده الا أن برد معه مانقص النقطيع فرفالكه فقلنا لمالك فانكان قدعتم البائع بالسيب ثم باعه فرعم أنه نسى العيب حين باعه ولم بعلم بتدايسه (قال) قال مالك نحلف بالله أنه

اذا أصاب بهم عبياً وقد اغتليم أن له أن يردهم وله غلتهم فكذلك غلة النيز على المنافع على المنافع بميا بين الصحة والداء وأن شاه رد الثوب ولا ﴿ قَالَ سِجْنَهُ ذَكُهُ لاَنْ النَّذَ النَّذِينَ عَلَيْهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ أَنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ وقال سحنون كم لان الغلة بالفيان وقد قال رسول الله صلى الله عليه النيز على النوب وبرجع على البائع على البائع على البائع على البائع على المستخفرية لا الله النيز على النوب وترجع على البائع على زاد الصبغ في النوب وأن كان الصبغ في النوب وكان شريكا للبائع عا زاد الصبغ في النوب أن كان كان على النوب وكان شريكا للبائع عا زاد الصبغ في النوب أيكون له أن يردها أم لا في قول مالك (قال) هو عندى أيضاً عنزلة الناة وقلم المنافع النائم والمنافع عندى أيضاً عنزلة الناة وقلم المنافع النائم المنافع على المنافع قدر عبه وقات كالمنافع المنافع المنافع قدر عبه وقات كان المنافع المنافع المنافع قدر عبه وقات كان المنافع أوأبت ماجز من أصوافها والصوف قائم بدينه أورده مدما (قال) لاأري ذلك الأللية والما المائية والكاف لم يدلس طرح عن المبتاع قدر عبه وقلت ولا بن المائم المائد والكاف المائم المائم المائم المائم عنده اذا كان المائم في ﴿ فَلَتَ ﴾ فاو لبسه المشترى فانقص الثوب البسه (قال) هذا يضمن ما نقص وغيره سواله لان ذلك تبع وانو مع ماابتت من الضأن وكذلك ثمر النخل المأورًا (شوب للبعه أن أواد رده (قال ابن القاسم) قال مالك واذا لم يدلس بالعب فقطع لانه غلة والغلة بالفيمان ﴿ قلت ﴾ لابن القاسم ولم جملت الصوف واللبن بمنزلة إليَّهُ] المنترى منيه قيصا أوصبغه صبغا يتقصه فال أدرك الثوب رده وما نقص العيب (قال) لأن ماكما قال في الغم يشتريها الرجل النجارة فيجزها (قال) ارىأن أصوالها مده وان شاء حبسه ورجم بما بيين الصحة والداء (قال) فأن زاد الصبغ في الثوب · بمنزلة غنة الدور وابس فبها زكاة حتى يحول عليها الحول من يوم يقبض النمن الذَّبَاعُ ﴿ من الشمة برى بالخيار أن شأ، حبس النوب ورجع بمما بمين الصحمة والداء وأن شاء الصوف ﴿ قَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتِ انْ كَانْتُ أَمَّةَ فُولَمْتُ أُولِاداً ثُمُ أَصَابِ بِهَا المُشترَى عَيْكًا ارده وكان شريكا بالزيادة وهذا في المصبوغ في الزيادة ﴿ قَلْتَ ﴾ فمن دلس بالعيب (قال) بردها وولدها و لا ذلا شيء له في نور سات ﴿ فات ﴾ أوأيت البيع الفاء ﴿ فَأَنَّ ومن لم يُدُلِّس فَأَمَّا الفول فيه قول واحدوانما يختلف النول فيها في هذَّا الذي داس هذا والصحبح سواء فرأصاب عيباً وقد غنن نميمين الدور والنخل والغنم أو وندن اذ قطع الشترى ثوبه أوصيفه صبغا ينقصه رده وأبرد معه مانقص والذي أبدلس الغم أو الجوارَى (قال) نعم هو سوان ما كان مِن نَنهَ نعي له بالضان وماكان له مِنْ ليسَ للمشترى اذا صبغ صبغا ينقصه أو قطع الثوب فنقص ليسَ له أن يرده للا أن ولادة ردها مع الامات الا أن تموت في البيع الماسية والولد فوت فيكون اليا إ برد النفصان ممه (قال) نع انما افترقا في همـذا فقط ﴿ قلت ﴾ أرأيت ماسمعتك فيتها وم قبضها فان أواد أن يرد بالبيب فذاك له واليوب ليس فيها فوت الأأن لذكر عن مالك أن من باع فدلس أنه ان حدث عنده به عيب ان له أن برده أهذا بِمِخْلَهُ تَمْسَ فِهِ دِهِ أَوْمَا تَقْسَ العِيبِ مَنْهَا ﴿ قَلْتَ ﴾ وهذا قول مالك بن في جميع السلع في قول مالك أم لا (قال) ليس هكذا قات لك اتما قلت لك ان مالك قل من باع ثوبا فدلس بهیب علمه فقطه الشتری ان له أن يرده ولايكون عليه نما المنظر في الرجل وي السلمة وبداس أبها أمياب وقد علمه 🎇 🕳 نفسه الفطع شئ وان كان باعه ولم يعلم بالعيب ولم يدلس له بالعيب لم يكن له أنَّ ﴿ قَالَتُهُ ۚ رَأِبُ ۚ ثَنْ بِعَتْ ثُوبُ مِنْ رَجِلَ مُنْسَدَ ﴾ نبيب وأنا أعلم أوكان به عيب لم برده الا أن برد ممه مأنقص التقطيع ﴿ قَالَ ﴾ فقانا لمالك فأن كان قدعام البائع بالعيب أعلم به (قال) قال مالك بن أنس اذ اداس الرجن بالهيب وهو يعلم ثم أحدث المشترى أ ثم باعه فرعم أنه نسى العيب حين باعه ولم يعلم شدايسه (قال) قال مالك بحلف بالله أنه أ الثوب صبغاً لنفص النوب أو قطعه قمصاً

أ برضع من تنها كبير من ﴿ قلت ﴾ أرأيت الحيوان إذا اشتراها وقد دلس فيها كان البائع قد دلس له بالديب غدث به عند المشترى عيب من غير القطيع أو في الميان المور وما أشبه والقطع لم يكن له أن يرده الا أن يرد معه ماقص وليس والسرية الما على الم يعمل و على الم الما عنزلة الحيوان ولم أسمع من المور وما أشبه والقطع لم يكن له أن يرده الا أن يرد معه ماقص وليس والمسرود المالية ماعنه وقد المالية المعالم المورد المالية المورد المورد المالية المورد المورد المالية المورد المو مناه فيها شيئًا ﴿ قَلْتَ ﴾ أرأيت أن اشتريت ثوبًا به عيب دلسه لي البائع باعنيه وقد

بها من عب عند المشترى مفسد لم يكن له أن يرده الا أن يرد معه ما في والمالية الله على المائع على المائع على المائع من عبد المسترى مفسد لم يكن له أن يرد معه ما في والمائع الله على المائع المائع على المائع ال

[أوابت ان الشعريت ثوبا فقطعته تبايين () ومثل هذا النوب لا يقطع تبايين وهو وشي و به عيب دلسه لي البائع أيكون لي أن أوده أم لا (قال) هذا فوت اذا قطعه خرقا أو ا

ما لا يفطع من ذلك الثوب مثله فهو فوت وليس له أن برده ولكن برجع على البائع إلىسب الذي داسمه له من الثمن ﴿ قات ﴾ أوأبت أن المستربت ثوبا به عيب داسه لَىٰ البَائِم فِيمَتُمه (قال) لا ترجع على البائع بشي لا يك قد بعت البُوب وقد فسرت إ ل إن قول مالك في هذا قبل هذا الموضع ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان أَشَريت ثوبا فصيغته ﴿

ل بُنصفر أو بسواد أو بزعفران أو بورس أو بَشْق أو بخضرة أو بغير ذلك من الصبغ وزاد النوب الصبغ خيراً أو نقص فأصبت به عيبا داسمه لي البائع باعني الثوب وبه عبٍ قد علم به أولم يعلم به (قال) قال مالك بن أنس ان كان قد داس له وقد صبغه

تُبَهَا يَقْصُ النَّوبَ رده ولا تَقصان عليه فيا فعل بالنُّوب وإنَّ كان قُد زاد الصبغ النوب خيراً فانشترى بالخيار أن أحب أن يمسكه ويأخسذ قيمة العيب فذلك له وآن أبي أن يجب، رده وأخذ الثمن وكان شريكا في النوب بقدر ما زاد اَلصبغ في النوب

. يقوم الثوب وبه العيب غير مصبوغ فينظر ما قيمته ثم يقوم وبه العيب وهو مصبوغ فينظر مانيمته فالذي زاد الصبغ في التوب يكون بذلك المشترى شريكا للبائع ﴿ قَالَ ﴾ (١) (تبابين) قال في المصباح والنبان فمال شبه السراويل جمه تباسين والعرب تدكره ونؤته قاله اللهذيب إلم وقوله (وهو وشي) هو نوع من النياب الموشية نسمية بالمصدر أه مسياح

(۲۲ _ المدونة - عاشر)

نسى العيب حين باعه وما ذكره ويكون سبيله سسبيل من لم يداس ﴿ نَلْتُ ﴾ [مانقص داس أولم يدلس (قال) لأن الرفيق والحيوان كله دلس أولم يدلس ماني ا

والرقيق وغيرالتدليس سوا؛ ﴿قال ابن الفاسم﴾ وأما في التياب فأنه اذا دلس فَعَيْقُ في الثياب عيب عند المشتري منسد من غير النقطيع أو فعل بما لا ينبغي له أن عَمَالًا في النوب كان عندي بمنزلة الحيوان لا يرده الا أن يرد معه ، القص النبب والما ألبَّز ا مالك في النقطيع وحمده أن يرده ولايرد معه ماغص اذا دلس له (قال ان العَلَيْمُ) والقصارةوالصباغ مثله ﴿قات﴾ أرأيت مااشتري من النياب فدلس فيه بعيب فسيتمأ

أو أحمدت فيها ماهو زيادة فيهانم اطلع على النيب فأراد المشترى أن يرد ويكون

معه شريخ تما زاد الصبه في النوب أيكون ذلك له في قول مالك (قال) فم ذلك لوقياً الم فول مالك (قال) وقال لى مالك فات نفصها الصديم فهو بمنزلة القطيم لن أُعِيْجًا ملك وان كان لم يدلس له وقد صبغه المشرى صبغا سقص وده ورد معه ما فيهن

الصبغ منــه وان أحب أن يمسكه ويأخذ ما نقص الميبـمن السلمة من البائع فذلك } ﴿ فَلَتَ ﴾ أَوْأَيْتِ انْ اشْسَتْرِيتَ ثَيَاءِ كَانْ بِهَا عَيْبِ عَسْمَالِبَالْعُمْ لِمُ أَعْلِمُ بعثم أطلمناعلى العيب وقد حــدث مها عنــدى عيب غير مفــد أيكوزلى أنّ أردها على البائم ولا

أُودُ مَمَّا شَيًّا (قَالَ) لَا كَانَ الذِي خَفَيْتِ الذِي لَاخَطِبِ لِمَرَأَيْتِ أَنْ يُرِدُهُ وَالْمِيوبُ فى النياب لبست كالمبوب فى الحيوان لان العبب فى النوب يكون الخرق فى وَسَطُّهُ

والوكان غيركبير فأنه يوضه من ثنه والكية وما شهها يكون في الحيوان فلايكافه

انتيزه بأكثر فليس له أن يرده عليك لانه اشتراه وهو بسلمه وانكان اشتراه | إنلى ود عليك تمسام الثمن الأول لانك كان إك أن ترده عليه وها هو ذا في يديه ون كان لم يعلم بالعيب حين بأعه منك حتى اشتراه منك بأكثر فله أن يرده عايك واخذ الثمن ولك أن رده عليه والكان اشتراه عمل الثمن الاول فكأنه رده عليك الله وها هو ذا في بديه -ه﴿ فِي الرجل بيع السلمة وبها عيب لم يعلم به كالله ته ﴿ فَاتَ ﴾ أُوأَيت أَنْ بَاع صاحب النوب تُوبه وبه عيب لم يعلم به ولم يبرأ الى المشترى من رئي ثم وطعه الشتري فظهر الشتري على عيب وقد كان في الثوب عيب عنسه البائع (قال) قال مالك بن أنس لا تكون الجراءة في النياب (قال مالك) فان باعمه النائع وهو لا يعام فقطعه المتاع ثم وجد المتاع بعد ما قطعه به عيبا فالمشترى بالحيار ا ان أحب أن يرده وما نقصه الفطع وان أحب أن يمسكه ويأخمه قيمة العب | فذلك له وفرق مالك بين من علم أن في توجه عبيا حين باعه وبين من لم ينلم أن شوبه عيباً ﴿ قَلْتَ ﴾ والعروض كلما عند مالك مثل الثياب (قال) لم أسمعه من مالك الأأنى أرى ما كان من العروض التي تشتري لان يعمل بها كما يصنع بالثياب من القطع مثل [ألجارد تقطع اخفافا ومثل جلود البقر تقطع نمالا وما أشبه هذه الوجوه رَّأْتُه مثل النياب وأما الخشب وما أشبهها مما بشعربها الرجسل فيقطعها فيكون العيب فى داخلها ا بس بظاهم للناس فان مالكا قال في الخشب اذا كان العيب في داخيل الخشية أنه ا البس بعيب (قال) وبلزم المشترى إذا قطعها فظهر على العيب (قال) ونزلت فحسكم فيها مالك ن أنس مذلك معير ما جاء في الخشب والبيض والرانج والفثاء بوجد به عيب ﷺ ﴿ قَالَ ابْ القَاسِم ﴾ كل ما أشبه الخشب مما لا يلغ علم الناس معرفة العيب فيـ ه لانه

وقال مالك وان كان لم يدلس البائع وقد صبغه المشتري صبغا ينقص النوب كان الم ان شاء أن تسكه أمسكه وأخذ قيمة العب وان شاء أن يرده رده وما نقص الير منه فذلك له والمشترى في ذلك بالخيار وان كان الصبغ قد زاده فالمشترى بالخيار أحب أن يمسكه ويأخذ قيمة العيب فعل وان شا، رده وكان شريكا ﴿ قَلْتُ ﴾ أوَّا البائع وعلم به أو باعني و به عيب لمِهلم البائع بالعيب (قال) اذا لبسه لبسا خفيفاً مُعَمِّعُ عَلَيْهِ رده ولا شي عليه وان كان قد لبسه لبسا كثيراً قد نقصه رده ورد معه ما فقي دلس به أو لم يدلس الا أن يشاء أن يحسه ﴿ فَلْتَ ﴾ أوأب ان اشترت حنطة بد مسها الله وجفت ولم بين لي أوعسلا أو لبنا منسوشا فأكلته ثم ظهرت على ماميم البائم (قال) لم أــ مع من مالك فيه شيئًا وأرى أن يوضع عنه ما بين الصعة والليلة] لان هذا وان كان تما يوزن أو يكال لا يوجد مشية لانه منشوش فان كان يميا أينا يوجد مثله في غشه بحاط بذلك معرفة رأينا أن يرد مشله ويرجع بالثمن ﴿ قَلْتُ ﴾ [وأيت ان اشتريت جارية بكراً لهما زوج ولم يدخمان بها وقد علمت أن لهـما زوَّجًا عليها فقبضها ثم اقتضا زوجها عنسدي فنقصها ذبك فظهرت على عيب دلســـه لي اليأتيج أ يكون لى أن أردها ولا يكون علىّ شئ من نفصان وطء الزوج لها (قال) أرى اللَّيْ [أن تردها ولا شيء عبيك لانه باعك جارية ذت زوج وقد داس فها بعيب تليش عليك لوط، الزوج في جاء من وطء الزوج لقصان عليك قليل ولا كثير وكذالي الرجل بييع الثوب من الرجل وبه العيب قد داسه له علم به البائع فقطعه المشتري ثم ظهر على غيبه فان له أن برداللوب ولايكون عليه للقطع شي وكذلك قال مالك بن أفسخ في الثياب وهذا أدني من ذلك والجربة دلس أو ، يعاس فلا شئ عليه في اقتضافياً الزوج لان البائم هر ندى زوجها ونما كان كون عيمه أن لوكان المشترى فو ا الذي زوجها ﴿ قَلْتُ ﴾ أرأيت ال اشتريت عبداً من رجيل وبه عيب لم أعمل به ثم أ اشتراً و مني بائمه بأكثر مما اشتريته به أو بأنن (قال) ال كان البائع هاس بالعبب ثم

وقال مالك وان كان لم يدلس البائع وقد صبغه المشترى سبغا ينقصالنوب كأن انتراه بأكد فليس له أن يرده عليك لانه اشتتراه وهو يعلمه وان كان اشتراه ان شاء أن تسكه أمسكه وأخذ قيمة العيب وان شاء أن يرددرده وما تقصُّ اللَّهِ أن رد عليك تمـام الثمن الاول لالك كان لك أن ترده عليـه وها هو ذا في مدمه منه فذلك له والمشترى في ذلك بالخيار وان كان الصبغ قد زاد. فالمشــترى بالخياً وان كان لم بعام بالعيب حين باعه منك حتى اشتراه منك بأكثر فله أن يرده عليك أحب أن يمسكه ويأخذ قيمة العيب فعل وان شا، رده وكان شريكا ﴿ قَالَتُ ﴾ أَوْلِيْكُ وأخذ النمن ولك أن رده عليه وان كان اشتراه مثل النمن الاول فكأنه رده عليك وأن كان اشتراه بأقل من الثمن ود عليك تمام الثمن الاول لانك كان لك أن ترده البائع وعلم به أو باعني وبه عيب لم يعلم البائع بالعيب (قال) اذ ابسه لبسا خفيفالم عيري رده ولا شي عليه وان كان قد لبسه لبساكثيراً قد نقصه رده ورد معه ما عليه وها هو ذا في بديه دُلْس به أو لم مدلس الا أن يشاء أن يجب له ﴿ فَاتَ ﴾ أوأيت ان اشتربت حَطَّةً فِيُّ ــه ﴿ فِي الرجل بيبع السلمة وبها عيب لم يعلم به ﴾ مسم الملاه وجفت ولم بيين لي أوعسلا أو لبنا منشوشا فأكته ثم ظهرت على ما مستر ﴿ وَلَتَ ﴾ أَرَأَتِ انْ باع صاحب النوب توبه وبه عيب لم يدام به ولم يبرأ الىالمشترى البائع (قال) لم أسمع من مالك فيه شبئًا وأرى أن يوضع عنه ما بيين الصحة والدُّلَّةِ لان هذا وانكان مما يوزن أو يكال لا يوجد مشله لانه منشوش فانكان يعمم أنثأ البائع (قال) قال مالك بن أنس لا تكون البراءة في النياب (قال مالك) فان باعمه يوجد مثله في غشه يحاط بذلك معرفة رأينا أن يرد مشله ويرجع بالثمن ﴿ قَاتُ ۖ ﴾ البائع وهو لا يعلم فقطعه المبتاع ثم وجد المبتاع بعد ما قطعه به عيبا فالمشترى بالخيار أُوأيت ان اشــتريت جارية بحراً لهـا زوج ولم يدخــال بها وفد علمت أن لهـــا رُوَّيْنًا ن أحب أن يرده رده وما نقصه القطع وان أحب أن يممكه ويأخمذ قيمة السب فقبضتها ثم اقتضها زوجيا عنسدي فنقصها ذلك فظهرت على عيب دلسنه لى البَائقُ فذلك له وفرق مالك بين من علم أن في توبه عيبا حين باعه وبين من لم يعلم أن ينو به أيكون لى أن أردها ولا يكون على شئ من نقصان وطء الزوج لها (قال) أرى آلتي عيا ﴿ قلت ﴾ والعروض كلها عند مالك مثل الثياب (قال) لم أسمعه من مالك الأألى أن تردها ولا شئ عسبك لانه باعك جارية ذات زوج وند دنس فيها بعيب فليست ا أدى ما كان من العروض التي تشعري لان يعمل بها كما يصنع بالثياب من القطع مثل الجارد تقطع اخفافا ومثل جلود البقر تقطع نعالا وما أشبه هذه الوجوه رأسته مثل عليك لوط، الزوج في جنه، ن وطء الزوج نقصان عليك نبيل ولاكثير وكذك لرجل ببيع الثوب من ألرجل وبه العيب قدّ داسه له علم به أنباء فقطعه المشترى ثم إ الناب وأما الخشب وما أشبهها مما يشتريها الرجمل فيفطعها فيكون العيب في داخلها ظهر على عيبَه فان له أن برد تنوب ولا يكون عليه للفطع شي وكذَّت قال مالك بن أفس أ ليس بظاهم للناس فان مالكما قال في الخشب اذا كان العيب في داخــل الخشبة أنه | فى الثياب وهذا أدنى من ذلك والجارية دلس أو لم بدلس فلز شي عليه في اقتضاضً ابس بعيب (قال) ويلزم المشـــرى اذا قطعها فظهر على العيب (قال) وترات خــكم فبامالك من أنس مذلك الذي زوجها هو قات ﴾ أرأيت أن اشتريت عبد كن رجل وبه عبب أ أعملم به نم -> ير ما جا، في الخشب والبيض والرائج والقنا، يوجد به عبب گلا⊸ شتراه ، في بائمه بأكثر ثم شتر يمه أو أنن (قال) الكان البائم دلس بالعيب إ ﴿ قَالَ ابْ القَاسِمِ ﴾ كل ما أشبه الخشب مما لا بنان علم الناس معرفة العيب فيمه لانه

(111) ينراه بأكثر فليس له أن يرده عليك لانه اشتراه وهو بملمه وانكان اشتراه بأنل رد عليك تمــام الثمن الاول لانك كان لك أن ترده عليــه وها هو ذا في يديه وانكان لم يعلم بالعيب حين باعه منك حتى اشتراه منك بأكثر فله أن يرده عليك وأغذ النمن ولك أن رده عليه وان كان اشتراه بمثل النمن الاول فكأنه رده عليك وان كان اشتراء بأقل من الثمن رد عليك تمام الثمن الاول لا لمك كان لك أن ترده عليه وها هو ذا في بديه ـــ ﴿ فِي الرجل بيبع السلمة وبها عيب لم يعلم به كالله الله ﴿ وَانَ ﴾ أَرأيت انْ باع صاحب النوب ثوَّبه وبه عيب لم يعلم به ولم يبرأ الىالمشترى من شئ ثم قطعه الشستري فظهر المشتري على عيب وقد كان في الثوب عيب عنسه البائم (قال) قال مالك بن أنس لا حكون البراءة في الثياب (قال مالك) فإن باعـــه البائع وهو لا يعلم فقطعه المبتاع ثم وجد المبتاع بمد ما قطعه به عيبا فالمشترى بالخيار 🏿 ان أحب أن برده رده وما نقصه القطع وان أحب أن يمسكه ويأخمه قيمة العيب فذاك له وفرق مالك بين من علم أن في وبه عببا حين باعه ربين من لم يعلم أن يثوبه عبيا ﴿ قلت ﴾ والعروض كلبا عند مالك مثل الثباب (قال) لم أسمعه من مالك الا ني ﴿ ا أرى ما كان من العروض التي تشتري لان يعمل بها كما يصنع بالثياب من الفرطع مثل ا الجلود تقطع اخفافا ومثل جلود البقر تقطع نعالا وما أشبه هذه الوجوه رأيسه مثل إ الناب وأما الخسب وما أشبهها مما يشعبها الرجمل فيقطعها فيكون العيب في داخلها ليس بظاهم للناس فان مالكما قال في الخشب اذا كان العبب في داخــل الخشبة أنه ليس بعيب (قال) وبلزم المستدى إذا قطمها فظهر على الديب (قال) و زات خسكم فها مالك من أنس مذلك حجكير ما جاء في الخشب والبيض والرائع والفنا، يوجد به عبب ﷺ ﴿ قَالَ إِنَّ القَاسِمِ ﴾ كل ما أشبه الخشب مما لا مبلغ علم النَّاس معرفة العيب فيــه لا نه

وقال مالك وازكان لم يدلس البائع وقد صبغه المشترى صبغا ينفصالتوبكان بأغْلِيرُ ان شاء أن عسكه أمسكم وأخذ قيمة العيب وان شاء أن يرده رده وما قص الصُّمَّة منه فذلك له والشترى في ذلك بالخيار وان كان الصبغ قد زادد فالمُسترى بالخياراتيّ أحب أن يمسكه ويأخذ قيمة العيب فعل وان شاه رده وكان شريكا ﴿ فَلْتُ ﴾ أَوَا ﴿ كُ ان اشتريت ثوبا فلبسته حتى غسلته غسرت ثم ظهرت على عيب قد كان دلسية ﴿ البائع وعلم به أو باعني وبه عيب لم يعلم البائع بالعيب (قال) اذا لبسه لبسا خفيفالم بنصيفًا رده ولا شي عليه وان كان قد لبسه لبسا كثيراً قد نقصه رده ورد معه ما نقصاً دلس به أو لم يدلس الا أن يشاء أن يحبسه ﴿ فَلْتَ ﴾ أوأيت ان اشتريت -: علة قُلُّمْ مسها المله وجُفت ولم بين لي أوعسلا أو لبنا منشوشا فأكلته ثم ظهرت على ما صَغْرَ البائع (قال) لم أسمع من مالك فيه شبئًا وأرى أن يوضم عنه ما بيين الصحة والداوّ لان هذا وانكان تما يوزن أو يكال لا يوجد مُشله لانه منشوش فانكان يعـلم إنها يوجد مثله في غشه بحاط بذلك معرفة رأينا أن يرد مشله ويرجع بالثمن ﴿ قَالَتُ ﴾ رأيت ان اشتريت جارية بكراً لهما زوج ولم يدخىل بها وقد عامت أن لهما زوجًا فقبضتها ثم اقتضها زوجها عنسدي فنقسها ذنك فظهرت على عيب دلسية لي البائع يكون لى أن أردها ولا يكون على شيء من نقصان وط؛ الزوج لها (قال) أرى اك أَنْ تَردها وَلَا شَيْءَ عَلَيْكَ لَانَهُ بَاعَكُ جَارِيَّةً ذَاتَ زُوجٍ وَقَدْ دَلْسَ فِيهَا بَعِيبُ فَلْبَشّ عليك لوط، الزوج ان جاء من وطء الزوج لقصان عليك قليل ولا كثير وكذلك الرجل يبيع الثوب من الرجل وبه العيب قد دلسه له علم به البائع فقطعه المشترى ثم أ ظهرعلى عيبه فان له أن بردائهوا ولايكون عايه للفطع شيئ وكذلك تال مالك بن أنس فى النياب وهذا أدنى من ذلك والجارية دلس أو لم يدلس فلا شيء عليه فىاقتضاضً أ زُوج لان البائع هو الذي زوجها وانمــا كان يكون عليــه أن نوكان المشـــتري هو أ المتحازوجها ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً من رجبال وبه عيب ﴿ أعبلم به ثم ا اشتراد وني بائعه بأكثر مما شتريم به أو بأقل (قال) لأكان البائع دنس بالعيب ثمما (144)

باطن وانحا يعرف عيه بعد أن يشق شقا ففعل ذلك المشترى ثم ظهر على السياس المن النبي النبياء فيمة العيب من النمن لأنهاقد فات وليس لواحد منهما خيار ﴿ فَاتَ ﴾ الباطن بعد ما شريع المنافع ا الباطن بعد ما شقه فهو له لازم ولا شيء على البرنع فر فقات ﴾ لمالك فالرائج المساوي البناء فيه العبب من من من من المساوي على البائع له البائع المساوية في المائع المائ الجوز الهندى والجوز والنتاء والبطبخ والبيض يشهريه الرجل فيجده فاسداً على المرابع المنافع الله النه الكافال المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع المنافع والمنافع والبيض يشهريه الرجل فيجده فاسداً على المنافع المنافع والمنافع و

أما الرانج والجوز فلا أدى أن يرد وهو من المسترى وأما البيض فهوي البائم ومن الله على المناه الله المناه على المناه وأما الفناء فان أهل الاسواق يردونه اذا وجدوه مرا (قال مالك) ولا أدرى عنا في أداء تيمة العيب أن البيع الفاسد ردوا ذلك استنكاء أمنه الرواد المناه على أداء تيمة العيب أن البيع الفاسد ردوا ذلك استنكاء أمنه الرواد المناه على أداء تنه أن أو اختلاف أسواق يعام ردوا ذلك استنكاء أمنه الرواد المناه المنا ردوا ذلك استنكاراً منه لمنا علوا به من ذلك في ردهم اياد فيا رأيته حين كلني في المنظمة وقد والمنظمة المناعلون أو اختلاف أسواق يعالم ولا أدى أذ مدة هذا مراس به من ذلك في ردهم اياد فيا رأيته حين كلني في المنظمة وقد عام مكروهه وقد فات نما، أو قيصان أو اختلاف أسواق يعالم ولا أرى أن بردَ ﴿ قاتَ ﴾ فا رد مالك البيض من بين هـذه الاشياء (قال) لان المستحد والسلمة قد نمت وهي خدير منها يوم اشتراها فأراد أن بردها لم يكن ذلك له معرفة فستاد السف كأنه أربي المستحد المالية المستحد كأنه أربي المستحد ال

وان كات أرفع في القيمة يوم يريد ردها ولا حجة له في أن يردها حير في الرجل بناع الجارية نم بيمها من بانمها أو غـيره ﴿ ٥٠-﴿ ثم يعلم بعد ذلك بعيب كان دلسه به البائع ﴾ ﴿ وَمَن ﴾ أَرأَيت ان اشتريت جارية بها عيب دلسه لي البائح ثم اشتراها مني البائم

مه تم ظهرت منهاعلى العيب الذي دُلمه لي البائع ألي أن أرجع عليه بشي أم لا في ُ فول مالك (قال) لهم لك أن ترجع عليه بذلك ان كنت بنتها منه بأقل من النمن الذي اشتريها به منه ولا حجة للبائع الذي داس بالعب أن يقول للمشتري ردها على وهي في بديه فلذلك وأيت أن برجع عليه تما نقص من الحسن الاول ﴿ فَلَتَ ﴾ فان كان

المسترى باعها منه بأكثر مما اشتراها به (قال) ان كان البائع الاول قد علم بالعيب وداس له لم يرجع على المسترى بشي اذا اشتراها منه بأكثر ثما باعه به (قال ابن الفاسم) وأنا أرَى أنه إذا باعها من أجنبي فلا أرى أن يرجع على البائع بشئ انما هو على أحد أمرين ازكان باع سقصان وقد علم بالعيب فقد رضى به وآن كان لم يسلم والمديد فالما نقص من غير العيب وهو الذي سمعت من قول مالك ﴿ قلت ﴾ فال

كان المشترى وهبها للبائع أو تصدق بها عليه ثم ظهر على العيب الذى داس له البائع (قال) يرجع عليه بالميب ﴿ قَلْتُ ﴾ أوأيت ان اشتريت جارية وقد دلس لي بائمها فيها [بعب فبمت نصفها ثم ظهرت على العب الذي دلس لي به (قال) بقال للبـائع اما أن

معرفة فستاد البيض كأنه أمر طاهم يعرف ليس بباطن مثل غيره → ﴿ فِي الاماء والعبيد والحيوان يجد بهم المشترى العيب داسه البائع أولم يدلسه ﴾ ﴿ قَالَ ﴾ عبد الرحمن بن الفاسم العبب في الجو رى والعبيد من دلس ومن لم يدلمنَ أ اذا حدث عند السَّمَري عيب مُفَسِد لم يرده الا وما نقص العيب منه ايس هو مثلُّ الثياب في ذلك ﴿ فَمَتَ ﴾ فمـا فرق ما بين الثياب والرفيق في قول مالك (قال) قال:

مالك لان النوب حين دلسه قد باعه أياه ليقطعه الشقرى و نما تشتقرى الثياب للقطع

وان العبد ليس يشترى على أن تفقأ عينه ولا تقطع بده فبذا فرق ما بينهما ﴿ فَلْتُ ﴾

→ ﴿ فِي الرجل بتاء الجاربة فيتمرها عنده وَسُبُ ثُمُ تَجدُ بها عيبا ﴿ وَ ﴿ قَلْتَ ﴾ أُولَيت ان اشتريت جارية صفيرة فكبرت عندي فصارت جارية شابة فزادت إ خيراً فأصبت بها عيبا كان عنـــد البالع باعنيها وبها للعيب (قال) قال ماك من باع ! صغيراً فكبر عند صاحبه (قال) فأره فوتاً عليه ويرد قيمة العيب ولا يشبه عندي الفراهية والزيادة من تعليم الصناعات وغسيرها وذلك ايس بفوت أن أحب أن يردها إ

والحيوان مثل الرقبق في قول مالك (قال) أيم

رده اوالصغيرة اذ كبرت يرد البائع قيمة العيب على م. أحب أوكره ورآه مالك فومًا ﴿ إن القاسم) قال الك والمشترى إيس له أن يرد اذ كان فومًا ويجهر الب**ائع عَلى أن**

(144)

باطن وانعا يعرف عيه بعد أن يشق شقا فقعل ذلك المسترى ثم ظهر على اليالي المرف المناع قيمة العيب من النمن لانهاقد فانت وليس لواحد منهما خيار وفات؟ الباطن بعد ما شقه فعه له لاز . لا و و روونا الباطن بعد ما شقه فهو له لازم ولا شي على البرئيم ﴿ فقات ﴾ لمالك قال في المربع البياع قيمه العب من المن على قاب بها مشتريها عيها دلسه البائع له الجوز الهندي والحدة والذار ولا شي على البرئيم ﴿ فقات ﴾ لمالك قال في المربع الم الجوز الهندى والجوز والنثاء والبطيخ والبيض يشتريه الرجل فيجده فالمدار أن المراها صبية محمد والمجوز والنثاء والبطيخ والبيض يشتريه الرجل فيجده فالمدار في المنافز والمنافز والم

أما الرانج والجوز فلا أدى أن يرد وهو من المشترية الرجل فيجده فاسداً (قا) وأن منا فوت ايضاعند مالك لا ل مالك ال ين الساحب الصغير اذا كبر وأما النائم النائم وأن يرد وهو من المشترى وأما البيض في من البيئم الناسط وأما النائم وأن يرد وبين لك أن الكبر فوت ويجبر النائم على أداء قيمة العيب أن البيئم الفاسد ددوا ذلك استشكاراً منه المالي المناسط والمنائم والمنافع المناسط والمنافع المناسط والمنافع ردوا ذلك استنكاراً منه لمساعملوا به من ذلك في ردُهم اياه فيما رأيته حين كلني في المسائل وقد على مكروهـ» وقد فات نما، أو نقصان أو اختسلاف أسواق يعسلم و لا أرى أن يرة لا تاري بن من ذلك في ردُهم اياه فيما رأيته حين كلني في المنظمة وقد علم مكروهـ» وقد فات نما، أو تقصان أو اختسلاف أسواق يعسلم

ولا أرى أن يرد ﴿ قات ﴾ فلم ود مالك البيض من بين هده الاشياء (قال لاز) معرفة فعاد الدج كأنه أن الله البيض من بين هده الاشياء (قال لاز) ون كات أرفع في القيمة يوم يريد ردها ولا حجة له في أن يردها ؎؉ٍ في الرجل بنتاع الجارية ثم يبيمها من بالعها أو غــــيره ڰ≫~

﴿ ثم يمل دد ذلك بديب كان داسه به البائع ﴾ و ذات ﴾ أوأيت أن اشتريت جارية بها عيب داسه لي البائم ثم اشتراها مني البائع هــه تمضرت منهاعلى العيب الذي دلسه لى البائع أليّ أن أرجع عليه بشي أم لا في إنول مالك (قال) نم لك أن ترجع عليه بذلك ان كنتَ بنتها منه بأقل من النمن الذي

المعربها بدمنه ولاحجة البائع الذي داس بالعيب أن يقول للمشيري ردها على وهي في يديه فلذلك وأيت أن يرجع عليه تمنا نقص من الخمين الاول ﴿ قَلْتَ ﴾ فَانْوَكُانَ ﴿ الشتري باعها منه بأكثر مما اشتراها به (قال) انكان البائع الأول قد علم بالعيب ودنس له لم يرجع على المشترى بشئ اذا المتراهامنه بأكثر ثما باعه به (قال ابن القاسم) وأنا أرى أنه إذا باعها من أجنبي فلا أرى أن يرجع على البائع بشئ إنها هو

على أحد أمرين ان كأن باع سقصان وقد علم بالعيب فقد رضى به وآن كان لم يعسلم بالميب فاتما نقص من غير العيب وهو الذي سمعت من قول مالك ﴿ قَالَ ﴾ فأن كن المشترى وهبها للبائم أو تصدق بها عليه ثم ظهر على العيب الذي داس له البائع (قال) يرجع عليه بالميب ﴿ قلت ﴾ أوأيت ان اشتريت جارية وقد داس لي باثمها فيها إ بعب فبعت نصفها ثم ظهرت على العبب الذي دلس لى به (قال) يقال للبـائع اما أن

معرفة فمنتاد البيقل كأنه أمر ظاهم يعرف ليس بباطن مثل غيره - کر فی الاما والعبید والحیوان بحد سم المشرى العب داسه البائع أولم يدلسه کي ر

﴿ قَالَ ﴾ عبد الرحمن بن الفاسم العيب في الجوارى والعبيد من دلس ومن لم يُعْلَمُونَا ذا حدث عند المشترى عيب مفسد لم يرده الا وما نقص العيب منه ليس هو مثل الثياب في ذلك ﴿ قات ﴾ فمـا فرق ما بين الثياب والرقيق في فول مالك (قال) قَالَيْهِا مالك لان الثوب حين دلسه قد باءه الله القطمه الشقرى وانه تشترى الثياب القطم وان العبد ليس يشترى على أن تفقأ عينه ولا تفطع يده فهذا فرق مايينهما ﴿ قَلْتَ ﴾ أ والحيوان مثل الرقيق في قول مالك (قال) نم ح ﷺ في الرجل بتاع العارية فيقرها عنده وشب ثم بجد بها عيبا ۗ ح

﴿ قَالَ ﴾ أَوْأَيْتِ انْ اشْتَرِيتِ جارية صَغيرة فَكَبَرِتَ عَنْدَى فَصَارِتَ جَارِيةَ شَايَةَ فَرَادَتُ إ خيراً فأصبت بها عيبا كان عنــد البائع باعنيبا وبها العيب (قال) قال مالك من أعجًا صغيراً فكبر عنمه صاحبه (قال) فأرآه فوتا عليه ويرد قيمة العيب ولا يشبه عندي إ لفراهية والزيادة من تعليم الصناعات وغميرها وذلك ابس بفوت أن أحب أن يردها

ردهاوالصغيرة اذا كبرت يرد البائع فيمة العيب على ما أحب أو كره ورآه مالك فومًا |

(قال ابن القاسم) قال من وانشترى لبس له أن يرد اذ كان فونا ويجبر البائم على أن

CYVES

باطن وانما يعرف عيبه بعدد أن يشق شقا فغمل ذلك المشترى ثم ظهر على البين المرافع البناع قيمة العيب من النمن لانهافد فاتت وليس لواحد منهما خيار ﴿ قاتَ ﴾ الباطن بعد ما شقه في الدين المرافع المامة على المرافع ا

وأن كان أرفع في القيمة يوم يريد ردها ولا حجة له في أن يردها

-ه ﷺ في الرجل بنتاع الجارية ثم بييمها من بالمها أو غــــــره ڰ۞~

﴿ ثم يعلم بعد ذلك بعيب كان داسه به البائم ﴾ ﴿ وَمْتَ ﴾ أَوْأَيْتَ أَنْ الشَّرِيَّتَ جَارِيةً بِهَا عِيبِ دَلِيهِ فِي البَائْمِ ثُمُ الشِّرَاهَا مني البائع

فول مالك (قال) فيم لك أن ترجع عليه بذلك ان كنت بفتها منه بأقل من الممن الذي الشريبا به منه ولا حجة البائع الذي داس بالعيب أن يقول للمشترى ردها على وهي في بديه فلذلك وأيت أن يرجّع عليه بمنا نقص من الحدن الاول ﴿ قلت ﴾ فالذكانُ

المسترى باءها منه بأكثر مما آنستراها به (قال) انكان البائع الاول تقد علم بالسيب

الفاسم) وأنا أرى أنه اذا باعها من أجنبي فلا أرى أن يرجع على البائع بشيُّ انتا هو على احد أمرين انكان باع ينقصان وقد علم بالعيب فقد رضى به وآن كان لم يسلم

الباطن بعد ما شقه فهو له لازم ولا شي على البرنع ﴿ فقات كم الله على السياح المن المن المن و مهمده ب ويس ر المائع له البائع له البائع له الموز الهندى والجوز والفناء والبطيخ والبيض يشتريه الرجل فيجده فاسدا (قال المنافع المنافع المنافع المنافع والجوز فلا أدى أن برده هد مد المائم و المنافع المنافع والجوز فلا أدى أن برده هد مد المائم و المنافع المنافع والجوز فلا أدى أن برده هد مد المائم و المنافع والمجوز فلا أدى أن برده هد مد المائم و المنافع والمجوز فلا أدى أن برده هد مد المائم و المنافع والمجوز فلا أدى أن برده هد مد المائم و المنافع و المنافع و المنافع و المحدود المنافع و أما الرانج والجوز فلا أرى أن يرد وهو من المشترى وأما البيض فير من البائم وأن القالم) وتما بين ذلك أيضا أنه ليس لصاحب الصغير اذا كبر وأما الفناء فان أهل الاسماة من من النائم وأما البيض فير من البائم وأن البيم الفاسم) وتما بين ذلك أيضا أنه ليس لصاحب الصغير اذا كبر وأما الفناء فان أهل الاسواق يردونه اذا وجدوه مرا (قال مالك) ولا أدرى على المنام وين لك أن الكبر فوت ويجبرالبائع على أدا، قيمة العيب أن البيع الفاسد ردوا ذلك استنكاراً منه لما عمله المدرونية أو اختلاف أسواق يعمله ردوا ذلك استنكاراً منه لمساعملوا به من ذلك في ردُهم آياه فيما رأيته حين كلني في المسائلة والمستنكاراً منه لمساعملوا به من ذلك في ردُهم آياه فيما رأيته حين كلني في المسائلة والمؤلفة والمسائلة والم معرفة فستاد البيض كأنه أمر ظاهر بعرف ليس بباطن مثل غيره

م المراه والعبيد والحيوان بجد بهم المشترى العبب داسه البائع أولم يداسه يجود ﴿ قَالَ ﴾ عبد الرحمن بن الفاسم العبب في الجوارى والمبيد من دلس ومن لم يدلي

اذا حدث عند المشترى عيب مُفسد لم يرد. الا وما نقص العيب منه ليس هو مثلُّ أ الثياب في ذلك ﴿ فَلَتَ ﴾ فما فرق ما بين الثياب و لرفيق في نُول مالك (قال) قَالُولًا مالك لان الثوب حيز داسه قد باعه الدابقطمه المشترى و نما تشترى الثياب للقطم وان العبد ليس يشترى على أن تفقأ عينه ولا تقطع بده فبذا فرق مابينهما هو قلت كم والحيوان مثل الرقيق في قول مالك (قال) نيم

أوأيت الاعترات جارية صغيرة فكبرت عندي فصارت جارية شاي**ةفرادت**ا ُ فَأَصْبَتَ بِهَا عَيْبًا كُنْ عَسْدُ الدِنْعِ بَاعْنِيهِا وَبِهَا الْعِيبِ (قَالَ) قَالُ مالكِ من أَبْعُ صغيراً فكبر عنــد صاحبه (قال) فأراه فوته عليه وبرد قيمة الديب ولا يشبه عندي ا الفراهية والويادة من تعليم الصناعات وغسيره. وذبك ليس بغوت ان أحب أن يردها إ

ردهاوالصغيرة اذا كبرتُ برد "بانع قيسة "ميب على ما أحب أو كرد ورآه مالك فومًا |

باديب فاتما نقص من غير العيب وهو الذي سمعت من قول مالك ﴿ قلت ﴾ فأنَّ كان المشترى وهبها للبائع أو تصدق بها عايه ثم ظهر على العيب الذي داس له البائع (قال) يرجع عليه بالميب موقات ﴾ أوأبت ان اشتربت جارية وقد دلس لي باثعها فيها بعيب فبعت نصفها ثم ظهرت على العيب الذي داس لى به (قال) عال للسائع اما أن

الباطن بعد ما شقه فهو له لازم ولا شيء على البرئيم ﴿ فقات ﴾ لمالك فالرام على المسابع في البياع فيه العب من من من من من من الماليا فأصاب بها مشتريها عبا داسه البائع له المجوز الهندي، والحد ذي المناطقة على البرئيم ﴿ فقات ﴾ لمالك فالرام وفي المناطقة على ا

الجوز الهندى والجوز والنثاء والبطيخ والبيض يشتريه الرجل فيجده فالمدار (في المنافع المنافع المنافع المنافع والمنافع والبيض يشتريه الرجل فيجده فالمدار (في) هذا فوت أيضاعند مالك لازمالكا قال اذا كبرت فهوفوت اذا اشتراها صغيرة أما الرانج والحوز فلاأرى أن يدر و منافع المنافع والمنافع وا

أما الرانج والجوز فلا أوى أن يرد وهو من المسترى وأما البيض في من البائم و في منا فوت ايضاعند مالك من مناهد الم وأما القاء فان أها الاستركيبي وأما البيض في من البائم و في المناهد و أما القام) وتما بين ذلك أيضا أنه ليس لصاحب الصغير اذا كبر

حى﴿ فِي الرجل مِناع الحاربة ثم بيمها من بالمها أو غــــــره ڰ۪⊸ ﴿ ثم يعلم بعد ذلك بعيب كان داسه به البائع ﴾

﴿ قَالَ ﴾ أَرأَتِ أَنْ اشترت جارية بها عيب داسه في البائم ثم اشتراها مني البائع

منه تم ظهرت منهاعلى العيب الذي داسه لي البائع ألي أن أرجع عليه بشئ أم لا في

فول مالك (قال) فيم لك أن ترجع عليه بذلك ان كنت بنسها منه بأقل من النمن لذي

أشربها به منه ولا حجة للبائع الذي داس بالعيب أن يقول للمشترى ردها على وهي

المنسوى باعها منه بأكثر تمآ انستراها به (قال) ان كان البائم الاول قد علم بالعبب

وداس له لم يرجع على المسترى بشئ اذا اشتراها منه بأكثر ثما باعه به (قال ابن

الفاسم) وأنا أرى أنه إذا باعها من أجنبي فلا أرى أن يرجع على البائع بشيُّ اتَّما هو

على أحد أمرين الكان باع بتقصان وقد علم بالعيب فقد رضى به وآن كان لم يعــلم

والمدب فاتمنا نقص من غير العيب وهو الذي سمعت من قول مالك ﴿ قَلْتَ ﴾ قال

كان المشترى وهمها للبائع أو تصدق بها عليه ثم ظهر على العيب الذي دلس له البائع

(قال) يرجع عليه بالميب ﴿ قَالَ ﴾ أوأيت ان اشتريت جارية وقد دلس لي بالمها فيها إ

بيب فبت نصفها ثم ظهرت على العيب الذي دلس لى به (قال) يقال للسائع اما أن

ا في بديه فلذلك وأيت أن يرجع عليه بما نقص من النمـن الاول ﴿ قلت ﴾ فالدكان إ

ردوا ذلك استنكاراً منه لمنا عملوا به من ذلك فى ردُهم الياه فيما رأيته حين كلنى و المناقب المناقب المناقب و المناقب ال ولا أرى أن يرة ﴿ قات ﴾ فلم رد مالك البيض من بين هذه الاشياء (قال) إن الله الله قله عند على ملموصة وله عالى الم الله البيض من بين هذه الاشياء (قال) إن الله قله عند عند وهي خبير منها يوم السيراها فأراد أن يردها مم يكن ذلك له المعرفة فنتاد السق كأن أد مينا. وان كات أرفع في القيمة يوم بريد ردها ولا حجة له في أن يردها

معظف الاماء والعبيد والحيوان يجد بهم المشترى العيب داسه البائع أولم يدلسه كات

﴿ قَالَ ﴾ عبد الرحمن بن الفاسم العيب في الجوارى والعبيد من دلس ومن لم يدلس اذا حدث عند السَّمري عيب مُفسد لم يرده الا وما نقص العيب منه ايس هو مثلًا

الثياب في ذلك ﴿ فَاتَ ﴾ فمـا فرق ما بين الثياب والرفيق في قول مالك (قال) قالوًا

مالك لان الثوب حين داسه قد باعه اياه ايقطمه المشترى وأنما تشترى الثياب للقطرا وان الميد ليس يشترى على أن تفقأ عينه ولا تقطع بدد فيذ فرق مابينهما ﴿ قَلْتُ كَمِّياً

والحيوان مثل الرقيق في قول مالك (قال) نعم

معرفة فمتاد البيقل كأنه أمر ظاهم يعرف ليس بباطن مثل غيره

 ضي في الرجل بتناع العارية فيقرها عنده وتشب ثم بجد بها عيبا
 هـ العارية فيقرها عنده وتشب ثم بجد بها عيبا
 هـ العارية فيقرها عنده وتشب ثم بجد بها عيبا
 هـ العارية فيقرها عنده وتشب ثم بجد بها عيبا
 هـ العارية فيقرها عنده وتشب ثم بجد بها عيبا
 هـ العارية فيقرها عنده وتشب ثم بجد بها عيبا
 هـ العارية فيقرها عنده وتشب ثم بجد بها عيبا
 هـ العارية فيقرها عنده وتشب ثم بجد بها عيبا
 هـ العارية فيقرها عنده وتشب ثم بجد بها عيبا
 هـ العارية فيقرها عنده وتشب ثم بحد بها عيبا
 هـ العارية فيقرها عنده وتشب ثم بحد بها عيبا
 هـ العارية فيقرها عنده وتشب ثم بحد بها عيبا
 هـ العارية فيقرها عنده وتشب ثم بحد بها عيبا
 هـ العارية فيقرها عنده وتشب ثم بعد العارية وتشب ثم بعد الع

﴿ فَلَتَ﴾ أَراْيِتِ انْ اشْتَرِيتِ جارِيةِ صَغِيرَةٍ فَكَبَرِتُ عَنْدَى فَصَارِتَ جَارِيةِ شَابِةَ فَزِادَتٍ ﴿

خيراً فأصبت بها عيها كان عنمه البائع باعنيها وبها العيب (قال) قال مالك من أباع أ صغيراً فكبر عنــد صاحبه (قال) فأراه فو تا عليه ويرد قيمة العبب ولا يشبه عندي

الفراهية والزيادة من تمليم اصناعات وغسيرها وذلك ليس بفوت أن أحب أن يردها إ ودهاوالصفيرة اذا كبرت يرد البابع قيمة الميب على ما أحب أوكره ورآه مالك فوتاً |

(قال ابن القاليم) قال الك والمشترى ايس له أن يرد لم كان فوا. ويجير البائع على أن

(1/0) إزات ان اشتريت غنما أوبقراً فحلبت أو جززت وتوالدت أولادا عندى ثم أصبت (145) رددت نصف قيمة العيب على المشترى وإما قبلت النصف الباقي الذي في مدهمة الدمات عيا ألى أن أرد الامهات وأحبس أصوافها وأولادها والبامها (قال) قال مالك الثمن ولا شي عليك غير ذلك وكذلك سمعت من مالك إلاولاد فيردون مع الامهات ال أواد أن يرد بالميب (قال) ابن القاسم وأماأ صوافها الاولاد فيردون مع الامهات الله عند المسراءين فيجد بأحدها عيبا كوري المسلمة الله الله الله الله الله والمساكة المساكة والمساكة وا منك في النخل شيئًا اذا اشتراها رجل فاستغلبا زمانا ثم أصاب عيما (قال) قال مالك ﴿ فَلْتَ ﴾ أَرأَيت أن اشتريت خفين أو لماين أو مصراعين أو شيئاً من الاشيان] يكون فيه زوج فأصبت بأحدهماعيبا بعد ما قبضته أو قبل أن أقبضه (قال) لا يكون فيه زوج فأصبت بأحدهماعيبا بعد ما قبضته أو قبل أن أقبضه (قال) لا يكون فيه زوج فأصبت بأحداث أن أو استحقت أنه يرجع على بالمعالمين الذا أنه ترد الاحداث تحدد المدار المستحق الله يكون في المدار المستحدد الله المستحدد المدار المستحدد الله يكون في المدار المستحدد المدار المستحدد الله المستحدد المدار المستحدد الله المستحدد الله المستحدد المدار المستحدد المدار المستحدد الله المستحدد الله المستحدد الله المستحدد الله المستحدد الله المستحدد المدار المستحدد الله المستحدد الله المستحدد الله المستحدد الله المستحدد الله المستحدد المستحدد الله المستحدد المستحدد الله المستحدد الله المستحدد المستحدد الله المستحدد الله المستحدد الله المستحدد المستحدد الله المستحدد المستحدد الله المستحدد الله المستحدد الله المستحدد المستحدد الله المستحدد الله المستحدد الله المستحدد الله المستحدد المستحدد الله المستحدد الله المستحدد المستحدد الله المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد المستحدد الله المستحدد الله المستحدد المست لك أن ترد الا جيما أو تحبس جيما ﴿ فلت كه وكل شي من هذا ليس بروج و الله الله بالضان ﴿ فلت كَ أُرأَيْتِ اللهُ المربِّت تخلا فيها تم قد أبر فكت الله أن ترد الا جيما أو تحبس جيما ﴿ فلت كه وكل شي من هذا ليس بروج و الله الله بالضان ﴿ فلت كَا أَرأَيْتِ اللهُ مَن اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ وَ اللهُ اللهُ وَ اللهُ وَاللهُ وَلَا لهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللهُ وَاللّهُ وَاللّ إ بأخ لصاحبه انما اشتراهما أفرادا اشترى نعالا أفرادا فأصاب بأحدها عيبا كان له ألَّيُّ يرده (قال) نيم على ما وصفت لك في أول الكتاب في اشتراء الجلة وغيرها حى﴿ فَى الرَّجَلُّ بِتَاعُ النَّجَلُّ أَوْ الْحَيُوانَ فَيَنْامُ ثُمُّ يُصَابِ بِهِمُ العَبْبُ ﴾ ﴿ ﴿ فَلَتَ ﴾ أُرأيت ان اشتريت شــاة أو بقــرة أو اقــة فاحتلبت لبنهن زماناً أوَّا اجتززت أصـوافهن وأوبارهن ثم أصبت عيباً داس لى فى ذلك البائع أيكون لى أنَّ أرده في فدول ماك ولا يكون عدلى بدلك فيا حشت ولا فيا اجتززت فيئ ا وكيف ان كان اللـبن أو الصوف أو الوبر قشًّا بعينــه لم يتلف (قال) ولا فيُّعُ عليك فى ذلك كذه كن قرَّمًا بعينه أولم يكن لانها غنَّة والعَمَّ بالضان ويرد الشاة والفَّرْقُ أو الناقة ويرجع بالمن كه (قال ابن التاسم) الا أنه از كان اشتراها وعليم صُوفًا لَمْ غَزِه الله برده أَنْ كَانَ فَمْ أَمْ وَ لَكَانَ قَلَمُ اللَّهُ وَمَثْلُهُ ﴿ قَلْتَ ﴾ قَالَ كَانَ فَيها البن يوم اشتراها أ

لحَلْبِهَا ثُمُ أَصَابِ بِهَا عَيِدًا بِمِنْ ذَاتِكَ بِرَمَانَ فَأَرَادَ رَدِيمًا أَيْرِهُ مَمْهًا مثل اللبن الذي كان في ضروعها (قال) ليس للبن مثل الصوف وهو خفيف وله أن يردها ولا يكون عَليه البين شي الانه كان عامدًا وعلما جاراة عبد الدور وهو تبع لما شتري ﴿ فَلْتُ ﴾ أَا فَوْلُ مالك في الرجل يشتري لدار فيغتها زمان تميضير على ميَّب بالدار كان عند البائم (قال) | قالُ مالك يرد الدرولا في عليه في الغاة ﴿ قَاتَ ﴾ فالكات الدار قد أُصابِها عنيه ا آخر أيرد معها المشترى ماأصابها عنده من العيب (قال) نعم ﴿ قات ﴾ إ

النخل عندي حتى جددت الثمرة ثم أصبت عيبا فأردت أن أرد النخل وأحتبس الثمرة ﴿ وَمَالَ لِسَ ذَلِكَ لِكَ وَعَلَيْكَ أَنْ مُرِدَ الْمُرَةُ مِعِ النَّجَلِ أَنْ أُردَتَ الرَّدُ وَالْا فَلا شَيْ لَكَ ﴾ ﴿ فَاتَ ﴾ لم وانما اشتريت النحل وفيها تمرة لم نزه أوانما اشتريت النخل وفيها تمر قد ﴿ أبر فبانع عندي حتى صار ثمراً وجددته (قال) لان النبي صــلى الله عليه وسلم قال من ا عن خلا قد أبرت فتمرتها للبائع الا أن يشترطه المبتاع فلإكانت الثمرة للبائع اذا باع ا النخل ولم يكن للمبتاع الا باشتراط منه رأيت أن يرد الثمرة مع الحائط هذا المشترى إ حين المُسترى نخلا وفيها تمرقد أبر ويعطي المشترى أجر مثل عمله فياعمل لأبر إذا رددت الحائط وأردت ان ألزَمه الممرة محسبا من الحائط لم تكن كغيرها من السلم من الرأسين أو الثويين لا بي اذا رددت أحد الرأسين أوأخد التويين كان سع الآخر لله وإذا رددت الحائط وأردت إن أجمل للشمرة ثمنا بقدرما كان يصيبه من تمر المائيا كنت قديمت الممرة قبل أن يبدو صلاحها فأرى أن يردها ويمطى المشترى أجر أتمله فياعمل فان أصابها أمر من أمر الله ذهب بالثمرة ود الحائط ولم يكن عليه للثعرة | ل نبئ من الثمن وأنما مثل ذلك مثل ما قال مالك فى العبد يشتريه الرجل ويشترط ما^{له} _ا | فينتزعه منه ثم مجديه عيا فيريد وده أنه لا يرده الا وما انتزع من ماله معه (قال) ولو [ذهب مال العبد من يد العبد بأمر يصبه رده ولم يكن عليه في المال شيء فالمحرة اذا

اشترطت بعد الإبار بمنزلة مال العبداذا اشترط أمرهما وأحد وأخذفها يجد من الثمرة

(1/0) (145) إنات ان اشديت غنا أوهراً غلبت أو جززت وتوالدت أولادا عندي ثم أصبت رددت نصف فيمة العيب على المشترى وإما فبلت النصف الباقي الذي في مدير إلامات عيا ألى أن أود الامهات وأحبس أصوافها وأولادها والبانها (قال) قال مالك الثمن ولا شي عليك غير ذلك وكذلك سمعت من مالك الاولاد فيردون مع الامهات ان أراد أن يرد بالميب (قال) ابن القاسم وأماأصوافها معلاً في الرجل بتاع الخفين أو المصراعين فيعد بأحدها عيبا بحصر المالية (قات) المولاد فيردون مع الامهات المراعين فيعد بأحدها عيبا بحصر المولاد فيردون مع النام لان هذا بمنزلة الغلة (قات) قال مالك كان و ما النام لان هذا بمنزلة الغلة (قال) قال مالك يكون فيه زوج فأصبت بأحدهماعيبا بعد ما قبضته أو قبل أن أقبضه (قال) لا يكون فيه النجل شيئا ادا استراها رأ أصاب بها عيبا أو استحقت انه يرجع على بالمه بالثمن الله أن تردّ الاحرال بمراد على الم المراد المراد المراد الله المراد الم لك أن ترد الا جيما أو تحبيل جيما ﴿ قلت ﴾ وكل شيء من هذا ليس روج ولا الله الله بالضان ﴿ قلت ﴾ أوأيت أن السريت مخلا فيها تمرقد أبر ف كشت المناح الماحدة فالماحدة فالماحدة فالماحدة فالماحدة فالماحدة في المناحدة في النخل عندي حتى جددت الثمرة ثم أصبت عيبا فأردت أن أرد النخل وأحتبس الثمرة بأخ لصاحبه انما اشتراهما أفرادا اشترى نمالا أفرادا فأصاب بأحدها عببا كان لمرأن (قل) ليس ذلك لك وعليك أن ترد الثمرة مع النجل ان أردت الرد والا فلا شي لك يرده (قال) نعم على ما وصفت لك في أول الكتاب في اشتراء الجلة وغيرها ﴿ قَالَ ﴾ لم وأنما اشتريت النخل وفيها تمرة لم تره أوانما اشتريت النخل وفيها تمر قد حكم في الرجل ببتاع النخل أو الحيوان فينتاج ثم يصيب بهم العيب ڮيوس أبر فبانم عندي حتى صار ثمراً وجددته (قال) لان النبي صلى الله عليه وسلم قال من ﴿ فَلَتُ ﴾ أُرأيت ان اشتريت شباة أو بقدرة أو نافية فاحتلبت لبنهن زمالًا أَزُّ اجتززت أصدو فهن وأوبار هن ثم أصبت عيبا داس لى في ذلك البائم أيكون لى أين ا النخل ولم يكن للمبتاع الا باشتراط منه رأيت أن يرد الثمرة مع الحائط هذا المشترى حين اشترى مخلا وفيها تمرقد أبر ويعضي المشترى أجر مثل عمله فياعمل لاني اذا رددت الحائط وأردت ان أزَمَه النُمرة بحصبها من الحائط لمتكن كغيرها من السلم حلالا وإذا رددت الحائط وأردت ان أجمل للثمرة ثمنا بقدرما كان يصيبه من ثمر أ لحائط كنت قديمت الثمرة قبل أن يبدو صلاحها فأرىأن يردهاو يعطى المشترى أجر عمله فيأعمل فان أصابها أمر من أمر الله ذهب بالثمرة رد الحائط ولم يكن عليه للشمرة

أرده في فــول مـنك ولا يكون عــلى بذلك فيما احتلبت ولا فيما اجــتززت كمني أل وكيف ان كان المدين أو الصوف أو الوبر قائمًا بعينـه لم يتلف (قال) ولا فَيْنَامُ عليك في ذلك كه كان قائمًا بعينه أولم يكن لانهاغلة والغلة الميمان وبرد الشاة والبقرة على الميمان الم أو النافة ويرجع بالنمن كاه (قال ابن القاسم) الا أنه ان كان اشتراها وعليها صوف ملم غَزِه الله بردء أنكن قد تا وأنكان قدأتلفه ردمثله ﴿قَلْتَ﴾ قان كان فيها لبن يوم اشتراها إ غلبها ثم أصاب بها عيبا بعد ذلك بزمان فأراد ردها أبرد معها مثل الابن الذي كان في ضروعها (قال) ایس البن مثل الصوف وهو خفیف وله أن بردها ولا یکون علیه ا ﴿ نَيْ مَنَ الْمُنَ وَانْمَا مَثَلَ مَثَلَ مَثَلَ مَا قَالَ مِلْكُ فِي العَبْدِ يَشْتَرِيهِ الرَّجَل ويشترط ماله البن شئ لانه كان ط منا وهذا بمنزلة غاية الدور وهو تبع لما اشتري ﴿قَلْتُ﴾ فما قول ﴿ فيتنزعه منه ثم يجديه عيبا فيريد رده أنه لايرده الا وما أنتزع من ماله معه (قال) ولو مالك فى الرجل يشترى الدار فيغتابا زمانا تُميظير على عبّب بالدر كان عند ال**بائم (قال)** / ذهب مال العبد من يد العبد بأمر يصيبه رده ولم يكن عليه في المأل شيء فالتمرة اذا اشترطت بعد الابار بمنزلة مال العبداذا اشترط أمرهما واحد وأخذفها يجد من الثمرة

CVV) أو يصبها بأمر من أمر الله (قال) وذلك أني سممت مالكا أيضا متولي لو أن الله ن الكر عطمًا فأما اذاكان يظهرها أو بفخذيها فلا حاجة لي بها (قال) الجارية لازمة اشترى حافظاً لاثمر فيــه فأباه رجل فأدرك فيــه الشفعة وفيــه يوم أدرك إليا بمنترى الا أن يأتي من ذلك الكي أمر متفاحش مشـل ما وصفت لك في الاباق ثمرة قد أبرت فقال مشترى الحائط النمرة لى قد قال رسول الله صلى الله عليه عليه ولدر فذلك لا تبرئه البراءة الا أن يخسره بشنع الكي أويريه اياه ﴿ فَلَتُ ﴾ ولا من باع تخلا قد أوت فنمرها للبائع فهذه قد أوت و هي لي (قال) ماك أي يفت في هذا الى عدي الكي (قال) لا الا أن تفاحش الكي أيضا فيكون كما يعلم يمطى أجر قيامه وسقيه فياعالج وأخذ صاحب الشفعة الممرة فتكون له فيللي ا بن ذلك منفاحش كنيز فيكون على ما وصفت لك ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باع جارية اذا ردت النمرة على البائع أعطى المشترى أجر عمـله فياعالج ﴿ وَأَخْبُرُنَ ﴾ [﴿ فَبَرَّا مَنْ عِيوْبِ الفَرْجِ فَأَصَابِ المُشْـتَرَى بفرجها عِيوْباً كَثْيَرَةٌ عَفْلًا أَوْ قَرْنَا ﴿ قَالَ ﴾ وهب عن يونس عن ابن شهاب أنه قال في رجل ابتاع دامة فغزا علما فالمنافق المنافق ا وتبرأ اليه من عبوب الفرج فأصابها رتقاء (قال) أرىأن في عبوب الفرج اذا تبرأ ا من عيوب الفــرج أن تجوز براءته في العيب البــــير الذي يغتفر من ذلك فاذا جاء

مِيْ فِي الرجل بِتَهِراً من دَبِر أو عيب فرج أو كي ﷺ۔ ح£ فيوجد أشنع تما_يتبرأ منه ڮ_{لا}ب ﴿ قَلْتُ ﴾ أَرَايْتُ إِنْ بَاعِـه بعــيراً وَتِهِ أَ البِـه من در البمير وبالبمير ديران كُنيرة (قال) ان كان ديره ديراً منسدا منفاز لم أر ذلك بيرته ان كان مشله لا يري تخي

تَسَيِّن صفة الدبرة أو يخبره بها لأن الرجن ربًّا وأي وأس الدبرة ولم يدلم ما في والملكم ولملها أن تكون قد أعنته أو أذهبت سناء، أو تكون نفية فلا أري أن بهرة إلى أن يذكرالدرة وما فيها ، ونما يشبه ذلك أنى سمعت مالكاوسئل عن رجل بأع علم الم وقد كان أبق وتبرأ من الاباق فاذا بإنه اباق بميــد (قال) لا أرى ذلك بيرة قد

يشتري الرَّجَل العبد ويتبرأ صاحبه من الاباق وإنما يظن المشتري ان المقمثل العوالي أ أو الماق ليسلة وم أشبه ذلك لذذا الماقه الى الشام أو الى مصر (قال) لا أرى تواقعها تَنفعه حتى بيين (قال أبن القاسم) ومن ظلك أيف أن يجرأ من السرقة فيظن المُسترَّى أنه انما كان يسرق في البيت الرغيف وما أشسبه ذلك وهو عاد ينقب ي**بوت النبائ** فلا تنفعه البراءةحتى بيين ﴿ فَلْتُ ﴾ أرأيت فَاشْتَرِيتُ جَارِيَّةً وَتِبرأَ بْلِّي صَاحِبِهَا مِنْ

الكي الذي بجسده فأصبت بضهرهاكيا كشيرا أو بفخفيها فقلت للبالع اتما ظللت ا

(my _ thee is - sinc)

من ذلك عيب فاحش لم تجزء البراءة من ذلك الا أن يسميه وبيينه ﴿ قلت ﴾ أوأيت

[نز قال أبرأ اليك من رتفها ولم يقل رنفاء بعظم ولا بغير عظم فأصابها مشتريها رتفء ا

بعنه لا يقدر على أن يبط ولا يمالج (قال) ان كان رَهَا شديداً لا يقدر على علاجه

لازمنه ما يقدرعلي علاجه فكان الذي بها من الرتق مالا يقدر على علاجه فلإ تجزئه

البراءة الا أز بين ذلك ﴿ سحنون ﴾ عن ابن وهب قال سعت مالكا

مرنت من كذا ومن كذا فان ذلك برد على البائم حتى يوقف الذي اشتراد منه على

ذلك الديب بدينه الذي في الشي الذي باع ﴿ وأُخبرُ فِي ﴾ ابن وهب عن ابن سممان

أن سليان بن حبيب المحاربي أخبره أن عمر بن عبد العزيز كتب الى عامل من عماله

أن امنع النجار أن يدموا في السلعة عيوبا لبست فيها المحاس التلفيق على المسلمين

والبراءة لأنفسهم فأنه لا يبرأ منهم الا من رأى الميب بمينه فأنه ليس في دين الله

غن ولا خديمة والبائم والمبتاع على رأس أمرهما حتى يتفرقا ولا يجاز من الشروط

في البيع الا ما وافق الحق ﴿ وأخسبرني ﴾ ابن وهب عن يونس بن يزيد عن ابن

إِنَّ فَيْلُ فِيمِنَ بَاعَ عَبِدًا أَوْ دَابَةَ أَوْ شَيْئًا فَتِرَأُ مِنَ العِيوبِ وَسِمَاهُ فِي أَشِياءِ بِسمِهَافَيْمُولُ ا

(114) ن كان باطنا ان ذلك له ويمكنه من ذلك (قال) ان كان البائع يقول أنا أتبرأ الساعة من عب هذه الجارية فإن أحب أن يأخذها أخذها والا ردها ولا يكون للمشترى أن يقول لاأصدقك أن بها العيب وهو عب ظاهر أويقيم عليه بينة ثم يطؤها فيظهر على العيب بعد ذلك فيرجع بردها وفد حبسها يستم مها أو تموت عنده فيرجع قدر العيب وقد تبرأ صاحب السلمة اليه من العيب (قَالَ) فاذا لم يكن العيب ظاهراً ولم يتم البينة على الباطن انهم البائع أن يكون رغب فيها وندم في بيمه فلا يقبل قوله

الاه مدع الا أن هوم له بينة على العيب ان كان باطنا أو يكون ظاهراً يرى

ــه ﷺ ما جاء في عهدة الثلاثة ۗ

﴿ فَلَتَ ﴾ أَواْبِتَ قُولُ مَالِكُ مِنْ أَنْسَ مِنْ بَاعِ بِسَيْرِ البَرَاءَةُ فَمَا أَصَابِ السِيدُ في الأيام الثلاثة فهو من البانع الموت وغيره (قال) نم هو قوله ﴿ قلت ﴾ أرأيت ان باع بالبراءة

فات في الثلاثة الايام أو أصابه مرض أو عيب في الثلاثة الايام أبلز مذلك المشترى أو البائع في قول مالك (قال) اذا باع بالبراءة فما أصابه فانما يلزم ذلك المشترى ولا شيءُ على البائم ﴿ قات ﴾ أربت إن باء نسير البراءة فأصاب العبد في الايام الشلائة حمى أبرد في قول مالك قال نعم ﴿ فلت ﴾ فإن أصابه عور أو عمش أو عمى (قال) في قول ا

مالك كل شئ يكون عند أهـــل المعرفة بالرفيق عيبا اذا أصابه ذلك في الايام النهزنة فهو من البائع ﴿ قَلْتَ ﴾ قَالَ أَصَابِه وَجُع صداع وأس أو نحو ذلك (قال) ماسمت من الله في صداع الرأس شيئًا ولان مالكا قال في كل شيء يكون عنــد أهل المعرفة بالداء ان الذي أصاب بهذا العبد هو داءأو مرض في الايام الثلاثة فهومن البائع ﴿ فَلْتَ ﴾

فانمات فهو من اليائع في قول مالك قال نعم ﴿ قات ﴾ فان غرق في الايام الثلاثة أو ان سقط من فوق بيت فمات أو احترق أيكون من البائع قال نعم ﴿ قَالَ ﴾ قَالَ

خُنى نفسه أيكون من البائع قال نعم ﴿ قلت ﴾ فان قتله رجل أيكون من البائع (فل) نم في قول مالك وذلك أنَّ مالكًا قال في عبد خرج في أيام العبدة الشلافة فقطمت يده أو فقلت تمينــه (قال) قال مالك دية الجرح للبائع لان الضمان منـــه وان أحب

شهاب أنه قال في رجل باع سلمة وبها عيب فسمى عيوبا كثيرة وأدخل ذلك النَّهِ اياه وحده فانا لا نرى أن تجوز الخلابة بين المسلمين حتى يتبرأ من العيب وتحيير ﴿ وَأَخْبُرُنَى ﴾ عن ابن وهب عن يونس عن ربيعة أنه قال من تبرأ من عُهَدُ عَنْ اللهِ

منها ماكان ومنها مالم يكن فانه يرد على البائع كل ما تبرأ منـه من شي قـد علية كان قد ضمه مع غيره ولم ينصصه وحده بمينه وذلك انما وضعه ذلك الموضع ليليني به على من باعه وليخفيه لما ضمه اليه وجمله معه مما ليس بشي ﴿ وَأَخْبَرُنِي ﴾ سَعْنُولُ عِنوكِيم بن الجراح عن سفيان عن المغيرة عن ابراهيم النخبي أنه قال اذا قال أبيلًا عليه

لحاعلى بادية أبيمك ما أقلت الارض (قال) لا يبرأ حتى يسمى ﴿وَأَخْبُرُنِّي﴾ سحنوني عن وكيم عن سفيان عن منصور عن بعض أصحابه عن شريح قال لا يبرأ حتى - ﴿ فَي الرجل بيبع السلمة ثم يأتي آلي مشتريها بعد ﷺ ﴿ ذلك فيبرأ اليه من عبوبها ﴾

﴿ قَلْتُ ﴾ أُواأَيتُ نَ اشْـتريتُ سَلَّمَةُ عَلَى وَجِبْتُ لَى وَقِيضُهَا أَنَّانِي بَالْمُهَا فَقَالَ لِي أَنّ يها عيوبا وأنا أحب أن أتبرأ منها (قال) قال لي مالك ان كانت عيوبا ظاهرة يُريُّ فالمشترى بالخيار انأحبأن أخذأ خذوان أحب أن يرد ردوان كانت عيوباغير ظاهرة المج لم يقبسل قوله في ذلك وكان المشترى على يبعه فأن اطلع بعد ذلك على معرفة عيوب كانت بها عند البائع بأمر يثبت ذلك كان لهان شاء أن يمسك أمسك وان شاء أذبرد

رة لانه اذاكان لامر غير الظاهر كان في ذلك مدعيا ﴿ فات بُهُ أَرْأِتِ انْ قالَ البَّاثُمُ ا ان بها داة باطنا فأنا أريد أن أنهراً منه وقال البائم أنا أنيم البينة أن هذا السبب الباطن ا هو بها الساعــة (قال) يمكن من ذلك فان أتاء البينة برئ من ذلك الميب وكان ًا أن يتبرأ وتجزئه البراءة فو قات ﴾ لم جمسل مالك للرجل ﴿ بَاعِ السلمة وبها عبٍ لم يهرأ منه عند عقدة البيم فاراد أن يتبرأ منه بعد ذلك وهو ظاهر أو قامت بذلك بنةً

CIAD مدن من موت أو سقم فهو من الأول وانما كانت عهدة الثلاث من الرّبع لأن أ المبتاع أن يأخذه بالثمن كله ولا يوضع عنه للجناية التي جنيت على العبد شي أخري الله الربع لا تستين الا في ألدت ليال ﴿ وأُخبرني ﴾ عن ابن وهب عن ابن أبي وان أحب أن يرده رده والقتل مثل هذا ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتريت عبداً فأيَّم النبد عند البائع قبل أن أقبضه (قال) ان كان أبق في العدة فهو من البائم الآلية المنظم المنظم على المنظم على المنظم يكون باع بالبراءة فان أبق العبد بعد العبدة فهو من المباشري (فال) ابن فافع وسنل ما الله الله الله في عهدة الثلاث فمات فجمله عمر من الذي باعه ﴿قَالَ ابن وهب﴾ قال لي مالك عن العبد ماء الدي العبد عن العبد بياع بيم الاسلام وعهدة الاسلام وبالبراءة من الاباق فيأتين في عهدة ۔ ﷺ في بيع البراءة ﴾⊸ ﴿ فَاتَ ﴾ أُوابُّت من باع بالبراءة عبداً أو دابة أو ثوبا أو سلمة من السلم من أي البيوب شِيراً (قال)كان مالك مرة يقول من باع بالبراءة فان البراءة لا سفعه في شئ ان يَبَايعِ الناسُ بِهُ كَانُوا أَهُلُ مِيرَاتُ أَوْ غَيْرِهُمُ الْا فِي بِيعِ الرقيقِ وحَدَّهُمْ فَأَنْهُ كَان / برى البراءة فيه تما لم يعلم فان علم عبياً ولم يسمه بعينه وقد بآع بالبراءة لم تنفعه البراءة في إذاك النيب (قال) فقلت له فلو أن أهل ميراث باعوا دواب واشترطوا البراءة أو إعها نوسى فأشترط الوصى البراءة وقال لاعلم لى بما فى هذا من العيوب وانما هو بع ميرات وانماكان هـذا المال لنسيرى (قال) لا ينفعه ذلك في الدواب وليست البَهِ اللهِ اللهِ الرقيق ثم رجع فقال لا أرى البراءة تنفع في الرقيق لا أهمال الميرات ر ولا الوصى ولا غميرهم (قال) فجاءه قوم وأنا عنده قاعد فقالوا يا أبا عبد الله إنا بعنا | إجارية في مسيرات بيع البراءة لا نُعلم بها عيبا في تقرآه وجل فالقلب بها فوجد في إ ا فرجها عبيا (قال) أرى أن يردها ولا ننفعه البراءة شيئًا فلما خرجوا كلمته فقلت له

يَ ﴿ عِبِدِ اللهِ البِّرَاءَةِ فِي الميراثِ مِن الرقيقِ قال لا أرى أن تنفعُ وانماكاتِ البراءةُ إِ

لاهل الديون بفاسون فيبيع عليهم السلطان (قال مالك) فلا أرى البراءة تنفع أهل ا

الميرات ولا غــيرهم الا أن يكون عيبا خفيفا قال فعــى (قال مالك) ومن ذلك

رجل أيه الرقيق قد جلبت من البلدان اليهوهو بالمدينة أو سلد من البلدان أويكون

ند جامها فيقول أبيمكم بالبراءة ولا علم لى فقد صدق ولا عـلم له ولم يكــُـف لحم أ

ثوبا فهو يريد أن بذهب بأمــوال الناس بهــذِا الوجه (قال) فما أرى البراءة تنفعه

بل أرى أن يضرب في ذلك أجهاز حتى بتبين ما أمر العبد فأن علم أنه خرج منَّ ا الثلاثة سالماكان من المبتاع وان لم يعلم ذاك كان من البائع لانه لا يدرى لعله عَطَّلْتُها في الثلاثة هو أبدا في السلالة من البائع حتى بمار أنه خرج منها ﴿ وَأَخْبَرُنَّى ﴾ ا عن ابن وهب عن مسلمة بن على عمن حدثه عن عقبة بن عامر لجهيي أنه قال قال ُ رسول الله صلى الله عليه وسلم عبدة الرقيق أربعة أيام أو ثلاثة ﴿ ابن وهب ﴾ غن أ

الثلاثة (فقال) أراد من البائع لاني لا أدرى لماه عطب في الثلاثة لانه أمداً من البائغ حتى يخرج من الثلاثة سالمافهو من البائع حتى بعام أنه قد خرج من الثلاثة سالما فأما آلي في الثلاثة فليس له على المبتاع في ذلك حجة فأراه من البائم حتى يعلم أنه قد خرج بين الثلاثة سالما فاذ على بذلك كان من المبناع ومن ذلك أن يوجد بعد الثلاثة بيوم أويو. في أو به.. شهر أو شهرين وايس عليــه أن يضرب له في ذلك عهدة ثلاثة أخر من يجمُّ نوجد ولكن اذ أصب بعــد الثالاته تمـا فات لك رجع الى المبتاع ولا يكون له في الابلق على البائد ثني لانه فسد تبرأ منه ﴿ فَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتَ اذَا أَبْقَ فِي عَهْدَةَ التَلاَّةُ ۗ فرأيته من البائم لانك لاندري لعنه قد اللك في الثلاثة أبرجع عليه بالنمن من ساعته م يضرب فيه أجلاحتي يعلم أنه خرج العبد من التلائة سالما أم عطب فيها (قال)

> ابن سممان قال سمعت رجالا من علماننا منهم نحبي بن سعيد وغسيره يقولون لم بزل الولاة بالمدينة في الزمان الاول يقضون في الرقيق بمهدة السنة من الجنون والجذام ۗ والبرص أن ظهر بالمعرَّاء شيَّ من ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رهر إلى البائع

CIAL مدث من موت أو سقم فهو من الاول وانما كانت عهدة الثلاث من الرّبع لان الله الربع لا تستيين الا في تمكن ليال ﴿ وأخبرني ﴾ عن ابن وهب عن ابن أبي إزاد عن أبيه قال قضى عمر بن عبد العزيز في رجمل باع من أعرابي عبداً فوعك يكون باعبالبراءة فان أبق المبديمد المهدة فهو من المشترى (عال) ابن نافع وسل مان الله في عهدة الثلاث فات فجمله عمر من الذي باعه ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال في مالك عن السدياء عن السدياء عن السدياء عن السدياء من الذي باعد ﴿ قال ابن وهب ﴾ قال في مالك عن السدياء عن ۔ ﴿ فِي بِيعِ البراءة ﴾ ⊸ ﴿ فَاتَ ﴾ أَرأيت من باع بالبراءة عبداً أو دابة أو ثوبا أو سلعة من السلع من أي العبوب يتبرأ (قال)كان مالك صرة يقول من باع بالبراءة فان البراءة لانتفعه في شي ما يتابع الناس به كانوا أهل ميراث أو غيرهم الا في سيم الرقيق و مدهم فانه كان رى البراءة فيه مما لم يعلم فان علم عيبا ولم يسمه بعينه وقد بأع بالبراءة لم سفمه البراءة في (ذلك العيب (قال) ففلت له فلو أن أهل ميراث باعوا دواب واشترطوا البراءة أو إعهاالوصى فاشترط الوصى البراءة وقال لاعلم لى بما فى هذا من العيوب وأعما هو أبع ميرات وأنماكان هــذا المال لغسيري (قال) لا ينفعه ذلك في الدواب وليست البراءة الا في الرقيق ثم رجع فقال لا أرى البراءة تنفع في الرقيق لا أهمـل الميراث! ولا الوصى ولا غـيرهم (قال) فجاءه قوم وأنا عنده قاعد فقالوا ياأبا عبد الله إنا بمنا ا جارية في مسيرات بيع البراءة لا نعملم بها عبيا فهوتدا هـ حجل فانقلب بها فوجه في ا أ فرجها عبياً (قال) أرى أن يردها ولا تنمه البراءة شيئاً فلما خرجوا كلته فقلت له | إ يا أبا عبد الله البراءة في الميراث من الرفيق قال لا أرى أن ينفع واعما كانت البراءة | لاهل الديون يفلسون فيبيع عليهم السلطان (قال مالك) فلا أرى البراءة تنفع أهل الميراث ولا غــيرهم الا أنَّ يكون عبيا خفيفا قال فعــى (قال مالك) ومن ذلك ا الرجل يأتيه الرقيق قد جلبت منالبلدان اليهوهو بالمدينة أو سِلد من البلدان أويكون قد جابها فيقول أبيمكم بالبراءة ولاعلم لى فقد صدق ولا عــلم له ولم يكشف لهم ثوبا فهو يريد أن يذهب بأمــوال الناس بهــذا الوجه (قال) فما أرى البراءة تنفعه |

المبتاع أن يأخذه بالثمن كله ولا يوضع عنه للجناية التي جنيت على العبد شيءُ أَحَدَّةُ ا وان أحب أن يرده رده والقتل مثل هذا ﴿ قات ﴾ أوأيت ان اشتريت عبداً فأو العبد عند البائع قبــل أن أقبضه (قال) ان كان أبق في العهدة فهو من البائع الأبان عن العبد ساع بيع الاسلام وعهدة الاسلام وبالبراءة من الاباق فيأبق في عهدة الثلاثة (فقال) أَرَاه من البائع لاني لا أدرى المله عطب في الثلاثة لانه أبداً من البائع حتى نخرج من الثلاثة سالما فهو من البائع حتى بعام أنه قد خرج من الثلاثة سالما فأمرا أبي ﴿ في النَّارْنَةُ قَايِسِ له على المبتاع في ذلك حجة فأراد من البائم حتى يعلم أنه قد خرج مَّنَّهُ النلانة سالما فاذا علم بذلك كان من المبناع ومن ذلك أن يوجد بمد الثلاثة بيوم أوليومين أو بعد شهرا أو شهرين وليس عليــه أن يضرب له في ذلك عهدة ثلاثة أخر من يُومُ أ يُوجِدُ وَلَكُنْ ذَا أَصِيبِ بِعَـدُ الثَّلَالَةُ بَسَا قاتَ لَكُ رَجِعٍ إِلَى الْمِبْتَاعِ وَلَا يَكُونَ لَه في الاباق على البائد شئ لانه قسد تبرأ منه ﴿ فَاتَ ﴾ أَرَأَيْتَ اذَا أَبِقَ فِي عهدة الثلاثة فرأيته من البائم لانك لاندرى لعله قد تلف في الثلاثة أبرجع عليه بالنمن من ساعته | م يضرب فيه أجلاحتي يعلم أنه خرج العبد من الثلاثة سامًا أم عطب فيها (قال)} بل أوى أن يضرب في ذلك أُجَـ لا حتى يتبين ما أمر المبد فأن غلم أنه خرج من الثلاثة سانًا كان من البيتاع وان لم يعلم ذلك كان من البائع لانه لا يدري لعله عَطَلِيًّا في الثلاثة هو أبد في الحيازة من البائع لجي يعــلم أنه خُرِج منها ﴿ وَأَخْبَرُنَى ﴾] عن مسمة بن على عمن حدثه عن عقبة بن عامر الجهني أنه قال قال ا صلى منه عليه وسبر عهدة الرقيق أربعة أيام أو اللائة ﴿ إِنَّ وَهُمْ ﴾ عَنْ ابن سمعان قال سمعت رجالا من عالماً منهم بخيي بن سعيد وغسيره بقولون لم يزل آلولاة بالمدينة في ازمان لاول يقضون في ارقيق بعهدة السنة من الجنون والجذَّام والبدص ان ظهر بشمالوك شيء من ذاك قبل أن بحول الحول عليه فهو رد إلى البائع فى عهدة لرقيق شلاث ليال فان حدث في الرأس في تلك الشيلانة الايام]

من خول مالك أم لا (قال) قال مالك ان كانت الجارية من جوارى الوط، من الحالية عن الحالية عن المالك أم لا

﴿ قَلْتَ ﴾ أَوْأَيْتُ مَا باع السلطان على الناس في ديوبهم أينفع السلطان أو صابح

(11/4)

المارية أربعاته دينار أوخميانة دينار أو ثلاثمانه دينار ان إتكن حاملاوان كانت حاملا إَيْكُنْ تَمْهَا مَانَهُ وَأَقَلَ وَلَمْ تَشْتَرُ وَهُو عَيْبُ شَدِيدٌ فَهِذَا خَطْرَ شَـَدِيدٌ وَقَارَ (قَالَ)

رأرى الوخشمن الرقيق لا يكون ذلك فيهن خطراً لانه أنَّ وضع الحُلْمَنْ ثُمَّهَا فَأَنَّهُ اللَّهِ الْ

يف قليلا وربما كان الحل أكثر لتمها ﴿قلبَ﴾ أرأيت العهدة في بيع الرفيق وفي بيع ا

السلطان على الغرماء لم يكن برى علمهم العهدة في الثلاثة ولا في السنة في قول مالك لا ول قال نعم ﴿ قات ﴾ وما يباع في الميراث وما باعه السلطان في دين من فلس

من نياب أو دواب أوآنية أو عروض فأصاب المشترى بذلك عيباً رددفي تول مالك | (قال) نعم ﴿ قالتَ ﴾ وكان قوله القديم يقول في الرقيق في بيع الميراث وبيع السلطان |

على من قد فلس ان أصبب بالرقيق عيب أو مانوا في الأيام الثلاثة أو أصابهم جنون أو جذام أو برص في السنة لم يلزم من باعهم شئ ولزم من اشتراهم (قال) لم

﴿ قات ﴾ وليس الزفيق في الميراث وسع السلطان على من قد قلس كبيع غيرهم في قَ عَمِدة السنة والثلاث (قال) نعم ﴿ قال ابن وهب ﴾ وأخبرني مالك والليث عن مجيي فقال الذي ابتاع العبد المبد الله بن عمر بالعبد داء لم يسمه لي فاختصما الى عُمِّان بن إ

عفان فقال الرجل باعنى عبدا وبه داء لم يسمه لى وقال عبد الله من عمر ردته بالسراءة فقضى عَمَانَ بن عَفَانَ على عَبْدَ اللهُ بن عمر أن يحلف بالله لفد باعه العبد وما يه داء بعلمه فأبى

عبد الله أن يحلف وارتجع العبــد ﴿ ابن وهب ﴾ عن ابن سممان قال سمعت رجالا ﴿ من علماتنا منهم يحيى بن سعيد يقولون قضى عمر بن الخطاب أن من باع ســلمة فيها

ر من وله القديم (قال ابن القاسم) وأنا أرى في البراءة في الرئيس المنظم من السندوالزنج وأشباههم رأيت ذلك جائزاً ورأيها براءة وفقات كاللك بن على قول مالك الأدار على قول المنظم والمنظم من السندوالزنج وأشباههم رأيت ذلك جائزاً ورأيها براءة وفقات كالمنظم والمنظم وأيت المنظم والمنظم و على قول مالك الأول وعلى ماقضى به عنان بن عفان على عبد الله بن عمر فذاك الله من السندواريجواسبسهم ريست من المرتفعات (قال) نعم هؤلاء من على قول مالك الأول وعلى ماقضى به عنان بن عفان على عبد الله بن عمر فذاك الله المرتفعات أبن ماحد المرتفعات أبن عبد الذاريجون عن الحريبة بن المرتفعات المر

وهو رأبي وان بين المفلس والميراث بيع براءة وان لم يبهروا فكذلك بيع السلطة . كله الغنائم وغيرها

كله الغنائم وغيرها - ﴿ فِي نَفْسِيرِ بِيعِ البِرَاءَةِ ﴾ ح

مَوْنَاتَ ﴾ وكيف البراءة التي تبرأ بها في هذا اذا باع بالبراءة في قول مالك (قال) أَذَّا قال أبيعك بالبراءة فقد بري مما يصيب العبد في الايام الثلاثة ﴿قَلْتُهُ وَانْ لَمْ قُلُّ أَ

أَمرُ اليك من كل مايسيبه في الأيام الثلاثة (قال) اذ قال أبيمك بالبراءة وان لم يذكر

الأيام الثلاثة فقد برى من عهدة الأيام الثلاثة ومن عهدة السنة ﴿ قَلْتُ ﴾ أوأيتُ فى قول مالك الأول لذكان يجيز بيم البراءة فى الرقيق لو أن رجلا باع ميرانا ولم يقل أبيع بالبراءة ثم إع وأخبراً له ميراتُ (قال) فقد برئ وان ليقل قدير أن وكذَّ الْغُ

بيع السلطان مالا قـــد قلس صاحبــه ﴿ قَلْتَ ﴾ أَرَأَيْتُ انْ لَمْ يُخْــبُرهُمْ أَنَّهُ مِيرَاتُ أَ فَبَاعِيهِ وَلَمْ لَا لَا لِهِ اللَّهِ أَنْ يُولِّ مِلْكَ الأُولِ (قَالَ) لا لانه لم يخبرهم أنه ميرَاتِ وَفَاتَ ﴾ فلو لم نخرهم أنه ميراث وباع بالبراءة (قال) فذلك له وبيراً مما لم يعلم فَ تُولِي

هَ ﴾ الأوْلُ ولا يبرأ نماء , ﴿ قات ﴾ أرأيت لو باع أهل الميراث رقيقاً وبالرقيق عيوبُ قد علموا بها وكتموها فباعرها وأخبروا أنها ميراث (قال) قال مالك لا يبرؤن إذا

علموا حتى يسموا ﴿ قَلْتُ ﴾ ولم تكن البراءة عند مالك إذا كان مجيز البراءة الا في ا

الرقيق وحدهم في الموارث وما يبيع السلطان على الفرماء (قال) لهم ﴿ فَلْتَ ﴾ أرأيت

من باع رفيقاً فقال أن فيها عيو با وأنا مها برى؛ أبيراً مَا فيها من العيوب التي علمها

فى قول مالك (قال) لا يبرأ الا أن يسمى تلك العيوب بعينها ﴿قَلْتُ﴾ أوأيت الناج

جَارِيَّة فَتَبَرُّ مَنْ خَلَقَ وَكَانَتَ حَامَالًا أُو غَيْرَ حَلَمَلَ أَيْجُوزَ البِّيمِ وَيَكُونَ بِرِيَّأُ مَنْ أ

ور الدن الذي كان عليه ولم يكن عليه من مصيبتهائئ لوأخذهاصاحبها الذي باعهاوانما

علم به ولم يسمه وان باعها بالبراءة فهي رد ان شــا، المبتاع (قال) ابن فالناس على قضاءعمر بن الخطاب

حى عهدة بيع مال المفلس كيوهـ

﴿ قَلْتُ ﴾ أَرَأَيْتُ مِنْ اشْتَرِي عِبْداً مِنْ مَالَ رَجِلُ قَدْ فَلْسُهُ السَّلْطَانُ فأصابُ وَأَ

لَجْمُمُواْ مَنَاعُهُ وَبَاعُ السَّلْطَانَ لَهُمْ مَالَهُ فَنَلْفُ فَبَلِّ أَنْ يَقْسَمُوهُ ﴿ قَالَ ﴾ قال لى مالكُ فَلْمُ

ربري الغريم منه ومصيبته من أهل الدين ﴿ قال ﴾ وقال لى مالك لو أن رجلا أعنيًّا ﴿ رقيقًا له ولا مال له فرد الغرما، عتقه ثم أفاد مالا قبل أن باعوا عليه وينفذ البيع عَلَيْهُ إ

رأيت أن يعتقوا ويكون دين الفرماء فيها أفاد (قال) فقت له فلو باعهم السلطان وليًّا ينفذ السلطان بيع لرقيق بعسد حتى أفاد الرجسل مالا (قَالَ) أرى أن يُعتقوا ويعطى الغرماه المال مما أقاد (قال) وبالمغى عن مالك أنه قال و لكان في رقيق المعتق عِارَيْقًا ﴿

حيناً عتق فرد الغرما، عتقه وتركوها في يديه مونونة له أ ينبغ أن يطأ العارية حتى ا تباع في ديسه أو تعنق ان أفاد مالا ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشتراها من بعد ما باعرا عليه السلطان وفدكان أعتمها أيطؤها في نول مالك (قال) نعم وقال ما مات وَيَّقُ الرقيق أو سرق من ننتُع أه عَمَاك *ن الحيوان قبل أن بياع على الغرما، بعد ما جَمَعُهُ ا السلطان فهو من الذي عليه الدين مصاببته منه فاذا باعه السلطان وصار تمنا فمصببته من [

الذين لهم الدين (قال) نقمت لــانك فاو أن رجالا فلس وريده جارية فوقف عليها صاحبها الذى باعبا ليأخسذها وأبى الغرماء أن يدغموها اليه وقانوا نحن العطيسك ثمنها فدفعوة اليه أوضمنوه له ثم أخذو الجارية ليبيموه. فمات الجارية قبل أن بيموها ممن ترى مصيبتها على الغريم أم على الدين لهـ لدين (قال) مالك أرى الحديمة من الذي عليه الدين ﴿ قَالَ ﴾ فقلنا مَاكَ مْ وَمَوْ أَحَدُهَا صَاحِبُهَا الذي بَاعَهَا برئ * هَذَ الذي عليه الدين ﴿

هؤلاء الذين وصفت لك باعة فيما بأعوا ﴿ قَالَ ﴾ وسمعت مالـكا وفيل له فلو أن رجلا ا

يُغذها النرماء منه لفضل يرجونه فيها وهوالدين الذي كان عليه (قال) هو ضامن ومما ين ذلك أن لوكان في الجارية فضل قضي به على الغريم وليس للذي عليه الدين أن أن ذلك على أهمل دينمه ويقول اما أبراتموني مما يأخمذ صاحب الجارية وإما على من يرده أعلى السلطان أم على الذي فلمر⁰أم على الغرماء الذين فلسوه (قال) لا قول له في ذلك والغرماء عليه بالخيار في ذلك أن أحبواً الغذ ممر أنه مرأة المراء الذي المراء الذين فلسوه (قال) ــه ﴿ فِي عهدة المأمور بيبع السلعة والقاضي والوصى ۗ ۗ ﴿ قَالَ سَحَنُونَ ﴾ قال عبد الرحمن بن القاسم لو أن رجلًا أمر رجلًا أن يبيع له سلمة

فنال حين باعبا ان فلانا أمرني أن أبيع له هذه السلمة فأدرك السلمة ساعة (قال) انكان حـين باعها قال انما أبيع لفــــلان فلا أرى على المأمور شيئاً والمبدة على الآمر (قال) ومثل ذلك هؤلاً، الذين ببيعون في المزايدة أو الرجل بعرف أنه انما إبيع للناس بجمـل أو رجــل بيع على ذلك (قال) وبلدنى عن مالك أنه قال لو أن ا

رجلا أمر رجلا أن بيبع له سلمة فباعبا فوجد بها المبتاع عيبا فأراد أن يردها على من بردها ومن يستحلف (قال) انكان الوكيل قد أعلمه أنها لفلان فلا يمين عليه وبردها على صاحبها الآمر والعين على الآمر وان كان لم يعلمه حاف الوكيل والأرد السلمة عليه والعمين عليه ﴿ قَالَ ﴾ فقيل لمالك أفرأيت مايستأجرالناس من النخاسين الذين بيدون لهم الرقيق وبجملون لهم الجمل على ما يبيمون من ذلك والذين يبيمون المواريث ومثل مؤلاء الذين بيمون المناع للناس بجمل لهم في ذلك الجمل فيبيمون والذي ببيع فيمن

(٢٤ _ المدونة _ عاشر)

يزيد في غير ميراث يستأجر على الصياح فيوجد من ذلك شئ مسروق أو حرق أو

عبب (قال) ليس على واحد من هؤلاء ضان وانما هم أجراء أجروا أنفسهم وأبدانهم

ونما وقعت العهدة على أرباب السام فليتموهم فإن وجدوا أربامها والالم يكن على

(Ida) عيب قد علم به ولم يسمه وان باعها بالبراءة فهي رد ان شــا، المبتاع (قال) ابن . الدين الذي كان عليه ولم يكن عليه من مصيبتهائي لوأخذ هاصاحبها الذي باعهاوانما فالناس على قضاء عمر بن الخطاب أخذها الغرماء منه لفضل يرجونه فيها وهوالدين الذي كان عليه (قال) هو ضامن ومما - کل فی عهدة بیع مال المفلس کی ص ين ذلك أن لوكان في الحارية فضل قضي به على الغريم وليس للذي عليه الدين أن ﴿ قَلْتَ ﴾ أُوأَيْتُ من اشتري عبداً من مال رجل قد فلسه السلطان فأصاب وي أبي ذلك على أهــل دينــه ويقول اما أبرأتموني ممـا يأخــذ صاحب الجارية وإما على من يرده أعلى السلطان أم على الذي فله أم على النرماء الذين فلسوه (قال) لا قول له في ذلك والنرماء عليه بالخيار في ذلك ان أحبوا المنظمة الذي المنظمة الذين فلسوه (قال) لا قول له في ذلك والنرماء عليه بالخيار في ذلك ان أحبوا المنظمة المنظمة الذين المنظمة الذين فلسوه (قال) المنني ممن أثق به أن مالكا قال برد على الفرماء ولم أسمعه منه (قال) مالك لأمالا أن يأخذوا أخذوا والنها، له ان كان في ذلك فضل وان كان فيها نقصان من النمن أو يع لهم وهم أخذوا المال ﴿ قالَ ان القاسم ﴾ ولكني قلت لمالك أرأيت اذا فلم الله مون أبع به ولا حجة في أن يقول هذا يأخذها بالثمن فجمعوا متاعه وباع السلطان لهم ماله فتلف قبل أن يقسموه (قال) قال لى مالك قدّ - ﴿ فِي عهدة المأمور ببيع السلعة والفاضي والوصي ۗ ﴾ برى الغريم منه ومصيبته من أهل الدين ﴿ قَالَ ﴾ وقال لى مالك لو أن رجلا أعنقُ ﴿ تِنْ سَحَنُونَ ﴾ قال عبد الرحمن بن القاسم لو أن رجلا أمر رجلا أن بيبع له سلمة رقيقاً له ولا مال له فرد الغرماء عنقه ثم أفاد مالا قبل أن يباعوا عليه وينفذ البيع عَلَيْهِ ا فقال حين باعيا ان فلاما أمرني أن أبيع له هـذه السلمة فأدرك السلمة ساعـة (قال) رأيت أن يمتقوا ويكون دين الغرماء فيما أفاد (قال) فقات له فلو باعهسم السلطان ولم ان كان حـين باعها قال انما أبيع لفــلان فلا أرى على المأمور شيئًا والعهدة على ينفذ السلطان بيم لرفيق بعسد حتى أفاد الرجسل مالا (عَالَ) أرى أن يعتقو اويدهَّى ا الآمر (قال) ومثل ذلك هؤلاً، الذين بيبعون في المزايدة أو الرجل يعرف أنه انما الغرماة المال مما آفاد (قال) و بلغني عن مالك أنه قال وازكان في رقيق المعتق جَارِيَّةً ﴿ إ بيع للناس بجمــل أو رجــل بييع على ذلك (قال) وبلدني عن مالك أنه قال لو أن حيزاً عنق فرد الغرم، عنقه و تركوها في يديه مونوفة له لم ينبغ أن يطأ الجارية حقى ا تبائع في ديسه أو تعنق ن أفاد مالا ﴿ قات ﴾ أوأيت ان الشَّيَّرَاها من بعد ما باعياً ﴿ عليـه الســـاطان وقد كان أعتقها أبطؤها في قول مالك (قال) نعم وقال مامات وي

رجلا أمر رجلا أن مبيع له سلمة فباعها فوجد بها المبتاع عبيا فأراد أن يردها على من بردها ومن يستحلف (قال) انكان الوكيل قد أعلمه أنها لفلان فلا يمين عليه وبردها على صاحبًا الآمر والحين على الآمر وال كان لم يعلمه حلف الوكيل والأرد السلمة عليه والعين عليه ﴿ قَالَ ﴾ فقيل لمالك أفرأيت مايستأجرالناس من النخاسين الذين بيمون لهم الرقيق وبجملون لهم الجمل على ما يبيمون من ذلك والذين يبيمون المواريث ومثل هؤلا، الذين بيعون المتاع للناس بجمل لهم في ذلك الجمل فبديمون والذي بببع فيمن يزيد في غير ميرات يستأجر على الصياح فبوجد من ذلك شي مسروق أو حرق أو عِب (قال) ليس على واحد من هؤلاه ضان وانما هم أجراه أجروا أنفسهم وأبدائهم وانما وقعت المهدة على أرباب السلع فليتبعوهم فان وجسدوا أربابها والالم يكن على هؤلاه الذين وصفت لك باعة فيا باعوا ﴿ قَالَ ﴾ وسمعت مالكا وقبل له فلو أن رجلا

(٢٤ _ المدونة _ عاشر)

مصيبتها على الغريم أم على تذين لهم الدين (قدر) منك أرى المصيبة من الذي عليه

﴿ قَالَ ﴾ فقلنا لمالك لم وأو أخذها صاحبها الذي رعها بريءٌ اهذ الذي عليه الدين

الرقيق أو سرق من لنناع ﴿ هِلله ﴿ نَا أَخِيوَانَ قِبَلِ أَنْ يَبَاعُ عَلَى الْغُرِمَاءُ بِعِدُ مَأْجَعِيمُ

السلطان فهو من الذي عليه الدين مصيبته منه فاذا باعه السلطان وصار تمنا فمصيبته من

الذين لهم الدين (قال) نقيدًا لما إلى فنو أن رجلا فلس وبيده جارية فوقف عليها صاحبًا]

الذي بأعبا ليأخــذها وأبي الغرماء أن يدفعوها اليه وقالوا نحن نعضيــك ثمنها فدفعوه أ

اليه أو ضمنوه له ثم أخذو الجارية ليبيموها فمات الجارية قبل أن بيموها بمن ترى

المسلمين (قال) هو وأن كان نشره في طريق المسلمين لمبكن لهسفا المار أزيخ قه أ فال خرقه ولم يكن له أن بخرقه ضمنته (قال) وهو رأى مشـل ما وصفت لك من أ الاحمال اذا اصلطدمت في طربق المسلمين فالقصار له أن ينشر الثياب هر قات كم أ وكذلك لو وضع رجل في طريق المسلمين قلالا فمر الناس فعثروا فيها فانكسرت أيضه نونها (قال) فيم وكذلك لو أن رجلا أوقف دايته عليها حمل في طريق المسلمين وَأَتَّى رَجَلَ فَصَاءُ مِا فَكُدْمُرُ مَا عَلِمَا أَوْ وَمَهَاكُانَ عَلَيْهِ ضَمَانَ ذَلَكُ ﴿ قَاتَ ﴾ أوأيت الصــناع ما أصاب المتاع عنــدعم من أمر الله مثـــل النات والحريق والسرفــة وما أشهه فأناموا على ذلك البينة رقال مانك) لا ضان عليهم اذا قامت لهم على ذلك بينة ولم 🖁 يفرطوا فرقت؛ أرأيت ان استأجرت خياطا بخيط لي قميصا فلرأدفعه اليه في حاوله | وأمرته أن بخيطه عادى في بين فضاع (قال) قال ماك لا ضال على لحياط ذا. يسار النوب لي لخياط (قال مانك) وكالمالك الصناء كارم لذ السنتعالمبر في ينك أ

حنطة لي فكنت ممر الحنطة فضاءت (قال) قال مالك لاضبان على الحال لان رب الطعام لم يسلمه الى الحال اذكان معه

ے پیر الفضا، فی دعوی الصناع کیے۔

فضاع فالإطبان عابيسم الا أن يكولوا تدهرا أفر قات به وكداناك لو كمفتات على

هِ قات ﴾ أوأيت ان دفعت لي صالح ثوبا ليصافع فقات نما أمرتك أن تصافح تخضر وقال الصباغ عا أمريني بأسود أو بأحر وقد صغته كمذلك (قال) قال مالك الفول قول الصحالة إلا أن يأتي من ذلك أمر لا يشبه فر ذلت ﴾ وأى شئ معنى توله لا يشبه (قال) يصبغ الثوب، الايشبه أن يكون صبغ ذلك الثوب ﴿ فَاتَ ﴾ أرأَتُ فَيَا

دفعت لى صائغ فضية لي ليصوغها فصاغها لي سُوارين فقات أنما أمرتك بخداين (قال) قال مانك الفول قول الصالغ هرفات لله أو أبت الصاغين والخياطين والحدادين والمالكانهم في الاسواق ذ أخذُوا الساله بعماونها للناس بالاجر أو بغير الاجر اذ قاوا أ لارباب السلم قد رددناها عليكم أيصدقون في ذلك أم لا وكيف انكان أرباب السلح |

ونموا ذلك بينة أو بغير بينة (قال) قال مالك عليهم أن يقيموا البينة أبهم ردواالـــلم

إلى أربابها والاغرموا مادفع البهم بيبشة أو بغير بينة اذا أقروا بها وتملوا بالاجر او غير لإجر وهو واحد عندنا لازمالكا فال من استعمل من العال كام من الخياطين والصرُّ غين وغيرهم على شئ فعملوه بغسير أجر فرعم أنه قد هلك غرمه وضمنه ولم ينمه أنه عمله بغير أجر ولا بهرئه ذلك وكان بمسترلة من استؤجر عليه ﴿ فَلَتَ ﴾ وسواه ان كانوا قبضوا ذلك ببينة أو بغير باية (قال) نيم وما سألنا مالكا عنه بغير بينة |

ے پیر دعوی السالمین کی۔

﴿ فَاتَ ﴾ أُواْبِتَ لُو أَنْ رَجِلًا اشْتَرَى سَامَةً فَاخْتَلْفَ الْبُائْعِ وَالْمِبْتَاعِ فِي الْغُن والسَّلْمَةُ وثمة بمينها فدنبضها الشقري وغاب عليها أوا يقبضها (قال) قال مالك الأكان القبضها حن البائم ماباع لا بكذا وكذائم كان الشترى بالخياران شاءأن بأخذا بما قال إَنْ فِي أَخَــَدُهَا وَلَا حَالَتُ ثُمْ تَرَادُ اللَّهِمِ وَنْ كَانَ قَـلَّهُ فَبِضًا وَفَاكِ عَلَيهَا وَأَتِ الْ كأت السامة لم تبع ولم تمنق ولم تلت ولم توهب ولم يتصدق بها ولم يدخالها الاولا أ للمان ولا اغتلاف من الاسواق تحالفاً وكانت بمنزلة من لم يقبضها والكان دخاباً عني مما وصفت لك نتانا أو نقصان أو اختلاف من الاسواق أوكتابة أو يهم أومي

مما وصفت لك كان القول قول المبتاع وعليه الجين الأ أن يأتى بما لا يسبه من الخن (قال) ورددتها على مالك مرة بعد مرة فقال هذا الفول وثبت عليه ولم يختلف فيه قوله ﴿ قلتٍ ﴾ أوأيت الرمات البالم أوالمناع أيكون ووثهما مكانيما اذا كانت السامة أ قَاءُة بعينها (قال) أن كانت السلمة لمُهنت تحال ماوسفت لك من وجه الفوت والحنافاً ﴿ في الأبن وادعى كل واحد منهما أن النبن كذا وكند تحافا وترادا السامة وان فات بنا وصفت لك فالفول قول ورثة المبتاع اذا ادعوا معرفة مااشتراها به صاحبهم والله تجاهل ورنة البائم وورنة البتاع وتصادنوا في البيع وقالوا لا نعرف بالإعها البائم ولا أ

بما اشتراها الشترى وقال ذلك ورثة البائع أحلف ورثة المبتاع أنهم لا يعلمون بما شتراهابهأ يوهيثم ردتاذان فانتاعا فأكرسآك مناوجه الفوت لزمت ورثة المشترى

وقال المشترى لم تممن السنة بمدأ وقد بتي سنها شهران أو أربعة أو بتي نسف السسنة (قال) فالقول قول المبتاع مع تينه وذلك أنى سألت مااكما عن الرجل يؤاجر نفسه من الرجل سنة فيقول الاجبر بمـد أن يعمل ماشاء الله بمد أوفيتك السـنة ويقول المستأجر قد بقي لي نصف السنة (قال) ان لم تتم للاجير بينة أنه قد أتم السنة عمل بقية | السنة وكان على المستأجر الهمين أنه ما وذاه السنة ﴿ قَلْتَ ﴾ لمالك فالرجل يستأجر الدار سنة فيسكنها أشهراً فيقول المنكاري لم أسكنهاسنة ويقول المسكري قد سكنت سنة (قال) فالقول قول المشكاري مع بمينه الا أن يكون للمكري بينة أنه قد سكن سنة فسنانك اذا أتر البائم بالاجل وادعى البائع أنه قد حل فهو مدع على المشتري ذالنول نول المشتري وعليه العين ﴿ فَاتَ ﴾ أرأيت لو أن الفاضي دفع الا الى رجل ا وأمره أن يدنيهالي ولان فغال المبعوث معه المأل قد دفعت الحال الي الذي أسرني به ا لقائلي وأنكر الذي أمر الفائلي أن بدفع اليه أن يكون قد قبض المل (قال) أرى أبد عالمين الأأن نقيم البينة هرقال حجنونَ ﴾ وقد قال الله تبارك وتعالى في والى اليتيم فذ دفعتم السم أموالهم فأشهدوا عليهم ناذارك للأمور أن يتوثق فقد ازمه الضمال كما ا زم والي اليايم -ه ﴿ فِي الرجل يريد أن يفتح في جداره كوة أو بابا ﴾≲⊸ ﴿ نَاتَ ﴾ أَرأَيت الرجل مرمدأن هنتج في جداره كوة أو بابا يشرف منهما على جاره فيفر ذلك بجاره والذي فتح النا فتحه في حالط نفســه أيمنع من ذلك في قول مالك (قال) بلنني عن مالك أنه قال ليس له أنّ محدث على جاره مايضره والكان الذي محمدث في ملك ﴿ قات ﴾ أرأيت ان كان له على جارد كوة قديمة أوباب قديم اپس له فيه منفعة وفيه مضرة على جاره أبجبره على أن يفلق ذلك عن جاره (قال) لا نجبره على ذلك لا له أمر لم محدثه عليه ﴿ قات ﴾ فان كان ايس له فيه منفعة وفى ذلك ضرر على جاره وذلك ثبئ قديم (فال) فلا أعرض له ولم أسمعه من مالك والكنه رأبي

في مال المشترى بقيمتها قال فانجهل ورثة البائع لثمن وادعى ورثة المشتري معرفة الجن 🎚 أو جهل ورتة المشترى النمن وادعى ورثة البائم معرفة النمن أحلف من ادعى المبرفة مهم اذا جاء بأم سداد يشبه أني يكون أن المامة فيكون النول نوله مع مينه وهو . أواني فر قلت ﴾ أوأيت أن الشتريت توباً فقطمته فميصاً فلم يخطه الخياط حتى اختلفت أنا والبائع في الثمن القول قول من في قولمائك (قال) قالُ مائك اذا كانت تلك السلمة على حالها لم نَفت بنما، ولا نقصان فالقول نول البائع فان فاتت بنما، أو نقصان فالقول | قول المبتاع والفطع نقصان بين والقول اذا فطعه عند مالك قول المشتري ولم نقل لي [مالك ذلك في ثوب ولا حمار ولكنه جمــه لي فقال اذا كانت سامة دخايا غاله أو إ نقصان فاختلفا فالفول قول المشترى هرقات ﴾ أوأيت ان اشتريت سلمة من رجل لىأجل فاختلفنا في الاجل وتصادقنا في لئن فقال البائم بمتك اليشهر وقال الشتري شتريت منك الى شهرين (قال) الاكانت السامة قالمة بإلى تاتحالها وتراداوان كانت تد ذات ذا تول البناع مع فينه وهذا نول مالك ﴿ قَالَ ﴾ وكذاك ان قال أبائع رمتك هذه السلمة حالة وقال الشترى بل اشتريتهامنك الى شهرين (قال) ان كَأَتَ السلعة بيد صاحبها ولم تفت من بدالمشترى بشيء مما وصفت لك تحالفا وردت وان كان قد دفعها البائم الى المثتري وفاتت في يديه فالمثتري مدع لان البائع لم يقرله بالاجل ﴿ فَمَا اخْدُتُ تَ ﴿ وَاتَّى قِبْلِهَا لانَ البَّامُ قِدَ أَثْرَ بِالْاجِلِ فِي التي قِبْلَهِا وهذه لْمِ قَدِياً بأجل فالمُشترى مدع والبائم كان أولامدعيا لاجل قــد حل (قال) وبلغني أ عن مالك أنه قال اختلاف الاجل اذا فاتت السلم بمنزلة اختسلافهم في المُن .وقد لم ُ رُوادُ ابن وهب وغيره من الرواة عن مالك أنهما اذا اختلفا في الاجل فقال هو الى ا أجل شهر وقال المنتري الى أجل شهرين أو قال البائع حال وقال المنترى الى أجل | ان فلك سواء ان لم يقبضها المبتساع فالفول قول البائع وبحلف والمبتاع بالخيار فان أ كَانَ قَدْ قَبْضَهَا الْمُبْنَاعِ فَالْقُولُ قُولُ الْمُبْنَاعِ مَعْ ثِينَهُ اذْ ادْعَى مَايْشُبِهِ هُوْ قَاتَ﴾ أُوأَيْت ان أصافق المشتري والبائم أنه أما اشترى السامة، نه الى سنة فقال البائم تد. شت السنة [

بديه فأراد أن يطاب حدما (قال) تخرج نيمها فتوضع تيمها على يدي عال مم ياضم اليه الدامة فيطلب حقه ﴿ قُلْتُ ﴾ أرأيت أن ردت الدامة وقد حالت أسوافها أو تغيرت إلى إدة أو تقصان بين أيكون له أن يردها ويأخذ النيمة التي وضمها على بدي عدل ال (قال) قال مالك ان أصامها نقصان فهو لها ضامن بريديداك مثل المور أو كمسر أو ا المجف (قال) وأما حوالة الاسواق فله أن يردها عند مالك ﴿ فَلَتُ ﴾ أرأيت هذا في الاما، والعبيد مثله في الدامة (قال) قال مالك نعم الا أني سمعت مالكا يقول في ا الامة أن كان الرجل أمينا دفعت اليه الجارية والا فعليه أن يستأجر لهــا رجاد أمينا ا فخرج بها (قال) قال مالك ويطبع في أعنافهم (قال) فقلنا لممالك ولم قلت يطبع في أ أعالهم (قال) لم يزل ذلك من أمر الناس هرفات، أوأيت ان كانت أيابا أو عروماً أنكه منها ويأخذ النيمة (قال) لع في رأيي - من تم كتاب تضمين الصناء بحمد الله وعرفه وصلى لله كإدا-﴿ عَلَىٰ سَيْدُنَا مُحْدُ الَّذِي ۚ لَامِنَّ وَعَلَىٰ آلَهِ وَسَحَّبُهُ وَسَلَّمُ ﴾ ﴿ وَبِلَّهِ كَتَابِ الْجُمَلِ وَالْآحَارَةُ ﴾

في رأبي (قال) وقال مالك في النحل تخرج من جبح هذا الى جبح هذا ومن جبح هذا الىجيع هذا (قال) انءام ذلك واستطاعوا أن يردوها الى صاحبها ردوها والأ فهي لن ثبت في اجباء (قال مالك) وكذلك عمام الابرجة - ﴿ فِي الحَمَّ بِينِ أَهِلِ الذِّمةِ وَتَظَلَّمُهُ فِي البِّعِ وَالشَّرَاءُ ﴾ -هِ قَلْتَ ﴾ أوأيت أهل الذمة إذا اشتروا وباعوا فيها بإسهم أنحكم عليهم بحكم المسلمين فيا باعوا واشتروا ويلزمهم ذلك في قول مالك (قال) نعم لان البيم والشراء اذا امتنم أحدهممن أن ينفذ ذلك فيذا من الظام فيما ينهم والحسكم أن يحكم فيا بيهم بهذا الا ماكان من الربا وما أشهه فأنه لا يحكم به فيا يأم م ﴿ قَالَ ﴾ أوأيت المسلم فيا بين ا النصاري والبهود أبحداون من ذلك على ما يحمل عليمه أهل الإسمالام من الجائز أ والفاسد في قول مالك (قال) قل مالك لا أرىالحاكم أن يحكم بإنهم فيه ولا يعرض أ لهم قان تر نموا اليه كان مخديراً أن شاه حكم وان حكم ترك (قال) وقال مالك وترك ذلك أحب الى وان حكم فليحكم بيسم بحكم الاسلام وذلك أن النبي صالى الله عليه وسلم أنما حكم في الذين حكم فيهم بالرجم لانهم لم يكن لهم ذمة يوم حكم بلهم (قال) فلذلك رأيت ذلك لانهم أهل ذمة - ﴿ فِي الرجل فِع له زبت في زق زنبق () لرجل ﴾ -هِ قات ﴾ أوأيت لو أن رطالا لى من زيت وقع فى زق زابق لرجــل (قال) يكون لك عليه رطل من زبت ذان أبي أخذت رطاك من الزبت الذي وقع في الرَّبق من الزنبق فزقلت كم أتحفظه عن مالك (قال) لا ــه ين اءتراف الداية والمرض والعبد في بد الرجل 🛠 – مِ ذات كِي أَرْأَيت ما ذكرت لي من قول مالك في الذي يشتري الدابة فتعترف في (١) الزنبق بنتح الزاى متعدة وسكون المون دهن الياسمين اله لسان

﴿ الحمد لله وحدد ﴾ ﴿ وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأمنّ وعلى آله وصحبه وسلم ﴾

> ∽هي كناب الجمل والاجارة ﴾ي۔ ∞كي في البيع والاجارة معا ﷺٍ

هُرْ قَالَ حَمْنُونَ ﴾ (١) قال عبد الرحمن بن القالمية وقال مالك فيمن باع سلمة ثمن على

(١) وجديدٌ مال هذا طيار قولفو دافها من دع ساله قيالة على أن يجرله المشترى في للم استه تقديره أهرع السلمة بماثة ولإجارة فيانا الاستقالذي يلمغي أن تحضر الناتة الما بحضرة البائع أو بينة لشيرأ ذمته ولا يصدق هو على اخراجها في أحسد الناويلين قباساً على من له سإ فقال كه في غرائرك وروى فيمن قات له أشـــتر لي بلنال الذي عندك سلمة فقال اشتريت وضاعَت ان القول قوله مع

يمينه واختلف فيمن قال اعمل لي بالدين الذي لي عليك قراسًا فجاء برع فقال ابن القاسم لايجوز لرب النال أخذه وخففه أشهب وينبغي أن يسمى النوع الغدى يجر فيه آوليس عليه أن بيبع ممسا أشتراء الا يقدر المالة ولا يجب عليه أن يسمى عدد ماتجر قيه من المتاع لان النجر معروف ولا

يجر فيألرج ولوشرط النجر في الرخ فسد البيم بخلان رعي ولد الغتم لان ذلك معروف والاواح نختلف واذا عمل ستة أشهر ثم مات والشهور متساوية انظر الى قيمة اجارته سنة ذن قبل خسة وعشرون كانتالسامة كأنها مبيعة بماثة وعراض يسوى خمسة وعشرين وفئ المشتري نسنه وبغي

عليه نصفه فبطل البيع في ذلك الذهر من السلعة ولم يكن بذلك الجزء شربكا عنـــد ابن الذاء لغمرد الشركة فوجب أن يرج، بقيمة ذلك الجزء من السلعة قائمة كانت أو فائنة وذبك عشرقيمة السلعة وقبل يكون شريكا بذلك ألجزء من السلمة ولوكانت قدة تجر مالتين فمات قبل أن يعمل ا لرد المالة وأخذ سلمته ان كانت لم آفت لانجل مااشترى وهو النجر وَسَدَّهِي والنَّا قَنَّةَ فَوجِبُ أَ

ردها وأن يأخذ سلمته ولو عمل ههنا من النجر شيئًا لفرم أيضاً قيمة ذلك ورد الناه لان الجل ا قد ذهب له من المبيم. وسلمته قائمة فعايـــه رد قبــة الأول الذي قاتكن اشترى عبــة بخوابين

أن تحر له ثمنها سنة (قال) مالك ان كان اشترط ان تلف المال أخافه له الباثم حتى بتم عمله بهما سنة والا فلا خير فيه وهذا يشبه الذي يستأجر الرجل ليرعى له غنمه هذه إ بأعيانها سنة فهو أن لم يشترط أن مامات منها فعلى رب الغنم أن يخلفها فلا خـير في ا منة فكذلك مو لا يصلح الا أن يَشترط ان ضاعت الدنانير فملى البائع أن بخالفها " حتى يتم السنة ﴿ قات ﴾ أرأيت ان اشــترط ان صاعت الدنابير فعل البائع أن يخلفها | فضاءت الدنانير فذال البائع لا أريد أن أخلفها ولا أربد عملك (قال) مال له اذهب بسلام وزنلت ﴾ وكدلك واتى الذم بأعيابها اذا استأجره سنة رعاها بأعامها وشرط عليه ان ما ضاع منها أخنَّه فهاك ثبي منها فقال رب النحم لا أريد أن أخلفه (قال) ا

يقالله أوف الاجارة وأنت أعلر ان شأت وأخلفها وان شأت لا تخلفها فلا يصلح له في أمل الاجارة الا أن يشترط عليه أن مامات أخنفه وهذ تول مانك فر تلت ﴾ وأ أجاز هذا البهم مانك أن يبيعه بمائة دينار ويشترط أن يعمل بها سنة فان الفت أخلفها البائع فيمول بها (قال) لان مالكا يجيز البيع والاجارة أن يجتمعا في صفقة واحدة ذانماً هذا بيع واجارة باءه السلمة تائة دينار ويعمل الرجل فيها سينة ألا ترى أنك لو استأجرت رجلا يعمل لك بهذه المائة الدينار سنة أن ذلك جائز اذا اشترط عليه ان

ضاعت أخلفها فيممل بها فان ضاعت فانه عثمات ﴿ خلفها وان شأت فلاتخلفها والاجارة

ند ازمتك له للمة ولا تصاح الاجارة الا أن يكون في أصل الاجارة شرط ان ضاعت فنات الأدني عند. ووجد بالأرفع عبيا اله يرد الارفع وقيمة الادني بالفاسالغ ويأخذ عبدء اذا لم يفت ولو باع نويدين بمالة على أن تجرُّ له في تمزيا أحنة قاستحق أحدالتوبين وهمامشكا قان أوكان المستحن الادنى لم ينتفس البين ووجب على المشترى أن يُجرُّ في أمن الباقي سنة وهَال لـمشتري لاضرر عليك لان فية منافعك مبتى لك تعمل فيها مأاردت وقد ما إلك جل منتشك وكمذلك الجواب إذا وجد بأحدهما عبيا وَفَى كذاب محرَّ فَهَا اسْتَؤْجَرُ عَلَى خُمْهَ أَوْ رَعِيهِ انْ ذَابْ كالسَّفَةَ لمايحال أويرعى فجاء بهنن مايحال ويرعي وهوالعأواب وهوالمذهب سحنون واتما فله التعيبين فها يستأجر لا فها يستأجر عايه كالدابة والاجبر فهذا لفع الاجارة على عينه ولا يجوز المتراط

الصفقة في مسألتك مِم والجارة فان أيضرب للاجارة أجدالا لم مجسز فلك لانه أ لا كون اجارة جائزة الا أن بضرب لذلك أجــلا ذان أ يضرب اللاجارة أ الجملاكانت اجارة فاسمدة فاذا فسمدت الاجارة في الصفقة ومعها بع فسما البهم أيضاً لان البيم والاجارة اذا اجتمعا في صفنة واحدة فكان أحدهما فاسداً :لاجارة أو البيع فسدا جميماً . وتميا يين لك ذلك أنه أذا باعه نصف ثوبه على أن بيم له النعـف الباقي ان ذلك اجارة ليس بجمـل لان الجمـل انمــا هو . تى ما شاه أن برد النوب على صاحبه رده فسذاك له وهذا الذي اشترى نصف ثوب بكذا وكذا درهما على أن بيبم له النصف الآخر لا يقسدر على أن يرد النوب ولا إ بيم النصف اذا أراد فهسذا بدلك على أن هذه اجارة فاذا كان اجارة لم يصلح الا أن يعترب لذلك أجبلا فان لم يضرب لذلك أجبلا فسد اليم (قال) وهذ أنول مثان ﴿ قَالَ ﴾ وقال مالك وكمالك الرجل بِعنا جر الرجل بِدِيم الدلاعكم من البند . أوالفيلم الكثير أو للمواب الكثيرة أو السلم الكتيرة ولا يضرب لذنك أجل (قال) ^ا . لا خير في ذلك الأ أن يضرب لذلك أجلا فان ضرب لذلك أجلا فهو جأنز بخلة الأجير فان باع الى ذلك الأجل فله أجره وان باع نبل الأجل أعظى من الأجر بحساب ذلك فأن كان باع في لصف الأجمل فله نصف الأجر واز كان باع في ثنى ﴾ الأجل فله ثلثًا الأجارة وقد فكر بعض الرواة عن مالك في هذا الأصل أنه اذا باعه لصف ثوب على أن بيم له النصف الآخر فلا خير فيه (قبل) لماك فان ضرب للبيم أجلا (وَالَ) فَذَلَكَ أَحْرُمُ لَهُ وَزَلَتَ ﴾ أوأيت ان قال أبيع لك هذه السام وهي كشيرة الى أجل كمة وكذا بكذا وكذا درهما على أني مني شات تركت ذلك أبجوز همة وتجمالها الجارة له فيها الخيار (قال) اذا إلى ينقده الجارلة فلا بأس بذلك عند مالك وال لقده فلا خير في ذلك لان الخيار لا يصلح فيه النقدفي قول مانك وهذا الله ي سألت إ عنه كشيرالا بصلح فيه الجمل ولم تفع لجارته على الجبل و نميا وقت اجارة لازمة له فيها الخيار فلا بصلح فيها النقد وهــذا قول مانك فز قات ﴾ أوأيت ان لم يشترك في

الدَّنَائِرُ أَخَلَتُهَا فِيمِلَ مِهَا للسَّنَاجِرُ ﴿ قَالَ لَهِ ۖ وَقَالَ مَالِكُ فِي النَّوْبِ يَكُونَ للرجسل فيبيع نصفه من رجــل على أن ببع له النصف الباقي ان ذلك جائز اذا ضرب لذلك أجلًا ﴿ نَلْتَ ﴾ فان قال أبيمك نصف هذا الثوب وهو بالفسطاط على أن نبيع لي ا النصف الباقي بايد من الباران (ذال الحال مالك لا يمي عن ذلك ﴿ قات ﴾ وكذلك لو قال أيمك نصف هذا الحار على أن تبيع لي النصف الباق في موضع كذا وكذا البلد آخر أو قال أيه ك نصف هذا الطعام وهو بالفسطاط على أن تخرج به كانه الى بلد آخر فتهيمه (قال) قال.الك لا بجوز هــذا ﴿ قَاتَ ﴾ فان قال أيمك نصف هــذه ا الاشياء التي سأاتك عنها على أن نبيع لى لصفها فى موضع حيث بعته السلعة (قال) قال مالك لا بأس بذلك ماخلا الطعام فالعالا بجوز فأما غسير الطعام فالع ضرب لذلك أجلا فقال على أن تبيع لى نصفها الى شــهر فلا بأس به (قال) فان لم يضرب لذلك | أجلا ذلا خبر في ذلكُ (قال من وهب) وقمله عبد المزيز من أبي سمامة في الثوب ﴿ قَتَ ﴾ أَرَأِتَ أَنْ ضَرِبَ لِنَكَ أَجَازَ فِلْعَيَا قِيبًا الْآجِيلِ ﴿ قَالَ ﴾ له من لاجر نحساب ذلك الاجل ان كان باعباً في لصف الاجل فله من الاجراصف الاجروهذا | قرل مالك فر قات؛ قان مفي الاجل ولم يقدر على أن بيم السلمة (قال) له الأجر كاملا وكذلك قال مالك ﴿ فَاتَ ﴾ ولم لم بجزه مالك الآ أن يضرب لذلك أجلا (قال) لان إليكا كود أن يجهوم الجمل واليم في صفقة واحدة وكرواً يضا أن يجتمم ا الجمل والاجارة في صفقةواحدة وجوّز مالك الجمل في الشيئ الفليل اذا كان حاضرًا مثل الثوب أو الثوبين أو الطمام البسيرفأما اذا كثر ذلك فاز يصلح فيه الالاجارة | وكذلك قال لى مالك فهذا الذي قال في مسألتك أيمك نصف هذه الثياب أو نصف هــذه الدامة على أن تبع لى النصف الباقي ولم يضرب لذلك أجــلا فأن كان الثوب أو الثوبين فهذا تما يجوز فيــه الجمل فاذا وقع مع هـــذا الجمل بيع فى صفقة واحدة لم يصلح هذا عند مانك وان كانت الثياب كابيرة أو الدواب كثيرة لم يصلح فها الجمل عنه ملان وبالجت فيها الاجارة وان كان ذلك كشراً فقداجتمع في هذه